الجمـــهورية الجزائريـــــة الديمقراطيـــــة الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة وهران



كلية الآداب، اللغات والفنون قسم اللغة العربية وآدابها

رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في اللسانيات

بعنـــوان:

الخطاب التداولي في الموروث البلاغي العربي

من القرن الثالث الهجري إلى القرن السابع الهجري

إعداد الطالب:
واضح أحمد

إشراف:
أ.د لزعـــر مختار

لجنة المناقشة

- مـطهري صفـــــية	ـ أستاذة ـ	جامعة وهران	رئيسا
- لـــــزعر مخــــتار	ـ أستاذ ـ	جامعة مستغانم	مشرفا ومقررا
- مرتاض عبد الجلـــيل	ـ أستاذ-	جامعة تلمسان	مناقشا
- بن عيسى عبد الحليم	ـ أستاذ-	جامعة وهران	مناقشا
- مجاهد مـــيـــمـــون	أستاذ محاضر ـ أ-	جامعة سعيدة	مناقشا
- عبد الـــــخالق رشيد	أستاذ محاضر ـ أ ـ	جامعة وهران	مناقشا

السنـــــة الجامعيـــــة

2011-2012م


بسم الله الرحمن الرحيم



الإهداء

الى من منحني سبيل النجاح ....ثم تعلقت روحه بالسماء.

الى أغلى ما في الوجود ....والدتي.

الى أجمل إحساس ......

الى من لم تتركني حرا , الى من حبستني بالسلاسل فكففت ان أقاتل , و منحتني ببريق عينيها العنبر و السكر , الى المرأة الصغيرة ....إسراء فاطمة.

الى كل أفراد العائلة.

الى شهداء المقاومة الإسلامية في لبنان و فلسطين .....اهدي هذا العمل .

الطالب : احمد واضح



كلمة شكر

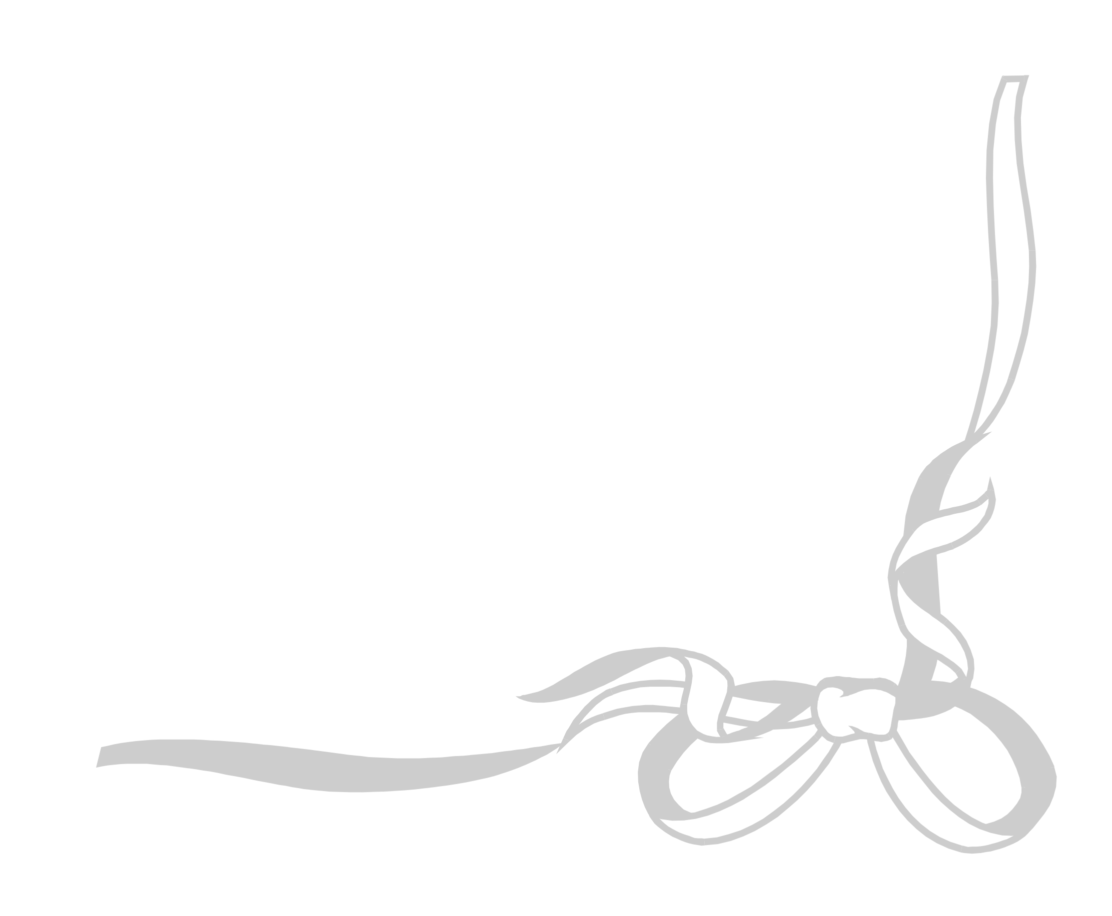
أتقدم بفائق الشكر و الامتنان الى الأستاذ المشرف : أ.د. لزعر مختار, على ما بذله من جهد و إخلاص في توجيهاته الثمينة التي أفضت الى ميلاد هذا العمل المتواضع على شكله النهائي

كما أتقدم بالشكر أيضا الى أ.د.مسعود احمد الذي آزرني وساعدني بكل أشكال الدعم المادي و المعنوي , و الى زوجتي .أ . خيرة مسلم و الى كل من ساعدني من قريب او من بعيد في انجاز هذا البحث العلمي .

احمد واضح



مقدمـــة



المقدّمـــــة:

شهدت السّاحة الفكريّة المرتبطة بالدّرس اللّساني في العقود الأخيرة بزوغ عدّة تيارات ومناهج نقديّة غزيرة، كالتيار البنيوي، والتوليدي والتفكيكي... وقد دأبت هذه الحركات على تناول الظاهرة اللّغويّة وفق زوايا نظر متباينة ومختلفة، الأمر الّذي أفضى إلى ثراء وديناميةالمنظومة المنهجيّة المختصّة بالمقاربات اللّسانية، حيث لم تعرف هذه المنظومة الثبات والإستقرار قدحًا طويلاً من الزمن.

ويمكن تقسيم هذه التيارات والمناهج النقدية في الثقافة الغربية إلى اتجاهين اثنين: الاتجاه الشّكلي؛ الذي انبعث من مقولات اللّسانيات البنيويّة وتنظيراتها المتعلقة بالنّسق المغلق System clos، وقد عكف هذا الاتجاه على مقاربة النظام اللّغوي معزولاً عن قضايا السّياق التواصلي.

أمّا الاتجاه الثاني؛ فهو الاتجاه التواصلي الذي حمل على عاتقه دراسة المنجز اللّفظي في سياق معيّن، ومن بين المناهج الحاملة لمثل مقولات هذا الاتجاه نلفي: تحليل الخطاب، اللّسانيات الاجتماعية واللّسانيات الوظيفية في بعض تمظهراتها، والنحو الوظيفي في بعض جوانبه...، حيث عينت كل هذه المناهج باستثمار الإطار التواصلي والقضايا والعناصر "الخارج لغويّة" Extra linguistique في مقاربة النصوص والخطابات بمختلف أشكالها وصورها.

وكانت آخر ثمرة تمخضت عن هذا الاتجاه الأخير؛ انبثاق تيار عزيز، كان بمثابة البديل والأفق الذي تسعى إليه الأبحاث والدراسات اللغوية المعاصرة. لقد تجسّد هذا الأفق في النظرية التداولية، فقد أصبحت هذه النظريّة في السنوات الأخيرة موضوعا مألوفا في اللّسانيات والدراسات الأدبية، بعد أن كانت السلّة الّتي تُرمى بها العناصر والمعلومات الّتي لا يمكن معالجتها وتوصيفها بالأدوات اللّسانية التقليديّة.

لقد بنت التداولية رؤيتها إلى مسألة الإنتاج اللغوي وفق نظرة معرفية ثريّة قوامها: إنّ كلّ أداء لغوي هو عبارة عن فعل كلامي حامل لمقوّم مقاصدي، توجهه بطريقة ما تلك الملابسات والظروف الّتي شكلت المهد الطبيعي والكنف الجوهري لمسألة الإنتاج اللّغوي.

ووفق هذا المَنْحَى المعرفي سارت البلاغة العربيّة؛ إذ بنت دعائمها ومعالمها المنهجيّة على قاعدة الاهتمام بقضايا المنفعة (الإفادة) التّي تنبثق من الأداء اللّغوي، وشروط تحقيقها، وهي كلّها لوازم وضروريات تغترف ماهيتها من الإطار التواصلي ومكنوناته المرتبطة بقضايا تداولية صريحة وواضحة. فإذا استنطقنا الرصيد المعرفي الذي خلّفه التراث البلاغي العربي من القرن الثالث الهجري إلى القرن السّابع الهجري؛ نلفي ذخرًا ثمينًا من الأفكار النيّرة التّي نظّر لها البلاغيين العرب في مؤلفاهم، حيث أسهموا من خلالها في إجلاء وتفسير ووضع بعض القيود الإستراتيجية التّي تسموا بالأداء اللغوي نحو القول الفصيح والبلاغة الحقيقيّة بطريقة راقية وناضجة فجّرت ينابيع التلاقي المعرفي والانصهار المنهجي بينها وبين طروحات وتنظيرات الدرس التداولي المعاصر المختص بتقنين وزرع الأدوات والإجراءات الإستراتيجية المتعلقة بالخطاب الناجح والفعّال.

من هذا المنطلق، وجدنا أن هذا الانسجام المعرفي، خليق بمعاينة فكرية ودراسة علميّة منظمة، يمكن أن نسوق إشكالياها بالطريقة الآتية:

هل انطوت تنظيرات وأفكار البلاغيين العرب المنتمين إلى الحقبة الزمنية المذكورة سابقًا على تخريجات وتصوّرات متناسقة حول اللّغة في بعدها التواصلي بشكل عام؟ وإذا كان الأمر كذلك؛ فهل اعتمد البلاغيون العرب في تصوراهم وتوصياهم المرتبطة بإعداد شروط الخطاب البلاغي الراقي على معالم وأسس تنظيرية وإجرائية من شأنها مد جسور التلاقي مع الطروحات التّي تبناها الدّرس التداولي المعاصر؟ وإذا كان الأمر كذلك: فمن هم البلاغيين العرب الذين انطوت تخريجاهم على هذه المضامين، وماهي التنظيرات البلاغية الّتي تُسعفنا إلى تلمّس بعض الومضات التداولية؟ وهل انطوت علوم البلاغة

العربية (المعاني، والبيان، والبديع) والمباحث المندرجة تحت لواءها على أبعاد وأسس ذات معالم معرفية تتقفاها الطروحات التداولية المعاصرة وهي تتعامل مع مسألة الإنتاج اللغوي.

ومن هذا المنطلق ارتأينا أن يكون عنوان بحثنا على الشكل التالي: "الخطاب التداولي في البلاغة العربية...من القرن الثالث الهجري إلى القرن السابع الهجري".

وإذا كان لكل باحث أسبابا ذاتية تدعوه إلى اقتحام فكري لموضوع ما؛ فإنّنا نقرّ أن الدافع الأساسي الذي جعلنا ننتقي هذا الموضوع هو خدمة البحث اللّغوي، لاسيما وأنه متعلق بتراثنا اللّغوي الذي لا يزال بحاجة ماسّة إلى جهود معرفية تنفض الغبار عنه، من أجل استيعاب ذخره المعرفي الثمين.

أما عن الأسباب الموضوعية التّي جعلتنا ننتقي هذا الموضوع بجعله محور الدراسة والبحث فيمكن إجمالها في ثلاثة نقاط هي:

1-من أجل الاستيعاب المعرفي الإيجابي للمكونات والأسس الفكريّة التّي انطوى عليها التراث البلاغي العربي بشكل عام.

2-نفض الغبار عن التخريجات الناضجة والتصورات المعرفية العميقة المتعلقة بمسألة الإنتاج اللغوي في الفكر البلاغي العربي، خاصّة وأنّها تنسجم مع الكثير من الطروحات الموجودة على طول البحث اللساني المعاصر (خاصة التداولية).

3-محاولة عقد الصلة المعرفية بين ثقافتين متمثلتين في الفكر العربي والفكر الغربي، وهو ما يدخل في نطاق تشغيل عجلة المثاقفة من بابها الإيجابي الذي ينشد المعرفة الإنسانية المتكاملة. ومحاولة منّا لإثراء ومعالجة هذه القضايا المتصلة بالإشكالية التّي انبنى عليها موضوعنا؛ ارتأينا أن نقسّم هذا البحث إلى أربعة فصول تتصدّره مقدمة.

بالنسبة **للفصل الأول**؛ فضّلنا أن نعالج فيه أهم المنعطفات اللّسانية التّي واكبت المقاربات والدراسات المتصلة بالظاهرة اللغويّة راصدين في ذلك تلك الرحلة الفكرية التّي اعترت الفكر اللّساني انطلاقا من الاتجاهات البنيوية التّي عنيت بتسليط جهودها

ومقارباتها حول النص، مرورًا بالممارسات اللسانية التّي ارتبطت باللّسانيات الخطابية، وصولاً إلى المدارسات والتحليلات اللّسانية ذات الطابع التداولي المحض، ولذلك وسمناه بعنوان: "بين النص والخطاب... من المعيارية إلى الوضيفية".

وقد ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: عني بتحديد مفاهيم وإسناد التعاريف والإلمام بأهم الخصوصيات المرتبطة بكلّ من النص والخطاب في الفكر اللّساني العربي المعاصر، محاولين في نهاية هذا المبحث التمييز الدقيق بين هذين المصطلحين.

أمّا **المبحث الثاني**: فقد خصّصناه للحديث عن الانتقال اللّساني المعرفي الذي حمل على عاتقه توجيه الأبحاث من مستوى "نحو الجملة" إلى مستوى أرحب وهو مجال "نحو النّص"، مسلطين الضوء على أهم العلاقات القائمة بين لسانيات الجملة ولسانيات الخطاب.

ثمّ عرجنا إلى مبحث ثالث تناولنا فيه أهم القضايا المتّصلة بتمظهرات اتساق النص وتنظيمه، وقد اخترت نموذجين اثنين في هذا الصّدد المعنى بإخراج الدراسات التقليدية (البنيوية) المتعلقة بنحو الجملة والانتقال بها إلى اللسانيات الخطابية وهما:

-الترابط عند "هاليداي" و"رقية حسن".

-الانسجام عند "فان ديك".

بعد هذه المباحث استطردت إلى مبحث رابع تناولت فيه المظاهر التداوليّة في تحليل الخطاب عند "جورج يول" و"جورج براون" من خلال مؤلفهما "تحليل الخطاب"، وكل هذا من أجل ضمان الاستمرارية المنهجيّة السليمة بين هذا الفصل والفصول الموالية.

أمّا بالنسبة **للفصل الثاني**؛ فقد وسمته بعنوان "النظرية التداولية... قراءة في الموضوع، المنهج والإجراء"، وقد قسمته إلى بعض المباحث الفرعيّة:

المبحث الأول: ركزنا فيه اهتمامنا بالحديث عن المرجعيات الفكرية للدرس التداولي المعاصر، كما ارتأينا تقييم هذا المبحث إلى مباحث ثانوية أخرى وهي كالتالي:

-إسهامات الفلسفة التحليلية.

-إسهامات شارل موريس.

-إسهامات تشارلس ساندرز بيرس

-إسهامات النظريات اللّسانية.

المبحث الثاني: تعلّق هذا الأخير بإعداد مجموعة من التعاريف التي اسْنِدَت لمفهوم التداولية من قِبل مجموعة من العلماء الفلاسفة واللغويين والباحثين، وفي نهاية هذا المبحث حاولنا أن نصل إلى رؤية أحادية انصهارية تجمع بين كل هذه التعاريف المتعلقة بمفهوم التداولية، مع التعرض لأهم قضاياها.

في **المبحث الثالث** تعرضنا إلى أهمية هذا الدرس والآفاق المرجوة منه.

وفي **المبحث الرابع**؛ ارتأينا أن نجعله بمثابة إطار معرفي حامل الخصوصيات والمفارقات التنظيرية والإجرائية التّي اختصت بها التّداولية دون غيرهَا من الاتجاهات البنيويّة السّابقة، والتّي أفضت إلى الرفع من أهميّة وقيمة هذا الدرس العزيز، الذي ما فتأت عدّة معارف وعلوم تغترف منه.

بعد ذلك خلصنا إلى **مبحث خامس** تعرضنا فيه إلى أهم النظريات التّي شكلت الجهاز المفاهيمي التداولي من مثل: نظرية الأفعال الكلامية "Speech Acts" عند كل من "أوستين" و"سورل"، ونظريّة الاستلزام الحواري على Implicature conversationnel، نظرية الملائمة Théorie de pertinence، ولإشاريات Déictique، والافتراض السّابق Présupposition، والنظرية الحجاجية L'argumentation.

أما **الفصل الثالث**، فقد وسمته بعنوان: "الأبعاد التداولية في الخطاب من خلال أفق البلاغيين العرب، وارتأينا تقسيمه إلى مباحث عدّة:

المبحث الأوّل: كان عبارة عن توطئة على شكل تمهيد معرفي لما سيتضمنه هذا الفصل من مباحث، ثم استطردنا بعد ذلك للحديث عن أهم الأبعاد التداولية التّي اشتملت عليها المدونة البلاغية العربية، وقد انطوى هذا المبحث الأخير على مباحث فرعية كانت على الشكل التالي:

الأبعاد التداولية في مرحلة النشأة؛ وفيه تعرضنا إلى أهم المضامين الفكرية المنتمية إلى مرحلة النشأة والتّي تقترب من الطروحات التداولية المعاصرة، وهذا من خلال انتقاء ثلاثة بلاغيين عرب مثلوا هذه الفترة بامتياز وهما: الجاحظ (ت 225هـ)، وابن قتيبة (ت276هـ)، وتنظيرات المبرّد (ت 285هـ).

بعد ذلك انتقلنا إلى رصد بعد الومضات والمفاهيم التداولية التّي اشتملت عليها تخريجات وتصورات بعض البلاغيين العرب ذوي النزعة الفلسفية والكلامية، وهما: قدامة بن جعفر (ت 377هـ)، والرماني أبو الحسن علي بن عيسى (ت 384هـ)، والخطابي أبو سليمان بن محمد إبراهيم (ت 388هـ)، والقاضي عبد الجبّار (ت 415هـ).

ثمّ استطردنا إلى الحديث عن أهم الأبعاد التداوليّة الواقعة في صميم تنظيرات بعض البلاغيين ذوي النزعة الأدبية، وهما: أبو هلال الحسن بن عبد الله العسكري (ت395هـ)، وأبو علي الحسن ابن رشيق القيرواني (ت 456هـ)، وابن سنان الخفاجي (ت 466هـ).

بالإضافة إلى هذه المباحث الفرعية، انتقلنا إلى مبحث أساسي آخر، وقد عُني هذا الأخير بتسليط بعض الأضواء على أهم التعالقات المفاهيمية الواقعة بين مفترق طرق تنظيرات عبد القاهر الجرجاني (ت 471) والطروحات المرتبطة باللسانيات التداولية.

كما عقدنا مبحثا آخر يلقي اهتمامه وتركيزه على رصد تلك المساحة المفاهيمية المشتركة بين تنظيرات وتخريجات البلاغي أبو يعقوب السّكاكي في مُؤلفه مفتاح العلوم وطروحات الدرس التداولي المعاصر.

أمّا آخر مبحث في هذا الفصل فقد تعرض إلى أهم المفاهيم التداوليّة المطروحة في أسوار تنظيرات حازم القرطاجني (ت 684هـ).

بالنسبة **للفصل الرابع**؛ ارتأينا أن نجعله ينحو نحو الجانب الإجرائي التطبيقي، وقد وسمناه بعنوان أساسي هو "أهم الآليات البلاغية في ضوء النظريّة التداولية.. نحو مقاربة تطبيقية"، وقد تضمّن هذا الفصل مجموعة من المباحث الفرعية التّي شكّلت هيكله العام وهي على التوالي:

المبحث الأول: وقد كان عبارة عن توطئة، تحدثنا فيها عن التداخلات المعرفية العامّة الواقعة بين مفترق طرق الدرس البلاغي والدرس التداولي المعاصر، كما مهدنا فيه للسطور اللاّحقة.

المبحث الثاني: عُني هذا الأخير بالقبض على الأسس والمعالم التداولية الواقعة ضمن إطار بوتقة علم المعاني، وقد قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى مباحث فرعية هي: بين ظاهرة الحذف ونظرية الافتراض السّابق، بين الخبر والإنشاء ونظريّة الأفعال الكلاميّة، الإطناب وطابعه الحجاجي، الفصل والوصل عند السكاكي وإجراءاته التداوليّة، المعنى المستلزم مقاميّا في البلاغة العربية ومبرراته التداوليّة، أضرب الخبر عند المبرد والاعتبارات التداوليّة.

وعلى غرار هذا المسعى؛ عمدنا في المبحث الثالث إلى معالجة أهم القضايا المفاهيمية المشتركة بين آليات علم البيان والتنظيرات والمبادئ التداولية المعاصرة، وقد وقع اختيارنا لآليتين بيانيتين رأينا أنهما يمتان بصلة وافية مع بعض النظريات المشكلة للجهاز المفاهيمي التّداولي وهما الاستعارة والكناية، أي أن عملنا هاهنا كان منصبّا على الإتيان بربط منهجي بين الاستعارة والحجاج من جهة، وبين الكناية ومبدأ التأدب من جهة أخرى.

أمّا آخر مبحث، فقد كان مُسَلَّطًا على معانية المسار والاتجاه التداولي القصدي الذي اشتمل عليه توظيف الآليات والميكانزمات الواقعة تحت لواء علم البديع، وقد

اشتمل هذا المبحث على مبحثين فرعيين وهما: الأسس التداولية في آليات علم البديع، أما المبحث الفرعي الآخر؛ فقد تضمّن الحديث عن القيم التداولية في أسلوب الالتفات، مستندين في ذلك إلى بلاغي ومفسّر ذو شأن كبير ينتمي إلى الحقبة المراد دراستها (من القرن الثالث الهجري إلى القرن السابع الهجري) وهو الزمخشري.

وفي الأخير؛ خلصنا إلى خاتمة عرضنا فيها أهم النتائج والأحكام المتمخضة عن هذا البحث.

ولّما كانت الدراسات العلميّة الأكاديمية ذات الطابع العلمي لا تقوم إلاّ على منهج معيّن، باعتباره المنارة التّي تأخذ على عاقتها السّير بالبحوث نحو التنظيم المنهجي المُحكم، استعنّا بالمنهج الوصفي التحليلي في عملية نسج خيوط هذا البحث، بحكم أنّنا انطلقنا من تنظيرات البلاغة العربية، مرورًا بتحليل وإثراء ومناقشة مختلف التخريجات والتصورات المعرفية التّي انبثقت من أفكار العلماء البلاغيين المنتمين إلى المجال الزّمني المذكور آنفا (من القرن الثالث الهجري إلى القرن السّابع الهجري)، وصولاً إلى بعض الطروحات التداولية المعاصرة والتّي تنسجم إلى حدّ بعيد مع الفكر البلاغي العربي في أسمى صوره.

ولعلّ الحقيقة السّاطعة التّي لا ينبغي التغاضي عنها في هذا المقام؛ تتمثّل في كون أنّ التعاطي مع هذا الموضوع هو أمر صعب مستصعب، باعتبار أن العديد من المراجع التّي يجب أن يشتمل عليها بحثنا باللّغات الأجنبية (الفرنسية والإنجليزية)؛ الأمر الذي جعلنا نأخذ مجالاً زمنيا كبيرًا ونصرف جهدًا وفيرًا لا يستهان به في ترجمة بعض الحقائق المعرفية المتعلقة بالإشكال، كما أن طبيعة الموضوع في حدّ ذاته تعتبر شائكة نوعًا ما لأنّها ترتبط باتجاه لساني جديد لا يزال يخضع حتى الوقت الراهن لبعض الممارسات والمقاربات المعرفية لإيضاح معالمه ولململة شتاته.

وفي ختام هذه الدراسة؛ يطيب لي أن أتقدّم إلى الأستاذ المشرف بالشكر، وأعبّر له عن الامتنان على ما قدّمه من جهد وافرٍ في قراءة هذه الرسالة وتقويمها وتعديلها إلى أن

خرجت بهذه الصورة والشكل النهائيين، كما أتقدّم بالشكر مسبقًا إلى أعضاء اللجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا العمل المتواضع، الذي أتمنّى أن يكون في مستوى تطلعاتهم وآمانيهم... والله ولي التوفيق.

أحمـــد واضـــح

وهران يوم: 2012/02/09

الفصل الأول

بين النص والخطاب... من المعيارية إلى الوظيفية

1-بين النص والخطاب

1.1- الإطار المفاهيمي للنص في الثقافة الغربية

2.1- الإطار المفاهيمي للخطاب في الثقافة الغربية

3.1- النص والخطاب؛ مفهومان أم مفهوم واحد؟

2-من نحو الجملة إلى نحو النص

1.2-إرهاسات البحث في اللسانيات النصية والخطابية

2.2-العلاقة بين لسانيات الجملة ولسانيات النص

3-تمظهرات اتساق النص وتنظيمه

1.3-الترابط عند "هاليداي" و"رقية حسن"

2.3-الانسجام عند "فان ديك"

4-مظاهر تحليل الخطاب عند "جورج براون" و"جورج يول"

تمهيد:

لاشك أن اقتحام أي حقل معرفي مهما كان نوعه أو جنسه إنما يقتضي أولا وقبل كل شيء معرفة المدونة المفاهيمية المصطلحاتية التي نشأ فيها وترعرع إلى أن وصل إلى مرحلته الاستقلالية، وعليه يمكن القول أن أهم ما يميّز المعارف والعلوم عن بعضها البعض هو اختلاف مصطلحاها المرجعية التي تعتبر بمثابة الضابط المنهجي الذي ينظم السير الفكري السليم نحو بوتقة مجمع الحقائق المعرفية.

وبناءا على هذا؛ فإنه ليس من الخطأ اعتبار المفاتيح الكفيلة بحمل العلوم على اختلافها يكمن في التحديد السليم والشامل للمصطلحات المزروعة في بوتقتها ولاسيما في مجالات ضبط المفاهيم وإسناد التعاريف والخصوصيات الملتصقة بها. ووفق هذا الطرح بات ضروريا الإلمام الشامل والإحاطة التامة بالمصطلحات التي نحسبها بمثابة ثمارٍ أو حصاد تولّد من مخاض التطور المعرفي داخل حقول العلوم في ذاها باعتبار أنه لا يوجد مسلك يتوسل به الإنسان للوصول إلى حقائق العلوم ومنطقها غير الألفاظ الاصطلاحية التي يعتد بها.

ورغبة منّا في الوصول إلى هذا الهدف؛ نسعى في هذا الفصل إلى تحديد الإطار المفاهيمي لاثنين من أهم المصطلحات النقدية تواجدا وتسلطا على الساحة الثقافية بشكل عام واللسانية على وجه أخص؛ وهما النص والخطاب، وسنحاول تحديد الفرق المفاهيمي المتواجد بينهما بطريقة تجعلنا نكشف عن خبايا خصوصياهما، ثم نستطرد بعد ذلك إلى تسليط الضوء عن الرحلة الفكرية والانتقال المعرفي الذي اعترى الفكر اللساني في إطار ظهور المنعطف اللغوي الذي أخذ على عاتقه ضرورة توجيه الأبحاث والمقاربات من مجال نحو الجملة إلى مستوى أرحب هو مجال نحو النص ثم العروج بعد ذلك للحديث

عن تمظهرات اتساق النص وتنظيمه لنصل في الأخير عند مظاهر التحليل التداولي للخطاب عند كل من "جورج براون" و"جورج يول".

1-بين النّص والخطاب:

1.1-الإطار المفاهيمي للنص في الثقافة الغربية:

لقد مثّل النّص الأدبي هاجسا بالنّسبة للباحثين والعلماء المهتمين بحقول الدِّراسات الأدبية والنقدية واللّغوية بشكل عام، حيث إنّه حظي بعناية كبيرة في مجال الدراسة والبحث وذلك باعتباره يشكل أهمّيّة بالغة في الحركة الأدبية والفكرية على وجه العموم، فقد تعدّدت المناهج والمدارس وتنافست فيما بينها من أجل دراسته دراسة علميّة منظمة ومعمقة ومفصّلة لغرض اكتشاف بنياته وتراكيبه الفنية والأدبية، فكل منهج من المناهج دأب يقارب النّص من زاوية مغايرة عمّا يقتضيه منهج آخر، وذلك بالاعتماد على مرجعيته النظريّة والفكريّة لتقنين الإطار العام الّذي ينضوي تحته النّص الأدبي بكُلّ أشكاله وصوره (قصيدة، نصوص مقدسة، مسرحيات، قصص...الخ).

وعليه تعدّدت هذه الاتجاهات وتباينت فيما بينها مثل البنيوية والتحويلية التوليدية والتفكيكية والسيميائية. لقد أفضى هذا التشكُّل إلى تعدّد وُجهات النظر حول مفهوم النّص وماهيته وخصوصياته الأساسيّة، حيث ظهر تباين صريح وواضح وصل إلى حدّ التناقض واللُّبس بين هذه الاتجاهات، وربما كان السبب الرئيسي الذي يقف وراء هذه الحقيقة إلى كونه (النّص) يتمتّع بقدرة فائقة على استلهام واستيعاب فروع علميّة مختلفة، بل أكثر من ذلك... يمكن أن تصل قدرته الخارقة إلى "تشكيل بنية منسجمة قادرة على

الحفاظ على ذلك التداخل من جهة، وإبراز جوانب التفارق بينه وبين العلوم الأخرى من جهة ثانية"[1].

وعليه غدت عملية الإلمام بمفهوم النص والقبض على ماهيته أمر بالغ الصعوبة يعرّض الباحث والمنظر للسّقوط في تلك الإنزلاقات التّي أدت إلى عدم الوصول إلى تعريف جامع مانع له (النّص) بالرغم من التطور الهائل الذي اعترى الدراسات الأدبية واللسانية، إذا إنّه "لمن النّادر أن يكون مفهوم النّص المستعمل بشكل واسع في إطار اللّسانيات والدّراسات الأدبيّة؛ قد حدّد بشكل واضح: إنّ بعضها يحدّد تطبيقه على الخطاب المكتوب، بل على العمل الأدبي، وبعضها الآخر يرى فيه مرادفا للخطاب، وأخيرا فإنّ بعضها يعطيه توسُّعًا سيميائيا منتقلاً، فيتكلّم عن نّص فيلمي، وعن نصّ موسيقي إلى آخره"[2]، وعند هذا الحد لا ضير في القول إنّ النّص خليق بمعاينة فكريّة باعتباره حفلاً مستقلاًّ لإنتاج المعرفة.

على الرغم من وجود هذا الكم الهائل من التضارب والتناقض بين أصحاب الاتجاهات اللغويّة المختلفة، إلاّ أنّه لا يمكن الجزم أن هذه التعاريف التي أوكلت للنّص من قبل الباحثين على اختلاف مرجعياهم ومشاربهم لا تحمل أي سمات مشتركة، بل على العكس من ذلك، فمن خلال نظرة هادئة متفحصة منظمة لهذه التعاريف التي اختص بها النص يمكن الوصول إلى عدّة أبعاد وسمات فنية وتركيبية وجمالية مشتركة بين التّصورات المنبثقة من مناهج ومدارس أدبية ولسانية مختلفة.

([1]) ينظر: سعيد حسن البحيري، علم لغة النص، مفاهيم واتجاهات، دار نوبار للطباعة، الطبعة 1، 1997، القاهرة (المقدمة).

([2]) أ. ديكرو، و ج م، شتاينر، القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللّسان. ترجمة مندر عياشي، المركز الثقافي العربي، الطبعة الثانية، المغرب، 2007، ص 533.

يُعرّف جون دوبوا J. Debois النّص بأنه "مجموع التلفظات اللسانية الخاضعة للتحليل، وهو عيّنة لمسار لساني يمكن كتابته أو نطقه"[1]، أي أنّ النص وفق هذه الرؤية هو مجموعة من التلفظات الصادرة من كلام الفرد يمكن أن يكون على صورة كتابية (فعل الكتابة) أو على صورة سمعية (عن طريق المشافهة)؛ والتي يمكن العمل على تحليل خصائصها وبنائها اللساني.

أما مايكل ريفاتير M. Reffatere فينظر إلى النّص نظرة بنيوية صارمة تقوم على التركيز على النسق الداخلي وأسلوب التعبير فيه، وكذا اعتباره منفتحًا بعد أن كان حكرا على مؤلفه، وهو بالتالي يستبعد أن تكون هناك علاقات بين النّص ومبدعه، وبالواقع وذلك من أجل إظهار (علاقات) النّص وحدها، وأنساقه، وعلاقته بالقارئ وردّة فعله إزاء النص. ومن هذا المنطق يقوم هذا الأخير بتقسيم النص إلى وحداته الأسلوبية، التّي هي مجموعة الكلمات والجمل المترابطة، ترابطًا غير توزيعي، وهو يستبعد الإثبات النقدي الأسلوبي الذي يعتمد تواتر الكلمات ليحصل منها مفاتيح لنص جديد، كما يرى أن عمليّة التواصل الأدبي تقتضي النص والقارئ فقط، مستبعدا من ذلك دور البات، والمرجع والسنن، والصّلة. والتحليل البنيوي -عند ريفاتير- هو وحده الكفيل باكتشاف ورصد الظاهرة الأدبية في النّص وذلك من منطلق كونه يرتكز على النص بمفرده، مراعيا علاقاته الداخلية البينية للكلمات وعلاقة ذلك كله بالقارئ[2].

كما ذهب تودوروف T. Todorov، إلى أنّ النص علامة دالة، ويظهر ذلك في تنظيراته المتعلقة بفصل الكلام عن الخطاب، باعتبار أن الكلام في بعده التجريدي لا يتعد

(1) Jean Dubois, Dictionnaire de linguistique, ed. larouse. Paris, 1973, p 486.

(2) ينظر محمد عزام، النص الغائب، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2001، دمشق، ص 20 على الموقع: www.awv.dam.org

عن المفهوم الذي أوكل للنص كونه مجموعة "من عناصر معجميّة وقواعد نحوية ومنتوج نهائي للجمل"[1] وعليه فإن النص كيان لغوي يُتناول من خلال ثلاثة أصعدة:

أ– صعيد الدال plan du signifiant: ويحصل ذلك بناءًا على الاستعانة بمختلف التحليلات والتوليفات من نوع الجناس المقلوب Anagrammatique.

ب–صعيد الدلالة Plan Sémantique: أي بالعودة إلى التعدد الحاصل في الوحدات المعنوية الصغرى أو ما يسمى بتشجير المعنى polysémie، إذ أنّ اللفظة الواحدة تجد لها أصواتا متعددة من خلال تلاقي ثقافات متعدّدة ومختلفة.

ج–صعيد الجانب النحوي plan grammatical: يقوم هذا الصعيد على سلم أو سجل، ينظم تغيّرات الشخصيّة أو الزمن، لا من منظور البنيات الأصولية، ولكن بحسب شمولية منظمة لإمكانات تبادل المواقع[2].

إنَّ أيّ نظرة ناضجة اتجاه هذه الأصعدة تُظهر لنا بصورة لا تدع للشك أن صعيد الدال يتمثل في الجانب اللفظي وصعيد الدلالة يتجه نحو المظهر الدلالي، أمّا الصعيد النحوي فهو متعلق بالمظهر التركيبي. وعند تشاكل وإنصهار وتداخل هذه الأصعدة فإنها تؤسس لنا بلا ريب نص بعينه.

بينما تذهب جوليا كريستيفا في تحديدها لمفهوم النص بأَنَّهُ جهاز عبر لساني يعيد توزيع نظام اللّسان بواسطة الرمز بين كلام تواصلي يهدف إلى الإخبار المباشر، وبَيْن أنماط عديدة من الملفوظات السّابقة عليه أو المتزامنة معه، وبالتّالي النص إنتاجية من حيث

([1]) J. Jodoron, Symbolisme et interprétation, collection poétique, ed, Seuil, Paris, 1979, P : 09.

([2]) Voire : Oswal D. Ducrot. Tzvetan Todorov. Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage, ed, Seul, 1ère publication, 1972, Paris, P : 443.

إنّ علاقته باللسان علاقة إعادة توزيع بناءه، وهو كذلك تداخل نصّي من جهة وجود عدّة ملفوظات مقتطعة من نصوص أخرى داخل النص الواحد[1].

وعليه فإن نظرة كريستيفا للنّص مثّلث تحوّلاً وانتقالا فكريّا صريحا أدّى إلى تحطيم الرّوى المعيارية السّالفة المختصّة بالدّراسات النصيّة التي كانت تثبت وحدة النّص ومركزيته، حيث كانت ترى أن النص مجال خصب لتلاقي النصوص والمعاني.

كما دأبت كريستيفيا وهي تحاول التنظير لمفهوم النص إلى مخالفة التصورات التي كانت ترى أن للنص معنى حقيقيًا واحدًا لا يتجزأ إلى تصور آخر قوامه أنّ للنّص معاني متعدّدة التي هي إنتاج سيرورة دلالية أسهمت في إنتاجها الذات القارئة المنتجة.

لقد أدّى هذا المفهوم الذي أوكلته كريستيفيا للنص تفويض للعقيدة البنيوية وصرحها العتيد، ولاسيما لرؤاها المتناقضة حول مفهوم النسق، ومدة تمسكها بأدبيات النسق المحايث، كونه أضحى "من الصّعب على الباحث أن يفكّر في تجاوزه أو نقده آنذاك"[2]، فتحليل النص تحليلا علميّا منظّما لا ينحصر في مقولات اللّغة على الرغم من أنّه مشكّل منها، بل أكثر من ذلك.. إذ يجب على المحلّل أن يتجاوز المعطيات التي يشتمل عليها الواقع اللغوي الفعلي (الداخلي) إلى جوانب الواقع الخارجي أي إلى المقولات غير اللغويّة، أو بتعبير آخر تجاوز النسق.

كما اعتبرت كريستيفا أن النص "ممارسة دالّة، يدمج الذات ولكن كشيء متوزع توزعا سيميائيا، وكشيء مفروض في الأماكن المناسبة بطريقة رمزية"[3]، ووفق هذا

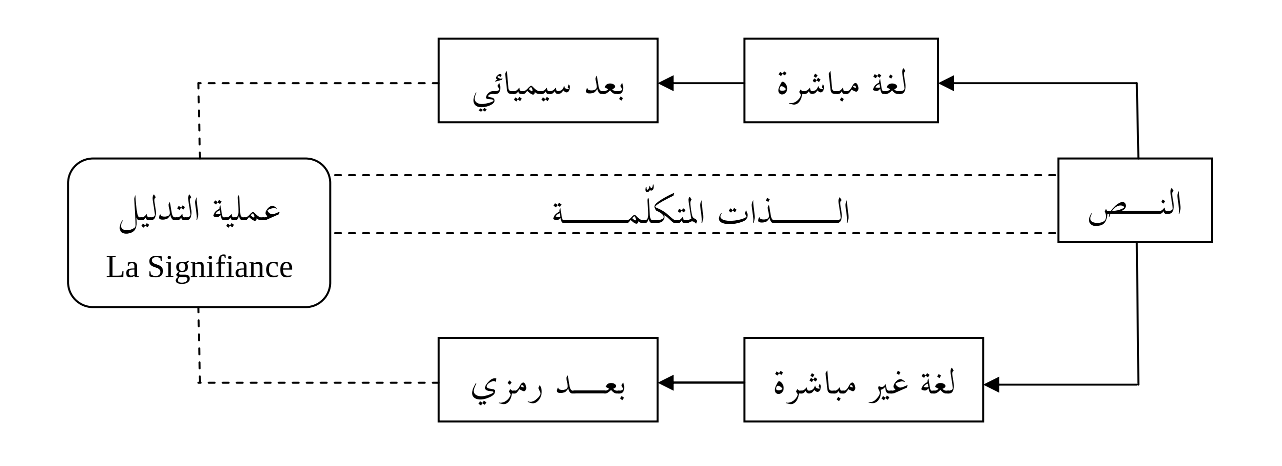
(1) ينظر، جوليا كرستيفا، علم النص. تر: فريد الزاهي، مراجعة: عبد الجليل ناظم، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، 1995، ص 12.

(2) أحمد يوسف، القراءة النسقية ومقولاتها النقديّة، دار الغرب للنشر والتوزيع الجزائر 2000–2001، ص 68.

(3) ج، هيوسلفرمان، نصيات بين الهرمونيطيقا والتفكيكية، تر. حسن ناظم وعلي حاكم صالح، المركز الثقافي العربي، 2000، ص 263.

التصوّر فإن كريستيفا تجعل "الذات المتكلمة" على أنها "هي نفسها نص، وهي تُنقَشُ ضمن العملية الدالة لا ككيان مفروض بل كسيمات سيميائية ورمزيّة ومعبّرة، وهي سيمات للعملية الدّالة"(1). وبالتالي منحت كريستيفا أهميّة قصوى للذات التي غيبتها الماركسية في أثناء ممارساتها الاجتماعية، وهو ما دفعها إلى اقتحام مجال الدّرس النفسي، وذلك للتخفيف من حدّة التوتر والجدل القائم بين (اللغة المباشرة / غير المباشرة)، أو كما تصطلح عليها بـــ السّيميائي الرمزي Sémiotique et Symbolique.

ترى هذه الباحثة أن الرمزي "نتاج اجتماعي للعلاقة بالآخر، أي الكيفية التّي يرتبط فيها النّاس ببعضهم البعض، حيث يعمل الرمزي لغة علمية تكون فيها بُنى الخطاب محددة ومصممة، وبهذا التحديد يأخذ الرمزي شكلا سلطويا وقطعيا"(2)، في حين يتجلى السيميائي في اللغة الشعرية التي تكشف "كما هو عند ملارميه ولوتريامون عن سيمات الجانب السيميائي، عندما تعمل بتناغم مع الجانب الرمزي وبتعارض جدلي معه"(3)، بمعنى أن العلاقة الجدلية بين الجانب السيميائي والرمزي من منظور كريستيفا علاقة خصبة وصميميّة لكونها تقوم على أساس التدليل La Signifiance. وعليه يمكن توضيح تصور هذه الباحثة لمفهوم النص بالشكل التالي:



(1) المرجع نفسه، ص 263.

(2) المرجع نفسه، ص 257.

(3) المرجع نفسه، ص 261.

إن هذا البعد السيميولوجي الذي اعتدت به كريستيفا في طرحها المتعلق بالنصوص والتعريف بحدودها أدّى إلى الإجابة على بعض الأسئلة التي لم يجد لها الشكلانيون الرّوس إجابات صريحة؛ ولاسيما مسألة المساحات الفارغة والفجوات الشاغرة التي يحويها نص ما باعتباره قد "قُدّ من كيان لغوي، فسيظلُّ نسقًا مفتوحا مليئًا بالفجوات والثغرات، وهذا سرُّ جماليته وأساس أدبيته، بل إنّ شعرية الغياب وجمالية الغياب الباني تشكلان قوامه الجوهري"[1] وبالتالي لم يعد التعامل مع النص على أنه قوام لساني فحسب، يحتكم لمبدأي الانسجام والاتساق أو معطى ثابت وقار على حدّ تعبير الشكلانيين الرّوس، حيث إن النص لا يتّسم بالثبات والاستقرار على غرار النسق اللغوي، ذلك أنّ النص الحداثي قد تجاوز وخرق معيار البنية ليصل ويسلِّم بدينامية النص؛ الأمر الذي يستدعي متلقين يتمثل دورهم في استكشاف شعرية الغياب في النص وسبر أغواره من خلال فك شفرات المساحات والفجوات الشاعرة والعبارات المسكوت عنها المنتشرة على طول النص الإبداعي.

وبذا تكون جوليا كريستيفا قد ساهمت في تجاوز مفهوم البنية التي أخذت قسطا وافرا من التاريخ اللسّاني وسيطرت عليه، ممّا أفضى إلى تغيير التصور التقليدي لفكرة النسق من خلال شكوكها حول طبيعة النسق المغلق Système Clos وما أثاره من صدامات نقدية وأدبية ومطالبتها برفع تجليات فكرة النسق المفتوح Système ouvert، ممّا أحدث منعطفا حاسما داخل الكتابة الأدبيّة المعاصرة.

إنّ هذا التوجه الذي خاضته كريستيفا وسارت وفقه كان له الأثر البالغ في مسار الدراسات التنظيرية الحاملة على عاتقها كشف حدود النص وماهيته، وكان من بين المنظرين الذين تأثروا بشكل واضح بهذا المسعى الباحث اللغوي رولان بارث Roland BARTH الذي استفاد واغترف من هذه النظرية، كما كان له باع طويل في إثراء هذا

(1) أحمد يوسف، القراءة النسقية ومقولاتها النقدية، ص 236.

التصوّر القائم على إعطاء الأهمية القصوى للقارئ أو الناقد وسلطته، باعتباره الطرف المهم المنتج للنصوص من خلال منحه أهليّة تفوضه وتمكنه من استباحة النص وإعادة تشكيله على أيّ نحو يريده باعتبار أن القارئ كثيرا ما يمارس "تعسفًا على النص، حيث يلجأ إلى بتره أو قطع أجزاء منه وجذب أجزاء أخرى تتسم مع التأويل الذي يسعى إليه"[1] وبالتالي يغدو القارئ / الناقد للنص الأدبي بمثابة مبدع لمعانٍ جديدة تخدم تطلعاته ومصالحه "...فالقارئ يقرأ النص انطلاقا من اهتمامات تخصه أو الجماعة التي ينتمي إليها، القارئ يهدف دائمًا إلى غرض... يسعى إلى إثباته.."[2].

ووفق هذا التصور البارتي فإنه بمجرد أن تتم طباعة العمل يفقد الكاتب /المؤلف صلته بالنص ولا يصبح مالكا له، ليعوض بالقارئ الذي ستصبح له الحريّة الكاملة في إعطاء النص تأويلاً يختلف باختلاف المتلقين مادام ليست هناك أسس ضابطة يمكن الرجوع إليها في عملية القراءة، وبالتالي الحصول على عدد لا نهائي من التعبيرات والمعاني الخفية المستورة في أغوار النص لتندثر بذلك القدسيّة التي كانت السّمة المميّزة لصُنّاع النصوص ومبدعيها، وهذا هو –ربّما– سرّ إطلاق كلمة نسيج Texture على النص. إنَّ التفويض المهم لهذا المصطلح يتمثل في فصل الذّات المبدعة للنّص وتذويبها، بل وفصلها نهائيا عنه، يقول بارت: "...بينما اعتبر هذا النسيج دائما إلى الآن على أنّه نتاج وستار جاهز يكمن خلفه المعنى (الحقيقة) ويختفي بهذا القدر أو ذاك، فإننا الآن نشدّد داخل النسيج على الفكرة التوليدية التّي ترى أنّ النص يصنع ذاته ويعمل ما في ذاته عبر تشابك دائم: تنفك الذات وسط هذا النسيج، ضائعة فيها، كأنها عنكبوت تذوب هي ذاتها في

([1]) عبد الفتاح كليطو، المنهجية في الآداب والعلوم الإنسانية، مشترك، دار توبقال للنشر، الطبعة الثالثة 2004، ص 207.

([2]) المرجع نفسه، ص 19.

الإفرازات المشيدة لنسيجها، ولو أحببنا استحداث الألفاظ لأمكننا تعريف نظرية النص بأنها علم نسيج العنكبوت"[1].

وعليه فإن مفهوم بارت للنص منحدر من النسيج (texture)، والنسج تَمَوْضُعُ ألياف أفقية منتظمة ذات سيرورة خطيّة، هو ما يصطلح على تسميّته في علم اللسانيات بالمحور الأفقي Axe Syntagmatique في مقابل ألياف شاقوليّة تُعنى بالعلاقات الاستبدالية الخاصة على مستوى المحور الأفقي أي المحور العمودي paradigmatique إنّ هذا النسيج —من منظور بارت– حامل لحقيقة /معنى مستور ينبثق من النّص بعد ضياع الذّات في أسواره، مخلّفًا لذّةً ومتعة لكلّ قارئ متفحِّص ولذلك يقول في موضع آخر "أُحبُّ النص لأنّه بالنسبة إليّ هو هذا الفضاء اللّغوي النادر الّذي يغيب فيه كل شجار (بمعنى شجار بين الأزواج) وتغيب فيه كلّ مماحكة لفظية، وليس النّص أبدا حوارًا" ليس فيه شيء من مخاطر المراوغة والعدوان والمساومة وليس فيه تنافس للهجات الفردية (idiolectes) إنّه يؤسَّس في حضن العلاقة البشرية"[2].

وهذه اللّذة متفاوتة الدّرجة بين عمل أدبي وآخر، والسبب يكمن في أنّ اللّذة المنبثقة من فعل القراءة لا تقابلها لذة كتابة حول الأثر، فالإنتاج المنبثق عن الكتابة للذّي نقرأه، لا يمكن أن ينجرّ منه لذّة حقيقية. أما النص فهو ممتع وبالتالي يرقى إلى مستوى اللّذة، وعليه فإن قراءة النص بمثابة إقامة حوار معه بالبحث عن مفاتنه ودلالته المتعددة وتأويلاته المتعددة اللاّنهائية، فالقراءة "...وحدها تعشق الأثر الأدبي وأن تقيم معه علاقة شهوة فأن نقرأ معناه أن نشتهي الأثر"[3].

---

(1) رولان بارت، لذّة النص، ترجمة فؤاد صفا والحسين سبحان، دار توبقال، ط$_1$، 1988، الدار البيضاء ، ص 62.

(2) المرجع نفسه، ص 24.

(3) رولان بارت، النقد والحقيقة، ترجمة إبراهيم الخطيب، مجلة الكرمل، ع 11، 1984، ص 26.

وأمام هذا الطّرح البارتي تظهر إشارات جليّة أنّه يقوم بالتفريق بين النص والعمل الأدبي، معتبرا هذا الأخير مجموعة من الكتب والأوراق المعمورة التّي نجدها على رفوف المكتبات، أو هو ما يمكن أن نمسكه باليد أمّا النص فتمسكه اللغة[1]، ونستلزم من هذا التصور أنّ النصّ هو روح العمل الأدبي، هذا الأخير الذي يعدّ بمثابة جسد النص، لكون أنّ النص دينامي، مختلف، متحرك... أمّا العمل الأدبي فهو قارٌّ وثابت. ولذلك يؤكد بارت أنّ هذه الحركية المستمرة الدؤوبة المنغمسة في طبيعة النص تؤدّي إلى العبور والاختراق، واختراقه فيما معناه، وبالتالي فعِوض أن يعبر العمل الواحد نجده يعبر عدّة أعمال[2].

كما يعتبر بارت أنّ من بين السمات التي يحملها العمل الأدبي أنّه منغلق على المدلول، أي يملك رمزية محدودة بمثابة إشارة عامة متعارف عليها، بينما يملك النص مجموعة من الرموز والطاقات الإيحائية، وهذا هو مردُّ انفتاحه وعلى أكثر من حقيقة من خلال وجود "حركة متسلسلة من الانفكاك ومن التشابه ومن المتغيرات، ولذا فإن المنطق الّذي يضبط النص ليس إفهاميّا (أي يعدّد مقصد النص)، ولكنّه كنائي"[3].

كما يذهب سعيد يقطين إلى التّعريف بماهية النّص تعريفًا نحسبه كفيل وخليق بتأسيس أرضية خصبة تمنح روح النّص أفق التحديد الذّي تصبوا إليه الدّراسات الأدبية واللّسانية برمّتها، ذلك أنّه ينطلق في تصوره أنّ النّص متكون من خليط بنيوي إنتاجي يشكّل كلاًّ واحدًا، إذ يعتبر أنّه (النّص) بنية دلاليّة تنتجها ذات (فرديّة أو جماعية)،

([1]) ينظر سعيد يقطين، انفتاح النص الروائي، النص والسياق، المركز الثقافي العربي، ط2، الدار البيضاء، المغرب 2001، ص22/21.

([2]) ينظر رولان بارت، هسهسة اللغة، ترجمة منذر عياشي، الأعمال الكاملة، الإنماء الحضاري، ط1، حلب، 1999، ص87.

([3]) المرجع نفسه، ص 89.

ضمن بنية نصيّة منتجة، وفي أطر ثقافية واجتماعية محدّدة ووفق هذا المنظور فإنّ النص مساحة مبسوطة لتفاعل عنصرين جوهريين يكونان صميم للنص[1]:

1-العنصر البنيوي: وهو بمثابة جهاز تتخلله ثلاث بنيات وهي على النحو التالي:

أ-بنية دلالية: إن النص بمثابة دليل يستلزم دالاً ومدلولاً، وهذان الأخيران يستلزمان بدورهما بنية صرفية وأخرى نحويّة.

ب-بنية نصية: إنّ النص كبنية دلاليّة هو تفاعل لبنيات داخلية يتكون منها النص (صرفية/نحويّة) ويتم إنتاجه ضمن بنية نصيّة كبرى، تتعدد فيها النصوص وتتقاطع وتتداخل وتتعارض، قائمة على أساس التفاعل الذي يأخذ طابع الهدم والبناء.

ج-بنية ثقافية واجتماعية: إذا كانت البنية النصية سابقة (من حيث الزمن) على النّص، فإن البنية الثقافية والاجتماعية المؤطِرة لإنتاج النّص متزامنة مع النّص، باعتبار أنّ النّص إنتاج تحكمه شروط ثقافية محكومة بدورها بمجموعة من القواعد والأعراف الاجتماعية.

2-العنصر الاجتماعي: إنّ العلاقات بين هذه البنيات علاقة صراع وأثر وتأثر علاقات إنتاجيّة، كما أن تحقق البنيات عمليّا يتم من خلال أفعال إنتاجيّة تقوم بها الذات إزاء ذاتها وإزاء الموضوع، باعتبار أنّ هذه البنيات (نصية أو ثقافية أ اجتماعية) ليست معزولة عن بعضها فهي تنتج ذاتها في إطار علاقتها مع الموضوع الذي توجد فيه.

كما انطلق هارتمان HARTMAN في تحديده لمفهوم النّص من النّظام اللغوي، حيث اعتبر النص بأنه "أيّ قطعة ما ذات دلالة وذات وظيفة، وبالتالي هي قطعة مثمرة

([1]) ينظر سعيد يقطين، انفتاح النص الروائي، ص 33/32.

من الكلام"[1]، ولا ينبغي أن نتصور هاهنا أنّ النظام اللغوي يقوم على أساس مفاهيم تجريدية للواقع اللّغوي بل على العكس تمامًا، فهارتمان ينظر أن النص في صميمه مربوط باللّغة المستخدمة في الواقع أي العلامة اللغويّة الفعلية المنظمة. وعليه فإنّ تصور هذا الباحث للنّص مغاير عن بعض التصورات المنبثقة من اتجاهات ومدارس لسانية أخرى، رأت أنّ الهم الأساسي الملقى على عاتق المحلل من النص والعالم اللغوي قائم على التوجه إلى تراكيب النّظام اللغوي (الداخلي / النسقي) فقط دون إعارة أي اهتمام إلى الاستخدام الفعلي للعلامات اللغوية في واقع ما.

كما يظهر من تحديده السالف للنّص أن أوّل ما ينبغي وضعه في الحسبان عند محاولة التعامل مع النصوص هو التزوّد بآليات وإجراءات علم الدّلالة باعتبارها تلعب دورًا محوريا في التفسير والفهم والتحليل، ويجرّنا هذا الطّرح إلى استحضار قضايا الموقف والسياق واعتبارهما من المعطيات الواجب الأخذ بها عند مواجهة النصوص المرغوب الكشف عن بنيتها والولوج إلى أغوارها.

بالإضافة إلى هذا الطّرح يُصرّ هارتمان على ضرورة فصل وحدات تحليلية نصيّة وتحديدها بالاستفادة من عدّة علوم أخرى، بعبارة أخرى بناء سنتيجميمات كبرى، من المحتمل أن توكل إليها وظائف محدّدة، كما يؤكد على إلزاميّة التفريق بين التراكيب العامّة والخاصّة المنتشرة على طول النّص[2].

وعليه يمكن إجمال تصور هارتمان في ما يلي:

-النّص هو الموضوع الأهم في المعالجة اللسانية، إذ يعتبر بمثابة المادة الخام الخليقة بالتحليل الوصف اللغوي.

---

(1) حسن البحيري، علم لغة النص، مفاهيم واتجاهات ص 102.

(2) ينظر المرجع نفسه، ص 102.

-وجوب توجه المحلّل اللّساني إلى الاستعمال الفعلي للعلامات اللغوية (النص) وكيفية الاستخدام وبالتالي تجاوز النظام اللغوي التجريدي.

-ضرورة الأخذ بالعناصر الخارجيّة المرتبطة بمواقف الاتصال والسياق وربطها بالعناصر الدّاخليّة المشكّلة للنص. وهذا للوصول للهدف الحقيقي للنصوص كون النّص عنده "علامة لغويّة أصليّة، تبرز الجانب الاتصالي والسيميائي"[1] وفي هذا تأكيد على الخاصيّة الاتصالية للنص.

كما يعتبر كل من Pilch وليونس Lions وتيتزمن Titzman أن "أجزاء الخطاب المختلفة الطول الشفوية أو المكتوبة تسمى نصوصا Textes، وكل جزء من أجزاء النص يكوّن قولاً énoncé" "ناتج عن السّلوك اللغوي العادي الذي يمكن أن يكتب كتابة فنولوجيّة"[2]، كما يقرّان بإمكانية إطلاق "مصطلح النص على ملفوظات utterances شديدة التنوع مستعملة في مقامات شديدة التنوع هي أيضا، ويمكن أن تصدر عن متكلم واحد أو أكثر من متكلّم"[3].

في ظل هذه المقتضيات التصوريّة التّي صدرت من لدن الباحثين Pilch وليونس وTitzman تظهر بوادر أفق تسهم بدور فعّال في تدعيم الخصوصيات التي يتشكل منها النّص، والتّي يمكن بسطها على الشكل التالي:

-يمكن للنص أن يكون طويلا كما يمكن أن يكون قصيرا.

---

(1) المرجع السابق، ص 108.

(2) محمد الشاوش، أصول تحليل الخطاب في النظرية العربية، تأسيس نحو النّص المؤسسة العربية للتوزيع، المجلد الأول، تونس، 2000، ص 83.

(3) ينظر محمد الشاوش، أصول تحليل الخطاب في النظرية العربية، تأسيس نحو النص، ص 83.

-تجاوز مفهوم النص الصفة الكتابية السطحية (الماديّة / الملموسة) إلى الأشكال الخطابية الشفاهية المعبّر عنها بالملفوظات.

-ربط مفهوم النص بمقام وظروف إنتاجه.

كما ذهب قاينريش H. Weinrich، إلى أن النص "تكوين حتمي يحدد بعضه بعضًا Déterminationsgefüge؛ إذ تستلزم عناصره بعضها بعضًا لفهم الكل"[(1)] وبالتالي فإنّ أيّ محاولة للفصل بين أجزاءه تؤدّي إلى غموض وعدم وضوحه (النص)، باعتبار أن أهم خاصية للنص عنده تتمثل في ترابطه النحوي الحاصل على مستوى الجملة وعلى مستوى النّص، أي أنّ الجملة باعتبارها جزءًا مستقلاً مفيدًا (لا يمكن فصلها عن بقية الأجزاء المكونة لكليّة النص، بل من جزء مهم مكمّل لهذه الكليّة تفرض على المتلقي) المحلّل عدم إسقاط أو عزل أي عنصر من عناصره لغرض الوصول إلى الفهم الحقيقي، وعلى إثر هذا المعطى التصوري تعلقت بالنص عدّة مقولات ومفاهيم كمفهوم "الرّبط النحوي ووسائله وتتابع المعلومات، والتماسك الدّلالي ووسائله والسياق التركيبي وعلاقته باكتمال الأبنية، والسياق الدلالي والربط الدّاخلي، وغير ذلك من مفاهيم علم لغة النص التي يُعنى هذا البحث باستجلائها وتحديدها تحديدا دقيقا"[(2)].

2.1-الإطار المفاهيمي للخطاب في الثقافة الغربية:

يعدّ مصطلح الخطاب من المصطلحات اللّسانية والنقدية التّي أخذت تتداول في العقود الأخيرة من القرن العشرين نظرا لاستخدامه في مجالات معرفية مختلفة، لاسيما بعد دخوله مجال "الدراسات الألسنية الحديثة التي تأثرت بها نظرية الأدب والنقد الأدبي مع ظهور تيّار البنيوية في أواخر الستينات وأوائل السبعينات من القرن الماضي وظهور

([1]) المرجع السابق، ص 108.

([2]) المرجع نفسه، ص 108.

التصورات والرؤى التداولية، ونظرًا لهذا التعدد تباينت مفاهيمه وحدوده لدى الباحثين، ولعلّنا لا نبلغ شططًا في القول أن تلك الظروف والمعطيات قد دلت بدلوها في غرس نوع من الغموض والخلط في عملية تحديد الإطار المفاهيمي له، ولعلّ ذلك قد كان هو سبب القول بأنّ مفهوم "الخطاب مفهوم مائع ومتعدد الدّلالات"[1].

يمكن القول: إن للخطاب جذوراً ضاربةً في اللسانيات، لكونه يستمد وجوده من ثنائية اللغة والكلام التي قال بها دي سوسير في محاضراته الشهيرة Cours de linguistique générale "محاضرات في اللسانيات العامّة"، ذلك إن هذين المفهومين قد تطورا عند الدارسين والباحثين اللغويين اللاّحقين ليأخذ مصطلحات ومفاهيم ودلالات أخرى "فصار المفهومان عند هيلمسلاف Helmslev (الجهاز، النّص) (Texte وSystème) وعند نوام شومسكي Noam Chomsky (الطّاقة، الإنجاز) (Compétence performance)، وعند رومان جاكبسون Romane Jakobson (الدليل، الرسالة) (Code, message) وعند قصطاف غيوم Gustave Guillaume (اللغة، الخطاب) (Langue, Discours)، وعند رولان بارث Rolan Barth (اللغة، الأسلوب) (langue, style)"[2] وعليه، فلا مجال للشك أن للخطاب جذوراً في الأسلوبيات أيضا، سواءً من واجهتها القديمة التّي تُعنى بالبلاغة إلى جوانب قواعد اللغة، أم من واجهتها الحداثية التي دأبت على مراعاة النظام الصّوتي والتركيب المرفولوجي، والبناء الدّلالي، أي الملفوظ الّذي يراه اللّسانيون نصّا، ويراه النقاد في الحالات العامّة خطابًا.

لقد جاء مصطلح الخطاب في المعاجم الفرنسية بلفظ Discours، وهذا ما نجده ماثلاً في المعجم الفرنسي Petit Larousse، وعرّف أنه "ملفوظ أكبر من الجملة، موجه

(1) سعيد يقطين، تحليل الخطاب الروائي "الزمن، السّرد، التبئير، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 1989، ص 20.

(2) رابح بحوش، الخطاب والخطاب الأدبي وثورته اللغوية على ضوء اللسانيات وعلم النص، ص 161، 1999، جامعة عنابة، الجزائر.

لتوضيح وجهة نظر متعلقة به، ويعرف الخطاب في الفلسفة بأنّه مجموعة من الملفوظات التّي تبرهن على موضوع واحدٍ تأسيسًا على مجموعة من المعطيات"(1) وعليه، يغدو الخطاب وفق هذا التصوّر ذو بعد طولي ينطوي على تراكيب تشمل على مكونات أقل ما يقال عنها: إنّها مكونات تركيبية تتجاوز الجملة الواحدة، كما أن هذه المكوّنات (الوحدات اللغوية التركيبيّة) تصبّ في إطار عام شامل مفاده توضيح فكرة جوهريّة أو مجموعة من الأفكار التّي تنضوي تحت لواء وجهة نظر أو تصور حول موضوع ما.

كما أنّه لا مناص من التنبيه في هذا الصّدد أن نظرة اللسانيين إلى الخطاب مرتكزة أساسًا على النسق أو البنية التركيبية، التّي لا تدع مجالاً إلى دخول معطيات خارجة عن النظام والتركيب في صلب حزمة الإجراءات والآليات التي ينبغي للمحلّل –محلّل الخطاب الأخذ بها– وهو في صدد محاولة تفسير أو تحليل أو دراسة الوظائف والحقائق والمدلولات والشيفرات المزروعة على طول الخطابات، هذا هو حال اعتقاد غيوم مثلا الذي كان يعتبر مفهوم الخطاب يرتكز أساسًا على بنيته التركيبية ذات الوحدات أو العناصر اللسانية المتوالية من الجمل"(2).

كما نلفي الباحث اللساني غاردينار H. Gardiner يشير إلى التفرقة بين الخطاب واللسان؛ تبعا لما نظّر له فارديناند دي سوسير، حيث يقول: "ويمكننا توجيه الخطاب نحو اتجاه الاجتماعي، أو نحو اتجاه العقلي (الذهني) [...] في الخطاب الميزة الفيزيائية التي يتمتع بها في ذاته تظهر عاطفية ماديّة ليس إلاّ"(3) وعليه فقد أدّى هذا التّصور إلى نشوء آثار معرفية لسانية عمادها غضّ الطرف عن المراجع والسياقات التي تشكل المهد والكنف الجوهري لمسألة الإنتاج اللّغوي، وهو أمْر ساد فكر نقاد ولساني البنيوية.

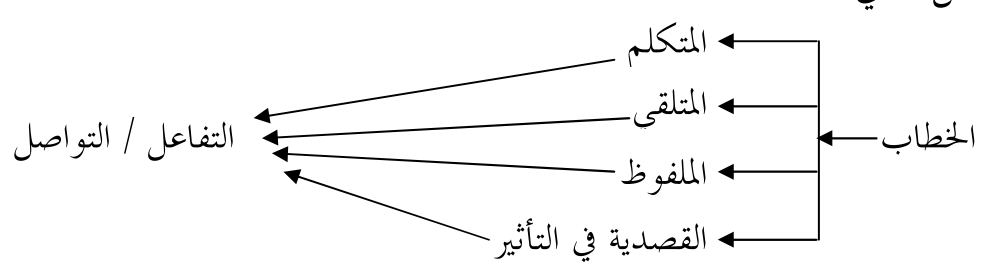
---

(1) Petit Larousse, Librairie La rousse ; Paris 6 ; 1980 ; P. 297.

(2) Patrick Charaudeau, Dominique Maingueneau ; Dictionnaire d'Analyse de discours ; édition du seuil ; Paris VI^e, 2002 ; P. 185.

(3)Patrick Charaudeau, Dominique Maingueneau, Ibid, P. 185, 186.

وأمّا بالنّسبة للعالم اللّغوي بنفنيست Benveniste فقد نظر إلى الخطاب نظرة مخالفة لبعض الرؤى اللسانية التقليدية خاصّة البنيوية منها التّي طالما اتجهت بجهودها إلى مقاربة الخطاب باعتباره جهازًا نسقيا شكليًّا، لا علاقة له بالمعطيات والظروف التي تحف بالنشاط الإنتاجي للعبارات والصياغات، حيث اتجه هذا الأخير –بنفنيست– إلى نظرة مخالفة لهذا التصور قوامها أنّ الخطاب ملفوظ منظور إليه من وجهة آليات وعمليات اشتغالية في التواصل؛ ومعنى ذلك أنّه مرتبط بإنتاج ملفوظ ما بواسطة متكلم معيّن، في مقام معيّن، وهذا الفعل هو عمليّة التلفظ، وبمعنى آخر أكثر اتساعًا فإن "كلّ تلفظ يفترض متكلما ومستمعا وعند الأوّل حذف التأثير على الثاني بطريقة ما"[1] وعند هذا الحدّ يغدو مفهوم التلفظ Enonciation بمثابة الفعل الذاتي في استعمال اللّغة، وبالتالي الولوج إلى دراسة الكلام ضمن مركز نظرية التواصل ووظائف اللّغة، ذلك أنّه موضوع الدّراسة وليس الملفوظ. وبالتالي لا يكون الملفوظ عنده خطابا حتى يستوفي شروط التخاطب ذات البعد التفاعلي Interactionnel والتواصلي ويمكن توضيح هذا التصور على الشكل التالي:



وبالتالي تصبح الحلقة التواصليّة مشكَّلة من باثٍ ومتلقٍ وملفوظ وإرادة التأثير على الفرد ممّا ينتج عنه تغيير القناعات والاعتقادات المصاحبة للمتلقي، بصيغة أخرى تغيير الواقع، كما يمكن لنا أن نستشف عناصر ومعطيات ضمنيّة تتخلّل هذه الحلقة كمفهوم الرسالة المشحونة بالبلاغ والشفرة المتعارف عليها لفك الرّموز البانية غير الواضحة.

([1]) EMILE Benveniste, Problèmes de linguistique générale, T_1, ed. Cérés, 1995, Tunis, P 241.

كما يمكن رصد هذا النوع من النظام التلفظي في أن اللّغة:

1-تتمظهر في القول الذي يحيل إلى موقف ما، فإذا تكلمنا فإننا نتكلم دائما عن شيء ما.

2-تتكون –من حيث الشكل- من وحدات مستقلة تمثل كل منها علامة.

3-تنتج اللغة وتستقبل في قيم إحالية مشتركة بين أعضاء مجتمع واحد.

4-تمثل للّغة التحقق الوحيد للتواصل البينذانوي Intersubjective (1).

وعلى هذا الأساس فإن ربط الملفوظ بالخطاب يتطلب وضع مجموعة من القواعد الّذي تتوافر على قابلية التعبير بالكلام، باعتبار أن الملفوظ جزء لا يتجزء من الخطاب، ويشكّل ركنا من أركانه، بوصفه وحدة لسانية تواصلية ديناميّة، ذات خصوصيات نحوية ودلالية، وعليه فإنّ الملفوظ وحده لا يحدّد الخطاب إلاّ إذا أضيفت إليه وضعية التّواصل.

ومن هذا المنطلق يحدّد بنفنست Benveniste الخطاب على أنّه نسق دال داخل منظومة اللّغة، وعليه كان مراده الكشف عن العلاقات الدّالة للّغة الفنية داخل العمل الفني، وقد تجلي ذلك من خلال تمييزه بين نظامين (للتلفظ)، باعتماده على مقولتي (الضمائر وزمن الأفعال)، ويحدّد هذين النظامين في المحكي Le Récit والخطاب Le discours. وبالإضافة إلى هذا التمييز يقوم بنفنست بتحديد المحكي داخل اللغة المكتوبة من خلال زمن الماضي، حيث يتم تقديم أحداث وأفعال في زمن ما بدون تدخل المتكلم في المحكي هي صيغة L'AORISTE(*)، بينما يتجلى الخطاب في معظم حالاته في مستويين اثنين (الكتابي

(1) Emille Benveniste, problème de linguistique générale, T_1 P. 59.

(*) يقصد بنفنست بصيغة L'aoriste: (passé simple, ou passé défini, l'imparfait, plus que parfait)

Voire, émille Benveniste, P.L.G, P.238.

والشفوي)، كما نلفيه مطروحا في بعض الأحيان في أسوار المحكي نفسه، وذلك عند إعادة المؤلف إنتاج أقوال الشخصيات، أو بتجلّ من المؤلف نفسه لتقييم الحدث المحكي[1]. وعليه فإنّ كُلاًّ من الخطاب والمحكي لهما التدخّل نفسه في عملية التلفظ، وذلك عن طريق الخطابات المباشرة. بالإضافة إلى هذا الطرح يعتبر بنفنست أنّ التلفظ القصصي (المرتبط بالمحكي) يرتبط باللّغة المكتوبة، بينما يوظّف الخطاب كتابة وشفويا، وفي الإنجاز الحقيقي للتلفظ نجدنا في الآن نفسه ننتقل من أحدهما إلى الآخر[2].

لقد أدّت جهود إميل بنفنست في آخر الأمر إلى تليين بعض المفاهيم والمصطلحات والمقولات الصّارمة، وذلك بوضع "مكانة للذات المتكلّمة بعدما أقصتها لسانيات البنوية، وفتح المجال واسعًا لتشييد اللسانيات الخطابيّة، حيث دعا إلى الأخذ بالحسبان تلك الوظيفة التّي تقوم بدور الوساطة في عمليّة التلفظ، فتسمح بالانتقال من السّنن إلى المرسلة وتاليًا إلى الخطاب"[3]، وهذا التصوّر نفسه نلفيه مطروحًا في أسوار فكره ومنيك مانجينو D. Mainguenau الّذي كان يعتبر الخطاب مفهوم عصيّا على صعيد اللّسانيات البنوية واللسانيات التوليدية والتحويلية وقد تجلّى ذلك بقوّة عندما راح يجعل الخطاب مرادفا للكلام وهو نفس ما دعى إليه ف. دي سوسير، وبالتالي انبثاق فكرة مؤدّاها أنّ الجملة لا تنتمي إلى حيّز اللسان، وإنّما تنتمي إلى الكلام بوصفها وحدة خطابيّة[4].

إنّ هذا المقتضى التصوري للخطاب القائم على أساس اعتبارات لسانية مخالفة للتصورات البنيوية التي كنت مهيمنة على مجال تحليل الخطاب واتجاهاته؛ قد أدّى إلى إثبات الطبيعة الكلامية للخطاب، ممّا انجر عنه تعميق بعض المقولات والأدبيات كالسياق الذي أنتج فيه، والذات المتكلمة والحوار... حيث كان يعتبر –مع زميله Partick

---

([1]) Emille Benveniste. Ibid. P. 241.

([2]) ينظر: سعيد يقطين، تحليل الخطاب الروائي، ص 19.

([3]) أحمد يونس، القراءة النسقية ومقولاتها النقدية، دار النشر ط 2000–2001، ص 68.

([4]) ينظر سعيد يقطين. تحليل الخطاب الروائي، ص 22.

Charaudeau "أن الخطاب فعاليّة مشتركة في مبدأ الحوار باعتبار أن الظاهرة الأساسيّة في هذه الفعاليّة هي الحوار، أين يجسّد كلّ من المتحاورين تنسيقا محكمًا في أقوالهما، حيث يؤخذ بعين الاعتبار في عملية التلفظ الخلفية الثقافية والدينية والإيديولوجية، التّي نستطيع بواسطتها إدراك مقاصد أقوالنا في الأخير، هكذا يمكن فهم العلاقة بين الخطاب والحوار؛ إنّها بدون شك تبادل قد يكون ظاهريا أو ضمنيا مع مخاطبين.

إن هذه الأخيرة تفترض وجود إلحاح تلفّظي اعتراضي موجه في الأساس إلى المخاطب الّذي يستطيع في ظلِّ هذا السّياق، بناء خطابه الخاص؛ الشيء الذي يجعل من الحوار لا يعدّ خطابًا بغاية الجودة، ولكنّه شكل من أشكال الصّنع"[1]، وعليه فإن الحوار يقابل الشكل العام للخطاب، كما أن الطبيعة الكلاميّة للخطاب يمكن أن تكون مشافهة أو كتابة.

كما اعتبر مانجينو وحدة الخطاب ذات مجال واسع مقارنة مع الجملة وموازية للنص. كما يشير إلى مصطلح الخطاب (الملفوظ) من منظور تلفظي تداولي بالتركيز على الخصائص الديناميّة للتلفظ، وعلى العلاقة بين شركاء العمليّة التواصليّة وفق السّياق المسجل فيه التلفظ، كما يحيل دال الخطاب على المحادثات، التفاعل الشفوي، وقد يقصد به بعض أنماط الملفوظات الخاصّة بفئات اجتماعية معيّنة كالخطاب الأنثوي، الخطاب الإداري...[2]، أي أن طبيعة الخطاب عند مانجينو ذات صلة وثيقة بالعوامل التي صاحبت إنتاجه في جوّ لم يكن تحليل الخطاب يأخذ بتلك المعطيات الخارجيّة للقبض على دلالة وفحوى الخطاب، ويُعزى ذلك أنّ مقولة (الداخل/النسق) أضحت بديهيّة من بديهيات الخطاب البنيوي، كما يمكن أن نستشف أن الخطاب عنده مرتبط بصنفين من الاستعمال/ الاستخدام إذ يمكن أن يكون فردي وجماعي وفق سياقات معينة يمليها

([1]) Patrick Charaudeau. Dominique Maingueneau. P. 188/189.
([2]) Voire. Dominique Maingueneau. L’analyse du discours, Ed. Hachette, Paris, 1997 P. 10

الضابط التواصلي بشكل عام كشركاء العملية التواصلية والعلاقة بينهم والفئات الاجتماعية المشاركة في ذلك التفاعل.

كما يشير رولان بارث في كتابه نظرية النص Théorie Texte أنّ الخطاب "إنجاز فردي يتشكل من مجموعة من الوحدات الخطابية، تربطها ببعضها علاقات تحقق للخطاب انسجامه"[1] نستشف من عبارة "إنجاز فردي" أنه لا وجود لفصل بين الذّات المنتجة المُنجِزة والخطاب وبالتالي انغماس الإيديولوجية والذاتية Subjectivité في عملية تشكيل الخطاب باعتبار أنّ الممارسة الدلالية داخل الخطاب تعيد للكلام طاقته الفاعلة.

والحقيقة أن رولان بارث يجعل من الخطاب وحدة صغرى تتكون من مجموعها الثقافة نفسها كبنية كبرى، منطلقا في تأسيس نظرته هذه من الجملة، كونها المادّة الأولى في بناء وتشكيل الخطاب "فالجملة في اللسانيات هي الوحدة الأخيرة في اللّغة، وهذا لا يعني أن الخطاب لا يوجد إلاّ في الجملة، لأنّ الجملة هي القسم الأصغر الّذي يمثّل بجدارة كمال الخطاب بأسره واللّسانيات لا يسعها أن تتخذ موضوعًا أرفع من الجملة، لهذا من الحتمي أن يكون الخطاب ذاته منتظما ضمن مجموعة من الجمل"[2].

بالرغم من استبعاد بارث إمكانية تقديم نظرية لسانية حقيقية للخطاب، بوصفها مازالت عصيّة أو بعيدة التحقق، إلاّ أنّه حاول تقديم تصورًا لسانيا لتحليل الخطاب يقوم على مقولات أساسية (الزمن، الصيغة، الجهة)[3]، حيث يقترح ثلاثة مستويات لتحليل الخطاب:

1-مستوى الوظائف.

([1]) رولان بارث، نظرية النص، تر. محمد خير البقاعي، العرب والفكر العالمي، مركز الإنماء القومي؛ بيروت، لبنان، ع: 5، 1998، ص 93.

([2]) رولان بارث، الدرجة الصفر للكتابة، تر. محمد برادة، المغرب، 1998، ص 95.

([3]) Voit, Gérard Genette, Figures, éd. Cérés, Tunis, P. 180-277.

2-مستوى الأحداث.

3-مستوى السّرد.

كما يؤكّد بارث على ضرورة إحداث تعالق وترابط بين هذه المستويات فيما بينها، إذ لا معنى لوظيفة إلاّ بقدر ما تحتلّ مركزًا في العمل العام للفاعل، وهذا العمل يتخذ معناه النهائي من كونه عملاً مسرودًا منتميا لخطاب له نظامه الرّمزي الخاص.

أمّا طه عبد الرّحمن فيؤكّد في طرحه لمفهوم الخطاب أنه يرتبط ارتباطا وثيقا بعملية الاتصال بالانطلاق من تحقيق الاقتراب أو الابتعاد حيث يقول "حدّ الخطاب أصل كلّ تعامل كائنا ما كان، لكن ماهيته ليست في مجرّد إقامة علاقة تخاطبيّة بين جانبين فأكثر، لأنّ هذه العلاقة، على قدرها وفائدتها، قد توجد حيث لا يوجد طلبُ إقناع الغير، بما دار عليه الخطاب، وقد يحصل الجانبين القصدين المطلوبين في قيام هذه العلاقة، وهما قصد التوجه إلى الآخر وقصد إفهامه مرادا مخصوصًا، من غير أن يسعى إلى جلب اعتقاد أو رفع انتقاد، ولا يزيد في يقين أو ينقص من شك، وإنّما حقيقة الخطاب تكمن في كونه يضيف إلى القصدين التخاطبيين المذكورين قصدين معرفيين هما: قصد الإدعاء وقصد الاعتراض"[1].

فمن خلال هذا التّحديد الذي صدر من طه عبد الرحمن نستشف بما لا يدع مفهوما للشك أن الخطاب –حسب تصوره- يأخذ منحًا قصديّا، أي يقوم على البعد القصدي وبالتالي فإن مفهوم الخطاب يبتعد عن تلك المفاهيم الشكلية التّي أوكلت إليه. كما نستشف أن ماهيته هي أرقى من مجرد إقامة العلاقات التخاطبية بين أطراف عملية التواصل مع قصد التوجه إلى الآخرين (المُخَاطَبين) وقصد إفهامهم مرادًا معيّنا؛ بل يتعدى الخطاب ذلك بتضمنه قصدين آخرين هما قصد الإدعاء وقصد الاعتراض.

(1) طه عبد الرحمن، اللّسان والميزان أو التكوثر العقلي، المركز الثقافي، الدار البيضاء، الطبعة (1)، 1998، ص 225.

ثمّ يقوم بشرح هذين القصدين بقوله: "أمّا قصد الإدعاء: فمقتضاه أن المنطوق به لا يكون خطابًا حقًّا حتّى يحصل من النّاطق صريح الاعتقاد لما يقول من نفسه وتمام الاستعداد لإقامة الدّليل عليه عند الضرورة، فالمدعي هو عبارة عن المخاطب الذي ينهض بواجب الاستدلال على قوله"[1] أي أن المنطوق به هاهنا يعدّ بمثابة خطاب شديد الصّلة بالمخاطِب وقناعاته، باعتبار أنّ هذا الأخير لا ينطق إلاّ بما كان مؤمنًا به ومستعدًّا الإقامة الدّليل عليه إذا استدعت الضرورة ذلك.

أمّا، بالنسبة لقصد الاعتراض فيستلزم "أنّ المنطوق به لا يكون خطابا حقًّا، حتّى يكون للمنطوق له حقّ مطالبة الناطق بالدليل على ما يدعيه، ذلك لأن فقد المنطوق له لهذا الحق يجعله: إمّا دائم التسليم بما يدعيه الناطق، فلا سبيل إلى تمحيص دعاويه، وإمّا عديم المشاركة في مدار الكلام. فإذن المعترض هو عبارة عن المُخَاطب الذّي ينهض بواجب المطالبة بالدّليل على قول المدعي. وإذا تحققت كلّ الشروط فاعرف أن المنطوق به الذّي يستحق أن يكون خطابا هو الّذي يقوم بتمام المقتضيات التعامليّة الواجبة في حق ما يسمى بـــالحجاج"[2] فقصْدُ الاعتراض مرتبط بالمنطوق به (الخطاب) الذي يجعل انطلاقته مؤسسّة على المُخاطب المُطالب بالدّليل المثبت للدعوى. وتأسيسا على هذا المقتضى فإن الإطار المفاهيمي للخطاب عند طه عبد الرحمن قائم على أبعاد حجاجيّة بالدّرجة الأولى تؤدّي بالتفاعلات التواصلية إلى إقامة حدود فصل بين قبول للآراء ومحض للإدعاءات.

([1]) طه عبد الرحمن، اللّسان والميزان أو التكوثر العقلي، ص 225.

([2]) المرجع نفسه، ص 225.

3.1–الفرق النص والخطاب:

يبقى السّؤال المسيطر على عقول وأفكار السّواد الأعظم من الباحثين اللّسانيين متعلق برصد أهم الفروقات الفاصلة بين مصطلحي النّص والخطاب، فإذا نكشف لنا أن المنظرين والعلماء اللسانيين منقسمون فيما بينهم، بل ومختلفون في مسألة الحدود الفاصلة بين النص والخطاب فكيف الحال بالنّسبة للباحثين؟ فالمتتّبع والباحث الْمُتَمَعِّنُ الفاحص لهذا المجال من الدّراسة الذي يُعنى في مقارباته بالمسائل المتعلقة بتحديد كلّ من النص والخطاب يجد نفسه أمام كمٍّ معتبر من التّصورات المتباينة فيما بينها، تصل أحيانا إلى درجة التنافر والتناقض. ذلك أن أصحاب الدراسات اللسانية والنقدية الحديثة ينقسمون في التفريق بين هذين المصطلحين إلى أربع فئات:

–فئة تقيم التفرقة بينهما على أساس تكاملي، باعتبار أنّ النّص يمثل شكل العمل الأدبي، أو بنيته السّطحية الظاهرة، أمّا الخطاب فيمثل مضمونه للعميق (البنية العميقة).

–وفئة أقامت التفريق على أساس ما بينهما من عموم وخصوص، أو على أساس اتفاقهما في شيء أو صفة واختلافهما في شيء أو صفة أخرى، أي هي تلك الفئة التّي جعلت الخطاب مرتبط بالجانب التركيبي، وجعلت النص مرتبط بالكتابة، ممّا ينتج عنه أن الخطابية خصوصيّة متعلقة بعمليّة الإنتاج، والنصيّة خصوصيّة مرتبطة بالتلقي.

–وفئة تفرق بين الخطاب والنص بالاعتماد على المظهر الكتابي الذي يتجلى به النص دون الخطاب، فاللغة الشفوية هي المعنيّة بالخطاب، بينما تتولى الكتابة إنتاج النصوص، ومن هؤلاء العلماء بول ريكور الّذي كان يعتبر النص خطاب مثبت بالكتابة.

–وأمّا الفئة الخامسة فهي تفرّق بين النص والخطاب بناءًا على ما بينهما من تداخل وخصائص مشتركة، ووفق هذه الرؤية فإن النص هو ما يظهره ومن بين المنظرين

لهذا الاتجاه فإن ديك Van Dick الذي كان يعرف الخطاب بأنّه السّياق التداولي للنص وبالتالي فهو فعل الإنتاج اللفظي للنّص، وثمرته الملموسة والمرئية[1].

ولعلّنا لا نبلغ في القول شططا إذا اعتبرنا أن الفئة الأخيرة جديرة بالتربّع على موضع الحقيقة وبالتالي العزوف عن الاتجاهات والفئات الأخرى التي كانت تعتمد مبادئ وأساسات نحسبها غير كفيلة في عملية التفريق بين النّص، وتظهر حجيّة هذا المقتضى التصوري كون أن فان ديك قد سلّط أضواء عنايته في النّظر إلى الظاهرة اللغوية بالانطلاق من مظهرين اثنين (داخلي وخارجي)، فالمظهر الداخلي يتمثل في المستويين (الصوتي Phonétique) و(التركيبي Syntaxique)، وهو مظهر متعلق بالنص أما المظهر الخارجي فيتمثل في السّياق الثقافي الاجتماعي (Socioculturelle) باعتبار أن "النظريّة اللسانية تهتمّ بأنساق اللّغة الطبيعية أعني تراكيبها المتحققة أو الممكنة التحقق، وبتطورها التاريخي وبمختلف أنشطتها الثقافية ووظيفتها المجتمعيّة وأسسها المعرفية، من شأنها تحديد نوع السلوك اللّغوي كما يظهر هو ذاته في استعمال العبارة الكلاميّة اللّفظية في كلّ موقف ومقام تواصلي"[2] كأن يكون الإنجاز أو السلوك اللّغوي مناسبا لمقتضى الحال، في إطار السياق التواصلي، وبالتّالي التوجّه إلى قواعد تداولية واعتبارها بمثابة الضابط المركزي الذي يحكم عمليات الإنتاج الكلامي، بعبارة أخرى إنّ تحديد كيفية الاستخدام المنظم للكلمات المتلفظ بها في الخطاب يتم بالاعتماد على مبادئ تداولية.

كما يقدّم الباحث بشير إبرير مجموعة من الفروق التّي يعتبرها بمثابة حدود فاصلة بين مفهومي النص والخطاب حيث يقول:

---

(1) ينظر، عبد الواسع الحميري، الخطاب والنص "المفهوم، العلاقة، السلطة"، المؤسسة الجامعية للدّراسات والنّشر، بيروت 2008، ص 90.

(2) فان ديك، النص والسّياق، استقصاء البحث في الخطاب الدّلالي والتداولي. تر: عبد القادر قنيني، إفريقيا الشرق، ط 2000، ص 17.

"يفترض الخطاب وجود المتلقي لحظة إحداث المخاطب، بينما يتوجه النص إلى متلق مؤجل يتلقاه عن طريق عينة قراءة، أي أنّ الخطاب نشاط تواصلي يتأسّس –أوّلاً– على اللّغة المنطوقة بينما النص مدونة مكتوبة.

–الخطاب لا يتجاوز سامعه إلى غيره؛ أي أنّه مرتبط بلحظة إحداثه بينما النّص له ديمومة الكتابة يقرأ في كل زمان ومكان.

–الخطاب تحدثه اللّغة الشفويّة، بينما النص تنتجه الكتابة؛ أو كما قال روبار اسكاربيت R. Escarpit: اللّغة الشفوية تنتج خطابات بينما الكتابة تنتج نصوصًا، وكلّ منها محدّد بمرجعيّة القنوات التّي يستعملها الخطاب المحدود بالقناة النطقية أي المشافهة بين المتكلم والمخاطب، وعليه فديمومته مرتبطة بها لا تتجاوزها، أمّا النص فإنّه يستعمل نظامًا خطيًّا، فديمومته رئيسيّة في الزّمان والمكان"[1] ووفق هذا الطرح فإنّ الخاصيّة الكبرى التي تجعل النص يختلف عن الخطاب هو تميّزه بالمظهر المادي الكتابي الذي يمنح النص صفة الديمومة بالنّسبة للقرّاء، أمّا الخطاب فهو مرتبط بسامعه أي بمتلقيه المباشر لحظة إنتاجه ويكون عن طريق المشافهة.

إلاّ أنّ المسألة التّي نخالفها ولا نعتقد بحقيقتها وسلامتها هي الفكرة التّي صدرت من لدن الباحث اللغوي R. Escarpit والتّي ترى أن الخطاب محدود بالقناة النطقية دون غيرها، فعلى العكس من ذلك تمامًا؛ إذ يمكن أن "ينتج الخطاب بعلامات غير لغويّة كماهو الحال في التمثيل الصّامت أو الرّسم الكاريكاتوري أو الخطاب الإعلاني التجاري، الذي يقتصر على علامات غير لغويّة"[2].

([1]) بشير إبرير، من لسانيات الجمة إلى علم النص، مجلة التواصل، عدد 14 جوان 2005، ص 93.

([2]) ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب، مقاربة لغويّة تداولية، دار الكتب الوطنية، الطبعة الأولى، ليبيا، 2004، ص39.

بناءًا على المقتضيات التصورية السالفة والمتعلقة بمنح النص والخطاب تحديدًا مفاهيميّا، يمكن إجمال بعض الخصوصيات المفاهيمية التّي نعتقد بأنها كفيلة بزرع الحد الفاصل بين المفهومين:

1-بالنسبة للنّص: يمكن إجمال مميزاته الأساسية في:

-هو مجموعة من الجمل البسيطة، أو مجموعة من الجمل البسيطة والمركبة التّي تشكِّل خطابًا.

-هو وحدة تواصليّة تامّة.

-أصغر وحدة فيه هي الجملة.

إن تحديده (النص) ينحو نحو إجراءات صياغة بنية الخطاب وقواعدها، أي إلى شكله ونظامه والعلاقات التّي تربط أجزاءه الدّاخلية بعضها ببعض، وإلى الآليات التّي تنظم العناصر داخل هذا الكيان اللّغوي المسمّى نصّا، بدون إعارة أدنى اهتمام إلى الوظائف الاتصاليّة وعلاقة المقال بالمقام، وربط الكلام بأطراف عملية التواصل.

-كما يمكن اعتبار النص وحدة لغويّة ذات علاقات داخليّة، ومكوّن من مكونات الخطاب.

2-بالنسبة للخطاب: هو ذلك الإنجاز اللّغوي، سواءًا كان جملة واحدة، أم كان أكثر من جملة أم كان جزءًا من جملة فقط.

-يُربَط في الخطاب بين بنيته الدّاخلية وظروفه المقاميّة (أي بين المقام والمقال) ومستعمليه (من متكلم ومُخاطَبْ) ربط تبعيّةٍ وتعلق، بمعنى أن بنيته لا يمكن أن تتحدّد

إلاّ وفقا لهذه الظروف، أي أن البنية اللفظية خاضعة لوظائف المقام وظروف وحيثيات عملية التواصل، بصيغة أخرى: الانصياع لمبدأ الاستعمال.

إن هذا المبدأ الأخير (مبدأ الاستعمال) يفرض على المتكلّم استعمال عبارات ملائمة لمقام التواصل، كما يفرض على المُخاطب أو المؤول لهذه العبارات الاعتماد على المقام والظروف التّي صاحبت عملية التداول اللغوي للوصول إلى الدّلالة الحقيقية المستورة في البنية العميقة وبالتالي تحقيق الفهم الصّحيح للصياغات اللغويّة، بمعنى أن الخطاب يُحيل "على عناصر السّياق الخارجيّة في إنتاجه وتشكيله اللغوي، وكذلك في تأويله، ممّا يفترض معرفة شروط إنتاجه وظروفه"[1].

بالإضافة إلى هذا الطرح؛ يمكن اعتبار أنّ كل خطاب هو نص بالنظر إلى بعض مكوناته، وهي الآليات التّي تشكل قوامه، بينما تعدّ المعادلة العكسيّة غير صحيحة منطقيا؛ إذ أن ليس كلّ نص خطابا لأنّ النص ينظر إليه باعتباره آليات بنيويّة داخلية يُبنى بواسطتها الخطاب، إذ يختلف على النّص باعتداده وتعويله على مكونات أخرى كأطراف العملية التواصليّة وظروف التّداول اللغوي التّي تعتبر بمثابة الفضاء المبسوط للإنجاز اللّغوي الّذي يتيح للفرد المتكلم التأثير على الواقع وقلب العلاقات التواصلية عن طريق التفاعل.

وعلى هذا تغيرت وتعدّدت أنواع الخطابات، حيث نلفي عدّة أصناف خطابية كالخطاب الوصفي والخطاب الحجاجي الإقناعي والخطاب السّردي والخطاب الترفيهي... إلى غير ذلك من الأصناف، لكن ينبغي التنبيه في هذا الصَّدَدْ أنّ هذه الأنواع التّي انقسم إليها الخطاب مرتبطة ارتباطًا وثيقا بالأغراض التواصليّة التّي يصبوا إليها

(1) ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب، مقاربة لغويّة تداولية... ص39.

المتكَلِّمين، كما أنّه لا مناص لهؤلاء المتكلمين من استخدام استراتيجيات معيَنة لتحقيق الأهداف المسطّرة قبل المباشرة في الخطاب.

وبشكل عام يمكن القول أنّ النّص عبارة عن جهاز يقتضي آليات وميكانزمات داخليّة تضمن له شروط التّماسك اللغوي والانسجام الدّلالي، بينما الخطاب يقتضي مُخاطبا ومُخاطبًا ولو على سبيل الافتراض وظروف ومعطيات تخصّ عملية إنتاجه. وبصفة أدق: إنّ الخطاب مرتبط بظروف تداوله اللّغوي وبالتالي استطاع أن يحتلّ الخطاب مركزًا مهمّا في صلب نظريّة التواصل ومقولاتها الكبرى.

2-من نحو الجملة إلى نحو النص:

1.2-إرهاسات البحث في اللسانيات النصيّة والخطابيّة:

ينكشف للباحث المتفحص في الدراسات اللّغويّة الغربيّة أن الاهتمام كان منصبًّا حول الجملة، حيث ألقيت جل المُقاربَات حولها باعتبارها أساسًا للوصف والتّحليل والدّراسة، إلى أن حدث منعطف غيّر من اتجاه هذه الدراسات من الاهتمام بالجملة إلى الاهتمام بالنص/الخطاب. وربّما يمكن القول أن البوادر الأولى لهذا الاتجاه كانت من إسهامات الباحث اللّغوي هاريس Z. Hariss في مؤلفه تحليل الخطاب Discours Analysis 1952، حيث تضمّن هذا المؤلَّفُ دراستين غيّرا أفق الدراسات اللّسانية الحديثة بتقديمه أوّل تحليل منهجي لخطابات ونصوص بعينها[1].

استخدم هاريس في هذه المقاربة بعض الآليات والميكانزمات استلهمها من اللّسانيات الوصفية بهدف الوصول إلى بنية النص Structure of the text وقصر فيه

(1) ينظر سعيد حسن البحيري، علم لغة النص، المفاهيم والاتجاهات، ص 18.

الدراسة على الجمل والعلاقات فيما بين أجزاء الجملة الواحدة، والفصل بين اللّغة والموقف الاجتماعي ومنه اعتمد منهجه في تحليل الخطاب على ركيزتين:

-العلاقات التوزيعية بين الجمل.

-الربط بين اللغة والموقف الاجتماعي[1].

وبذا يمكن إرجاع الإرهاسات الأولى لتأسيس لسانيات الخطاب (قبل هاريس) مرتبطة باللسانيات التوزيعية التي كانت سائدة آنذاك في الولايات المتحدة الأمريكية في بداية الستينات، ومن أقطابها ليونارد بلومفيلد L. Bloomfield الذي كان ينظر إلى الجملة بوصفها وحدة ممكنة لا تخرج عن إطار المسند والمسند إليه[2]، وعليه فإنّ مجال تحليل الخطاب عند ز. هاريس ومنطلقاته لا تبتعد عن تلك الأدوات الإجرائية والآليات والتصوّرات التّي كانت تحلّل بها الجملة، حيث تتمثّل هذه المنطلقات في مبدأين هما:

-توسيع حدود الوصف اللساني إلى ماهو خارج الجملة.

-دراسة العلائق الموجودة بين اللّغة والثقافة والمجتمع.

ومنه فإن الخطاب وفق تصوّر هاريس "ملفوظ طويل، أو متتالية من الجمل تكون مجموعة منغلقة، يمكن من خلالها معاينة بنية سلسلة من العناصر بواسطة المنهجيّة التوزيعية وبشكل يجعلنا نظلّ في مجال لساني محض"[3]، وبالإضافة إلى الاغتراف من المنهج التوزيعي، اعتمد هاريس في تحليله على سياق النصوص ونقل ما يتصل بتحليل الجملة تحليلاً بنيويا (التقطيع والتصنيف والتوزيع) إلى المستوى الجديد للنص وحاول

(1) ينظر جميل عبد المجيد، البديع بين البلاغة العربية واللسانيات النصية، للهيئة المصرية العامة للكتاب، 1998، ص 66/65.

(2) ينظر: أنور المرتجي، سيميائية النص الأدبي، إفريقيا الشرق، المغرب، 1987، ص 80.

(3) ينظر: سعيد يقطين، تحليل الخطاب الروائي، ص 28.

بواسطة إجراءات شكلية أن يصل إلى توصيف بنيوي للنصوص. لقد توسّع هاريس في بعض الأفكار التّي تعود إلى سوسير الّذي رأى أنّ الجملة عبارة عن تتابع من الرموز، وأن كلّ رمز يسهم بشيء من المعنى الكلي، لهذا فكلّ رمز داخل الجملة يرتبط بما قبله وما بعده[1].

والحقيقة أن المقاربات التّي انبثقت من دراسات نحو الجملة قد "قدّمت تحليلات جزئية مهمّة لبعض الجوانب الخاصّة بالعلاقات بين أجزاء الجملة والمتواليات الجمليّة، وشروط الفصل والوصل، ومعاني الأساليب وأشكال السياقات والدلالات الخاصّة..." إلاّ في إشارات دقيقة في العلاقات الدلاليّة العميقة التّي تربط بين الجمل والمتواليات الجمليّة. ورأوا كذلك أن كثيرًا من الظّواهر التركيبية لم تفسّر في إطار نحو الجملة تفسيرا كافيا مقنعا، وأنه ربما تغيرت الحال إذا اتجه الوصف إلى الحكم على هذه الظواهر في إطار وحدة أكبر من الجملة، ويمكن أن تكون تلك الوحدة هي النص"[2].

وهكذا انطلقت الأبحاث المتعلقة بعلم اللغة؛ بالتّصدي لدراسة النُّصوص والخطابات وتحليلها، قد كانت هذه المقاربات تسير سيرًا يخالف في بعض تمظهراته خطى اللسانيات الوصفية التقليديّة، كالتّخليّ على شرط الاعتماد على اللّغة المنطوقة دون المكتوبة بحجّة أنّ المنطوقة هي التّي تمثّل الطبيعة الجوهريّة للّغة، وكان من بين الرّواد الذين كان باع طويل في هذا التصوّر الجديد هاريس الّذي شكك بقدرة علم اللّسان على تجنب الكلام المكتوب في الدراسات المرتبطة بالمجال اللغوي باعتبار أن علم اللسان قد عُني أيضا بالجملة المنطوقة ولكنه تناسى وجود جملة طويلة، ولا متناهية، يعجز النحو

([1]) ينظر: سعيد حسن البحيري، علم لغة النص، المفاهيم والاتجاهات، ص 20.

([2]) المرجع نفسه، ص 134.

(نحو الجملة) وحده عن استلهام قواعدها ما لم يعتمد على الكتابة التّي تفرض علينا دراسة النص[1].

في هذا المجال بالذات يجب ذكر حقيقة مفادها أن ظهور اللّسانيات النصيّة والخطابية ومقارباتها لا يتعلق بإسهامات هاريس ونزعته التجديدية فقط، بل الحقيقة أنّه كانت هناك بوادر أخرى منذ القديم أسهمت بدورها في دفع عجلة الأبحاث المرتبطة بالنص / الخطاب وطبيعته، وفي هذا المجال يذكر الباحث إبراهيم خليل في كتابة الموسوم بـــ: في اللسانيات ونحو النص مجموعة من المدارس والعلماء والاختصاصات عبر التاريخ الذين كان لهم دور طلائعي في التّوجه بالمقاربات اللسانية نحو مسار الدراسات المتعلقة بطبيعة الخطابات والنصوص، نذكر منهم:

-جهود كونتليان Quintilian، التّي قامت على التطرق إلى مسائل وقضايا تتعلق بالتنظيم الدّاخلي للنّص كالموضوع والفصاحة والرشاقة والملائمة.

-الدَّور الكبير الذي لعبه الأسلوبيون في دراسة الاختيارات التي يلجأ إليها الكتّاب في كتابة نصوص محدّدة.

-الإنجازات البلاغية التّي اتجهت صوب وصف النصوص وتحليلها، وتحديد وظائفها الكثيرة والكشف عن التّرابطات القائمة في الخطابات وعلاقاتها الدّاخليّة.

-الجهود التّي صدرت من لدن الأنثروبولوجيين مثل مالينوفسكي Malinowisky وفلاديمير بروب، وستراوس Strauss وأتباعه، حيث كانت إسهاماتهم مبنيّة على تفكيك الرموز للوصول إلى الأسس المؤثرة في منح الناطق إمكانات لصنع نصوص للاتصال بين الأشخاص.

([1]) ينظر: إبراهيم خليل، في اللّسانيات ونحو النص، دار الميسرة، الطبعة 1، الأردن 2007، ص 187.

-إسهامات فقه اللّغة الّذي حمل مساعٍ خيّرة في البحث عن علم لقواعد النص.

-إسهامات الفيلولوجيين، مثل هنري قايل Henri Weil الّذي طوّر علماء براغ تصوراته المتعلقة بعقد الصلة بين جملتين أو أكثر في النصّ.

-محاولات الباحث اللغوي هارفنغ 1968 الجادّة في وصف الأنظمة الدّاخليّة للنصوص، من خلال التركيز في مقارباته على بعض العلاقات التي تشمل عليها النصوص مثل علاقة الإحالة وعلاقة الاستبدال.

-إسهامات هايدولف Heidolph (1960) في قضايا ومسائل ترتبط بترتيب الوحدات الأساسيّة في الجملة أو في مجموعة من الجمل.

-استغلال متخصصي الدّراسات الاجتماعية لعلم اللّغة للكشف عن المبادئ التي تتحكّم في إنتاج النصوص، حيث اتخذت هذه الدراسات أنظمة الحوار والمخاطبات مادّة خصبة للمقاربات والأبحاث، وهو ما أدّى في الأخير إلى ظهور نوع جديد من الدرس الألسني يُعرف بتحليل الخطاب Discource Analysis [(1)].

وبالتالي عدّة هذه الجهود والإسهامات بمثابة منعطفات ألسنيّة حملت في طياتها أسباب ودوافع ضرورة توسيع أفق الدّراسات إلى مساحة أرحب هي مساحة النص / الخطاب، أي يمكن اعتبار هذه الجهود بمثابة إرهاسات الإرهاسات للبحث اللّساني النّصي والخطابي.

وممّا لاشكّ فيه أنّ هذا الاتجاه الجديد قائم على مبادئ وخصوصيات مربوطة بوثاق غليظ مع ما ذهبت إليه التّصورات الفكرية –الألسنية– الجديدة من ضرورة التخلي عن الدراسات التقليدية، التي كانت توجه عنايتها إلى الجملة؛ جاعلةً منها فضاءًا

([1]) ينظر: إبراهيم خليل، في اللسانيات ونحو النص، ص 185 وما بعدها.

مبسوطًا للأبحاث والدّراسات والارتقاء إلى مستوى أرحب وأوسع يخرج من صلب الحياة الاجتماعية. وفي هذا السّياق كان يرى ديبوجراند أنّ اللّسانيات مطالبة بضرورة متابعة الأنشطة الإنسانية في التخاطب، إذ أن صميم اللغة الطبيعية هو النشاط الإنساني لا ليتسنّى له تحقيق الإفهام المقبول في إطار اتصال مزدوج[1].

كما كان لظهور لسانيات النص ارتباطًا وثيقا بالنظريّة التوليديّة التحويليّة التّي كانت ترى أن الاستعمال اللّغوي غير قابل للتحديد، وظهر ذلك من خلال تركيزها على الوصف العملي بين التركيب اللّغوي والخصائص الفكرية، حيث قام بتجزئة الظاهرة اللّغويّة بين النحويّة Grammaticalité والمقبولية acceptabilité، واعتبر أنّ مجال الدّراسة النحويّة يتعلق بمجال القدرة (أي الجملة)، وأنّ مجال دراسة المقبولية متعلق بمجال الإنجاز (النص/الخطاب)[2]. وفي هذا الطرح دلالة صريحة وواضحة على وجوب فتح آفاق دراسيّة تعمل على وصف وتحليل النصوص والخطابات المرتبطة بدورها بسياقاتها والظروف التّي أنتجت فيها. وبالتّالي يمكن عدّ هذه الآراء نقطة تحوّل داعية إلى أهميّة تجاوز الدِّراسات اللغويّة من مستوى الجملة إلى مستوى النص والربط بين اللغة ممثلة بالنصوص والخطابات والموقف الاجتماعي، مشكلين بذلك اتجاها جديد[3].

ومن بين العلماء الباحثين الّذين ساروا وفق هذا التصور نلفي هاليداي Halliday، حيث بنى رؤيته وفق نظرة مخالفة تفنيدية للرؤى التقليدية مفادها أنّ اللّغة ظاهرة اجتماعيّة وأن أدوات التعبير عن المعاني مختلفة متباينة استنادًا إلى تنوّع الثقافات كالرّسم، والنحت والموسيقى...الخ، ذلك أن تصوره مبني ومنصب على دراسة اللغة في علاقاتها بالبنيات الاجتماعية المختلفة، وهو الأمر الذي كان غائبا في البُحوث اللّغويّة السّالفة،

---

(1) ينظر: روبرت ديبوجراند، النص والخطاب والإجراء. تر: تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الأولى، 1998، ص126.

(2) ينظر محمد الشاوش، أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية، تأسيس نحو النص، ص 82/81.

(3) ينظر: جميل عبد المجيد، البديع بين البلاغة واللسانيات النصّية، دار صادر، القاهرة، ص 22.

وبهذا فإن الفهم الصحيح للّغة كنظام يستدعي ضروريّا فهم واستيعاب الطريقة التّي تعمل بها النصوص أي الانتقال من الاهتمام بمستوى الجملة إلى الاهتمام بمستوى النص[1].

إنّ هذا الانتقال (من مستوى الجملة إلى مستوى النص) يفرض بالضرورة إعداد مجموعة من الفعاليات والآليات المستمدّة من قواعد دلاليّة ومنطقية إلى جوار القواعد التركيبية قصد تحقيق تحليل ووصف سليم للنصوص والخطابات والوصول إلى صياغات كلية دقيقة للأبنية النصيّة وقواعد ترابطها، ومن بين الظواهر النصيّة المختلفة التّي عني بها الدّرس اللّساني في دراسته لنحو النص: علاقات التماسك النحوي النصي، وأبنية التطابق، والتقابل، والتراكيب المحورية والمجتزأة، وحالات الحذف وغير ذلك من الظواهر التّي تخرج عن مجال الجملة[2].

إن توسيع مجال الدراسة إلى مجال أوسع يخصّ النص ككل والعلاقات الرابطة بين الجمل مشكّل له أدىّ إلى تفنيد التّصَوُرات الكلاسيكية المرتبطة بدراسة الجملة والتّي تبعث في المُستويات الأربعة الصّوتية والصّرفية والتركيبية (النحويّة) والدّلاليّة كما أدى إلى الانتقال إلى مجال أرحب وأوسع يتجاوز مجرّد الإعداد لمبادئ القواعد (نحو الجملة) إلى دراسة عبارات اللّغة في كليتها ودراسة الأشكال والبُنى الخاصّة بها والتّي تستعصي على دراسات نحو الجملة[3]. وتظهر أحقية ومصداقية هذه الفكرة كون أنّ "مهمّة نحو النّص كما يرى فان ديك هي صياغة القواعد التّي تمكّننا من حصر كل النصوص النحويّة في لغة ما، ومن تزويدنا بوصف للأبنية، ومِثلُ ذلك النحو النصي الذي يعدُّ

([1]) ينظر: بشير إبرير، من لسانيات الجملة إلى علم النص، مجلة التواصل، ع14 جوان 2005، جامعة عنابة، الجزائر، ص85/86.

([2]) ينظر: أحمد عفيفي، نحو النص، مكتبة زهراء الشرق، جامعة القاهرة، 2001، ص 39.

([3]) ينظر: منذر عياشي، العلاماتية وعلم النص، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى بيروت، لبنان، 2004، ص 139.

إعادة تشكيل شكلية للثروة اللغويّة لدى مستعمل اللّغة وإنتاج عدد لا نهائي من النصوص بصورة محتملة"[1].

وقد انجرّ عن هذا المخاض الفكري الألسني ولادة لسانيات النّص التّي أخذت على عاتقها دراسة النصوص وتحديد مميزاتها ومدى تماسكهما واتساقها والبحث عن محتواها الإبلاغي التواصلي[2]، وبذا فإن ميدان اللّسانيات النصيّة متشعب من حيث الوظيفة؛ فبالإضافة إلى كونه يختص بدراسة الجملة من حيث الشكل والقواعد النحوية والمبادئ التي تحكمها، فإنه يركز كذلك في أبحاثه على العلاقات القائمة بين مجموع الجمل المكوّنة للنص والسياق غير اللغوي Extra linguistique وما يحمله من معطيات تساعد على الوصف السليم للخطابات وفهمها.

غير أنّه يجب التنبيه في هذا المقام أن أهم مقولة تنتسب إلى لسانيات النّص هي النصيّة، حيث تحتلُّ هذه الأخيرة موضعًا مهمّا، لأنها تقوم على تحديد واكتشاف الأبنية اللّغوية وكيفية تماسكها، كما تُلقي مقارباتها على الكيفيات التّي تجعل النص / الخطاب يتمتع بالانسجام والتّماسك.. وغير ذلك ممّا يجعل النّص منظمًا[3]. وعليه يكون هذا المفهوم بمثابة الضابط والمؤشّر في تحديد النصوص عن غيرها، أي البحث عن المبادئ التّي تجعل من عبارات معيّنة في سياقات معيّنة تحمل مصطلح النص / الخطاب.

---

(1) سعيد حسن البحيري، علم لغة النص، المفاهيم والاتجاهات، ص 157.

(2) ينظر: أحمد مداس بن عمار، تحليل الخطاب الشعري من منظور اللّسانيات النصيّة، تحولات الخطاب النقدي المعاصر، كلية الآداب، جامعة اليرموك، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2006، ص 425.

(3) ينظر: المرجع نفسه، ص 495.

وقد قام ديبوجراند بتحديد معايير النصيّة، التّي لم تشمل عليها تصورات هاريس والتوليديين، باعتبارها أطروحات عجزت عن تحديد موقف محدّدا من النصوص غير النحويّة واختلاف الأساليب داخل النصوص، وأهم هذه المبادئ النصانية[1]:

-الحبك (**الإتساق**) **Cohésion**: وهو ذلك الترابط الرصفي (النحوي) في البنية السطحية، أي متعلق بالجانب النحوي وما يرتبط بالإحالة والربط وغيره.

-الحبك (**الإنسجام**) **Cohérence**: وهي العملية التّي يتم بها ربط الأفكار داخل النص، بما في ذلك الربط المنطقي للأفكار التي تعمل على تنظيم الأحداث في بنية الخطاب.

-القصد Intentionnalité: وهو التعبير عن غرض النص بواسطة مجموعة من الصيغ والعبارات.

-المقامية Situationalité: وترتبط بالسياق الثقافي والاجتماعي الّذي أنتج فيه النص، ويساهم في رفع الإبهام عن دلالة وقصدية الباث.

-التناص Intertextualité: وهو ذلك التلاقي والاشتراك بين النصوص السابقة واللاحقة.

-الإخبارية Informative: ويقتضي هذا المفهوم وجود قدرًا إعلاميّا وإخباريّا مطروحًا في ثنايا الخطاب

(1) ينظر: روبرت ديبوجراند، النص والخطاب والإجراء، تر: تمام حسان، ص 103.

–الاستحسان Acceptabilité: ويتحقق من خلال المتلقي من خلال إظهار رأيه للنص، إذ يمكن أن يكون النص / الخطاب مقبولاً (مفهومًا)، كما يمكن أن يكون غير مقبول.

وفي الأخير بقي أن نذكر أنّ أهم الأهداف المسطرة للسانيات النصيّة مرتكزة على تشييد علم يؤطّر النص بوصفه وتحليله واكتشاف وظائفه وما إلى ذلك من المقاربات التي تنم بصلة ما مع النصوص والخطابات، وهو نفسه تصوّر فان ديك الذي يعتبر أنّ اللّسانيات النصيّة والخطابيّة تسعى لبناء "علم النّص" وذلك انطلاقا من مظهرين اثنين (داخلي وخارجي)، فالمظهر الداخلي يتمثل في المستويين (الصوفي Phonétique) و(التركيبي Syntaxique)، أمّا المظهر الخارجي فيتمثل في السياق الاجتماعي (Socioculturelle) ذلك أن "النظرية اللّسانية تهتمّ بأنساق اللّغة الطبيعيّة أعني تراكيبها المتحققة أو الممكنة التحقق وتطورها التاريخي وبمختلف أنشطتها الثقافية ووظيفتها المجتمعيّة وأسسها المعرفية، من شأنها تحديد نوع السلوك اللّغوي كما يظهر هو ذاته في استعمال العبارة الكلاميّة اللّفظية في كلّ موقف ومقام تواصلي"[1]، بمعنى آخر: إنّ العلم الّذي تسعى إليه اللّسانيات النصيّة (وهو علم النص) يعتمد اعتمادًا كبيرًا على نظريات التواصل كون أنّه يلقي مقارباته على السّلوكات اللغويّة وعلاقاتها بمقتضى الحال في إطار السّياق التواصلي، ممّا يقودنا مباشرة إلى النظريّة التداوليّة وقواعدها التّي تحمل على عاقتها تحديد كيفية الاستخدام المنظم للكلمات والعبارات المتلفظ بها. هذا ما سوف نتعرض إليه في الفصل اللاّحق من هذا البحث.

([1]) فون داجيك، النص والسياق، استقصاء البحث في الخطاب الدلالي، تر: عبد القادر قنيني، إفريقيا الشرق، ط 2000، ص17.

2.2-العلاقة بين لسانيات الجملة ولسانيات النّص:

إنّ من أهم الأسئلة التّي نلفيها تفرض نفسها بقوّة في هذا المضمار، هي تلك التّساؤلات التّي شابت عقول العلماء والباحثين اللغويين المهتمين بحقل التحليل اللّساني والمتعلقة برصد ووصف العلاقة الرابطة بين لسانيات الجملة ولسانيات النص. إنّ سؤالاً في مثل هذا التعقيد قد يقودنا -وبطريقة عير مباشرة-؛ إلى معاينة واكتشاف أهم الخصُوصيات التّي قامت عليها كلا الدّراستين. (لسانيات الجملة ولسانيات النص).

ولكن هذا ليس بالأمر السّهل الهيّن، بل نحسبه من الأمور والمسائل الصعبة المستعصية خاصّة في تحديد العلاقة القائمة بينهما من جهة التحامهما أو انفصالهما، وأنّنا إذا منحنا أولوية للنص على حساب الجملة من حيث التضمّن والاحتواءِ نكون قد أقصينا بعض الخصوصيات والمميزات التّي تجعل الجمل (في بعض تمظهراتها) تقوم بدور فعّال في ترصيص الأجزاء المهمة التي يتشكل منها النص، والعكس صحيح. فماهي العلاقة التّي تجمع بين لسانيات الجملة ولسانيات النص هل هي علاقة انفصال أو اشتمال؟ وهل تشتمل الجملة على النص أو النص على الجملة؟

1-الانفصال: نلفي مجموعة من الدّارسين الذين كانوا ينظرون إلى الجملة والخطاب بوصفهما كيانات متباينة من حيث الماهية والتصنيف الشكلي، ومن بين العلماء الذين كان لهم دور فعّال في تثبيت وتعميق هذا التصور نلفي قوبنيك GOPNIK الذّي كان يطالب "بوجوب الفصل بين لسانيات الجملة ولسانيات النص باعتبارهما أمرين متقابلين منفصلين Disjoints إلاّ في بعض الظواهر العامّة"[1] وفي هذه دلالة صريحة على تباين المفهومين وانفصالهما من حيث الماهية إلاّ أنّ Gopnik يرى أنّ هناك بعض

([1]) محمد الشاوش، أصول تحليل الخطاب، في النظرية النحوية الغربية، تأسيس نحو النص، المؤسسة العربية للتوزيع، المجلد الأوّل، تونس، 2001، ص 100.

القضايا التّي يحسبها قابعة في مفترق طرق لسانيات الجملة ولسانيات النص، كما يذهب هذا الباحث إلى "أنّ بناء النحو المناسب للجملة يكون رهين بناء نحو النص"[1] ويعني القول بهذا أن النص والجملة لا ينتميان إلى نفس الإطار والشكل بل إلى شكلين مختلفين، وبالتالي نستلزم أنّه لا يمكن القول أنّ أحدهما متولدٌ من الآخر، وينجرُّ عن هذا الطّرح أنّ الجملة تمثل عنصرًا واحدًا مقارنة مع النص الذي يبدو من خلال هذه الرؤية أنّه يحتلُّ دور المجموعة.

2-الاشتمال: وينبثق من هذه الزاوية تصوّرين متعاكسين، أحدهما يرتكز على اشتمال نحو النص على نحو الجملة، أي أنّ كلّ ما ينتمي إلى لسانيات الجملة فهو ينتمي (ضرورة) في موضوع لسانيات النّص، لكن العكس غير صحيح فقد ذهب Wirrer "إلى أنّ كلّ ما كان من نحو الجملة فهو جزء من نحو النّص ولا ينعكس"[2] وهو نفسه التّصور الذي ذهب إليه الباحث فان ديك Van Dijk من احتواء نحو النص على نحو الجملة. أمّا التّصور الثاني فهو يرسو على فكرة مفادها استيعاب الجملة للنص من منطلق تقدير أفعال في البنية العميقة أي أنّ مفهوم فعل القول هو المنطلق الأساسي في هذا الاتجاه. ولا مناص من التذكير في هذا المجال أن فعل القول يقع –بناءًا على التقدير– في بداية كلّ جملة أو نص وبالتالي يصبح للنص محل في الجملة[3].

ولعلّنا نَبْتَعِدُ من الحقيقة، إذا أقررنا في هذا المقام أنّ العلاقة الكائنة بين لسانيات الجملة ولسانيات النص هي علاقة متوترة وحدود متحولة، فإذا صحت علاقة اشتمال النص على الجملة أبطلت مصداقية العلاقة القائمة على انفصال الواحد عن الآخر والعكس بالعكس، إذ أنّه لمن الخطأ اعتبار الشيء جزءًا من آخر ومقابلاً له في آن واحد

(1) المرجع السابق، ص 100.

(2) المرجع نفسه، ص 100.

(3) ينظر: المرجع نفسه، ص 101.

لأنّ ذلك يدخلنا في تناقض رهيب، ولكن الأمر الظاهر الذي لا ينبغي العزوف عنه في عملية تحديد العلاقة الكائنة بين لسانيات الجملة ولسانيات النص؛ أنّ هذا الحقل اللّساني الأخير يلعب دورًا تكامليّا أو لنقل تعويضيا يقوم على معالجة ما عجزت عنه لسانيات الجملة خاصّة في مسألة اعتمادها الكلي على الوصف التركيبي وما نتج عنه من إخفاقات في تفسير أنواع شتّى من البنى الجمليةّ. الأمر الّذي نتج عنه مطالبة عدّة علماء وباحثين لغويين كالباحث كونو 1976 وكرايد 1979 وجيقوف 1976 وورومتفايت 1974 وتايلر 1978 إلى ضرورة "إعادة النظر في كلّ قيد من القيود التركيبية الرئيسيّة من وجهة نظر وظيفيّة"[1].

ويَعني هذا التّصور الجديد تحديد القيمة الوظيفية لكلّ عنصر في النص / الخطاب، باعتبار أن التحليل السليم للخطاب "يهتمّ بالوظيفة التّي يقوم بها أو الغرض الذي يرمي إليه عنصر ما من المادّة اللغويّة، وكذلك بالكيفية التّي تعالج بها تلك المادّة سواء من قبل الباث أو المتلقي. وكنتيجة طبيعيّة لذلك، سيهتمّ محلّل الخطاب بنتائج التّجارب الجارية لفهم عمليّة المعالجة للّسانية النفسيّة للخطاب وذلك على نحو لا نجد مثله لدى نحاة الجملة. كما ينتج عن ذلك أيضا أن أعمال أولئك اللّسانيين الاجتماعيين والأثنوغرافيين الّذين يحاولون دراسة اللّغة من حيث أغراض استعمالها ستكون مهمّة كذلك"[2] وهو ما لم يكن مطروحًا في التصور السكوني الذي تميزت به المقاربات المتعلقة بلسانيات الجملة التي تعاملت مع الجمل النسقية المبثورة عن سياق تلفظها والبعيدة كلّ البعد على أغراض استعمالها.

وهكذا اتّخذت لسانيات النص لنفسها سبيلاً يقوم على سدّ النّقائص الّتي تعلقت بلسانيات الجملة وتعويض عجزها بإدخال بعض المعطيات الجديدة التّي تخص الأهداف

---

(1) ج.ب براون. ج. يول، تحليل الخطاب، ترجمة محمد لطفي الزليطي، منير التريكي، دار النشر والمطابع، 1997، ص 31.

(2) المرجع نفسه، ص 31.

المرجوّة من الدراسات الألسنية وآليات وميكانزمات تعمل على المقاربة الحقيقية والتحليل السّليم للنصوص والخطابات، إنّها بوضوح وجهةٌ تأخذ الدّراسات اللغوية المهتمة بالحقل الألسني إلى مقاربات تتخذ من الوظيفة التواصليّة للّغة المجال والمنطلق الأولي لبحثها. وقد تمّ ذلك بإدخال جل العناصر الرئيسيّة والأطراف المهمّة في الأطر التواصليّة كالباث والرسالة وآليات فهم الرِّسالة التّي يقصدها البحث في ظروف وسياقات معيّنة في مقامات محدّدة، وبالتالي فإن نحو النصوص يسعى إلى وصف الشكل اللغوي، لا من حيث هو شيء ساكن، وإنّما بوصفه وسيلة حركيّة ديناميّة للتّعبير المعنى المقصود. ويجرّنا هذا الطرح إلى استحضار مبادئ نحسب أنها كفيلة بلعب دور الضابط المنظّم لاشتغال هذه المعطيات والإجراءات الجديدة المرتبطة بدراسة النصوص وتحليلها، إنّها النظريّة التّداولية التّي سنعرض لها فصلاً خاصا بها، نعرض من خلالها تحديد ماهيتها وأُطُرِها وآلياتها الكبرى وطريقة اشتغالها وهي تتعامل مع الخطابات والمدونات النصيّة.

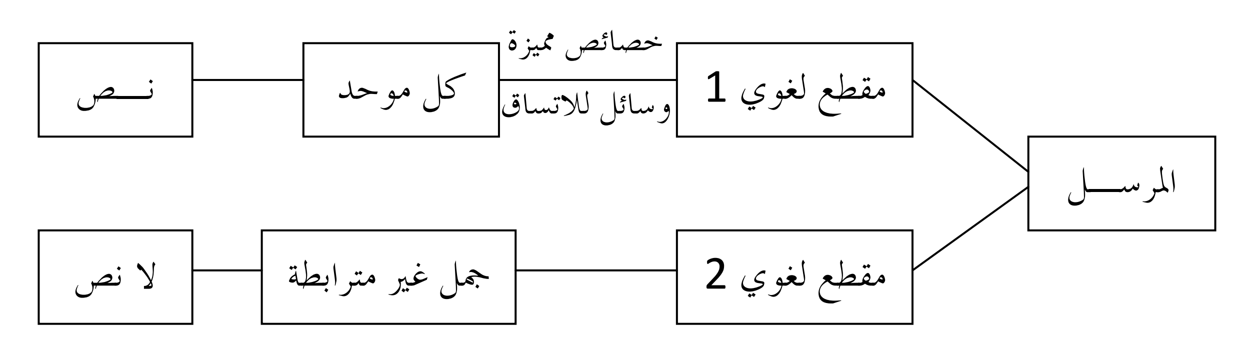
3-تمظهرات اتساق النص وتنظيمه:

1.3-الاتساق عند هاليداي ورقيّة حسن:

لقد كانت أبحاث هاليداي ورقيّة حسن M.A.K. Halliday وRequiya Hasen بمثابة مقاربات مهمّة في مجال البحث عن الوسائل والآليات التّي تسهم في اتساق النص وانسجامه، وذلك من خلال النّصُوص والخطابات التّي تتجاوز حدود الجملة. وبالتالي تعدّ إسهاماتهما بمثابة القوّة الدّافعة التّي أخرجت الدِّراسات التّقليدية المنغلقة على نحو الجملة إلى مستوى أرحب وأوسع قوامه البحث عن الكيفيات التّي يتماسك بها النص (الاتساق) والكشف عن الخصائص التي تجعل من عينة لغوية نصًّا. وسوف نعمد في هذا المجال على تسليط الضوء على أهم ما جاء به هذان الباحثان في تصورهما لمظاهر الاتساق

وشروطه والآليات والمعطيات التي تجعل من مقاطع لغويّة معيّنة ما نصًّا في كتابهما الاتساق في الإنجليزية Cohesion in English.

أوّل ما شرع به هذان الباحثان في هذا المُؤلف هو وضع فصل حقيقي بين الكلّ الموحد وبين الجمل غير المترابطة[1]، حيث اعتبر /الشق الأوّل متعلقًا بالنص كما اعتبر /الشق الثاني مرتبطا باللاّنص، جاعلين للمتكلم السلطة للحكم على أيّ مقطع بأحد الأمرين: إمّا أنّه يشكِّل كُلاًّ موحدًا، وإمّا أنّه مجرد جمل غير مترابطة، ممّا ينجر عنه فكرة جوهريّة عمادها أن الاتساق يمثّل شرطا أساسيًّا للتّعرف على ماهو نصٌّ، وعلى ما ليس نصّا، ومن ثمَّ كان الهدف العام من هذا البحث هو الكشف عمّا يميّز النّص عن متتالية مكوّنة من جمل غير مترابطة، ويمكن توضيح تصور الباحثين بالشكل التالي[2]:



اعتبر الباحثان أن النّص وحدة دلاليّة. وفي نفس الوقت فإنّ الجمل ماهي إلاّ وسيلة يتحقق بها النّص الذّي يفترض وجود عدّة وسائل لغوية تسهم في خلق النصيّة الّتي تعطي للنّص وحدته الشاملة[3]. ومن بين القواعد النصيّة العامّة التّي تمنح روح النص للعبارات والمقاطع الكلاميّة؛ نَلفي ما طرحه Genot:

"العطف، وحمل إرجاع ما كون منه جملةً واحدةً إلى جملتين على التأكيد

(1) ينظر: محمد خطابي، لسانيات النص، مدخل انسجام الخطاب، المركز الثقافي العربي (الطبعة (1)، 1991، ص 12.

(2) المرجع نفسه، ص 12.

(3) محمد خطابي، لسانيات النص، مدخل إلى انسجام الخطاب، ص 13.

-الربط بمختلف الأدوات التيّ لا تصلح إلاّ للربط بين الجمل (مثل: لكنّ إلاّ، أنّ..) [...].

-استعمال طرق التعيين وبالخصوص ما قام منها على التعريف.

-الإحالات النصية [...].

-الإضمار: تقتضي خطيّة الخطاب وسننه ذكر الشيء الواحد مرّات عديدة [...]"(1).

كما يفرق الباحثان بين الإتساق وبنيه الخطاب، باعتبار أن الخطاب "يستعمل الإشارة إلى وحدة مفترضة أعلى من الجملة" بينما يأخذ الاتساق على عاتقه معاينة العلاقات التي يتضمنها خطاب معين أي أنه "يشير إلى مجموعة من الإمكانيات التّي تربط بين شيئين. وبما أنّ هذا الربط يتم من خلال علاقات معنوية [...] فإنّ ما يهمنا هو العلاقات المعنوية التي تستغل بهذه الطريقة: أي الوسائل الدلالية الموضوعية بهدف خلق النص"(2) وعليه لا يمكن أن تعتبر بعض الوحدات الأعلى من الجملة كالفقرة مثلاً تساوي في مفهومها مفهوم الاتساق، لأن هذا الأخير يتوجه إلى معاينة واكتشاف ودراسة العلاقات المعنويّة الكائنة بين وحدات لغويّة في نفس البناء اللّغوي.

وممّا هو جدير بالذكر في هذا المقام أن مفهوم الاتساق عند هذان المؤلفان يأخذ مفهومًا دلاليًا يعتمد كل الاعتماد على العلاقات المعنويّة المطروحة في أركان النص وهو في نفس الوقت ما يكون به النص نصّا، كما يحصل الاتساق في النّص عند تأويل عناصر وأجزاء في النص بالاعتماد على تأويل أجزاء أخرى، إذ لا يتحقق التأويل السّليم للأجزاء

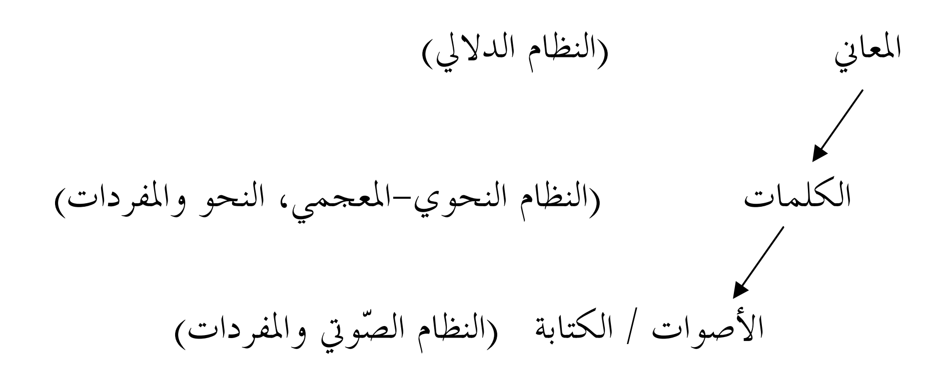
(1) محمد الشاوش، أصول تحليل الخطاب في النظريّة النحوية العربية، ص 103.

(2) محمد خطابي، لسانيات النص، ص 16.

والعناصر المنتشرة على طول النّص إلاّ بالاعتماد على تأويل أجزاء أخرى في نفس النص[1].

كما اعتبر المؤلفان أنّ الاتساق جزءًا من نظام اللغة، وأن الظّواهر التّي يمكن لها تحقيق الاتساق على مستوى النّص هي نفسها الظواهر التّي تعمل في طيّات الجملة، وتوازيا مع ذلك اعتبرا أنّ تحقيق الاتساق مرهون بتجاوز حدود الجملة الواحدة إلى مستوى أوسع (يشمل النص)، كون أن جريان الظاهرة داخل الجملة يخضع لضغوط نظاميّة، بخلاف جريانها خارج حدود الجملة؛ إذ لا تخضع لمثل تلك الضغوط[2].

وينبغي الإشارة والتنبيه في هذا الصّدد، أنّه زيادة على كون الاتساق مفهومًا دلاليّا يخضع للعلاقات المعنويّة، إلاّ أنّه لا يتمّ في المستوى الدلالي فحسب، وإنّما يمتدّ ليشمل مستويات أخرى كالنحو والمعجم، ويستمد هذا الطرح منبعه من تصور الباحثين الّذين نظروا إلى اللّغة كنظام يشتمل على أبعاد مختلفة مثل: الدلالة (المعاني)، والنحو –المعجم (الأشكال) والصوت والكتابة (التعبير). وهذا يؤدّي بنا رأسًا إلى القول أن المعاني تتحقق كأشكال، والأشكال تتحقق كتعابير. ويمكن أن نسوق هذه الرؤيّة بالشكل التوضيحي التالي[3].



(1) ينظر: محمّد الشاوش، أصول تحليل الخطاب، ص 124.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص 124.

(3) ينظر محمد خطابي، لسانيات النص، مدخل إلى انسجام الخطاب، ص 15.

وهكذا نستخلص من هذا الشكل الموضّح أعلاه إكتمال السِّلسلة، حيث انتقلت من مستوى المعاني إلى مستوى الكلمات، ومن مستوى الكلمات إلى مستوى الأصوات، وأمام هذا المقتضى التّصوري الّذي انبثق من هاليدي ورقيّة حسن فإنّ الاتساق يمتد ليشمل ماهو غير نحوي أي إلى نطاق المفردات، وعليه يمكن الحديث عن الاتساق المعجمي على غرار الاتساق النحوي.

أمّا بالنسبة للأدوات التّي يعتبرها الباحثين بأنها كفيلة لتحقيق الاتساق فهي:

1-الإحالة référence: وهي مجموعة من العناصر التّي تفرض على المتلقي (السّامع/ للقارئ/ الناقد/ المحلّل) معرفة مرجع معيّن كالضمائر وأسماء الإشارة، وأدوات المقارنة) وهذا عند محاولته تأويل هذه العناصر[1] وتنقسم الإحالة إلى ضربين.

أ-الإحالة المقامية exofora: ويتجلى دورها عند الإحالة على خارج النّص.

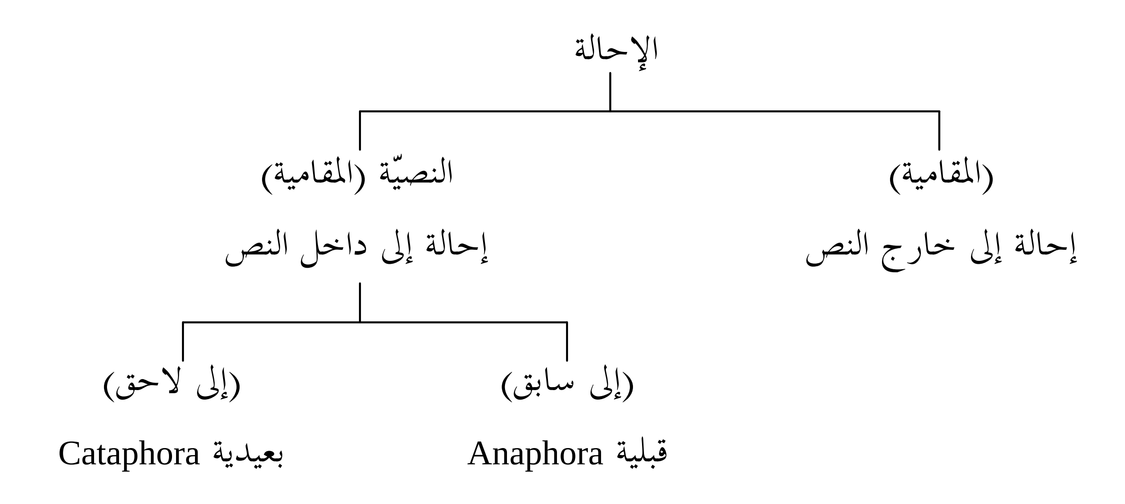
ب-الإحالة المقاليّة endofora: وهي مرتبطة بالإحالة على عناصر يتضمنها النص وتنقسم هذه الإحالة بدورها إلى نوعين: إحالة مقالية قبليّة Anaphora وإحالة مقالية بعديّة Cataphora. ويعتبر هاليداي ورقيّة حسن أنّ هذا الضرب المتمثل في الإحالة المقامية لا ينطوي على دور في تحقيق اتساق النص، عكس الإحالة المقالية التي تحقق ترابطه واتساقه[2].

ولتبسيط هذا التصوّر المتعلق بالإحالة ونوعيها وتفرعاتها، وضع الباحثان رسمًا تخطيطيّا يوضّح هذا التقسيم، نسوقه في الأسفل مع بعض التعديل الطفيف[3].

([1]) ينظر: عمر أبو خرمة، نحو النص، نقد النظرية... وبناء أخرى، عالم الكتب المدين، الطبعة (1)، 2003، الأردن، ص82.

([2]) ينظر: محمد الشاوش، أصول تحليل الخطاب، ص 125.

([3]) ينظر: محمد خطابي، لسانيات النص، مدخل إلى انسجام الخطاب، ص 17.



وبشكل عام يمكن القول أن الإحالة تنقسم إلى مقامية أو مقالية (نصيّة) كما نتفرغ هذه الأخيرة إلى قبلية وبعديّة، ويذهب هاليداي رقية حسن إلى اعتبار الإحالة المقاميّة فرع إحالي يقوم بدور فعّال في إنتاج النص، لأنّ هذا الفرع من الإحالة يربط بين الوحدات والعناصر اللغويّة وسياق المقام، إلا أنها لا تقوم بدور في مجال اتساقه بشكل مباشر، بخلاف الإحالة النصيّة (المقالية) التّي تقوم بدور طلائعي في اتساق النص وهذا هو سرّ الاهتمام البالغ بها من طرف الباحثين في مؤلفهما الاتساق في الإنجليزية[1].

كما تتفرع الإحالة حسب الباحثان إلى إحالة من نوع آخر هو المقارنة، وتنقسم هذه الأخيرة بدورها: عامة وتنقسم إلى فروع ثانوية، منها التطابق والتشابه والاختلاف، أمّا الخاصّة فهي كذلك تتفرع إلى إحالات فرعية كالكمية والكيفية، وتقوم هذه الإحالات بوظائف اتساقية كونها تتعلق بالإحالة النصيّة المقالية كما أسلفنا الذّكر[2].

2–الاستبدال: ويتم عند استبدال أو تعويض عنصر ما في النّص بعنصر آخر[3] أمّا بالنسبة للفرق بين الإحالة والاستبدال –حسب هاليداي ورقية حسن– فهو فرق

([1]) ينظر: المرجع السابق، ص 17.

([2]) ينظر المرجع نفسه، ص 19.

([3]) ينظر: عمر أبو حرمة، نحو النص، نقد النظرية... وبناء أخرى، ص 82.

يرجع إلى المستوى الذي تعمل فيه كل ظاهرة، باعتبار أن الاستبدال علاقة بالصيغ النحويّة مثل المركبات والمفردات، وبالتالي فهو منغمس في المستوى المعجمي النحوي، أمّا في ما يخصّ الإحالة: يمكن اعتبارها علاقة معنويّة تشتغل ضمن نطاق المستوى الدلالي، ويوضحان هذه الرؤية بالشكل التالي[1]:

نوع العلاقة الاتساقية	المستوى اللغوي الّذي تتمّ فيه
الإحالة	في المستوى الدلالي
الاستبدال (بِما في ذلك الحذف	في المستوى النحوي

يعارض الباحث محمّد الشاوش هذا البناء التّصنيفي لهاليداي ورقية حسن ويصفه بالمتكلف المفتعل لأن صاحباه (المؤلفان) فصلا بين الإحالة والاستبدال في موضع لا يوجب الفصل بينهما، وكانت حجّته التي ارتكز عليها تتمثّل في كون أنّ الإحالة "وإن كانت ظاهرة تتعلق بالدلالة فإن لها عمادًا لغويا أي صيغ لغوية خاصّة تتحقق بها (الضمائر وأسماء الإشارة وألفاظ المقارنة التي اعتبرت خطأ الإحالة)"[2] ونفس الشيء بالنِّسبة للاستِبْدال. فهو "وإن كان ظاهرة تتعلق بالنحو والوحدات المعجميّة فهي محكومة أيضًا بقواعد دلاليّة معنوية"[3] وعليه يصبح التفريق بين الإحالة والاستبدال نوع من الضوضاء والعبث الذي لا معنى له (حسب محمّد الشّاوش) إذ يمكن لهما أن يشتركان في مساحات معيّنة. إذ يمكن للإحالة أحيانا أن تكون ذات طابع نحوي، كما يمكن للاستبدال أن يكون ذو طابع دلالي.

(1) ينظر: محمد الشاوش، أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية، ص 132.

(2) المرجع نفسه، ص 132.

(3) المرجع نفسه، ص 132.

وقسّم المؤلفان الاستبدال إلى ثلاثة أنواع[1]:

أ-استبدال اسمي، ويتم باستعمال العناصر: Same, ones, one

ب-استبدال فعلي، ويمثله استخدام العنصر: do

ج-استبدال قولي، ويستعمل في هذا النوع العنصران: Not, So

أمّا بالنسبة إلى كيفية مساهمة الاستبدال في تحقيق الاتساق؛ فيمكن القول أنّ "العلاقة بين العنصرين المستبدِل والمستبدَل، وهي علاقة قبلية بين عنصر سابق في النص وبين عنصر لاحق فيه. ومن تم يمكن الحديث عن الاستمرارية"[2]. فهذه الأخيرة تجعل السّامع/القارئ/المحلل يلقي تركيزه في البحث عن العنصر المستبدل في الجمل اللاّحقة، وهذا هو بالذات موضع تحقيق الاتّساق.

بالإضافة إلى ما سبق يمكن أن نلفي بعدًا إتّساقيا في الاستبدال، ويظهر هذا البعد عند استحالة فهم ما تعنيه بعض العناصر المستبدلة إلاّ بالرّجوع إلى تعلقاتها القبلية إذ "ينبغي البحث عن الاسم أو الفعل أو القول الذي يملأ هذه الثغرة في النص السابق، أي أن المعلومات التّي تمكّن القارئ من تأويل العنصر الاستبدالي توجد في مكان آخر في النص"[3] وهو ما يجعل المؤول يعود إلى النصوص والعبارات القبليّة للكشف عن المعلومات التي تساعده في تأويل العناصر المُسْتَبْدَلَة.

3-الحذف: وتحدث ظاهرة الحذف عند "افتراض عنصر، غير موجود في النّص، فيه؛ لدلالة عنصر سابق عليه"[4]. والجدير بالذكر في هذا الصّدد أن جريان تصنيف

(1) ينظر: محمّد خطابي، لسانيات النص، ص 20.

(2) المرجع السابق، ص 20.

(3) المرجع نفسه، ص 21/20.

(4) عمر أبو خرمة، نحو النص، نقد النظرية وبناء أخرى، ص 82.

هاليداي وحسن لأنواع الحذف سار حسب الدّور الذي يلعبه هذا الأخير في تحقيق الاتساق النصي، إذ أشار الباحثان أنّ الحذف شأنه شأن الاستبدال ظاهرة مُنطلقها النص، كما أن هذه الظاهرة تقوم على وجود العنصر المحذوف في العبارات السّابقة وبالتالي تأخذ موضعًا في صنف العلاقة القبليّة Anaphoric relation [(1)].

وعلى أساس هذه الرؤيّة قسّم الباحثان ظاهرة الحذف إلى نفس التقسيمات التّي انقسم إليها الاستبدال، أي إلى اسمي وفعلي وقولي وقد دعمّا هذا التقسيم بمجموعة من الأمثلة[(2)]:

*يعني الحذف الإسمي: حذف إسم داخل المركبات الإسمية مثل

Witch ha twill you weak – this is the best

(أي قبعة ستلبس؟ – هذه هي الأحسن)

–فقد حذفت القبعة (the hat) في الجواب.

*أمّا الحذف الفعلي فهو مرتبط بالحذف في ثنايا المركب الفعلي مثل

Have you been swimming ? yes, I have

(هل كنت تسبح؟ –نعم، فعلت)

*والقسم الثالث فهو الحذف داخل شبه الجملة مثل:

How much does it cost ? five pound

(كم ثمنه — خمسة جنيهات)

([1]) ينظر محمد الشاوش، أصول تحليل الخطاب، ص 135.

([2]) ينظر محمد خطابي، لسانيات النص، مدخل إلى انسجام الخطاب، ص 22.

وعليه تنبع رؤية لا مجال للشك فيها أن للاتساق وظيفة تنظيمية مهمّة تسهم في ترابط النص لتجعله كالنسيج المتماسك والبنيان المرصوص، شأنه شأن المظاهر الاتساقية الأخرى السّابقة كالإحالة وللاستبدال، ولكن المظهر الكفيل بزرع حدود فصل بينه وبين الوسائل الأخيرة "هو عدم وجود أثر عن المحذوف فيما يَلْحَقُ من النص"[1].

4-الوصل :

وهو من المظاهر الاتساقية التّي تختلف عن وسائل وأدوات الاتساق السّابقة وذلك "لأنّه لا يتضمّن إشارة موجهة نحو البحث عن المفترض فيما تقدّم أو ما سيلحق، كما هو شأن الإحالة والاستبدال والحذف"[2].

فهو مقترن "بربط سابق، بآخر لاحق، بواسطة عنصر دال"[3]. أي إنّه تحديد للصفة التّي يترابط بها اللاّحق مع السّابق بطريقة منظمة، باعتبار أنّ النص يتشكّل من جمل متتالية وأنّ هذا التعاقب الجملي يفرض وجود عناصر رابطة تعمل على الإيصال بين الوحدات المشكّلة للنص.

وذكر هاليداي ورقيّة حسن أنّ من بين الصّيغ الأكثر بساطة في عملية الوصل الأداة واو، وميّزوا في هذا الصّدد بين أنواعا من الواو: أهمها الواو العاطفة Cordinate and التّي اعتبراها تفيد في عملية تعليق العناصر اللاّحقة بالسّابقة أي المعنية بتحقيق الوصل والربط بين الجمل[4].

(1) المرجع نفسه، ص 22.

(2) المرجع السابق، ص 22.

(3) عمر أبو حزمة، نحو النص، نقد النظريّة... وبناء أخرى، ص 82.

(4) ينظر: محمد الشاوش، أصول تحليل الخطاب، ص 137.

وقد قام المؤلفان بتفريغ الوصل الذّي يُعنى بالربط بين المتتاليات الجملية المتعاقبة في النص إلى إضافي وعكسي وسببي وزمني(1)، إذ يتحقق الربط الإضافي في النص إذا توفّرت الأداتي "و"، "أو"، أما الوصل العكسي فهو مرتبط بأدوات مثل (But, Yes).. وغيرها، وبتعابير مثل (however و Nevertheless) إلاّ أن للباحثين يشددون على yet باعتبارها الأداة التّي تعتبر عن الوصل العكسي، أمّا الوصل السّببي فتكمن مهمّته في إدراك العلاقة المنطقية بين الجمل ومن أدواته (Therefore, Hence, Thus, So)، وأخيرًا الوصل الزمني الذي يجسّد العلاقة بين جملتين متعاقبتين زمنيًا، ومن أدواته في اللغة الإنجليزية These.

وأمام هذه المقتضيات التصورية المتعلقة بمجال الوصل وأنواعه وأدواته تتجلى صورة ساطعة بأنّ الوظيفة الأساسيّة له تكمن في التماسك بين المتتاليات الجملية وتقوية الروابط والأسباب المعنوية والنحوية والمنطقية المضمرة في أغوار النص، وبالتالي تزويد ومنح النصوص أبعادا ترابطية اتساقية بالدّرجة الأولى تسهم بطريقة مباشرة وغير مباشرة في لملمة شتات ووحدات النص.

5-الاتساق المعجمي:

يمثّل الاتساق المعجمي الوجه السادس وآخر مظهر من مظاهر اتّساق النص، عند هاليداي ورقية حسن، إلاّ أنّه من المفيد التذكير أنّ هذا المظهر الاتساقي يختلف عن الوجوه الاتساقية التّي ذكرناها آنفا (كالإحالة والحذف والاستبدال والوصل)، ويرجع السّبب إلى عاملين أساسيين: أول عامل يتمثل في كون أنّ هذا المظهر [للاتساق المعجمي] لا يتضمن العنصر المفترض والعنصر المفترَض كالمظاهر الأخرى(2)، أما العامل الثاني فيتمثل في اختلاف الأعمدة التّي تقوم عليها المظاهر الاتساقية "فعماد الأولى للنظام

---

(1) ينظر: محمد خطابي، لسانيات النص، ص 24/23.

(2) يرجع محمد خطابي، لسانيات النص، ص 24.

النحوي وعماد الاتّساق المعجمي وما يقوم بين وحداته من العلاقات"[1]، أي أنّ الاتساق المعجمي لا يحتاج إلى رابط أو وسيلة شكلية ذات طابع نحوي لتحقيق تماسك وترابط داخل أسوار النص.

-وينقسم الاتساق المعجمي -من خلال تصوّر الباحثين- إلى نوعين:

أ-الاتساق المعجمي التكراري Réitération: ويعرّف بأنه إرجاع عنصر معجمي مذكور في النص أو مرادفه أو شبيهه، أو عنصر عام يحتويه[2]، ولتوضيح هذا النوع من الاتساق نسوق المثال التالي:

I turned to the ascent of the peak { The ascent / The climb / The task / The think / it } Is perfectly east

شرعت في الصّعود إلى القمّة { الصعود / التسلق / العمل / الشيء / هو } سهل للغاية

إذا ما ألقينا نظرة دقيقة إلى هذا المثال؛ نلفي أن الكلمات المحصورة بين المزدوجتين ماهي إلاّ إعادة ذلك العنصر المذكور في الجملة الأولى (الصّعود)، فالكلمة "الصّعود" هي نفسها الواردة في الجملة الأولى. أمّا "التّسلق" فهو مرادفا للصّعود، و"العمل" اسم مطلق Super ordinaire يمكن أن يشتمل على الصّعود أو مسألته، أما بالنسبة لكلمة "شيء"

(1) محمد الشاوش، أصول تحليل الخطاب، ص 138.

(2) ينظر: عمر أبو حرمة، نحو النص، نقد النظرية... وبناء أخرى،ص 83.

فهي عامّة[*] تحتوي أيضا على كلمة "الصّعود"، دواليك بالنسبة لبعض الكلمات التّي يمكن أن نجدها في مواضع الكلمات المذكورة في المثال (التسلق، الصّعود، العمل، شيء...)[1].

ب–الاتساق المعجمي التضامي Collocation: ويعرفُ بأنّه "توارد زوج من الكلمات بالفعل أو بالقوة نظرًا لارتباطها بحكم علاقة ما"[2] ومن أمثلة ذلك

Why does this boy wriggle all the time ? Girls don’t wriggle

(ما لهذا الولد يتلوّى في كلّ وقت وحين؟ البنات لا تتلوى)

فإذ لاحَظْنَا جيّدا هذا الخطاب أدركنا أنّ "الولد والبنات" ليسا مترادفين، ولا يحيلان إحالة واحدة بعينها، إلاّ أن تموضعها في خطاب واحد يدفع بالنص إلى أخذ طابع النصيّة"[3].

كانت هذه هي وسائل الاتساق التّي اعتَبَرَهَا هاليداي ورقيّة حسن من بين الآليات الكبرى التّي تعمل على تماسك النصوص وترابطه جملة فجملة، فلا يكون النص

(*) اعتر المؤلفات (هاليداي ورقية حسن) الاسم العام général Noun سربا من الأسماء الانتقالية الواقعة على تُخوم الوحدات المعجمية والوحدات النحوية وهو ما استلهماه من الدراسة اللّسانية العامّة التي فصلت بين الوحدات النحوية والوحدات المعجميّة. أما بالنسبة لأهم ميزة تحملها هذه المجموعة المحدودة من الأسماء العامّة أنها تشتمل على إحالة عامة ومن أمثلتها البشر والأماكن والأحداث...الخ، ويمكن أن نذكر من مقابلاتها في اللغة العربية:

–من العاقل: الإنسان والشخص والرجل والمرأة...

–من غير العاقل: الكائن والمخلوق أو الفعل والعمل والضيع أو المكان والزمان...

–كما ذكر الباحثان أن الأسماء العامة في الإنجليزية تعتمد على العنصر الإحالي the وThis. ينظر محمد الشاوش. أصول تحليل الخطاب، ص 139/138.

(1) ينظر محمد خطابي، لسانيات النص، ص 25/24.

(2) عمر أبو حزمة، نحو النص، نقد النظرية وبناء أخرى، ص 83.

(3) ينظر محمد خطابي، لسانيات النص، ص 25.

خليق ومؤهل ليكتسب صفة النصيّة إلاّ إذا توافرت في طياته هذه الوسائل والاعتبارات. إذ لا مناص من وجوب اشتمال النسق الداخلي للنص على هذه الأدوات لتحقيق نصيّة النص بدون إعطاء أدنى اعتبار للمتلقي ودوره في صنع اتساق النص. "إنهما يؤمنان بأنّ نصيّة النص قضية داخليّة وظيفة المتلقي أمامها الحكم بوجوبها أو عدمه؛ إذ قد قام بحثُهما على موازنة بين الاتساق في النص، والخصائص التّي تجعل من عيّنة لغويّة ما نصّا؛ ممّا حدا بهما، إلى عدّ الروابط داخل النص هي النصيّة"[1].

إنّ هذا الحكم الذي صدر من لدن هاليداي ورقيّة حسن حكم مستنبط من النسق (البنية) المنغلق والمعزول على الجو الذي مثّل الكنف والمؤطر للحدث الكلامي من ظروف ومعطيات ومقاصد تحفّ بالعمليّة التواصليّة، إذ اعتبرا أن الدعائم الأساسية التي يكون بواسطتها الحكم على نصيّة النص حكما صحيحا سليما هي التوجّه بالنظر إلى مقومات داخلية في نسيج النص ممثلة في الرّوابط، بخلاف بعض العلماء والباحثين الآخرين الذين كان لهم باع طويل لا يستهان به في التقرب من دراسات نحسبها كفيلة بإعطاء الوصف والتحليل السّليم للعبارات اللغوية، وذلك بالتقرّب من العناصر والظروف التّي مثّلت بحق الجو الحقيقي لإنتاج هذه العبارات.

2.3-الانسجام عند "فان ديك":

تسعى اللّسانيات النصيّة من منظور فان ديك إلى بناء "علم النص" وذلك انطلاقا من مظهرين اثنين (داخلي/خارجي)، فالمظهر الدّاخلي يقابل المستويين (الصوتي Phonétique) و(التركيبي Syntaxique)، أمّا بالنسبة للمظهر الخارجي فهو يقابل السياق الثقافي الاجتماعي (Socioculturelle) باعتبار أن "النظرية اللسانية تهتم بأنساق اللّغة الطبيعيّة أعني تراكيبها المتحققة أو الممكنة التحقيق، وبتطورها التاريخي وبمختلف

(1) عمر أبو حزمة، نحو النص، نقد النظرية... وبناء أخرى، ص 83.

أنشطتها الثقافية ووظيفتها المجتمعيّة وأسسها المعرفية، من شأنها تحديد نوع السلوك اللّغوي كما يظهر هو ذاته في استعمال العبارة الكلاميّة اللفظية في كل موقف ومقام تواصلي"[1] وهو ما ينتج عنه مراعات الصياغات الكلامية وجعلها تتماشى مع مقتضيات الأحوال المختلفة، وعليه يمكن القول أن رؤية "فان ديك" للنص تقوم على ركيزة المبادئ والقواعد التّداوليّة المعنية بتحديد الكيفية الصّحيحة والمنظّمة والمثلى لانتقاء واستخدام الكلمات المتلفظ بها.

اعتبر "فندايك" أن معنى المفردة في تركيب جملي محدّد (المعنى السياقي) يختلف عن معناها خارج التّركيب (المعنى المعجمي) مؤمنا أن هذا الاختلاف هو نتيجة مباشرة للسياق المرتبط بمعرفة العالم تحديدًا، بمعنى أنّه (السياق) مجموع الخبرات الحياتية الواقعيّة، التّي يكتسبها الفرد في مؤسسته الاجتماعيّة، كما أقرّ أن هذه المعرفة الأخيرة هي المعنيّة بتشكيل المعنى في أيّ نصّ كان[2].

قامت دراسة فان ديك ومعالجته للسياق وعلاقته بالمظاهر الثقافية والاجتماعيّة انطلاقا من واجهة السّياق النفسي الإدراكي، الذي يتمّ فيه إنتاج النص وتفسيره وإعادة تكوينه، واستنادا إلى هذا السياق يتم تحليل هذه المظاهر الاجتماعيّة والثقافية الفاعلة في تكوين النصوص وذلك حين ربطها بمختلف المستويات خاصّة الأسلوبية والبلاغية وعم النفس والسيميولوجية"[3].

إنّ تصوّر فان ديك المرتبط بالأبنية النصيّة Structure textuelle يقوم بالاعتماد على بحوث وبُنى بلاغية مختلفة المستويات، وإن انصهارها مع تلك البُنى أفضى إلى تحول

([1]) فون دايك، النص والسّياق، استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، تر: عد القادر قنيني، إفريقيا الشرق، ط2000، ص 17.

([2]) ينظر: عمر أبو حزمة، نحو النص، نقد النظرية... وبناء أخرى، ص 86.

([3]) صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، عالم المعرفة، الكويت، ع/164، ص 251.

جديد غيّر من أفق الدراسات داخل مسار البلاغة الجديدة نفسها، حيث انتقلت هذه الأخيرة إلى مصاف العلوم التّي تساهم في تشكيل علم النص Science du texte، وعليه يحدّد فان ديك أن "البلاغة هي السّابقة التاريخيّة لعلم النص، إذ نحن أخذنا في الاعتبار توجهها العام المتمثّل في وصف النصوص وتحديد وظائفها المتعدّدة، نؤثر مصطلح علم النص، لأن كلمة البلاغة ترتبط حاليّا بأشكال أسلوبية خاصّة، كما كانت ترتبط بوظائف الاتصال العام ووسائل الإقناع، وإذا كانت البلاغة قد أخذت تثير الاهتمام مجدّدا في الأوساط اللغويّة والأدبية، فإنّ علم النص هو الّذي يقدّم الإطار العام لتلك البحوث بما يشتمل على المظاهر التقنية التّي لا تزال تسمّى بلاغيّة"[1]. وهكذا فإنّ إحلال مصطلح علم النص مكانة البلاغة على الأقل مؤشر لذلك الانعطاف المعرفي داخل البلاغة وتحول لذلك المسار الّذي كان يحمل في طيّاتِه أبعادًا دُوغْمَاتِيّة تسعى إلى إحياء ونَمْذَجة القديم.

كما اعتبر فان ديك أن الخطاب مرتبط بشكل نسقي مع الفعل التواصلي، على أنّ المكوّن التداولي لن يحدّد فقط شروط المناسبة بالنسبة للجمل، بل سيجد أيضا شروط المناسبة بالنسبة لأنواع الخطابات أي مناسبة الجمل والخطابات للسياقات التواصليّة التّي يُنجر فيها، بهدف تجاوز الجملة إلى وحدة الخطاب كتجلٍّ عملي لوحدة محدّدة في النص[2] رغبةً منه في تأسيس تواصل لساني سليم وفعّال في أطر ومقامات متباينة.

قسّم فان ديك السّياق إلى عدّة مستويات، حيث ركّز أوّلاً على السّياق التداولي باعتبار النص فعًلاً كلاميّا أو أفعالاً كلاميّة كالوعود والتعديدات والتأكيدات والأوامر... والتّي تنجز وفق عوامل وشروط محدّدة، كما عالج السياق الإدراكي الذي يساعد على فهم النصوص وتلقيها، ثم انتقل إلى معالجة نوعًا آخر من السياق هو السّياق

(1) صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، ص 252.

(2) ينظر محمد خطابي، لسانيات النص، ص 30/29.

النفسي الاجتماعي الذي كان يعتبره بمثابة المفعول والأثر الذي تختلّفه النصوص بمعرفة المعطيات الاجتماعية التي تلعب دورًا مهمّا في فهم وتأويل النصوص[1].

لقد تمكّن فان ديك من بلورة آراء وتصورات مؤلفه: "بعض مظاهر النحو التوليدي في النص الشعري" في مؤلف جديد وسمه بـــ"النص والسياق"، حيث تميّز بطرح جديد واضح منظم للدراسة اللّسانية للخطاب، وفي هذا المؤلف يسعى "فان ديك" إلى تقديم الخطاب، أعني مفاهيم مثل الانسجام والاتساق، ومحلّل الخطاب، والعلاقات بين السيمانطيقا والتداولية للخطاب"[2]. وعليه يقسم مشروعه إلى مستويين: المستوى الدّلالي والمستوى التداولي.

ففي المستوى الدّلالي يمهّد فان ديك لمقاربة شروط الترابط بين القضايا، والتّي يطلق عليها مصطلح الروابط الطبيعية، وشروط الاتساق الأخرى للخطاب على مستوى المتواليات، ثم على مستوى البنيات الكبرى الدلالية الشاملة. أما القسم التداولي فقد أعاد فان ديك هذه المظاهر (الإنسجام والاتساق) من منطلق نظريّة الأفعال الكلاميّة باعتبار أنّ "استعمال اللّغة ليس هو إنجاز فعل مخصوص فقط، وإنّما هو جزء كامل من التفاعل الاجتماعي، فأنساق اللغة هي أمور متواضع عليها، إذ هي لا تنظم ضروب للتأثير والتأثّر الاجتماعي، فحسب، وإنّما هي موضوع جوهري لفلسفة العقل"[3]، حيث ستقوم هذه الوظيفة بتوضيح وتبيان كيفية إنشاء الأفعال الإنجازيّة لمتواليات من الأفعال بوصفها جزءًا أصيلاً من الأفعال المُنْجزة، وكيف سيتوقف التفاعل L'interaction والتأثير بين أفراد المجتمع لجملة من الأمور المتواضع عليها، وذلك كلّه من أجل التمييز بين الأفعال الكلاميّة

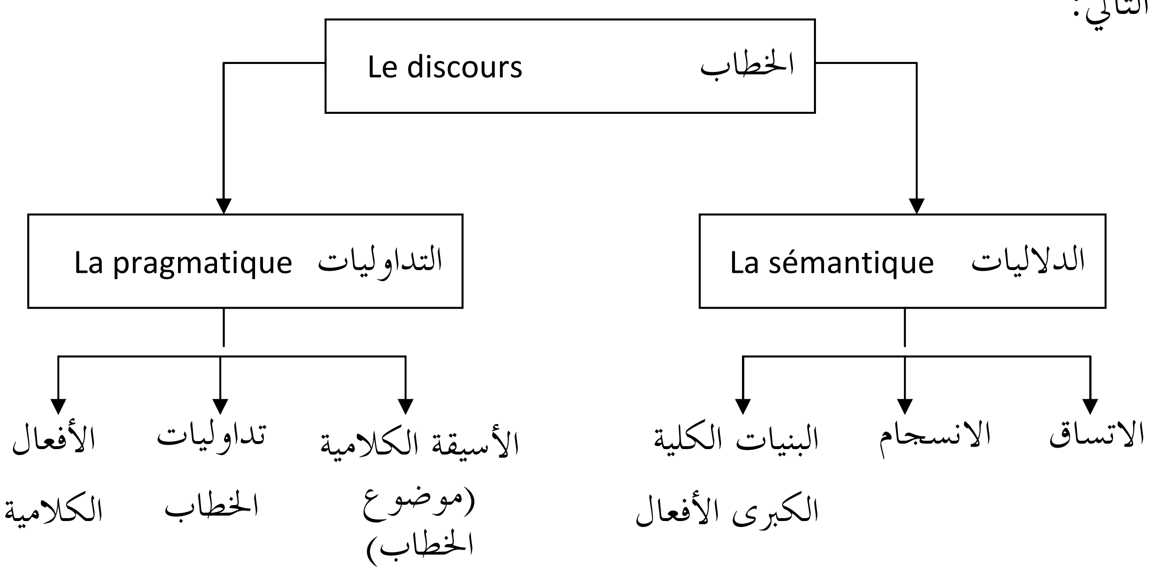
---

(1) ينظر: علي آيت أوشان، السياق والنص الشعري، من البنية إلى القراءة، دار الثقافة للنش والتوزيع، الطبعة الأولى، الدار البيضاء المغرب، ص 78.

(2) فان ديك، النص والسّياق، استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، ص 14.

(3) المرجع نفسه، ص 227.

(استعمال اللغة) والتواصل، وعليه يمكن توضيح تصور ومشروع فان ديك على الشكل التالي:



يسعى فون ديك من خلال هذا التصور والمشروع التنظيري أن يضح بعض المبادئ المنطقية "التي تضبط مجالاً من مجالات الخطاب، وهو بهذا يستلهم ميكانزماته وآلياته وأدواته وإجراءاته من مختلف العلوم والاختصاصات كالعلوم الرياضيّة والإنسانية والمنطقية كالفلسفة والمنطق الصوري وعلم النفس المعرفي.

لاحظ فان ديك أن الجملة تركيب شديد التعقيد، فهو يستلهم وجوده من حضوره بالإضافة إلى جمل أخرى وتراكيب أخرى. ولهذا فإنّ دراسة ووصف الكلام بالوقوف عند الجملة الواحدة -كما كان يقوم علم اللّسان الّذي كان يوجّه مقارباته في الجملة أو البنية الكليّة لدراسة قواعد تركيبها وصلة هذه البنية بالبنية الدلاليّة- وصف غير كاف، إذ لابدّ أن ينتقل (النحو) إلى المقال أو النص ليدرسه بصفة عامّة وشاملة[1].

كما يؤكد "فان ديك" على ضرورة التأمّل إلى الدّور الّذي تقوم به البنية الكبرى Macro structure في إغناء الدراسات اللغويّة، حيث تأخذ هذه البنية (الكبرى) على عاتقها مسؤوليّة توضيح دلالات الأبنية الصغرى (الجمل) ودلالات النصوص، وهذا

([1]) ينظر: إبراهيم خليل، في اللسانيات ونحو النص، دار الميسرة، الطبعة الأولى، الأردن، 2007، ص 195-196.

بخلاف ما تقوم به البنية الصغرى، أي الجملة الواحدة، وعليه وجَب على علم النحو أن يهتم في مقارباته بوضع المبادئ والضوابط التي ترمي إلى تحديد العلاقات المعقّدة بين مكونات وأجزاء البنية الكبرى[1]. وفي هذا الصّدد استعمل مفهوم التّرابط للإشارة إلى علاقة خاصّة بين الجمل، ولّما كانت الجملة مقولة تركيبية والترابط علاقة دلالية فقد فضّل الباحث الحديث عن العلاقة بين قضيتين أو قضايا جملة ما[2]. وتقتضي أدوات الربط الطبيعيّة أن الجمل الفرعيّة والرئيسيّة تعبّر عن ارتباط القضايا قصديا، وتترابط القضايا إذا صارت الأحداث المدلول عليها مرتبطة في حالة أو مقام ممكن.

كما يرى ديك أن نحو الجملة يشكِّل جزءًا غير قليل من نحو النّص، وتتنوّع فوائد نحو النص وتتداخل مع أسباب الحاجة إليه باعتبار أن أهم مهمّة لنحو النص تتمثل في صياغة وإعداد مبادئ وقواعد تمكننا من حصر كلّ النصوص النحوية في أي لغة من اللغات بوضوح ومن تزويدنا بوصف الأبنية[3]. كما أن نحو النص جدير بمنح الباحث بعض الأدوات الإجرائية والتنظيريّة التّي تساهم بشكل فعّال في معاينة صفة التتابع والترابط والتواصل بين العناصر المكوّنة للأحداث اللغويّة المنطوقة أو المسموعة أو المكتوبة أو المرئية في تعاقبها الزمني وغيرها من الأمور التّي تصبّ في ظاهر النص، فينتظم بعضها مع بعض تبعًا للمباني النحويّة إلاّ أننا –وبشيء من التأويل- لا يمكن أن نحكم عليها أنّها تشكّلُ نصّا إلاّ إذا ما توفّر لها من وسائل السّبك ما يجعل النصّ محافظا على وجوده واستمراريته.

كما يتحدث فان ديك عن الانسجام Cohérence ودوره في تنظيم النّص وتقوية التّماسك بين وحداته وعناصره، مشيرا إلى الدّور الذي يضطلع إليه المقام في توليف

([1]) ينظر: المرجع نفسه، ص 196.

([2]) ينظر: فان ديك، النص والسّياق، ترجمة عبد القادر قنيني، ص 132.

([3]) ينظر: سعيد حسن البحيري، علم لغة النص، مفاهيم واتجاهات، ص 158.

الجمل وتنضيدها على شكل مترابط متماسك، كما يضيف إلى ذلك شيئا آخر يطلق على تسميته المقام الافتراضي، الذي يشبه الربط بأسلوب الشرط في اللغة العربية(1).

إلاّ أنّ الأمر الضروري الّذي لا مناص من ذكره في هذا الصّدد أن الانسجام عند فان ديك لا ينبع من محتوى النّص فقط، بل إنما ينبع كذلك من العلاقة التي يحتملها (يضعها/ينشأها) القارئ أو السامع (المتلقي) بين المتتاليات الجمليّة، وبالتالي خلق نقله نوعية داخل النظرية اللسانية إذا أصبحت هذه الأخيرة تعتدُّ بمسائل خارجة عن نطاق التحليل اللّساني الصرف أساسها المتلقي والاعتبارات التي تحيط به وتساوره.

لقد انجرّ عن هذه الرؤية استكشاف البنيات العميقة للخطاب باعتبار أن مشروع فان ديك قائم على وضع خيوط عقلية تربط بين مجال النحو وبين المعنى الذي يمثل مستوى آخر، بصيغة أدق: خروج التحليل اللغوي عن المستوى النحوي الصرف والاعتماد كذلك على مستوى آخر يتمثل في فعل الكلام، حيث إنّ "كلّ عبارة متلفظ بها، ينبغي ألاّ توصف فقط من جهة تركيبها الداخلي والمعنى المحدّد لها، بل ينبغي أن ينظر إليها كذلك عن وجهة الفعل التام والإنجاز للمؤدّي إلى إنتاج تلك العبارة"(2)، إن هذا الانصهار بين هذين المستويين سيؤدّي حتمًا إلى الاعتماد بشروط تجعل الخطابات والأقوال والتلفظات صحيحةً وسليمةً ومقبولة تداوليّا، بمعنى الأخذ في الاعتبار عناصر وحيثيات السّياق التواصلي الذي ينجز في كنفه الكلام.

إن هذه العتبات التّصوريّة لدى فان ديك قد أسهمت بقدر كبير لا يستهان به في اقتحام مجال الوصف التّداولي وبالتالي تحطيم تلك الرؤى التي انكبت بجهودها في مقاربة

---

(1) ينظر: إبراهيم خليل، في اللسانيات ونحو النص، ص 199.

(2) فون دايك، النص والسّياق، استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، تر: عبد القادر قنيني، ص18.

الجملة باعتبارها الوحدة الأساسية في تحليل الأقوال، وضرورة الاهتمام بوحدة الخطاب لتفسير أو الوصول إلى الروابط العقلية القائمة بين النص وسياقه التداولي.

وعلى الرغم من انطواء تصوّر "فان ديك" على مبادئ ومرتكزات تداولية خارجة عن نطاق التحليل اللساني الصِرف على رأسها الاعتداد بالمتلقي وتفويضه سلطة الحكم على وجود انسجام (دلالي/منطقي) بين متتاليات الجمل التي تعتري النصوص أو نفي وجوده؛ إلا أنه يمكن القول —وبشيء من الحيطة- أن المتلقي لم يحض بأهمية ومعاينة فكرية عميقة في تنظيراته، لاسيما إذا عقدنا فعل المقارنة بينه وبين الباحثان "جورج براون" و"جورج يول" G. Brown et G. Yulle؛ اللذان أقحما المتلقي واعتبراه عنصرا مهما في العملية التواصلية، وهو أمر نحسبه بالغ الأهميّة، على أساس أن المتلقي وما يحمله من جوانب عقلية ونفسية واجتماعية يجسد مركزية قصوى في عملية الحكم على مقبولية الخطاب التواصلي الناجح بكل أشكاله وصوره عن طريق الارتكاز على مبادئ تواصلية (تداولية)، وهو الأمر الذي سنسلط عليه الضوء في المبحث اللاحق.

4-مظاهر تحليل الخطاب عند براون وبول:

لقد تجسدت هذه المدارسة التي تعتدّ بالمرتكزات والمبادئ ذات البعد التواصلي عند كل من "ج. براون" و"ج. يول" G. Brown et G. Yulle في مؤلفهما تحليل الخطاب Discour Analysis سنة 1983 إذ قام مشروعهما في هذا الكتاب على إقحام المتلقي واعتباره عمودا مهما في العملية التفاعلية التواصلية المنجزة في الظروف والسياقات المختلفة، إذ حاولا في مشروعهما هذا مناقشة "الكيفية التي يمكن بها لمتلق معيّن أن يفهم الرسالة التي يقصدها الباث في مناسبة معنّية، وكيف تؤثر شروط متلق معيّن (أو متلقين معينين)، في ظروف محدّدة، على تنظيم الباث لخطابه. إن هذه بوضوح مقاربة تتخذ من

الوظيفة التواصليّة للغّة المجال الأوّلي لبحثها وتسعى بالتالي إلى وصف الشكل اللّغوي، لا من حيث هو شيء ساكن، وإنّما بوصفه وسيلة حركية للتعبير عن المعنى المقصود"[1].

إنه بصيغة أدق مشروع يدعو إلى تجاوز التّصور السّكوني المعياري للّغة الذي يعتمد اعتمادًا كليّا على الوصف التركيبي النسقي الذي يفشل في تفسير أنواع شتى من البُنى الجمليّة، كما يدعو إلى اتباع المنعطق اللساني ذو البعد الوظيفي التواصلي الذي يوحي بإعادة "النظر في كل قيد من القيود التركيبية الرئيسيّة من وجهة نظر وظيفية"[2]. ويظهر ذلك جليّا في اختزالهما لوظائف اللغة في محورين اثنين:

1-الوظيفة التعامليّة.

2-الوظيفة التفاعليّة.

تكمن الوظيفة التعاملية في ذلك المجال والإطار المُعْنَى بنقل المعلومات والأفكار بين الأفراد والجماعات، وينبع ذلك كلّه من إطار عام آخر هو التّواصل، حيث يرى كليهما "أنّ لا أحد يماري في ما تقوم به اللّغة من نقل للأفكار والثقافات عمومًا، كما أن لا أحد يجادل في أنّ اللغة تساهم بشكل فعّال، بهذا النقل، في تطوير تلك الثقافات، بل تعتبر اللّغة خزانا هائلا لتجارب الأمم عبر مسيرتها التاريخية"[3] بمعنى أن الوظيفة الأساسيّة التي أوكلت إلى اللّغة حسبهما هي النقل الفعّال للمعلومات والأفكار بطريقة صحيحة يفهمها الآخر دون تكلّف في عمليّة تأويلها، وفي مقابل ذلك تتجسّد الوظيفة التفاعليّة في التفاعل اللغوي بين الأفراد والمجتمعات الأمر الذي يؤدّي "إلى تأسيس وتعزيز العلاقات الاجتماعيّة، والحفاظ عليها. إضافة إلى ذلك فهي تعبّر عن هذه العلاقات

(1) ج. براون وج. بول، تحليل الخطاب. ترجمة وتعليق محمد لطفي الزليطي ومنير التريكي، النشر والمكابع، السعودية 1997، ص 30.

(2) المرجع نفسه، ص 31.

(3) محمد خطابي، لسانيات النص إلى انسجام الخطاب، المركز الثقافي العربي، للطبعة الأولى، 1991، ص 48.

الاجتماعيّة والآراء والمواقف الشخصيّة والتأثيرات للمرغوب إحداثها في العقيدة أو الرّأي أو ما شابه ذلك"[1].

إنّ منهج تحليل الخطاب لدى "براون" و"يول" يعتمد إذن على مقومات مفاهيميّة تنظر إلى اللّغة بوصفها آلةً تواصلية تنجز عملاً في الواقع لا كأداة ساكنة تدور حول نفسها، ومن هذا المنطلق وجب على المحلّل للخطاب أن "يهتمّ بالوظيفة التّي يقوم بها أو الغرض الذي يرمي إليه عنصر ما من المادّة اللغويّة، وكذلك بالكيفية التي تعالج بها تلك المادّة سواء من قبل الباث أو المتلقي"[2]، بمعنى أنّها مقاربة لسانية تقوم دعائمها على اعتبارات سياقيّة وظيفية بالدّرجة الأولى تنظر إلى اللّغة بوصفها أداة تواصليّة تحت طائلة الظروف والمناسبات المحيطة بعملية صنع وإحداث الكلام (الخطاب) من قبل متكلم للتعبير من معانٍ وتحقيق مقاصد معيّنة.

على الرّغم من هذا الاهتمام الكبير المنصب على معطيات السياق الفيزيائي والاجتماعي وأغراض المتكلمين القاصدين؛ فإنّه من الخطأ اعتبار أسس اللسانيات الوصفية بمثابة سلّة مهملات لدى هذين الباحثين، بل على العكس من ذلك، إذ قاما ببناء مشروعهما على انصهار منهجين دراسيين هما المنهج التقليدي الوصفي الّذي يلقي مقارباته وجهوده حول عمليّة فهم ووصف الأشكال اللّغويّة التّي ترد في مجال معطيات المحلّل، والمنهج الوظيفي التواصلي الذي يعتمد اعتمادًا حقيقيا على السّياق وللظروف والحيثيات المحيطة بهذه الأشكال اللّغويّة[3] وفي هذا دلالة على عدم إنكار براون ويول للمقاربات التقليدية ذات المنهج الوصفي، بل بتطعيم هذا المستوى بمستوى آخر هو

(1) المرجع نفسه، ص 48.

(2) ج. براون و ج. يول، تحليل الخطاب، ص 31.

(3) ينظر محمد خطابي، لسانيات النص، مدخل إلى انسجام الخطاب، ص 49.

السياق التواصلي الذي ورد فيه أيّ مقطع خطابي والمرتبط كلّ الارتباط "معرفة هويّة المتكلّم والمتلقي والإطار الزماني والمكاني للحدث اللغوي"[1].

إنّ هذا المنعطف اللّساني الذي نحسبه حاملاً لمقولات ومفاهيم جديدة ذات بعد وظيفي تواصلي بالدرجة الأولى أدّى إلى استرجاع الذات الإنسانية التّي غيبتها البنيويّة ونفت عنها كلّ دور، إلاّ أنّه بات لزامًا على كلّ باحث متفحص أن لا يُمَوقِعَ ويحصر بزوغ هذا المنعطف عند تنظيرات براون ويول، بل على العكس من ذلك فقد بدأت بوادر هذا المنعطف الذي ينشد المتلقي والإطار الزماني والمكاني عند مدرسة كونستانس الألمانية[*] التّي استطاعت أن تجمع بين "الكينونة التاريخية" للقارئ وبين "وظيفته النصية". فالقارئ بمحمولاته الأدبية واللاّأدبية وحالته النفسيّة وشروط وسطه الاجتماعي/ الثقافي، يصعّد نحو تقاطع عموديّة التواصل بـــ"أفقية التنظيم النصي"، حيث تتحقق المواجهة التواصليّة بلقاء (تصادم) مع مواقع ذاتية /نصيّة، ويؤسس هذا اللّقاء علاقة شخصيّة وسيطة (Interpersonnelle) تفرض التأويل لزومًا، ذلك أنّ "العمل الفني يمثل تحديا معلنا لفهمنا لأنّه يفلت باستمرار من كل شرح ويظهر دائمًا مقاومة منيعة لمن يريد تفسيره..."[2].

([1]) ج. براون، و. براون، تحليل الخطاب، ص 35.

([*]) عملت مدرسة كونستانس الألمانيّة على تدعيم وتطوير التصّور والإطار النظري الحامل لمقومات ذات أبعاد تواصليّة وظيفية بالدّرجة الأولى، وقد تبيّن ذلك بوضوح عند قلبهم مركز الاهتمام من النص إلى المتلقي مع الاحتفاظ بالعلاقة التفاعليّة بينهما. ووفق هذا الطرح فإنّ اللّغة مجال خصب يتأسس على مناحي وأبعاد تواصليّة، إذ أنّ الأمر الأساسي في قراءة العمل الأدبي – حسب مدرسة كونستانس– مبنيّ على ذلك التفاعل الحاصل بين بنية النص والمتلقي، ولذا نجد أن النظريّة الظاهراتية La Phénoménologie داخل نظرية التلقي تركّز جُهودها في التلفيق بين "النص الفعلي وعلاقته بالأفعال المرتبطة بالتجارب مع ذلك النص".

Wolfgang Iser, l'acte de l'ecture, théorie de l'effet esthétique, trad : Evelyne Sznyer, Bruxelle, 1976, p 48.

([2]) يريد غادامير أن هذا التمرّد والعصيان الذي يعلنه العمل الأدبي في مقاومته لكلّ فهم، كانت نقطة انطلاق نظريته التأويلية. ينظر:

Gadamer HANS Georg, l'art de comprendre, écrits Herméneutique et champ de l'expérience humaine, Paris Aubier, 1991, P.17-197. Voire : Pierre Bourdien, les règles de l'art, P. 10-11.

وتأسيسا على هذه الرؤية، فإن كلّ ما يُقال وكلّ خطاب مدوّن لا يتحقق ترهينه –حسب مدرسة كونستانس– إلاّ بفضل العلاقة الحواريّة التّي يتيحها فعل القراءة، والذي يساوِقه التواصل مع/ ضدّ نتيجة العلاقة الجدلية بين المعنى وعمل الوعي (المتلقي)، وبالتالي فإن العمل الأدبي هو خطاب للتواصل، فهو ينشد المتلقي منذ بدء إنجازه، أي حتى في غياب متلقٍ حقيقي؛ فحيث لا يذهب بصر المتلقي، تتسرب فكرته أو توقعه النائب عن حضوره تحت وعي النص/ الخطاب.

لقد كان الإقحام المتلقي في العمليّة التواصليّة استرجاع لذاتيه الإنسانية الذي أغفلها التصور البنيوي وكثيرا من الاتجاهات اللّسانية التّي ركزت عنايتها وتركيزها على اللغّة كأشكال، أي باتخاذها اللغّة الهدف الوحيد للبحث والتحليل[1]. وتأسيسًا على هذا المقتضى التصّوري بات ضروريا حسب براون ويول الفصل بين لساني يتعامل مع اللغة بوصفها عملية إنتاجية ذات بعد حركي استعمالي، وبين لساني يتعامل مع اللّغة بوصفها عملية تحليلية لآلة تدور حول نَفسِهَا.

وبناءًا على هذا الطرح فإنّ المفهوم الحقيقي للخطاب مرهون بتجاوز البوثقة اللغويّة إلى ما وراءها، باعتبار أن الطريقة المثلى للوصول إلى مكنوناته وطرق إنتاج الدّلالة فيه متكأة على أطراف غير لغويّة معلنة بخلاف النص الّذي يستند إلى بنية مغلقة كماهو الحال بالنسبة للتصور البنيوي الذي يعتبر الإنتاجية الأدبية منسلخة عن منتجها وصانعها الحقيقي، وهو ما يصطلح على تسميته بموت المؤلّف كماهو الحال عند رائد النقد الألسني رولان بارت الذي راح يتنكر المؤلف بمجرّد انتهائه من عمله، كما أننا نجد هذا الباحث الألسني يحيل إلى ملارمييه بوصفه أوّل من "تنبأ بضرورة وضع اللّغة نفسها

(1) ينظر: محمد خطابي، لسانيات النص مدخل إلى إنسجام الخطاب، ص 51.

مكان ذلك الذي اعتبر، إلى هذا الوقت، مالكًا لها، فاللّغة بالنسبة إليه كماهي الحال بالنسبة إلينا، هي التّي تتكلم وليس المؤلف"[1].

ولعلّنا لا نغالي في القول إذا اعتبرنا أنّ أيّ مقاربة لسانية تسير نحو هذا الاتجاه بمثابة مقاربات تحول دون الفهم والوصف الحقيقي لوحدات النص، لاسيما النصوص المملوءة بالفراغات باعتبار أنّه (النص) لا يمكن أن يكون إلاّ نسيجًا من اللغّة التّي يموقعها الناص بطريقة تخدم أهدافه وتطلعاته وأغراضه، بدون معزل عن المعطيات والظروف المحيطة لعملية صنع وإحداث الكلام[2] لاسيما إذا تبنينا المفهوم الذي أوكله "ميشال فوكو" للخطاب، إذ اعتبره شبكة معقدة من العلاقات الاجتماعيّة والسّياسيّة والثقافية، التّي أعيد إدماجها في عمليات تحليل الخطاب[3] بقصد خلق تأثيرات على المتلقي وبالتالي على الواقع في ظلِّ حيّزٍ استثماري لظروف خارجة عن البنية النّسقية المُمثِلة لنسيج النص وهو ما يصطلح على تسميته في الدراسات اللغوية المعاصرة بالعناصر "الخارج لغويّة" Eléments extralinguistique.

إنّ هذه التّصورات والقناعات أدّت بطريقة مباشرة إلى تحطيم سرح النبيوية العتيد وتفنيد مقولاتها الكبرى المرتكزة أساسًا على النّسَق/ البنية والانتقال إلى قناعات جديدة قوامها النّظر إلى أيّ نص باعتباره عمل مفتوح كلّ الانفتاح على كلّ ما يحيط به من معطيات وعناصر مثَّلَتْ المكنف الجوهري لمسألة إنتاجه. الأمر الذي انجرّ عنه ظهور مقاربات من نوع آخر تُموضِعُ لُبَّ تركيزها على أمور ومسائل اعتبرت في الكثير من الأحيان –بل وسيطرت على حيّز طويل من الزّمن– بمثابة أمور ثانويّة يجب التغاضي عنها في أي مقاربة لغوية تهدف إلى التحليل أو التأويل.

([1]) رولان بارت: نقد وحقيقة، تر: منذر عياشي، دار الإنماء الحضاري، حلب الطبعة الأولى، ص 17.

([2]) ينظر: نواري سعودي أبو زيد، في تداولية الخطاب الأدبي، المبادئ والإجراء، بين الحكمة، الطبعة الأولى 2009 بالجزائر، ص 14.

([3]) Jean Duboi : Dictionnaire de linguistique et des sciences du language, Larousse Bordas, Paris, 1999, P. 150.

لقد انصهرت هذه المقاربات ولُمْلِمَ شملها في النظريّة التّداوليّة، التّي احتضنت كلّ هذه المقولات المبنيّة على أسس تواصليّة تطعم اللّغة بميكانزمات وظيفية حركيّة تُفنّد الطبيعة السكونية التي أوكلت إلى اللّغة من طرف علماء وباحثين اللسّانيات الوصفية التقليدية وتدعو إلى آفاق جديدة مغايرة تضع نصب أعينها –وهي تتعامل مع اللّغة– مجموعة من المرتكزات والآليات الإجرائية عمادها وضع النظر وتركيزه على مقاصد المتكلم (الناص/المخاطب) مع محاولة عقد الصّلة التواصلية بالمتلقي في مجال لا يتغاضى بنظره عن بوتقة الظروف والملابسات المحيطة بالعمليّة الإنتاجيّة (التّلفظية) للّغة.

وسوف نقوم في الفصل الموالي بالحديث عن هذه النظرية (التّداولية) محاولين رصد أهم المفاهيم والتّعريفات التي أوكلت إليها من طرف علماء وباحثين لغويين، مع الوقوف على جذورها ونشأتها الأولى، متعرضين في ثنايا هذه السّطور لمحاولات تفسيريّة توضيحيّة لأهم الآليات التّي قامت عليها هذه النظريّة قصد خلق منفذ صلة يجمع بين الآليات الكبرى المتعلقة بالجهاز المفاهيمي التّداولي والدّرس البلاغي العربي لأنّ طبيعة الإشكالية اقتضت إحداث تقاطعا معرفيا بين مكنونات ومرتكزات الحدث الكلامي القائم على خلفية النظرية التداولية، وذلكم الملفوظ البلاغي الذي غدى أصحابه القدامى يتعاملون معه في الكثير من السِّياقات أنّه حدث يحمل من المواصفات والاعتبارات ما يجعله قريب جدّا من التنظيرات التّداوليّة المعاصرة.

الفصل الثاني

النظرية التداولية،

قراءة في الموضوع، المنهج والإجراء

1-تمهيد

2-حول المرجعيّة الفكريّة للتداوليّة

1.2- إسهامات الفلسفة التّحليلية

2.2- إسهامات شارل موريس

3.2- إسهامات تشارلس ساندز بيرس

4.2-إسهامات النظريات اللّسانية الحديثة

3-مفهوم التداوليّة

4-أهميّة الدّرس التداولي

5-أهم نظريات الدّرس التداولي

1.5-نظريّة الأفعال الكلاميّة

1.1.5-أوستين والفعل الكلامي

2.1.5-سورل والأفعال الكلاميّة

2.5-نظريّة الاستلزام الحواري

3.5-نظرية الملائمة

4.5-الإشاريات

5.5-الافتراض السّابق

6.5-النظريّة الحجاجيّة

1-تمهيد:

لما كان الهاجس المسيطر على طيّات سطور الفصل السّابق يركز اهتمامه وعنايته في عرض أهم المنعطفات والمسارات التطوريّة التّي سلكتها الدراسات اللّسانية منذ نشأتها إلى ظهور الدّرس اللساني المعاصر، المتجسّد في اللّسانيات التّداولية التي أخذت على عاتقها مهمّة تفعيل النظام اللّغوي بإعطائه طابعا ديناميّا متحركًا مشحوناً بأبعاد وظيفية تواصليّة؛ بالدّرجة الأولى؛ ارتأينا أخذ مسلك يعصمنا من المزالق والمزلات ويأخذنا بيده نحو ضمان استمراريّة منهجيّة للبحث قوامه تسليط الأضواء على ماهية هذا الدّرس ومرجعياته القبليّة التّي يستمدّ منها مبادئه وكذا النّظر في العلائق التّي تربطه بعلوم وتخصصّات مغايرة له، مع الحديث عن أهم الآليات والنظريات التّي انطوى عليها الجهاز المفاهيمي التّداولي بالإضافة للتعرض إلى أهمية هذا الدّرس وآفاقه.

ومردّ هذه العتبات المنهجيّة التّي نتخطاها يصبّ في بوتقة الحفاظ على المسلك المنهجي الّذي ينظّمُ لنا بحثنا وفصوله، بحكم أنّنا سننطلق من الحيّز الاستثماري الذي سيوكل لنفسه محاولات تأصيل هذه المفاهيم والآليات والمبادئ التّي يكتَنِفُهَا هذا الدّرس في الدراسات البلاغية العربيّة القديمة. فماهو مفهوم النظريّة التداوليّة، وماهي جذورها ومصادرها وآلياتها الكبرى وماهي أهميتها وماهي الآفاق المرجوّة من تبني هذا الدرس الذي نحسبه —كما أثبتنا في الفصل السّابق- درسا عزيزا كفيل بالمعالجة السليمة الفائقة وهو يتعامل مع الأنظمة اللغويّة، لاسيما إذا تفحصنا وجود المقارنة بينه وبين الدّراسات اللغويّة السّابقة على وجوده، التّي أخفقت في الكثير من الأحيان —في الوصف والتحليل السليم للكثير من الأنظمة والظواهر اللغوية.

2-حول المرجعيّة الفكريّة للتّداولية:

لعلّنا تبلغ شططا في القول إذا اعتبرنا أنّ البحث عن الحفريات الأولى لنشأة التداوليّة أمر سهل يسير، ومرد ذلك أن هذا الدّرس الحديث/ المعاصر مدين لعدد من التيارات والنزاعات الفلسفية التّي استحوذت على عقول العلماء والباحثين عبر حلقات الزمن الفكري، كما يمكن اعتبار هذا الدّرس استطالة واستمراريّة تطوريّة حصلت في بعض النّظريات اللّسانية الحديثة، غير أن هناك بعض المعالم الكبرى التّي يمكن لنا من خلالها أن نسترشد للولوج في التأريخ للبدرة الأولى للنظرية التداوليّة من خلال بسط بعض التصورات الفلسفية واللسانية(*)، التّي كان لها دور كبير في تحريك عجلة نقل الدّراسات اللّسانية التقليديّة (خاصّة سرح البنيوية) من طابعها السّكوني المعياري (النسقي) إلى طابع آخر قوامه خصوصيات أخرى مغايرة كالحركيّة الإنتاجيّة والوظيفية المنبثقة من مناخ عام هو التداوليّة وجوهرها التواصلي الاستعمالي.

1.2-إسهامات الفلسفة التحليليّة:

قبل الشروع في معالجة مسألة كيفية تأثير هذه النزعة الفلسفية في ظهور النظريّة التداوليّة؛ لابدّ أن نرصد بنوع من الإيجاز ماهية هذا الاتجاه الفلسفي وخلفياته وقضاياه

(*) يذكر الدكتور خليفة بوجادي في كتابه الموسوم بـــ"في اللّسانيات التداولية، مع محاولة تأصيليّة في الدّرس العربي القديم، بيت الحكمة، الطبعة الأولى 2009، ص 50/49؛ مجموعة من المراجع المهمّة التّي عالجت فكرة الخلفيات الأولى للدرس التّداولي بشيء من التفصيل منها:

-أحمد المتوكل، الوظائف التداوليّة في اللغة العربيّة، منشورات الجامعة المغربية للتأليف والترجمة والنشر، دار الثقافة، الدار البيضاء المغرب، ط1، 1985، ص 08.

-مصطفى علفان، اللّسانيات العربية الحديثة، دراسة نقدية في المصالح والأسس النظرية والمنهجية، سلسلة رسائل وأطروحات رقم 4، جامعة الحسن (2)، عين الشق، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مطبقة فضالة المحمدية، المغرب 1998.

-John Searl, Les actes de language, essai de philosophie du language collection savoir, lecture, Herman, Paris, France, 1996 (Nouveau Tirage).

الكبرى التّي استطاع من خلالها أن يجد لنفسه مكاناً يؤهّله لوضع اللّبنة الأولى للدّرس التدّاولي المعاصر وأجهزته المفاهيميّة.

إنّ منهج التحليل الفلسفي في أجلى صوره هو تفتيت المركبات إلى جزئيات البسيطة، ويتحقق ذلك عن طريق حذف وإلغاء كلّ ماهو مركب رمزي(*) في أي صياغة أو تعبير لغوي للتمكن من الوصول إلى الدقة في تحديد الأجزاء والعلاقات الكائنة في هذه الصياغات[1]، إنّ هذا المجموع التصوري المنهجي يؤدّي إلى تفادي التّركيبات (ذات المظهر الرمزي الغامض)، محققا التوصل إلى حدود تعابير أخرى أكثر وضوحاً وملموسيّة تضعنا بدورها أمام عناصر جديدة ذات طبيعة معرفيّة مباشرة.

وعليه يمكن القول إنّ مجيء هذا المنهج الفلسفي كان بمثابة ثورة فلسفية أخذت على أعناقها توجيه الفكر الإنجليزي إلى بوتقته الأصليّة المتمثلة في الاتجاه التجريـــبي[2] الذي يقوم على التفاضل مع القضايا والإشكاليات في إطار تجريب كلّ ماهو جزئي مباشر. ولعل خير دليل على ذلك المقال الذي ثار فيه على الهيجلية والمثالية الجديدة[3] التّي كانت سائدة آنذاك والتّي كانت ترى أن العالم كلّ فريد لا ينقسم إلى أجزاء في حقيقته، وأيّ محاولة لتجزيئه تشويه زائف ولا يوجد حقا سوى الواقع ككل وهو ما يسمى مطلق[4].

(*) الرموز المركبة: هي كلّ رمز لا يدلّ على شيء جزئي، بل يدل على الدلالات العامّة التّي لا تنطوي على الذمّة، وبالتالي تفشي نوع من الغموض والإلتباس حول القضايا الفلسفية واللغويّة. ينظر: مهران رشوان، دراسات في فلسفة اللّغة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1998، ص 37.

(1) ينظر: المرجع نفسه، ص: 37/36.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص 23 وما بعدها.

(3) ينظر: المرجع نفسه، ص 28.

(4) ينظر: فهي زيدان في فلسفة اللّغة، دار النهضة العربية، بيروت 1985. ص: ص45/44.

ولعلّ من أهم الرّواد الفلاسفة الّذين كان لهم دورٌ طلائعي في خلق هذه الثورة الفلسفيّة المناهضة للمثالية، برتراند راسل B. Russell [*]، وجورج إدوارمور G.E Moore [**] الّذي يعدّ حسب تشارلزوت Charleswotth مؤسّس حركة التحليل الفلسفي سنة 1903 –في مقالة المذكور آنفا– والذي ثار فيه على المثاليّة، ولودفيج فتغنشتاين[1***] L. Wittgenteïn؛ وهذا الأخير هو الذي كان له الدور الفعّال في انبثاق الآليّة المهمّة في النظريّة التداولية وهي ظاهرة الأفعال الكلاميّة بحكم أنّ هذه النظرية. كما يقول فان ديك –VAN DJICK "تكاد تستلهم وجودها من المنطق، إذ تستنبط أساساً من فلسفة اللّغة، ونظرية أفعال الكلام بوجه خاص"[2]. وهو ما سوف نبينه بشيء من التفصيل لاحقا.

---

[*] برتراند راسل B. Russell (1872-1970) فيلسوف من وراء الفلسفة التحليلية، لم يكن فيلسوفا فحسب بل كان رياضيا، منطقيا وسياسيا وأدبيا ورجل تربية وإصلاح، ثار على الفلسفة المثالية مستخدما المنهج التحليلي الجديد، تتمثل مساهمته الأساسية في محاولته الجمع بين المنهج التجريبي والعقلي من جهة، وكذا محاولته تزويد الفلسفة بالمنهج العلمي، من كتبه أصول الرياضيات و"برنكبيا ماتيماتيكا". ينظر: مهران رشوان، ص 32 وما بعدها.

[**] جورج إدوارد مور G.E. Moore: فيلسوف إنجليزي (1873-1958)، كان صديقا لراسل وفتغنشتاين، وشارك في تأسيس الحركة التحليلية، إضافة إلى دوره الطلائعي في تجديد الواقعية في بلده إنجلترا، لكنه كان يرزح تحت وطأة المثالية الهيجلية الجديدة، له عدّة أعمال فلسفية مهمّة مثل: "دفاع عن الحس المشترك" و"مبادئ الأخلاق". ينظر المرجع نفسه ص: ص28 وما بعدها.

[***] لودفيج فتغنشتاين L. Wittgensteïn: منطقي نمساوي، تحصل على الجنسية البريطانية (1889–1951)، أستاذ الفلسفة في جامعة كمبريج، بحث في أسس الرياضيات، وبداية من 1903 اتجه إلى دراسة اللغات الطبيعية، وضع نظرية لعبة اللغة Jeux de Language، من مصنفاته Philosophical، ينظر: الجليلالي دلاش، مدخل إلى اللسانيات التداولية، ترجمة محمد يحياتن، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (د، ت) ص 21/20، وينظر: مهران رشوان، في فلسفة اللغة، ص: ص 38 وما بعدها.

([1]) فان ديك، النص السّباق، استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، ترجمة عبد القادر قنيني، إفريقيا، بيروت، سنة 2000، ص 255.

([2]) فان ديك، النص السّباق، استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، ترجمة عبد القادر قنيني، إفريقيا، بيروت، سنة 2000، ص 255.

أمّا بالنسبة لأهم المرتكزات والدعائم التّي اعتمدتها حركة التّحليل وهي تتعامل مع الظواهر اللغويّة والقضايا الفلسفية، فيمكن إجمالها حسب شوليموفسكي Sholimowiski في ما يأتي:

أ-الاعتماد على دور اللّغة، واعتبارها دعامة أساسيّة في التفكير الفلسفي؛

ب-تفتبت المشكلات الفلسفيّة إلى أجزاء صغيرة لمعالجتها جزء / جزءا؛

ج-خاصيتها المعرفية؛

د-اعتمادها على مبدأ "البين ذاتية Inter Subjectivité أي المعالجة المشتركة بين الذوات في عمليّة التحليل.

وأمام هذا المعطى من التشكّل؛ فإنّنا نلحظ أن الكثير من الفلسفات والأنساق الفلسفية تنهض على هذه المقومات والمرتكزات، ولكن المظهر الكفيل بزرع الحد الفارق بينها وبين الأنواع الفلسفيّة الأخرى هو اجتماعها معاً وفي آن واحد داخل إطار الفلسفة التحليلية[1].

اقتفى الفيلسوف النّمساوي لودفيج فتغنشتاين مبادئ تيار الفلسفة التحليلية، وظهر ذلك جليّا في محاولته، مع زميله "راسل" إقامة لغة مثالية[*] لحل القضايا الفلسفية، وكان ذلك يصبّ في إطار نظريّة سمياها "النظرية الذرية المنطقية[**]، ثم تراجع كلّ

(1) ينظر: المرجع السابق، ص 140.

(*) حاول فتغنشتاين وزميله راسل إقامة لغة رمزيّة تتجنب كلّ عيوب اللغة العادية، بحيث يكون كل اسم دالا على مسمى معين، وتعنى هذه اللغة أيضا بدراسة التركيب الصحيح لمفردات اللغة بوضع قواعد هذا التركيب، كما تدرس قواعد الاستبدال من صورة من الجمل إلى ما ينجر عنها من صور أخرى، ينظر محمود فهمي زيدان، في فلسفة اللغة، دار النهضة العربية، بيروت 1985، ص 43.

(**) النظرية الذرية المنطقية: نظرية ميتافيزيقية تجريبية، تحاول الإجابة على مجموعة من الأسئلة مثل: ممّا يتألف العالم وما أنواع الموجودات فيه؟ وما أنواع القضايا التي تعتبر عنه هذه الموجودات...؟ وما العلاقة بين اللغة والواقع...؟ المرجع نفسه، ص31.

منهما عن النظريّة والمحاولة باعتبار أن بالنظرية عيوبا، وإنّ إقامة اللغة المثالية مشروع يستحيل تنفيذه، لذلك اتجهت جهوده إلى انتقاد مبادئ ومرتكزات الوضعية المنطقية، وأسس اتجاها جديداً أسماه "فلسفة اللغة العادية[1]، وقوامها الحديث عن طبيعة اللغة وطبيعة المعنى في كلام الإنسان العادي، وقد ظهر تراجعه جليا عن مشروع اللغة المثالية والنظريّة المنطقية في كتابه الأبحاث الفلسفيّة Philosophical Investigation. الذي لم ير النّور إلاّ بعد وفاته[2].

ثم انقسمت الفلسفة التحليليّة إلى ثلاثة فروع أو اتجاهات كبرى هي:

-الوضعانية المنطقية positivisme Logic بزعامة رودولف كارناب.

-الظاهراتية اللغويّة Phénoménologie du language، بزعامة إدموند هوسرل.

-فلسفة اللّغة العادية Philosophie du Langage ordinaire، بزعامة فتغنشتاين[3].

وهذا الاتجاه الأخير هو الذي مثّل المحضن الفكري لنشوء الفلسفة الأوستينية في اللّغة، حيث انبعثت منها ظاهرة الأفعال الكلاميّة[4]، والتي تعتبر من أهم محاور الدرس التداولي المعاصر، بحكم أنّ هذه الظاهرة هي استمراريّة وتطوير لنظرية الألعاب اللّغوية التي أسّس لها الفيلسوف فتغنشتاين[*]، وهكذا استطاع هذا الأخير أن يحتلّ موقعاً مهما

(1) ينظر: المرجع نفسه، ص 43.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص 46.

(3) مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلاميّة في التراث اللساني العربي، دار الطليعة والنشر، بيروت الطبعة الأولى، تموز يوليو 2005، ص 22.

(4) ينظر: خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، بيت الحكمة، الطبعة الأولى، الجزائر 2009، ص 50.

(*) يؤثر الكثير من الباحثين استخدام عبارة فتغنشاين الأولى والثاني التفريق بين مشروعه الأول والثاني، فإذا كان فتغشتاين الأول يختصر مهمة الفيلسوف في التوضيح المنطقي للأفكار، أو التحليل المنطقي للقضايا ويقسّم القضايا إلى نوعين: القضايا التي لا تصور الواقع مثل قضايا الرياضيات والمنطق (تحصل حامل)، والقضايا التي تصور الواقع وهي قضايا الحياة اليومية وقضايا

بين الفلاسفة الأوائل الذين كان لهم باع طويل في تطعيم الظاهرة اللغوية ودراستها بالطابع الاستعمالي، وقد ظهر ذلك من خلال أعماله الأولى في المنطق والفلسفة والتي انتهت في 1918 حيث ركّز على الوظيفة التمثيلية للغة التي تقوم على الاعتداد بتقييم الملفوظات من حيث صحتها وخطئها، كما ظهر أكثر تجليا في مؤلفاته اللاحقة التي راح يصوّر فيها تصورات جديدة في تلك المرحلة بحكم أنه كان ينفي القطيعة والانفصال بين اللغة والفكر، بل أكثر من هذا حيث دأب ينفي على تنفيذ بعض الادعاءات الفلسفية التي ألصقت بالفرد لغة خاصّة وأثْبَتَ أن الفرد يتبع في تراكيبه للغة عموم مجتمعه، مستلزما على إثر ذلك بضرورة استبدال معنى التواصليّة في اللّغة، بالتعبيريّة على أساس أن الوظيفة الأساسيّة التي تسند إلى اللغة ليست تمثيلا للعالم وتفسيراً له بقدر ماهي آليّة للتأثير في الآخرين في إطار عمليّة التواصل[1].

وفي هذا الملمح؛ نلمس اهتمامه الكبير بفكرة الاستعمال التي كان لها الأثر البالغ على تحولات الفلسفة المعاصرة، وذلك من الاهتمام بالنموذج البنيوي التركيبي إلى النموذج التداولي الاستعمالي. يقول فتغنشتاين متحدثا عن مهام الفلسفة: "...أي أنها في معركة ضدّ البلبلة التي تحدث في عقولها نتيجة استخدام اللّغة، فعقل الإنسان قد لا ينبه إلى استخدام اللغة نتيجة لافتنانه بها، الأمر الذي قد يؤدي إلى قيام المشكلات الفلسفية"[2]، وأفضل دليل اعتمد عليه في تثبيت دعائم هذا التصوّر نظريته المشهورة"

العلوم الطبيعية بالإضافة إلى حصره وظيفة الفيلسوف في تحليل هذين النوعين من القضايا، فقضايا الحياة اليومية وقضايا العلماء مركبة يجب أن تنحل إلى قضايا بسيطة، وأبسط القضايا ما يصور الواقع تصويراً دقيقا؛ فإنّ الثاني رفض هذه المهمة واستبدلها إلى مهمة جديدة تكمن في المعالجة النسبية Thérapies، وذلك بإعادة الفلاسفة إلى اللغة العادية، وتركهم أي محاولة لإقامة لغة مثالية أو استخدام مصطلحات اخترعها الفلاسفة. ينظر: دلاش الجيلالي، مدخل إلى اللسانيات التداولية، ص 18 وما بعدها.

(1) ينظر: فرانسواز أرمينكو: المقاربة التداولية، ترجمة سعيد علوش، مركز الإنماء القومي، الرباط (المغرب)، 1986، ص: ص23/22.

(2) الزواوي نغورة: الفلسفة واللغة: نقد المنعطف اللغوي في الفلسفة المعاصرة، دار الطليعة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، بيروت، 2005، ص 103.

ألعاب اللغة "التي طرحها في طيّات كتابه" بحث في الفلسفة والمنطق 1921" الذي أفصح فيه عن "مفهوم التّلاعب بالكلام، وأصبح فيما بعد أحد دعائم ظهور التداولية؛ ذلك أنه مرتبط بالمعنى الفعلي الذي منحه للملفوظات؛ فهو قائم، إذا على ممارسة التّأويل من خلال الأداء الفعلي للّغة"[1].

وخلاصة نظريّة ألعاب اللّغة أنّ الكلمة آلة إنتاجيّة لعدّة معان، وتأتي هذه الإنتاجية –غير السكونية– وفقا لاستخدامنا المتغير لها في الحياة اليوميّة باعتبار السياق الذي ترد فيه على أساس أنّه من المهم "الأخذ بعين الاعتبار سياق الملفوظية إذا ارتبط الأمر بعمليّة فهم دلالة التعبير اللغوي أو شرحه"[2]، وبالتالي قضى فتغنشتاين على تلك النزعة التصويرية الفلسفية التي كانت سائدة والتي كانت تعتبر أنّ اللغة تخضع لحسابات منطقية دقيقة تحكم لكلّ كلمة في اللّغة معنى واحداً ومحدّدًا[3]، وينجرّ عن هذا الطرح أنّ أيّة محاولة لفهم دلالة لفظ معيّن مرهون بالإدراك الشامل والإحاطة التّامة باستعمالات الفعليّة على الواقع، وكيفيات صياغاته في سياقات متعدّدة.

ويظهر من خلال هذه العتبات التّصويريّة أن فتغنشتاين يرى أن الأفعال التي نتلفظها، ترتبط ارتباطا وثيقا بأشكال الحياة والممارسات التّي نحياها، إذ لا مجال من وضع الحدود والحوافز بين النشاط اللغوي والحياة اليومية الاجتماعيّة، وفي هذا الصدّد بقول: "يمكننا اعتبار اللّغة مدينة قديمة متاهة من الأزقة والساحات والمنازل القديمة والجديدة التّي بها إضافات من أحقاب مختلفة، وكلّ هذا محاط بسلسلة من الضواحي ذوات أزقة مستوية ومنتظمة بها منازل موحدة الشكل"[4] ومردّ هذه النظرية يرجع إلى

(1) خليفة بوحادي، في اللسانيات التداولية، ص 52.

(2) المرجع نفسه، ص 51.

(3) ينظر: محمود فهمي زيدان: في فلسفة اللّغة، ص 57.

(4) الجيلالي دلاش: مدخل إلى اللّسانيات التّداولية، ص: ص 21/20.

تلك المساحة التي تسمح للمتكلمين بالتّلاعب بخطاباتهم في إطار اختيارات مباحة داخل طيّات الخطاب باعتبار "مجموعة منظّمة من وجهات النظر والممارسات والمصالح"[1].

وهكذا تخلّى فتنغنشتاين عن موقفه الأوّل الذي كان يعتبر فيه أنّ وظيفة اللّغة هي وظيفة "الرسم" أو "الصورة" أي رسم وتصوير العالم الخارجي (في كتابه الرّسالة المنطقية)، حيث كان يقول: "إنّ القضية رسم للوجود الخارجي، على النحو الذي نعتقد أنّه عليه"[2] إلى رؤية مغايرة مفادها أنّ وظيفة اللغة هي الاستعمال والتفاهم مع الآخرين والتأثير عليهم: "فلا نقول: بدون اللّغة لا يمكننا الاتصال الواحد منّا بالآخر، وإنّما نقول بالتأكيد: بدون اللّغة لا يمكننا التأثير في الآخرين، على هذا النحو وذاك، ولا بناء للطرق وصناعة الآلات وغير ذلك، كما نقول كذلك: بدون استخدام الكلام والكتابة لن يستطيع الناس الاتصال ببعضهم"[3] ولا ضير أن هذا التفاعل التواصلي/ التأثيري لا ينتج إلاّ ضمن سياقات معيّنة، وهكذا بات من الضروري تبني فرضيّة جوهريّة قامت عليها النظرية التداولية المعاصرة وهي إلزاميّة عدم الفصل بين اللّغة الطبيعيّة ووظيفتها التواصليّة في إطار الاهتمام بظروف الاستعمال باعتبارها المسؤولة على تحديد طبيعة البنية وتشكيلها.

لقد كان لهذه الجهود التّي صدرت من فتغنشتاين أثراً كبيراً في سياق الفلسفة التحليليّة وتياراتها الجديدة وخاصّة ما أصبح يعرف في تاريخ الفلسفة المعاصرة بمدرسة "كمبردج" Cambridge ومدرسة أكسفورد Oxford أو مدرسة أفعال الكلام[4].

(1) خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية، ص 52.

(2) الزاوي بغورة: الفلسفة واللّغة، ص 104.

(3) المرجع نفسه، ص 104.

(4) ينظر: المرجع السّابق، ص 104.

2.2-إسهامات شارل موريس:

تصبّ جهود شارل موريس Charles Moris في إطار البحوث الفلسفية التي دأبت على دراسة الدليل الذي حظي بمقاربات كثيفة من طرف الباحثين اللغويين ذوي النزعة الفلسفية وبحوث علم النفس السّلوكي التي هيمنت على اللّغة في وقت ما، باعتبار أنّ هذه البحوث الأخيرة تنظر إلى اللغة بوصفها نظاما من السلوك يهيئ المتلقي إلى ردّ فعل ما[1].

والجدير بالذكر في هذا المقام؛ أن المفهوم الذي أوكل للتداولية في العصر الحديث والمعاصر قد صدر من شارل موريس سنة 1938 عندما استخدمه للدلالة على فرع من فروع ثلاثة يشتمل عليها علم العلامات أو السِّيميائية[*] Semiotics وهو في إطار التمييز بين مجالات ثلاثة في دراسة اللّغة، وهذه الفروع هي[2]:

أ-علم التركيبSyntactic: والذي "يُعنى بدراسة العلاقات الكلّية بين العلامات بعضها مع بعض"، أي أنّ الأمر هنا يتعلق بمجموعة من القوانين التي تضبط عمليّة الصحّة النحوية للكلام، من أجل أن يكون مقبولاً لدى مستخدمي اللّغة في التمييز، بصيغة أدق: يتجه هذا العلم إلى دراسة اللغة دراسة نسقية بالإشراف على مجموع العلائق، التّي يمكن أن تحدثها الكلمة مع نُظرائها في التركيب، بالإضافة إل تحديد الضوابط التي تسهر على سلامة تحويل الجملة أو العبارة التّي نجدها مطروحة في أسوار المنصوص والخطابات.

([1]) ينظر: خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية، ص 56.

([*]) الأمر الذي لا مناص من ذكره في هذا المقام أنّ اللّساني فرديناند دي سوسير هو مبتدع مصطلح Semiotics، وهو علم يدرس حياة العلامات في صلب الحياة الاجتماعية، والمراد هو دراسة كل أنظمة التواصل دون الاقتصار على نظام التواصل اللغوي، ومن الأنظمة العلاماتية نجد الخط وأبجدية الصم والبكم والطقوس الرمزية وعلامات التأدب والإشارات العسكرية. للتفصيل ينظر: أحمد الوردني، قضية اللفظ والمعنى ونظرية الشعر عند العرب من الأصول إلى القرن 7هـــ/13م، دار الغرب الإسلامي، المجلد الثاني، الطبعة الأولى 2004، بيروت، ص 74.

([2]) Voir : Dominique Maingueneau : pragmatique pour le discours littéraire, édition Nathan université, Paris, 2001, P 3.

ووفق هذا التصور الذي ينبني عليه هذا المجال /العلم، فإنّ سياق الحديث الكلامي ومصاحباته من ظروف خارجة عن البنية لا تمثل أي موضع ولا تؤخذ في الاعتبار سواءً تعلّق الأمر بالعمليّة الإنتاجيّة للّغة، والتّي ترتبط بمنتج الكلام (الباث) أم بالعمليّة التأويلية، التفسيرية الباحثة عن المعنى والمرتبطة بالمتلقي، بخلاف الفرعية الموالين كما سنرى.

ب–علم الدّلالة: ويقوم مجال هذا العلم على "دراسة علاقة العلامات بالأشياء التي تدلّ عليها أو تحليل إليها"[1]، فهو في نظره مجال يلقي انشغالاته ومقارباته في فهم ووصف مجموع العلائق بين المعاني والأشياء التّي تعينها في إطار سياق اللّغة، بصيغة أدق: هو ذلك العلم الذي يوجه اهتمامه إلى دراسة علاقة الكلمات بالعالم الخارجي الواقعي، إلاّ أن المعنى المتوصّل إليه هذا المستوى حسب هنرش بليت؛ قد لا يعكس المعنى الحقيقي المراد من الصّياغات اللغوية، خاصّة إذا أدخلنا في الحسبان مسألة انقطاع الإحالة، وغياب المراجع، وحضور المجاز بمختلف صوره وأشكاله، في الخطاب الأدبي على وجه الخصوص[2].

ج–التداوليّة: وينهض مجال هذا العلم حسبه على "دراسة علاقة العلامات بمفسّريها"[3] أو هي جزء من السّيميائية، يعالج العلاقة بين العلامات بمستخدميها[4]، بمعنى أنها تركز على الإطار التواصلي في محاولتها لتحديد العلاقة القائمة بين الإشارة ومن يستخدمها في الاتصال اليومي العادي. ووفق هذا الطرح؛ لا يمكن اعتبار أي جملة أو عبارة بنية شكليّة معزولة عن سياقها (التواصلي/التداولي). وبتعبير آخر هو مجال يُعنى

([1]) محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللّغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعيّة، الإسكندرية، 2002، ص 09.

([2]) ينظر: هنريش بليث: البلاغة والأسلوبية، نحو نموذج سيميائي لتحليل المعنى، ترجمة محمد العمري، إفريقيا الشرق، المغرب، 1999، ص 100.

([3]) محمود أحمد نبلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص 09.

([4]) ينظر: خليفة بوجادي، في اللّسانيات التداوليّة، ص 56.

بدراسة العلائق الحاصلة بين اللّغة، وبين الناطقين بها، والمؤولين لها[1]. وانطلاقا من هذا التّحديد الّذي أوكله موريس للتداولية بجعلها أحد الأسس القارّة التّي ينبني عليها علم السيميائية يمكن الخروج بنتيجة مفادها أن العلامة حَسْبَ موريس "تتجاوز مجالها اللّسان إلى المجال السيميائي، ومجالها الإنساني إلى مجالات أخرى: المجال الحيواني، الآلي، الطبيعي"[2].

لقد جعلت هذه النتيجة الفكريّة التّي انبثقت من إطار تقسيم موريس للسّيميائية وجعله التّداولية فرعاً منها؛ إلى إعراض بعض الباحثين اللغويين عن هذا الطّرح، كما هو الحال للباحث الجزائري: "نواري سعودي أبو زيد"، الذي عَزف عن تصنيف موريس بحجّة أنّ هذا التّصور قد يؤدّي إلى إخراج الدراسة التداوليّة عن سبيلها وجديتها وجدواها في آن، كما يعتبر أن إدراج التداولية ضمن النظرية السّيميائية قد يؤدّي بالباحثين العرب إلى اعتبار التداوليّة مجالا يقع تحت لواء علم العلامات أو السّيمياء[3].

إلاّ أنّ الأمر الذي نحسبه ركنًا ركينا في تدعيم "فكرة التداولية وزرع خصوصياتها عند موريس" هو ربطه المجال التداولي بمقاربة العلائق الحاصلة بين العلامات باستعمالاتها، ومقاماتها وأطرافها التداوليّة، وينتج عن هذا الربط ضرورة الولوج إلى المعطيات المصاحبة للحدث الكلامي، بحكم أن هذه العلامات لا تأخذ معناها الحقيقي إلاّ إذا تدعّمت بالبعد الاستعمالي الذي يخضع للظروف المحيطة بالعمليّة التواصليّة التفاعليّة، وتتبيّن مصداقية هذه الفكرة عند الباث وهو يحاول صُنْعَ خطاب ملائم للمعطيات المحيطة بعمليّة تلقي المُخاطَب (بضمّ الميم)، كما تتبين سلامة هذا المقتضى التصوري عندما يلجأ

([1]) ينظر: نواري سعودي أبو زيد، في تداولية الخّطاب الأدبي، المبادئ والإجراء، بيت الحكمة، الطبعة الأولى 2009، الجزائر، سطيف، ص 23.

([2]) خليفة بوجادي، في اللّسانيات التّداولية، ص 56.

([3]) ينظر: نواري سعودي أبو زيد، في تداوليّة الخطاب الأدبي، المبادئ والإجراء، ص 24.

المُخاطَب إلى استثمار كلّ العناصر التّي تحفُّ بالإطار التّواصلي، رغبةً منه في الوصول إلى الفهم والتأويل الصّحيح للتعبيرات المختلفة.

ومن هذا المنطلق التصوري، يمكن اعتبار إسهامات موريس بمثابة بذرة جوهريّة مهّدت السّبيل لظهور النّظرية التداوليّة المعاصرة من خلال ترسيخ بعض المفاهيم الجديدة في الدراسات اللغوية كالاستعمال والمستخدمين والمؤولين والإطار التواصلي والسياق الاجتماعي، وكلّ ذلك أهّله (موريس) للخلوص "إلى تعريف تداولي للّغة، بأنّها نشاط تواصلي أساساً، ذا طبيعة اجتماعيّة"[1].

3.2–إسهامات تشارلس ساندرز بيرس:

تتخذ السيمياء عند بيرس طابعاً شموليا، إذ لا يوجد حسبه شيئا خارج عن نطاق موضعها. حيث يقول "لم يكن بوسعي أبداً دراسة أي شيء كالرياضيات، الأخلاق والميتافيزيقا، اقتصاد...) إلاّ عن طريق الدّراسة السيميائية"[2] ووفق هذا التأسيس فإنّ السيمياء حسب بيرس تمثل منطقا شاملاً عامّا يستوعب كل القضايا والظواهر والاختصاصات العلميّة. كما يسعى في الوقت نفسه إلى إقامة قواعد تفيد التمييز السليم بين كل ماهو صحيح وماهو خاطئ، "إن المنطق بمعناه العام هو علم الفكر الذي تجسده العلامات، إنه بصيغة أدق السيمياء العامة[3] ويظهر على إثر هذا القول اعتقاده التام بمساوات المنطق بالسيمياء.

وقد ظهرت اللبنة الأولى للدّرس التداولي مع ظهور مقاله "كيف نجعل أفكارنا واضحة عام 1978، وقد انطلق من سؤال جوهري يقيم عليه دعائمه مفاده: متى يكون للفكرة معنى، وعلى إثر هذا المعطى دأب على دراسة الدليل وأثبت إدراكه بواسطة

([1]) خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية، ص 57.

([2]) Charle Senders peirce : Ecrit sur le signe, Ed. Seuil, Paris, 1978, p 32.
([3]) Ebid, P 32.

التفاعل الذي يحدث بين الذوات والنشاط الاجتماعي "إنّ الواقع المدلول عليه يفترض تجربة إنسانية مبنية لا على ماهو فردي بل على ماهو اجتماعي"[1]. ومن هنا بدأت أفكاره المتجهة للعلامات تأخذ طابعا منفصلاً في بوتقتين أساسيتين وهما التّجربة والمجتمع.

إنّ المتفحص لهذه الفرضية العلميّة التّي انبثقت من لدن بيرس يلفي بما لا يدع مجالاً للشك. بوادر أفق تأخذ بيد حياة العلامات إلى مجال يضع نصب أعينه تلك الممارسات والأنشطة اللغويّة بما تحمله من معانٍ ودلالات إلى منهج علمي حقيقي قوامه التجربة التّي تأخذ جوهرها من الممارسة اللّسانية المحتكة بالواقع الخارجي وما يحمله من تمفصلات سياقية ديناميكية متحركة وهذا هو سرّ ومردّ قناعته بأن الكيفيّة المناسبة والفعالة لجعل أفكارنا أكثر وضوحاً متعلقة بتنفيذها على الواقع وقياس النتائج المترتبة عنها.

وفي إطار اهتماماته بالإشارة؛ بحث عن الطرق التي يتم بواسطتها التواصل الفعّال المنظم بين بني البشر لينكشف له في النهاية أنّ التداولية فرعٌ مهم السيميائيات وذلك فيما كتبه وعبّر عنه في تلخيصه لإطارها العام، وذلك أنّ اللّسانيات المتداولة تفترض كلاّ من الدّراسة التركيبية والدلاليّة[2] وانطلاقا من هذا التخرّيج فإنّ التداولية حسب بيرس هي أداة مهمّة يمكن من خلالها نقل الواقع، كما يمكن اعتبارها وسيلة من وسائل المعرفة والاتصال، ومنهج لجميع ميادين المعرفة، ويظهر ذلك جليّا في إطار إرجاعه تحديد العلامة اللّسانية بتحديدها التداولي الاستعمالي في تنسيق مع علامات أخرى من طرف أفراد جماعة معيّنة[3].

(1) نعمان بوقرة، المدارس اللسانية المعاصرة، ص 198.

(2) محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص 09.

(3) ينظر المرجع نفسه، ص 41.

وعليه يمكن فهم أ. ماس V. Masse وفندرليش D. Venderlich في كتابهما الموسوم بـــ Pragmatics and sprachlichers فهمًا لو سطحيًّا حين أرجعا البدايات والجذور الفعليّة للفكر والدّرس التداولي المعاصر إلى أربعة أصول أساسيّة كان من بينها الدّرائعية الأمريكية Pragmatisme[1] التي أسست على يد "شارلس سندرز بيرس" في سنة 1905 والتي أدت وبطريقة مباشرة إلى تحطيم مقولات الفلسفة المثالية والعقلانية التي دأبت على التنظير لأنّ هذا النّوع من التصوّر يُفضي على تعدديّة العالم نظاماً واحداً[2].

4.2–إسهامات النظريات اللسانية الحديثة:

لمّا كانت الإنتاجيّة الأدبيّة من المنظور البنيوي قائمة على الانسلاخ والانعزال عن المصدر الفعلي لإنتاجه تحت عنوان "موت المؤلِّف"؛ ظهرت أفكار نقدية مناهضة للآثار الناجمة عن هذا التصوّر وقوامها تفنيد أهم مقولة تنظيريّة إنجرَّت عن سرح البنيويّة العتيد وهي استقلال البنية عن كلّ ما يقع خارجها واعتبارها إطاراً مسيّجاً تحكمه قوانينه الخاصّة بمعزل عمّا سواه.

لقد ظهرت هذه الحركية النّقدية ونشطت في تفنيد الأطر المفاهيميّة البنيويّة بالتزامن مع ظهور فعاليات فكرية ركزت لُبّ عنايتها في البحث عن المعنى الذي ينتج من الأنظمة اللغويّة والتأويلات التّي يمكن أن تنجرّ من العبارات والصيغ الكلاميّة التّي توجد مطروحة في أسوار النصوص والخطابات. لقد تجسّدت هذه المعاينة الفكريّة المناهضة لسرح البنيويّة في النظريات اللسانيّة التي تَلَتْ البنيوية وأهمها السيميائية التي دأبت على الاعتداد بمسألة تعدّد "مستويات القراءة في النص الأدبي نتيجة عدم خضوع المعنى لسلطة النظام اللغوي، وهو أساس الفهم البنيوي الذي كان سائدا. مع أنّه يمكن

([1]) ينظر: الجيلالي دلاش، مدخل إلى اللسانيات التداولية، ص 5/4.

([2]) ينظر: ميجان الرويلي، سعد البازعي، دليل النقاد الأدبي، إضافة لأكثر من خمسين تياراً ومصطلحاً نقديا معاصراً، المركز الثقافي العربي، الطبعة الثانية 2000، الدار البيضاء، ص 102.

إعذاره في تمسّكه بالنظام اللّغوي حين نراجع دوافع البحث، وظروف نشأته في مطلع القرن التاسع عشر"[1].

وعلى إثر هذا الـــمُعطى التفنيدي بدأ مفهوم فكرة النّسق المغلق يتزحزح وخاصّة مع ظهور موجه النقد الجديد New-Critique، وقد تجلى ذلك في أعمال وجهود السّيميائيين الجدد، أمثال أمبيرتو أيكو Umberto Eco (1930) وجوليا كريستيفا[*] Kresteva Julia (1924)، وبالأخص الفيلسوف جاك دريدا وأفكاره Jacques Derrida (1930)، حيث كان لا يزال "مفهوم النسق المغلق لدى البنيويين يشكِّل عقيدة وثوقية"[2].

ومن هذا المنطلق عدى مفهوم النّص عند السيميائيين يجاوز مفهوم المنتوج، حيث أصبح يمثّل فضاءً مبسوطاً للإنتاجيّة، باعتبار أن الانصهار والتفاعل بين المنتج والمتلقي أمر لا مناص منه يقع في إطار تواصلي، فتغدو الذات المتكلّمة "هي نفسها نصٌّ، وهي تنقشُ ضمن العمليّة الدّالة... كسيمات سيميائية"[3]، وهي إحالة إلى "العنصر الغالب في تركيب ما يتكلّم، وما يقال وما يُلفظ"[4]. وفي هذا الملمح تفنيد لتلك المقولات التّي

([1]) خليفة بوجادي في اللسانيات التداوليّة مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، بيت الحكمة، الطبعة الأولى، الجزائر 2009، ص 59.

([*]) لقد فنّدت كريستيفا مفهوم النص المحايث Text clos، وافتتحت أفقا جديداً من خلال التدليل Signifiance الذي يقوم على "التمييز والاختلاف والتوزيع التي تمارس داخل اللّسان، ويطرح على خط الذات المتكلمة سلسلة حالة تواصلية ونحوية مُبَنْيَنَةٌ، وسيكون على السيميائيات التحليلية التي ستدرس هذه الدلالة اللاّنهائية وأنماطها داخل النص، تجاوزا الدال مع الذات والعلامة والتنظيم النحوي للخطاب للوصول إلى المنطقة حيث تتجمع فيها البذور التّي ستدلّ داخل حضرة اللّسان" Julia Krestiva, Sémiotique recherche par une sémanalyse,….p. 9، وعليه ينتقل الإعداد في الحقل السيميائي من العلامة بوصفها وحدة مستقلة إلى النسق الدلالي (système sémantique) الذي ينجرّ من الملفوظ العام للخطاب.

([2]) أحمد يوسف، القراءة النسقية ومقولاتها النقديّة، ص 236.

([3]) ج، هيو سلفرمان، نصيّات بين الهرمونيطيقا والتفكيكية، تر. حسن ناظم وعلي حاكم صالح، ص 263.

([4]) المرجع نفسه، ص 263.

ترى أن الملفوظ ينحصر في مجموعة من الأنساق النحويّة الصّارمة الخارجة عن كليّتِها الدّالة.

لقد أثر هذا المقتضى التّصوري على مُحمل تيارات ما بعد البنيويّة، إذ راحت هذه الأخيرة تقارب الأنظمة الفكريّة والفلسفية واللغويّة والأدبية، آخذةً في اهتمامها وأولاوياها مسألة البحث عن حقيقة المعنى، الأمر الذي أفضى إلى نتيجة أخرى مهمّة تخالف التقاليد اللسانية السّابقة وهي ضرورة تجاوز الاعتداد بالكلمة في عمليات التحليل إلى الاعتداد بالجملة، وسرعان ما تطوّرت هذه النتيجة إلى أبعد من ذلك؛ حيث أصبح موضوع اللسانيات مرتكز على النص وظروفه المقاميّة، وثمّ تجاوز الجملة في المقاربات التحليلية، ممّا أدّى إلى خلق مفاهيم ومصطلحات جديدة مثل نحو النص، والجملة النصيّة، وعلم النص، بدل نحو الجمل والجملة المعروفة في اللسانيات[1].

ومن بين الاتجاهات اللسانية التي تأثرت بهذا المنحى حلقة براغ التي تنسب إلى عالم اللغة السويسري فردينا ندي سوسير حيث أسّسها في براغ عام 1926 وكان من بين السمات والمفارقات التي طبعت هذه المدرسة هو تركيزها على الجانب الوظيفي وعلى السمات المميزة في علم وظائف الأصوات، وعلى العلاقة بين الأصوات والصيغ النحوية. فيرى أتباع هذه الحلقة أنّه تجب دراسة اللّغة من وجهة نظر وظيفية، أي دراسة الوظائف التّي يجب على اللغة أن تضطلع بها باعتبار أن "اللغة حقيقة واقعية فعليّة، ويحكم نمطها عوامل خارجيّة (غير لسانية)، نحو: الوسط الاجتماعي، السّياق، طبيعة المتلقي... وعلى اللّساني دراستها في ضوء ذلك"[2] وربما كان ذلك سرّ اعتبار الفونيم قبل كلّ شيء مفهوم وظيفي إذ إنّه حسب مدرسة براغ —الوحدة التقابليّة الصغرى المجرّدة التي يسمع التعارض بينها وبين فونيم آخر بالتمييز بين دلالتين فكريتين.

(1) ينظر: خليفة بوجادي، في اللّسانيات التداوليّة، ص 60.

(2) المرجع السابق، ص 22.

ويرسو هذا المقتض التصوّري الصّادر من لدن هذه المدرسة انطلاقا من فكرة جوهريّة مثلث التوجه الوظيفي بكل أشكاله وصوره يَعُدُّ اللغة ظاهرة فعليّة تهتمّ ببعض مقومات وآليات اللّسانيات الخارجية الأمر الذّي انجرَّ عنه الولوج نحو مقاربات تشتمل على مبادئ وميكانزمات ذات طابع وظيفي واضح، خاصّة فيما عرف لديهم بالصوتيات الوظيفيّة وضرورة تجاوز الاهتمام بالكلمات إلى الاهتمام بالجمل في التحليل لأنها فعل لغوي، وموقف إزاء واقع معيّن، ويمكن إدراكها بدراسة العلاقة بين المتكلم والسّامع[1].

وعلى إثر هذه العتبات المعرفية الجديدة التّي تمخضت من هذه التلاحقات ذات الطابع التّفنيدي الموجه للأطر التنظيرية والإجرائية السّابقة، أوْكَل علم النص لنفسه وصف الجوانب "المختلفة لأشكال الاستعمال اللّغوي وأشكال الاتصال"[2]. وهكذا يتعامل هذا العلم من حيث الأساس مع الخصوصيات العامّة والخواص الفرديّة وكل صور الأبنية وأنواع السياقات ومستويات اللّغة ودرجات الربط النّحوي والترابطات الدلاليّة. وبالتالي استيعاب معارف وآليات منبثقة من علوم أخرى تتداخل معه، وكلّ ذلك قائم على أساس "وجوب تجاوز القدرة والجملة إلى الاهتمام بالإنجاز والنص"[3].

لقد كان لهذا الأفق الجديد أثره الفعّال على مُجمل التنظيرات اللّسانية الحديثة، حيث لم يَعُد المنظرين والباحثين يركزون مقارباتهم وتحليلاتهم على العناصر والأبعاد ذات الطابع اللغوي فحسب، بل دأبوا على تحليل الظاهرة اللغوية باستثمار وإدراج عناصر غير لغويّة، باعتبارها أساساً متينا ومُعطى ذو أهمية بالغة لا تقل أهميّة عن المعطيات اللغويّة. وعليه برزت عناصر ومقولات نابعة من المجال التواصلي الاستعمالي كدور المتلقي

(1) ينظر المرجع السابق، ص 25/24.

(2) المرجع السابق، ص 60.

(3) محمد الشاوش، أصول تحليل الخطاب في النظريّة النحويّة العربية، تأسيس نحو النص، المجلّد الأوّل، ص 82.

والموقف وهدف النص والتفاعل... وغير ذلك من المصطلحات والمقولات التّي أخذت على عاتقها السّير بالدّرس اللّساني نحو الرّافد التّداولي.

ومنذ منتصف الستينات؛ أسهم بعض اللسانيين في إرساء ثوابت اللسانيات الوظيفية التّي ركزت في مقاربتها المتعلقة بالجملة على الأطر التواصليّة التّي تُمثِّل الأرضية الحقيقية والكشف الحقيقي لمسألة الإنتاج اللّغوي، حيث دافعوا على مقولة حركيّة التّواصل، وتُوِّجَ ذلك بتوضيحهم لديناميكية التواصل في نموذج ياكبسون حول وظائف اللّغة الذي يبدو فيه التواصل –ظاهريًّا– ثابتا، باعتبار أن الجمل المستعملة لا تمثل مجرّد كلمات فحسب، بل هي فعل لغوي يُدلي بدلوه في سبيل التأثير على الواقع أو قلبه[1].

ومن هذا المنطلق أصبح مفهوم الوظيفة، يلعب دوراً محوريّا في أي عمليّة تحليليّة للنصوص الأدبية بمختلف أشكالها وصورها. وكان من بين الدّروس اللّسانية التّي تأثرت تأثّرًا إيجابيا في صنع ركائزها وتوطيد مبادئها: درس النحو الوظيفي، حيث تبلورت مساعيه في سبعينات القرن الماضي، ويقوم هذا المجال من الدّراسة على حقيقة جوهريّة مفادها "أن الشروط التداوليّة التي تحدّد الخصائص التركيبية والصّرفية"[2] بمعنى أنّ الإطار التواصلي وما يحمله من خصوصيات ماديّة ومعنوية هو المسؤول الأوّل والأخير على فرض إملاءات انتقائية للكلمات على المنتج الفعلي للكلمات والعبارات أو بصيغة أدق يمكن القول أن حيثيات التواصل هي المعنيّة بتحديد بنية اللّغة.

وبذلك تخلّت اللّسانيات الوظيفية –هي أيضا– على مقارباتها المتعلّقة بالنص وعدّه موضوعاً للمقاربات الفعّالّة إلى حيّز آخر قوامه الاعتماد بعناصر خارج بنية اللّغة ذاتها. وأصبح الخطاب هو المهيمن على مسارات وتنظيرات هذا الدّرس، حيث نظر إليه باعتبار

---

(1) ينظر: خليفة بوجادي، في اللسانيات التداوليّة، ص 61.

(2) المرجع السابق، ص 61.

أنّه شبكة معقدة من العلائق والرّوابط الاجتماعيّة والسّياسيّة والاجتماعيّة والثقافية؛ يُعاد استثمارها في أي عمليّة تحليلية للخطابات[1]. وعليه أصبح التعامل مع النصوص بمختلف أشكالها وصورها تعاملاً بناءً يقبض على صميم مكنونات العمل الإنتاجي –الذي يتمّ عن طريق التفاعل التواصّلي– وخباياه. وبالتالي يتم الوصول إلى التحليل والوصف السّليم للأنظمة اللغويّة التي لا يمكن أن تكون في أسمى معالمها أعمالاً مفتوحة وغير معزولة عمّا يحيط بها من ظروف وحيثيات ماديّة ومعنويّة.

وبناءاً على هذه المقتضيات التصوريّة التّي لازمت هذه المنعطفات الفكريّة التي أوكلت لنفسها لعب دور فعال في مجال دفع حركة بروز الدّرس التداولي المعاصر؛ يمكن القول أنّ كل تلك المنعطفات التصوريّة تلتقي بل وتنصهر في بوتقة واحدة عمادها الاهتمام بالإطار التواصلي وأساسها الاستعمال الفعلي للّغة. باعتبار أن هذين العاملين هما المعنيان بتحديد البنية التّركيبيّة بحكم أن المتكلم يلجأ إلى معاينة حيثيات التواصل وحدوده قبل المباشرة في استعمال كلمات ضمن بنية لغويّة معيّنة تخدم أغراضه وتطلعاته واستراتيجياته، هذا بالنسبة للعملية الإنتاجية. أمّا بالنسبة للعملية الثانية والمتمثلة في التحليل والتأويل السليم الصحيح للعبارات والنصوص والخطابات؛ فلا مناص للمحلّل أو المؤوّل وهو يتعامل مع الظواهر اللغوية قصد مقاربتها –إلاّ بالوقوف على الجو الذي يحيط بعملية صنع الكلام وإنتاجه للوصول إلى الفهم والتفسير السّليم لما قيل أو كُتِبَ.

لقد وُلد الدّرس التداولي المعاصر وانبثق من هذه المخاضات المعرفية اللّسانية والفلسفيّة والبلاغية، ممّا يُفضي إلى صميمها التنوّع والاتساع والثراء، ولكن الأمر الضروري الذي لا مناص بذكره أن التداولية لم يشتد عودها إلاّ في العقد السّابع من القرن العشرين بعد مجهودات عدّة علماء وباحثين لغويين دلو بدلوهم في سبيل تثبيت أركان هذا الدّرس الغزير ولملمة شتاته. فماهو مفهوم التداوليّة وهل وفق هؤلاء العلماء

(1) ينظر: نواري سعودي أبو زيد، في تداوليّة الخطاب الأدبي، المبادئ والإجراء، ص 15.

والمنظرين في إعطاء مفهوم جامع مانع لها، وهل استطاعوا لملمة أجزاءها المتناثرة التّي ورثها الدّرس التداولي من المخاضات المعرفية المختلفة المذكورة آنفًا.

3-مفهوم التداولية:

لعلنا لا نبلغ في القول شططاً إذا اعتبرنا أنّ التّعامل مع مبحث يحاول استنطاق ماهية وجوهر النظريّة التداوليّة؛ هو أمر صعب مستصعب وذلك لسعة مجالها في المنظومة الفكريّة الحديثة، الأمر الذي يؤدّي إلى استعصاء الخروج بتعريف جامع مانع لها يشتمل على إلمامٍ حقيقي وتدقيق فعلي لها، ولاسيما إذا أدركنا طابعها المعقّد والمُتَمَفْصِلِ المستقى من روافد فلسفية وأدبيّة وأسلوبية وبلاغية مختلفة.

إنّ هذه الحقيقة قد تفرض على الباحث في هذا المضمار المعني بالحديث عن ماهية وجوهر التداولية –أن يلقي بظِلال فكره ومعانيه حول أهم الرّكائز والأسس والمفاهيم التّي قامت عليها هذه النظرية دون البحث عن تعريف يجمع كلّ ذلك الكل المركّب ذو الطابع التشتّتي الذي تنماز به التداوليّة خلافاً للنظريات اللسانية المختلفة، كون أنّ هذا الدّرس لا يزال في مراحله الأولى والأبحاث ما تزال قائمة لإيضاح معالمه والولوج إلى كنهه. يقول فرانسواز أرمينكو في هذا الشأن "درس جديد وعزيز إلاّ أنّه لا يملك حدوداً واضحة...تقع التداوليّة كأكثر الدّروس حيويّة في مفترق طرق الأبحاث الفلسفية والفلسفية"[1].

على الرغم من جود هذا الحاجز المعرفي؛ استطاع مجموعة من العلماء والباحثين تقديم عدد لا بأس به من التعريفات المتعلقة بالتداوليّة التّي شكّلت في نهاية المطاف منظومة مفاهيمية لهذا الدّرس، ومن بين التعريفات التّي أسندت للتداوليّة ما يلي:

([1]) فرانسواز أرميكو: المقاربة التّداولية، ص 07.

-التداولية أو البراجماطيقا: هي نظرية تدرس علاقة العلامات اللغويّة بمستخدميها من بني الإنسان، فليست اللغة بأيّ حال من الأحوال شيئا مخزنا في المعاجم وكتب النحو، بل هي شيء متصل بين بني الإنسان، وأيسر طريقة لبيان الموضوعات التّي تتألف منها البراجماطيقا هي أن نقول أنّها تشمل جميع المسائل التّي لا يمكن أن يبحثها اللغويين، وفلاسفة اللّغة في نطاق علم النظم أو علم الدلالة"[1] وعليه فإنّ التداولية وفق هذه الرؤية هي درس يُعنى بمقاربة الاستعمال اللّغوي في التواصل، إذ أنّ المعنى هاهنا ليس شيئاً متصلاً في الكلمات وحدها، ولا يمكن ربطه بطرفٍ واحدٍ من أطراف الخطاب، بل هو مرتبط بتداول الكلمات بين المتكلم والمتلقي في إطار تواصلي معيّن.

أما لسانيا فهي تعني تلك المقاربات التّي تنصبّ على مستوى لساني خاص، وتركز على دراسة الظاهرة اللغويّة وعلاقتها بالسّياق المرجعي للعمليّة التّخاطبية، وبالأطراف المعنيين بتلك العمليّة التواصلية[2] بمعنى أنّ حركيتها تجاوِز المستويات السّطحية الظاهرة كالمستوى التركيبي والمستوى الدّلالي إلى مستوى خفي آخر يضع نصب عينيه الأطر الزمانية والمكانية التّي تلعب دوراً كبيراً في مجال السّعي للوصول إلى الفهم والتأويل الصحيح لما قيل من طرف المتكلمين ضمن إطار عمليّة تواصليّة تفاعليّة معيّنة.

كما يقول "فرديناند هالين" محاولاً ضبط مفهوم التداولية "لنضع مقابلة (سوسير) بين اللّسان والكلام موضع السّؤال، ولنفرض اعتبار التداولية. أنّ ليس في وسعها أن تكون موضوع دراسة منظمة تهدف التداولية إلى بلورة نظريّة لأفعال الكلام، أي نماذج مجرّدة، أو مقولات تصدق على السلوكات الملموسة والشخصيّة التّي ننجزها ونحن

([1]) عادل مصطفى، مدخل إلى الهرمونيطيقا، نظريّة التأويل من آفلاطون إلى غادامير، منشورات، دار النهضة العربيّة، الطبعة الأولى، 2003، بيروت، لبنان، ص 303.

([2]) Maxilico : dictionnaire encyclopédique de la langue français, édition de la connaissance, 1997, p 876.

نتكلّم"[1]. إنّ هذا التعريف الصّادر من فرديناند هالين يؤكّد على الطّابع التأثيري للكلمة المستعملة في الجمل والعبارات والخطابات على الواقع. فحين نتكلم نحن نُنجز أفعالاً تلقي بظلالها التأثيرية على المتلقي، وذلك من خلال قلب قناعاته واعتقاداته ذاته التّي كانت موجودة في ذهنه ونفسيته قبل المباشرة في العمليّة التفاعلية.

كما عُرّفت التداوليّة بأنها ذلك المجال الذي يركز مقارباته على "الشروط اللازمة لكي تكون الأقوال اللغويّة مقبولة وناجحة وملائمة في الموقف التواصلي الذي يتحدث فيه المتكلِم"[2]. وهذه دلالة حقيقية أنّ لبّ النظريّة التداولية متمركز في إعداد مجموعة من الشروط والوسائل التّي يكون فيها القول ناجحاً ومقبولاً لدى المتلقي في المواقف التواصليّة المختلفة باختلاف الظروف الزمانية والمكانية وأوضاع المتلقين والاهتمامات الذهنية التّي تساورهم، بالإضافة إلى الأوضاع النفسيّة والاجتماعيّة التّي تَشْتَمِلُ عليها أحوال المتلقين.

كما وبالإضافة إلى ذلك يعرفها البعض بأنها "دراسة استعمال اللّغة في الخطابات، شاهدة في ذلك على مقدرتها الخطابية"[3] أو هي "دراسة كيف يكون للأقوال معانٍ في المقامات التخاطبيّة"[4]، وينجر عن هذين التعريفين رؤية مفادها اختلاف مسار وتوجّه كلّ من التداوليّة وعلم الدلالة؛ فإذا كان الهدف الأسمى الذي يسعى إليه علم الدلالة هو تتبع تلك العلائق التي تربط بين الكلمات المتواجدة في خطاب/ نص ما والعالم الخارجي بشكل عام؛ فإن الدّرس التداولي معني بتتبع ودراسة ووصف الاستعمال ومختلف السّياقات في استخراج المعنى.

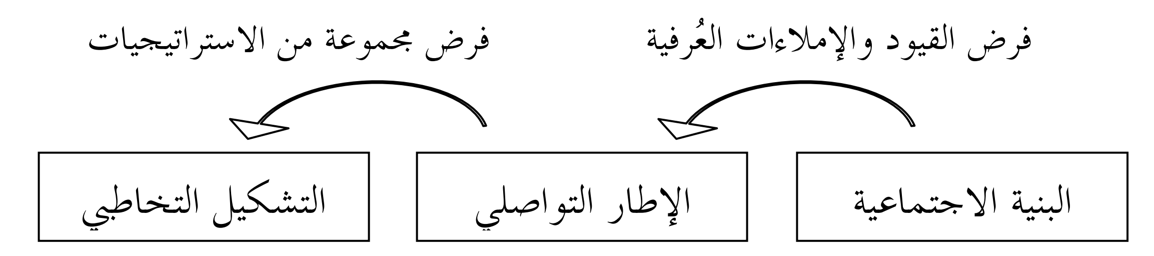
([1]) فرندناند هالين، التداوليّة، ترجمة ومّا محمد، مجلة الفكر والنقد، العدد 24، السنة الثالثة ديسمبر 1999، ص 155.

([2]) صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، الشركة المصرية العالميّة لوجمان، القاهرة، ط1، 1996، ص 25.

([3]) فرانسوز أرمينكو، المقاربة التداوليّة، ص 08.

([4]) محمد محمد يونس علي، مقدمة في علمي الدلالة والتخاطب...، ص 14.

ويظهر إلى جانب هذه التعاريف؛ تعريف إدماجي آخر صدر تحت ريشة فرانسيس جاك (Francis Jaques) "إذ تتطرق التداولية، كظاهرة خطابيّة، وتواصليّة، واجتماعية معًا"[(1)] وعليه فإنّ التداولية تفرض على المحلّل اللّغوي الذي يسعى لتحديد مقاصد المتكلّمين وفهمها وأن لا يهمل الرّبط العلائقي بين الإطار التواصلي والبنية الاجتماعية والتشكيل الخطابي، فكل هذه العوامل الثلاثة بمثابة عناصر فعّالة تؤدّي عملها وهي منصهرة ومتلاحمة فيما بينها. إذ إنّ البنية الاجتماعيّة تلقي بظلالها وتأثيراتها على الأطر التواصليّة المنتمية إليها، وكلّ إطار تواصلي معيّن يلعب دوراً فعّالاً في فرض إملاءات على المعني بتشكيل الخطاب، إذ تدفعه إلى اختيار كلمات وانتقاء صيغ معينة واستراتيجيات تخدم قناعاته وأهدافه المتوخاة من العملية الإنتاجية للكلام. وبصيغة أدق يمكن القول أنّ البنية الاجتماعية تُدلي بدلوها في تحسين وتوجيه الإطار التواصلي، وهذا الأخير يؤثّر بدوره على المتكلم أو المخاطب في مسألة اختيار الكلمات والعبارات التي تغذي استراتيجياته وتخدم أهدافه وتطلعاته المتوخاة من الكلام. وعليه تغدو هذه السّلسلة متراصّة فيما بينها، ويمكن وصفها على الشكل التالي:



-وانطلاقا من هذا الرؤيّة الموضحة لمعالم التداولية يمكن القول بما لا يدع مجالا للشك أنّ البنية الاجتماعيّة تمثل مترلة راقية في مجال فرض القيود والإملاءات ولاسيما العُرفية منها المستوحاة من القيم الدينية والعادات والتقاليد...وما إلى ذلك من الأمور التّي تشكل المبادئ الأساسيّة في حياة أفراد ينتمون إلى مجتمع معينّ.

(1) فرانسواز أرمينكو، المقاربة التداولية، ص 08.

إنّ هذه الرؤية، قد تجعل الباحث يبني تصوّر مفاده أنّ الوضع الأصلي الذي انبثق من المجتمع هو الكفيل بإنتاج مجموعة من الكلمات التّي تشتمل على معانٍ محدّدة وإعطاءها (أو فرضها) على مُمثلي الأطر التواصلية المختلفة (المتخاطبين)؛ ولكن الحقيقة مخالفة لهذا التصور بحكم أنّ التداوليّة ترتكز على حيّز الاستعمال مُتجاوزة بذلك حدود الوضع الأصلي وإن كان يُبنى عليه، وذلك لأنّ مقاصد المتخاطبين لا يمثلها الوضع اللغوي المجرّد فقط، ولا يمكن الوصول إليها إلاّ من خلال فهم تمظهرات اللغة ومعانيها في ضوء حركية السياقات المختلفة تبعاً لاختلاف مقاصد المتكلمين.

كما نلفي تعريفاً آخر قوامه أن التداولية "هي دراسة اللّغة من وجهة نظر وظيفية"[1] وعليه فإنّ أبعاد هذا الطرح تنهض على مقولة جوهرية مفادها أنّ التداوليّة تنظر إلى اللّغة بعدّها جهازاً نفعياً يحقق الوظيفة التواصليّة استناداً إلى عناصر متشابكة من بنية الخطاب/ النص ومن خارجها. وعند هذا الحد: لا ضير في القول إن التداولية آليّة مهمّة يستعملُ منهجها ومبادئها كلّ من يرد الخلوص إلى أهداف نفعيّة تخدم تطلعاته وآفاقه، عن طريق التأثير في المتلقي وقلب قناعاته وبالتالي تغيير الواقع. وهذا ماهو مطروح في صميم نظرية المؤسّس الفعلي للنظريّة التداوليّة وهي نظريّة الأفعال للكلام لصاحبها الفيلسوف الإنجليزي جون أوستين John Austine وهو ما سنسّلط عليه الضوء في المباحث اللاّحقة من هذا الفصل.

ولربّما كان التعريف الذي يكمّل هذه الرؤيّة التي أُوكِلت إلى التداولية متوضعًا في ذلك الإطار المفاهيمي الّذي يعتبر أنّ الدّرس التداولي المعاصر يقبع في ذلك المجال الذي يعنى بدراسة كل جوانب المعنى الذي أهملته النظريات الدّلاليّة، فإذا اقتصر علم الدلالة على دراسة الأقوال التّي تنطبق عليها شروط الصدق Truth Condition فإنّ التداولية تُعنى

(1) محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص 121.

بما وراء ذلك ممّا لا ينطبق عليه مثل هذه الشروط[1]. وهي دلالة صريحة واضحة أنّ المقاربة التداولية قد تجاوزت تلك الدِّراسات التقليدية التي قبعث في مستوى واحدٍ من مستويات الأقوال وهي التّي تكون قابلة لمعيار الصدق والكذب إلى المستويات القولية الأخرى التّي لا تقبل ولا تستند لهذا الخيار كالأقوال التّي تسمّى في علم البلاغة العربية –كما سنرى لاحقا– بالجمل الإنشائية وperformatifs في اللغة الإنجليزية، ويظهر هذا الطرح جليّا في إسهامات جون أوستين في Quand dire c'est faire وبالضبط في معرض حديثه عن البعد الإنجازي للأقوال.

ومن بين التعاريف التّي نلفيها تفرض نفسها في إثراء المنظومة المفاهيمية للدرس التداولي "أنها مذهب لساني يدرس علاقة النشاط اللّغوي بمستعمليه، وطرق وكيفيات استخدام العلامات اللغويّة بنجاح، والسياقات والطبقات المقاميّة المختلفة التّي ينجز ضمنها الخطاب، والبحث عن العوامل التّي تجعل من الخطاب رسالة تواصليّة واضحة وناجحة والبحث في أسباب الفشل في التواصل باللغات الطبيعية...الخ"[2]. وفي ضوء هذا التعريف نستشف أنّ المهمّة الأساسية التّي تقوم عليها التّداوليّة منوطة بإدراك وتفسير تلك العلاقة القويّة التّي تجمع بين العلامات الـــمُستخدمة في الخطابات وبين مستعمليها في الإطارات التواصليّة المختلفة باختلاف وتعدّد السيّاقات والطبقات المقاميّة، وكذا البحث عن الطرق والاستراتيجيات الكفيلة بإنجاح الأقوال ودراسة الأسباب المؤديّة لإفشال التواصل البناء والفعّال بين الأفراد.

إنّ هذا التعريف قد يقودنا بطريقة مباشرة لاستذكار تعريف الدّكتور محمد عناني، والّذي يعتبر فيه أنّ "التداوليّة هي دراسة استخدام اللّغة في شتّى السياقات والمواقف

(1) ينظر: المرجع السابق، ص 121.

(2) مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، دراسة تداوليّة لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللّساني العربي، دار الطبيعة، بيروت، الطبعة الأولى، 2005، ص 05.

الواقعيّة، أي تداولها عمليّا، وعلاقة ذلك بمن يستخدمها، وهذا يعني أنّ السياق جاء بُعدًا جوهريّا في التداوليّة ودخل في تعريفها"[1] وتظهر جوانب التماهي والتعالق بين هذين التعريفين السّابقين في تلك البوتقة التي تُعنى بدراسة استعمال اللّغة في سياق معيّن. الأمر الّذي أدّى بالدِّراسات التداوليّة إلى الأخذ بهذا العامل (السّياق) وهي تتعامل مع شتى الخطابات، سواءاً تعلق الأمر بالبعد الإنتاجي للخطابات الذي لا يتهاون في إملاء معطيات سياقية لا مناص من التملص منها في عملية تشكيل الخطاب وبناءِه، أمّ تعلق الأمر بالبعد التأويلي للخطابات من طرف المتلقين والمحللين اللغويين الذين ينتقون رؤاهم وإجراءاتهم باغترافهم من آليّات النظريّة التّداوليّة الّتي تنظر إلى السّياق بوصفه معطاً جوهريّا لابدّ من إدراجه في أي عمليّة باحثة عن المعنى.

-إنّ هذه الكليّة لـــمُجمل ما ذكر حول تعريف مصطلح التداوليّة تنصهر وتتقاطع، بل وتتفق بأنها مقاربة لغوية تهتمّ بتحديد العلاقة بين اللّغة ومستخدميها. ولذا يجوز القول: إن أوجز تعريف للتداوليّة هو "دراسة اللّغة في الاستعمال أو في التواصل"[2]. وهذا من أجل وضع قوانين للحوار، ولتحقيق هذا الهدف تتقفى مرتكزات إجرائية كالمقام الّذي يؤطّر العمليّة الإنتاجيّة للكلام، وبحثها عن قصد المتكلمين ودرجة تأثيرهم وقلب قناعات المتلقين...وهكذا، وضع الدّرس التداولي حدًّا لمجاله يميّز عن اللسانيات التقليديّة التّي كانت اهتماماتها الرئيسية منحصرة في دراسة الإنتاج اللغوي ومقاربة البرنامج والنظام اللغوي الداخلي الّذي ينبني عليه هذا الأداء، حيث انتقل الاهتمام والتركيز إلى مناحٍ أخرى كالتأويلات التي تفرزها الخطابات...فإذا كانت مهمّة اللسانيات تتمثل في البحث على المرجع الثابت المؤدّي إلى خبر ثابت أيضا؛ فإنّ التداوليّة

---

(1) علي محمود حجي الصرّاف، في البراجماتية، الأفعال الإنجازية في العربيّة المعاصرة، دراسة دلالية ومعجم سياقي، مكتبة الآداب، الطبعة الأولى. القاهرة، 2010، ص 04.

(2) محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللّغوي المعاصر، ص 14.

تهتمّ بمقاصد المتكلمين ودرجة اقتناعهم بالمحتويات القضوية التّي تنتجها العملية التفاعلية بين المتخاطبين ضمن سياقات ذات طابع ديناميكي غير ثابت ومستقر.

كما نصل من خلال هذه التعريفات المذكورة آنفا أنّ التداوليّة كمبحث في قمّة ازدهارها، لم يتحدّد بعد في الحقيقة، و لم يتم الاتفاق بعد بين الباحثين فيما يخص تحديد افتراضاتها واصطلاحاتها، فهي تقع في مفترق الطرق، حيث تلتقي بعلوم معرفية عدّة أهمها: اللسانيات، الفلسفة والمنطق، والسّيميائيات وعلم النفس وعلم الاجتماع. إنّ هذه المسألة قد أدّت إلى إثراء الدّرس التداولي وغناه، كما أدّت إلى نتيجة أخرى قوامها الوحدة غير المضمومة والمتلاحمة بين آليات الجهاز المفاهيمي التداولي.

كما نستشف أيضا من خلال التعاريف السّابقة أنّ التداوليّة درس عزيز عالج أوجه القصور التي عانت منها الدراسات البنيوية والتوليديّة بحكم أنّ هذه الدراسات الأخيرة ولاسيما (التوليديّة) لاحظت وجود ظواهر تركيبية ظاهريّة يستحيل وصفها وتحليلها بدقة إلاّ بمراعاة السّياقات اللّغوية التي وردت فيها[1]. الأمر الذي نجده يفرض نفسه بقوّة في المقاربة التداوليّة (ونقصد السياق بنوعيه اللغوي وغير اللّغوي).

كما نلفي بالإضافة إلى هذه المعالجة النوعيّة التي اختصت بها التّداوليّة معالجة مهمّة أخرى تكمن في نقلها الاهتمام من اللغة المجرّدة إلى اللّغة الواقعية (ذات الطبيعة الملموسيّة) المستعملة من قبل المتكلمين في سياق معيّن، ممّا أفضى على الدّرس اللّغوي ومضات ذات بعد إنجازي بالدّرجة الأولى[2].

([1]) ينظر: علي محمود حجي الصراف، الأفعال الإنجازيّة في العربية المعاصرة، ص 06.

([2]) ينظر: عبد السلام عشير، عندما نتواصل نغير، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2006، ص 07.

إنّ هذا البعد الإنجازي الذي ينبثق من صميم السياقات التفاعلية لا يتجلى بصورة واضحة إلاّ بعقد الصّلة بين المعنى المتحصّل عليه وموقف الكلام، الذي لا يخرج عن محطات أساسيّة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

1–المخاطَبين (**فتح الطاء**) **والـــمُخاطبين** (**كسر الطاء**): وهم المتحدثون والمستمعون، وينبغي التمييز بين المتكلم والمخاطب، فإذا كان الأوّل يُعنى بصنع الخطاب وإرساله، فإنّ الثاني معني باستقبال وتلقي الرسالة والقيام بتأويلها[1].

2–سياق التفوه: ويتطلب هذا الأخير معرفة هويّة المتكلم والمتلقي والإطار الزماني والمكاني للحدث اللغوي[2] بمعنى الإلمام بتلك الظروف والملابسات التي تصاحب وتؤطّر الحدث الكلامي، بالإضافة إلى الاهتمامات التي تساور المتلقي.

3–هدف التفوه: يقوم منهج التداوليّة على البحث عن الهدف أو الوظيفة بدلاً من المعنى المقصود، والكلمة "هدف" أكثر حيادية من كلمة القصد[3].

4–الفعل الإنجازي: وهو ذلك المعنى الإضافي الكامن خلف المعنى الأصلي[4] وهو ما سنبيّنه بشيء من التفصيل عند التطرق إلى الآلية الكبرى من آليات الدّرس التداولي وهي نظريّة الأفعال الكلاميّة.

5–التفوه بوصفه نتاجاً: فالتداوليّة تنظر إلى الألفاظ في إطار عملها الإنتاجي من طرف المتفوه[5]، بمعنى أنها تصبّ عنايتها في دراسة فعل التلفظ بدلاً من فعل اللفظ ذاته.

([1]) ينظر: عادل الثامري، التداولية ظهورها وتطورها www.elaph.com.

([2]) ينظر ج.ب براون، جورج يول، تحليل الخطاب، ص 35.

([3]) ينظر: عادل الثامري، التداولية ظهورها وتطورها www.elaph.com.

([4]) ينظر محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص 45.

([5])ينظر: عادل الثامري، التداولية ظهورها وتطورها www.elaph.com.

-تستشف من مجمل هذه الأضواء التّي سلّطت على الإطار المفاهيمي للنظريّة التداوليّة؛ تجلّى عدة نقاط بمثابة مرتكزات تنظيرية وإجراءات صميميّة متكرّرة في معظم التّعاريف التّي أوردناها، حيث شكّلت القاسم المشترك بين مختلف الرّؤى التّي تميّزه عن باقي الدروس والنظريات اللسانية الأخرى ويمكن أن نلخصها في ما يلي[1]:

-**دراسة استعمال اللغة:** أي الكيفية الّتي تستعمل بها اللّغة في الاتّصال، أو للبحث عن النظريات الدقيقة التّي تضبط الاستعمال التواصلي الناجح والفعّال للّغة.

-**علاقة اللغة بالسّياق:** ويقصد به ظروف حيثيات الواقع العملي الذي يكون بمثابة الضابط المؤطّر لاستعمال اللغة والذي يفرض على المتكلمين مراعاته وعدم الانجرار نحو التركيز على المرجع أو قواعد النحو أو أمر آخر من هذا القبيل.

-**كيفية اكتشاف المتلقي مقاصد المتكلم:** بمعنى مُدارسة المعاني والمقاصد الذي يريد المتكلم إبلاغها المتلقين، أي الفهم السّليم لعبارات اللّغة الطبيعيّة.

-**التعامل مع علاقة العلامة بمؤولها:** بمعنى أنّ الشغل الشاغل للتداوليّة يتموضع في دراسة ذلك النشاط اللغوي –الذي يتم بواسطة العلامات– بالمستعملين الذين يخضعون لظواهر نفسيّة واجتماعية بالتوازي مع لحظة صنع الكلام، بالإضافة إلى تحليل عمليّات الكلام ووظائف الأقوال.

وعند هذا الحد، يمكن القول: إنّ التداولية ليست مكونا من مكونات اللّسانيات البنيوية على أساس أنّ النظرية التداوليّة تدرس استعمال اللّغة عوضا عن دراسة "اللغة" الّتي كانت تكتنف مقاربات اللّسانيات التقليديّة كالاهتمام بالمستويات الصرفية والصوتية والتركيبية وحتّى الدلاليّة في بعض الأحيان. يقول مسعود صحراوي في هذا المضمار:

---

(1) ينظر: علي محمود حجي الصراف، الأفعال الإنجازية في العربية المعاصرة، ص 04.

"...التداولية ليست علماً لغويا محضا بالمعنى التقليدي، علماً يكتفي بوصف وتفسير البنى اللغويّة ويتوقف عند حدودها وأشكالها الظاهرة، ولكنها علم جديد التواصل يدرس الظواهر اللغوية في مجال الاستعمال، ويدمج —من ثمَّ– مشاريع معرفية متعدّدة في دراسة ظاهرة التواصل اللغوي وتفسيره"[1].

وعليه قد تجاوزت الدراسات التداوليّة ذلك الأفق المحدود الذي ينحصر ضمن النظام اللغوي بمعناه البنيوي الضيّق إلى أفق آخر قوامه الاستعمال الفعلي للكلام، وبذا انتقل الاهتمام من العلم التجريدي المغلق ذو الإجراءات الدّاخلية الخالصة والذي كان يؤمن بكيانه البنية اللغويّة في مستواها الصوري المجرد؛ إلى حيّز يهتم بالممارسة الكلاميّة في إطار الاستعمال وأحواله في الطبقات المقاميّة المختلفة حسب أغراض المتكلمين وأحوال المتخاطبين.

4-أهمية الدرس التداولي:

إن الحديث عن أهميّة الدرس التداولي؛ يقودنا بطريقة مباشرة إلى استبيان خصوصياته ومفارقاته التّنظيريّة والإجرائية التّي لربّما كانت بمثابة حلول معرفية وإجابات حقيقية عن كثير من الأسئلة والإشكاليات التّي لم تجب عنها النظريات والمدارس اللّسانيّة السّابقة.

ومردّ ذلك أنّ اللسانيات التّقليديّة في إطارها البنيوي دأبت على تطوير نظرية النص المنظور إليه بعدّه منجزاً أو عملاً مغلقا Clos[2] بمعنى أنها نكبّت على تحديد بنيته الداخليّة، ومكوناته اللفظية اعتماداً على رؤيّة شكليّة خالصة مفادها أنّ النّص لا يحيل على شيء خارج بنيته الداخلية، وابتعدت في تنظيراتها عن عنصر السّياق والبعد

(1) مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص 16.

(2) Jean Dubois : Dictionnaire de l’inguistique et des sciences du langage, Larousse Bordas, Paris, 1999, p. 443-444.

الاستعمالي للّغة في إطار عملها التّواصلي وكلّ معطى من شأنه أن يُفيد العمليّة التخاطبية ونجاحها، سواءاً ارتبط بالإطار التواصلي، قصد خلق نوع من التماهي والتلاؤم بين ملفوظاته وسياقها الخارجي، أم تعلّق الأمر بالمتلقي الّذي يجد نفسه مُلزَمًا ومنصاعاً لعمليات ذهنية استدلاليّة تأخذ نصب أعينها سياق التلفظ، قصد الوصول إلى المعنى المراد والغرض الذي يسعى المتلفظ إلى إبرازه.

وفي حقيقة الأمر، إنّ كل خطاب لا يُعنى فيه متلفظه بمرحلة التركيب هو أمر بالغ الخطورة، إذ أنّه يؤدّي إلى زرع لغة لا يفهم معناها أيّ متلقٍ، باعتبار أن الخطاب في أسمى معالمه بناءٌ لغوي، بيد أنّ الاستعمال هو ما يجعل الخطاب يَتَّسِمُ بالفعالية والحركية ممّا حدى بالدّرس التداولي إلى دراسة "المنجز اللّغوي في إطار التواصل، وليس بمعزل عنه، لأنّ اللّغة لا تؤدّي وظائفها إلا فيه، فليست وظائف مجرّدة. وبما أنّ الكلام يحدث في سياقات اجتماعيّة، فمن المهم معرفة تأثير هذه السّياقات على نظام الخطاب المُنجز"(1).

إنّ عزوف الدراسات اللّغوية التقليديّة عن المقاربات التّي تضع نصب أعينها الجانب الوظيفي للّغة وأبعادها التواصليّة؛ قد أبرز عدّة مشكلات في التحليلات اللّغوية (الشكليّة)، ولهذا السبب يرى الكثير من اللّغويين أنّ في المنهج التداولي حلاً للعديد من هذه المشكلات من خلال إثارة مجموعة من الأسئلة ومحاولة للإجابة عنها ومن بينها: "ماذا نضع حين نتكلّم؟ ماذا نقول بالضبط، حين نتكلّم؟ لماذا نطلب من جارنا حول المائدة أن يهدنا بكذا، بينما في مقدوره أن يفعل؟ فمن يتكلم إذن؟ وإلى من يتكلّم؟ من يتكلّم ومع من؟ من يتكلم ولأجل من؟ ماذا علينا أن نعمل حتى يرتفع الإبهام عن جملة؟ ماذا يعني الوعد؟ كيف يمكننا قول شيء آخر، غير ماكنا نريد قوله؟ هل يمكن أن نركن إلى المعنى الحرفي لقصد ما؟ ماهي استعمالات اللغة؟ أي مقياس يحدّ قدرة الواقع الإنساني

(1) عبد الهادي بن ظافر الشهري: استراتيجيات الخطاب، ص 23.

اللّغويّة"[1]، وربّما كانت هذه الأسئلة وغيرها الدّافع الفعلي لدفع حركية المقاربات التداولية التّي حملت في جهازها المفاهيمي مجموعة من النظريات والإجراءات هدفها الحقيقي خلق فضاء مبسوط الحلول المتعلقة بالمرسل ومسألة اختيار الطرائق والاستراتيجيات المناسبة في صنع الخطابات المؤثرة، والمرتبطة كذلك بالمتلقي وبالضبط في ذلك المجال المُعنى بالبحث عن الوسائل الكفيلة بالوصول إلى المقاصد (التأويل).

وبذا كان المنهج التداولي بمثابة بديل حتمي أملاهُ المسَار التاريخي اللّساني الذي افتقر لمثل هذه المقاربات ذات الأفق الواسع، ولذلك اعتبر الباحث اللّغوي: "قولفجانج هـــ-م-د. فيهقجر "في كتابه" مدخل إلى علم لغة النص"؛ أن أهم الأسباب المعرفية التّي دفعت المنهج التداولي إلى البزوغ والسيطرة على ميادين الدّراسة اللسانية: ظهور مشكلات جديدة في الممارسة اللغوية، تحتاج إلى نوع جديد من الدّراسة المتحرّرة من قيود المقاربات التقليديّة المهتمة بالنظام اللغوي دون سواه، مثل: التوثيق، المعالجة الآلية للمادّة اللغويّة، اكتساب اللّغة، تعليم اللّغة، الترجمة، التوجيه اللّغوي، العلاج باللّغة، تأثير اللّغة في الاتصال اليومي[2].

ووفق هذا المقتضى التصوّري، فإنّ للدرس التداولي علاقات حميميّة مع اختصاصات معرفية مختلفة، فالتعليميّة مثلا اغترفت بقدر كبير لا يستهان به من التداوليّة وبحوثها، حيث ثبت عبر الزمن بأن التعليم السّليم والصحيح ليس مرتبط بالبناء اللّغوي فحسب، بل يجب أن يتعدّى ذلك إلى التجارب والممارسات الميدانية لكي يتسنّى للمتعلّم التعرف على قيم الأقوال، ودلالات العبارات في مجال الاستعمال المربوط بدوره بحركية السياقات، إلى جانب أغراض المتكلمين ومقاصدهم التّي لا يمكن أن تستنشق وتستنبط

([1]) فرانسواز أرمينكو، المقاربة التداولية، ترجمة سعيد علوش، مركز الإنماء القومي، الرباط، 1986، ص 07.

([2]) ينظر: خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، ص 45.

إلاّ من خلال اللجوء إلى المواقف الفعلية والمقامات الواقعيّة التّي أطرت الحديث التلفظي[1].

كما استفادت مناهج التعليم من المقاربات التداولية وخاصّة في ذلك الإطار الذّي يُعنى بنماذج الاختبارات، والتمارين، من خلال عدّها للبعد "التداولي للّغة (ممارساتها واقعا) أحد الأهداف العملية التعليمية"[2] وهكذا أعزفت عن التنظيرات التقليدية الخاصّة بتحديد مناهج التعليم التّي لم تحمل في طياتها مبادئ ذات أسس واقعيّة مرتبطة بالعالم الحقيقي وسياقاته ومعالمه المختلفة ذات الطابع الحركي، بسبب هلوستها بالتجريديات والمثاليات، كما اتجه الدّرس التداولي إلى انتقاد "طرق تدريس اللّغات الأجنبية التّي تتعامل مع لغات مثالية وأناس مثاليين، في مواقف مثاليّة...؛ بعيد عن أيّ سياق اجتماعي"[3] ممّا أدّى إلى نتيجة غير مرغوب فيها مفادها أنّ الهدف من تدريس اللّغات وتلقينها هو ظاهرها (الشّكل) وتغافلوا عبر حِقبَةٍ كبيرة من الزمن البعد الاستعمالي للغة وتدريسه.

نلمس من هذا التشكّل، أنّ الطابع المهم الذي جعل الدّرس التداولي يأخذ كل هذه المساحة التأثيرية على مختلف الميادين والفروع المعرفية المختلفة؛ هو البعد الاستعمالي، الذي أخذ قسطاً وافراً من الجهود والبحوث من العلماء والباحثين التداوليين، لدرجة أنهم قسّموه إلى عدّة أنواع سمّوها نماذج الاستعمال اللغوي ويمكن أن تظهر هذه الأخيرة في الخطابات وفق عدّة أشكال مختلفة مثل "عقد المفاوضات التي يشترط فيها أطراف القضايا، والمراسلات، وإبرام العقود، وتدوين المكاتبات، والمحادثة البسيطة، والحوار المعقد، كما تشمل كثيراً من النماذج؛ فهناك النماذج الأدبيّة من

(1) ينظر: الجيلالي دلاش، مدخل إلى اللسانيات التّداوليّة، ص 46.

(2) خليفة بوجادي، في اللّسانيات التّداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، ص 133.

(3) المرجع نفسه، ص: 134/133.

رواية، وقصّة، ومنها، كذلك، الكلمات التي تلقى، عادة في المظاهر الاحتفاليّة"[1] وهكذا نلمس وبوضوح ثراء الدّرس التداولي وسعة مجاله، وربّما كان السّر في ذلك تطوّر الأبحاث التداولية وأخذها لعدّة مسارات من طرف باحثين وعلماء من مختلف التخصصات، مثل علم النفس، وعلم النفس المعرفي، والفلسفة، والمنطق وعلم الاجتماع.

أمّا بالنسبة للمقاربات النصيّة البحتة، فقد أغنت التّداوليّة الدّرس اللّغوي بآليات تشغيليّة مهمّة، وتأخذ هذه الآليات سمة وظيفية أخذت على عاتقها تأطير إجراء لساني منظم يدرس الوحدات اللغويّة داخل الخطابات، إلى جانب دراسة المحتوى غير اللّغوي كالملابسات والظروف والحيثيات التّي حاصرت الحدث التخاطبي التفاعلي، بالإضافة إلى الاعتماد على السّياق اللّغوي وموقف المتكلّم من الخطاب ذاته ومن المتلقي.

إنّها حقًا؛ مقاربة تجعل من المقاصد والمقام أساساً عتيداً في دراسة الخِطَابَات المختلفة، وهو ما عضت اللّسانيات التقليديّة طرفها عنه، على الرغم من أن الوصول إلى الدّلالة الحقيقية لأيّ خطاب مرهون بالخروج من الإطار الشكلي (الصّوري) الدّاخلي، والانتقال إلى مجال خارج إطار المرجعية اللغوية يتجسد في السّياق الّذي هو "...مجموعة الظروف التي تحق حدوث فعل التلفظ بموقف الكلام"[2] أي مراعات كل الأبعاد "الخارج لغوية Extra linguistique من سياق نفسي واجتماعي وأنثروبولوجي... من أجل الوصول إلى تحليل خطابي منظم ومُمَنْهج يُوصل الباحث أو المحلّل أو القاري/المتلقي إلى المقاصد التّي عُقِد من أجلها الخطاب.

أمام كلّ هذا الكلّ المعقّد من المهمّات والفوائد التّي التصقت بالجهاز المفاهيمي التّداولي وصاحبته؛ يمكن القول: إنّ جذورها الأولى المترامية بين عدة حقول معرفية

---

(1) عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب، ص 25.

(2) المرجع نفسه، ص 41.

مختلفة (فلسفة، لغة، علم الاجتماع...) هي السّبب الأهم في إثراء منظومتها وإجراءاتها بآليات جديدة خصبة ومرنة.

وهذه الصّفة هي التّي مكّنت المقاربة التّداولية من فتح جسور تعالق بينها وبين اختصاصات أخرى وإمداد هذه الأخيرة بمجموعة من التّوصيات والإجراءات التّي من شأنها تعديل وتطوير معارف شتّى في مختلف المجالات والفروع المعرفية، وهذا ما يفتح أمامها كمّ هائل من الرهانات، ويجعل تطوّرها وصلابة عودها انطلاقا معرفيا وأفق غير محدود ومحصور. فماهي الآليات والنظريات والإجراءات التي اعتدّ بها الجهاز المفاهيمي التداولي والتّي استطاع بواسطتها صنع هذا المنعطف المعرفي المهم الذي غيّر معالم المقاربات اللّسانية التقليديّة ووسّع من أفقها وامتداداتها نحو عوالم معرفية أخرى؟

5-أهم نظريات الدرس التداولية:

تميّز الجهاز المفاهيمي التداولي بسعة مجاله وثراء أطره، إذ اشتمل على عدة نظريات أهمها:

1.5-نظرية الأفعال الكلامية Speech acts:

إنّ الحديث عن نظرية الأفعال الكلامية هو حديث عن صميم النظرية التداولية، باعتبار أن النشأة الأولى لها كانت مرتبطة ارتباطاً كبيراً بنظرية الأفعال الكلامية[1]، إذ ظهر أثر نظرية الألعاب اللغوية "أو "الاستعمال" في أوّل الأمر في مدرسة "كمبردج" ومدرسة "أكسفورد"، وخاصّة في أعمال الفيلسوف "جون أوستين J. Austine" حيث كان أوّل من نبّه عليها من الفلاسفة المعاصرين إذ درسها بنوع من الاستفاضة، ثم أعمال

([1]) ينظر: علي محمود حجي الصراف، الأفعال الإنجازية في اللغة العربية، ص 10.

الفيلسوف "سيرل" J. Searl الّذي مثّل استمرارية دراسيّة منهجية مُنظمة، استطاع من خلالها تطوير أسس هذه النظريّة.

1.1.5–أوستين والفعل الكلامي: يعتبر جون أوستين مؤسس هذه النظرية، وواضع المصطلح الذي تُعرف به الآن في الدراسات الفلسفية واللّغويّة المعاصرة. وتمثّل ذلك في المحاضرات الاثنا عشر التّي ألقاها في جامعة "هارفارد" Harvard، ونشرت سنة 1962 في كتاب عنوانه "How to do think with words" والذي ترجم إلى اللغة الفرنسية عام 1970 إلى Quand dire c'est faire.[1]

لقد مثلت نظرية الأفعال الكلامية موقِفًا مضادًّا للاتجاه الذي كان سائداً بين فلاسفة الوضعية المنطقية Logiqual Positivism، الذين كانوا يعتبرون أن للّغة وظيفة واحدة تنحصر في رسم ووصف وقائع العالم State of Affaires وصفا يكون إمّا صادقا أو كاذبا، حيث أطلق أوستين على هذا المصطلح "المغالطة الوصفية descriptive fallacy، باعتبار أن هناك العديد من العبارات التّي تشبه العبارات الوظيفية في تركيبها ولكنها تصف وقائع العالم ولا يمكن أن ينطبق عليها معيار الصدق والكذب[2].

لقد انجرّ عن هذا الطرح الأوستيني بعداً آخر بالنسبة للأقوال اللغويّة. ولقد تمثل هذا البعد في النشاط الاجتماعي الذي تحمله الصياغات اللغوية المنتجة من طرف الأفراد في إطار التواصل، وهو بُعدٌ مهم في نظره بالنسبة لوظائف اللغة، فدورها لا ينحصر في نقل الأخبار ووصف الوقائع وتوصيل المعلومات إلى المتلقي عن طريق علامات صوتية،

---

(1) Voir : Patrick Charaudeau, Dominique Mainguener, Dictionnaire Analyse du discours, édition du seuil, Février 2002, Paris, VIème, P. 16.

(2) ينظر: محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص 43.

بل إنّ هناك أفعالاً تنجز في الواقع وتبدّل قناعات الأفراد واعتقاداتهم بمجرد التلفظ بها حيث اعتبار هذا الفيلسوف أن "إحداث التلفظ هو إنجاز لفعل وإنشاء لحدث"[1].

وقد عمد ستين في البداية، إلى تمييز نوعين من الأقوال، حيث أطلق على النوع الأوّل مصطلح الأقوال الإنجازية Performative location "وهو الملفوظ المرهون ببعض شروط النجاح التّي تحقق الفعل الّذي تسميه"[2] أي إنجاز ما قيل عن طريق التلفظ فاللّغة تشتمل على أسئلة وعبارات تعجب وأوامر وتعابير خاصة بالوعود والأمنيات والترغيب والتشجيع والترهيب، بينما أطلق على النوع الثاني مصطلح الأقوال التقريرية Constative Location وهي الأقوال الخاضعة لمعيار الصدق والكذب، مثل الملفوظ: افتح الباب...، فهذا ملفوظ إمّا صحيح أو خاطئ، وتحقيق الفعل مستقبل تمامًا عن تلفظ الجملة، وبالتالي يصبح هذا الملفوظ تقريريّا (Constatif)[3].

غير أن أوستين استخلص لاحقا عدم دقة هذا التمييز، ذلك أن الأقوال التقريرية؛ غالبا ما تعمل هي الأخرى على إنجاز فعل الإخبار، وبالتالي: فإنّ كل ملفوظ خبري يتضمن فعلا إنجازيا، نقول مثلا: السماء صافية، وبما أن "أقول" فعل إنجازي فإنّه ينقل الجملة من الخبر إلى الإنجاز، ويتحدّد نوع الملفوظ من خلال الفعل الذي يظهر فيه (يعمل فيه) على الشكل التالي:

أ–أفعال إخباريّة، مثل: كتب /قرأ.

ب–أفعال إنجازيّة، مثل: أقول، أرفض /أقبل[4].

([1]) جون أوستين، نظرية أفعال الكلام العامّة، ترجمة: عبد القادر قنيني، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء 1991، ص 17.

([2]) Catherine Kerbrat –Orechioni : Les actes de langage dans le discours théorie et fonctionnement, édition Nathan /Verif 2001. Paris, p. 09.

([3]) Ibid P. 09.

([4]) ينظر: عادل الثامري، التداولية ظهورها وتطورها www.elaph.com.

-أمام هذه العتبات المتشكلة، أشار أوستين إلى إمكانية فشل الأقوال الإنجازية وعدم تحققها، مستخدمًا حيالها معيارًا مختلفا عن معيار الصدق والكذب، فهي إمّا أن تكون موفقة Happy أو غير موفقة UNHappy[1]، وقد وضع شروطا لتحقق الأقوال الإنجازية، وقسّم هذه الشروط إلى تكوينية وقياسية.

-فأمّا الشروط التكوينية فهي[2]:

1-وجود إجراء عرفي Conventionnel procédure مقبول، وله أثر عرفي معيّن.

2-أن يتضمن الإجراء نطق كلمات محدّدة ينطق بها أناس معينون في ظروف معيّنة.

3-أن يكون النّاس مؤهلين لتنفيذ هذا الإجراء.

4-أن يكون التنفيذ صحيحاً.

5-أن يكون التنفيذ كاملاً.

وأمّا الشروط القياسيّة Régulative فهي[3]:

1-أن يكون المشارك في الإجراء صادقا في أفكاره.

2-أن يكون المشارك في الإجراء صادقا في مشاعره.

3-أن يكون المشارك صادقا في نواياه.

([1]) ينظر: محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللّغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2002، ص 44.

([2]) ينظر: محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللّغوي المعاصر، ص 44.

([3]) ينظر: المرجع نفسه، ص 45/44.

4-أن يلتزم بما يلزم به.

وقد اعتبر أوستين الشروط الأولى (الشروط التكوينية) مهمّة مقارنة بالشروط القياسيّة، ذلك أن الأولى إذا تحققت كانت فعلاً أدائيا موفقا، وإذا لم تتحقق كان ذلك إيذانا بـــ"إخفاق الأداء" Misfire. أمّا بالنسبة للثانية (الشروط القياسيّة) فهي ليست ضروريّة لإنجاز الفعل؛ بل لإنجازه إنجازا موفقا غير معيب، أي إنها إن لم تتحقق نتج "إساءة" أداء الفعل Abuse [1].

بالإضافة إلى هذا الجهد؛ قام أوستين بتحليل الأفعال الكلامية إلى "**نطقية أو لفظية**" واعتبر أنها الأصوات التي ينطقها المتكلم بصورتها التركيبية الفعلية ومعناها العجمي، **وإنجازية** وهي الّتي يقصد من خلالها المتكلم الوصول إلى بعض الأهداف والمرامي الأغراض، **وتأثيرية**: وهي ما يخلفه القول من تأثير، ويمكن إجمال هذا التصنيف فيما يلي:

1-فعل التلفظ Lectionary Act: وهي تلك الألفاظ الّتي تنتمي إلى جمل سليمة نحويّا وذات دلالة معيّنة[2] أي هو تلك الأصوات التي تصدر من متكلّم معيّن والتّي تعني قولاً ذا معنى معيّن.

2-فعل قوّة التلفظ Illocutionary act: ويتصل هذا الجزء من التصنيف بالوظائف الّتي تنتج من أي صيغة كلامية كالوعد والسؤال والاستفهام...وبمعنى أدق "هو ما يؤديه الفعل اللفظي من معنى إضافي يكمن خلف المعنى الأصلي"[3].

---

[1] ينظر: المرجع نفسه، ص 44.

[2] ينظر: محمود نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص 45.

[3] المرجع نفسه، ص 45.

3–فعل أثر التلفظ Perlocutionary act: وهو التسبّب في نشوء آثار في العواطف والأفكار كالإقناع والإرشاد(1)، بمعنى أن الكلمات التّي ينتجها المتكلم في بنية لغويّة منتظمة محملة بمقاصد معيّنة في سياق محدّد تعمل على تبليغ رسالة، وتحدث أثرا على المتلقين.

–إنّ هذا البعد الإنجازي الذي انبثق في تصوّر أوستين كان في مستوى القبول المعرفي لدى نخبة من الفلاسفة واللغويين الذين أقرّوا بالطابع الإنجازي للتلفظات، مخالفين بذلك رؤى جمع كبير لا يستهان به من المناطقة والفلاسفة الوضعانيين الذين ركزوا اهتمامهم في دراسة المعنى في إطار ما عُرف بالمعنى القضوي للجملة التقريريّة الخبريّة وهي الجملة التي يمكننا الحكم عليها قوضيا بالصدق أو الكذب دون إعطاء أدنى اعتبار الأنماط الأخرى من الجُمل؛ ومن بين الفلاسفة واللغويين الذين تأثروا بالمنعطف المعرفي الأوستيني: جاك موشلار J. Moeshler وأنطوان أوشلن A. Auchlin، حيث اعتبر هذان الأخيران في مؤلفهما Introduction à la linguistique contemporaine أن نظريّة أفعال الكلام مرتكزة على "الثورة ضدّ الفكرة القائلة أن وظيفة اللغة هي وصف العالم –الإيهام الوصفي– وأن كل الملفوظات التقريريّة تقوم على ثنائية الصدق والكذب، فالعكس من ذلك: إنّ وظيفة اللغة هي التأثير على الواقع، والسّماح لمن ينتج الملفوظات إنجاز هذا الفعل، وفي هذه الحالة لا تخضع الملفوظات الثنائية الصدق والكذب"(2). فالوظيفة الإنجازية التي تتأتى من الملفوظات هي التي تحدث القطيعة بين تطبيق معيار الصدق والكذب وكلّ الملفوظات التي تصدُر من متكلّم معيّن.

---

(1) ينظر: محمود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص 42.

(2) Jaque Moeshler –Antonie Auchlin, Introduction à linguistique Contemporaine, Deuxième édition, Armande Colin/ Her –Paris 1997 -2000, p. 135.

وعليه يمكن اعتبار الإنجاز بمثابة الدعامة الأساسية التي قامت عليها نظريّة الأفعال الكلامية[1] بخلاف التصورات والتنظيرات التقليديّة التّي أخفقت في الكثير من الأحيان في إعطاء القيمة الحقيقية للملفوظات بسبب تغاضيها عن البعد الإنجازي المنبثق من العبارات والأقوال والخطابات المتلفظ بها. وما ينجرّ من آثار مختلفة عنها كقلب القناعات والتأثير عليها والاتجاه نحو قلب حركيّة الواقع وجوهره.

كما قدّم أوستين تصنيفاً للأفعال الكلاميّة. من حيث معناها، إلى مجموعات وظيفيّة، معتمداً في هذا التصنيف على معيار "القوّة الإنجازية "Illocutionary Force"، وهو تقسيم غير مستفيض باعتراف أوستين ذاته:[2]

أ–الأفعال الدالة على الحكم Verdictives: وهي أفعال تثبت في بعض القضايا من سلطة معترف بها رسميّا (القضاة والحكام).

ب–أفعال الممارسة Exertives: وهي الأفعال الحاملة لقوّة في فرض واقع جديد مثل الانتخاب، التعيين، الترشيح...الخ.

ج–أفعال الوعد Commisives: وهي أفعال كلاميّة تلزم المتكلِّم القيام بعمل ما معترف به من قبل المُخاطب، ومن أمثلتها: الوعد والضمان والتعاهد...الخ.

د–أفعال السّلوك Behabitives: وهي ردود الأفعال الناتجة لحدث أو مثير ما كالاعتذار والشكر.

---

[1] Voire : F. Recanati : La transparence et l'énonciation, Edition du seuil, Paris (1979) P. 100.

[2] ينظر: عمر بلخير: تحليل الخطاب المسرحي في ضوء النظرية التداوليّة. منشورات الاختلاف، الطبعة (1) 2003، ص158-159.

هـ–أفعال العرض Expositives: وتستخدم هذه الأفعال الكلامية عادّة في إيضاح وجهات النظر والآراء عن طريق الحجج، مثل الإثبات، التأكيد، النفي، الشرح، التوضيح...الخ.

بالإضافة إلى هذا الطرح اشترط أوستين في تحقيق الفعل الكلامي عامل القصدية(*) "والمقصود بذلك هو أنّ الفعل الإنشائي الذي يصدر عن شخص يرفض –في قرارة نفسه– دلالته، يعتبر فعلاً غير متحقق"(1) وعليه وجب على المتلفّظ بالفعل الكلامي أن يكون حاملاً لقصدٍ صادق في مكنونات نفسه لكي يتسنّى له تحقيق فعلا كلاميّا ناجحاً وموفقا، فإذا اعتذر شخص من آخر بواسطة عبارة "اعتذر منك" وهو لا يقصد ذلك حقيقةً، فإن فعل الاعتذار لن يتحقق، لأنّ الشخص المتكلّم منا يستطيع أن يقْصِد أشياء أخرى كالتهكّم أو الاهتزاز أو الكذب أو الخديعة أو ما شابه ذلك.

ولكن الشيء الأهم في هذا المضمار هو ضرورة الإقرار أن جهود أوستين –وإن كانت هائلة– لم تكن كفيلة وحدها بوضع نظريّة كاملة متكاملة للأفعال الكلاميّة، وإنما كانت جهوده وإسهاماته بمثابة البذور الأولى التي حملت على عاتقها مسؤولية خلق الأسس المنهجيّة المعرفية التّي تقوم عليها هذه النظريّة، بصيغة أخرى: إنّ أعمال أوستين كانت بمثابة نقطة انطلاق مهّدت ويسّرت السبيل المعرفي أمام باحث وفيلسوف آخر "ج. سورل" J. Searl، عمل هو الآخر على تطوير هذه النظريّة.

(*) يقوم هذا المفهوم على أبعاد ومرتكزات تداوليّة، كانت محل اهتمام الفلاسفة التحليليين والتداوليين على حدّ سواء، وقد نشأ عن هذا الاهتمام والدراسة مجموعة من المفاهيم المتراسّة المترابطة ومنها على الخصوص:

مبدأ الفضاء المزدوج لتمظهرات فعل اللّغة، مبدأ الإستراتيجية، الصريح الضمني، نمط تنظيم الخطاب. ينظر: مسعود صحراوي، التداوليّة عند العلماء العرب، ص 44.

(1) عمر بلخير، تحليل الخطاب المسرحي في ضوء النظرية التداوليّة، ص 158.

2.1.5سورل والأفعال الكلاميّة:

اقتدى سورل بأوستين في مسألة اعتبار أنّ "كلّ ملفوظ لساني يعمل كفعل محدّد (أمر، سؤال، وعد...الخ). أي يساهم في إنتاج بعض الآثار، ويعلق بعض التغييرات في الموقف التّواصلي، كما اعتبر أن المكوّن الأساسي للملفوظ الذي يمنحه قوته هو القوّة الإنجازيّة Illocutionary Force، إن هذه القوّة تطبق وتضاف إلى المحتوى القضوي للملفوظ"[1].

-تؤكد أوركيوني K.K. Orrechioni هذا الطرح بإعطاءها الأمثلة التالية[2]:

1-جون يدخن كثيراً.

2-هل يدخن جون كثيراً.

3-دخّن كثيراً ياجون.

4-ياليث جون يدخن كثيرا.

تشير أوركيوني أن لهذه الملفوظات الأربع نفس المحتوى القضوي، أي نفس المحمول (كثرة التدخين)، ونفس الموضوع (جون)، ولكنها في المقابل (هذه الملفوظات) لا تحمل نفس القوة الإنجازية؛ ففي الملفوظ الأوّل نلاحظ أن قوّته تتمثل في التقرير، أمّا الملفوظ الثاني فتتمثل قوته الإنجازية في السؤال، وبالنسبة للثالث: فإن قوته تتمثل في الأمر، أما الملفوظ الرابع فإنّ قوته الإنجازيّة تتمكن في التعبير عن التمني.

كما عمد سورل إلى التمييز بين ثلاثة مستويات في أيّ نشاط اجتماعي[1]:

([1]) Catherine cerbrat orrechioni, les actes de language dans le discours, théorie et fonctionnement, Edition Nathan, Paris, 2001, P. 16.
([2]) Voire : Ibid, P16.

أ–مستوى اللسان: وهو المستوى المعنى بالاتفاقات الاجتماعية التّي تحملها أيّ عبارة لغويّة دون التلفظ بها.

ب–مستوى الحواجز الفرديّة: ويقابلها الكلام بالمفهوم السّويسري، وهذا المستوى هو الذي يمنح العبارات اللّغوية دلالات معيّنة، ولكن في حالة التلفظ بها.

ج–مستوى الاشتراطات الاجتماعية الواسعة: وهو مستوى يُعنى يشرح أسباب اختيار دلالة معيّنة دون اللّجوء إلى انتقاء دلالات أخرى.

وبهذا الطرح ينتقل جوهر اللغة من ذلك المفهوم الضيّق الّذي أُوكل إليها من طرف الفلاسفة والمناظفة التقليديين الّذين نظروا إلى اللغة بأنها جهاز لوصف حال الأشياء وإثباتها في إطار تطبيق مفهوم ما عرف بثنائية (الصدق/الكذب)؛ إلى جوهر آخر مفاده إعطاء اللغة مفهوماً آخر يشتغل على آليات وظيفية حركية ليصل إلى فكرة أخرى مؤدّاها أنّ اللغة نشاط اجتماعي تفاعلّي أوّلا وقبل كلّ شيء.

كما يمكن أن نستشف من خلال هذا الطرح المنبثق من تصوّر سورل أن بنية اللّغة لا تختلف عن بنية الفكر، ووظيفتها لا تقبع في ذلك المجال التواصلي المحض، بل تتعدّى ذلك إلى مستوى آخر هو مستوى التأثير على الواقع وقلبه من خلال انتقاء بعض العبارات (الأفعال الكلاميّة) التي يمكن أن تلعب دوراً كبيراً لا يستهان به في مسألة التأثير على المتلقين مهما كان مستواهم أو خلفياتهم... على أساس أنّ الكلام "قوّة بلاغية قابعة فيه، تتجلّى في حالة التلفظ به، وقوّة أخرى تأثيريّة على مستوى المتلقي تتجلّى من خلال الأعراض التأثيرية والنتائج المنجرّة"[2].

([1]) ينظر: خليفة بوجادي، في اللسانيات التداوليّة، مع محاولة تأصيلية في الدّرس العربي القديم، ص 93.

([2]) J. L Austin ; Quand dise c'est faire, introduction, traduction et commentaire par Gille Lane, édition du seuil, 1970, p. 13/14.

يرى سورل J. Searl في كتابه أفعال الكلام Speech act 1969 أننا نقوم بأربعة أفعال حين نتلفظ بعبارة ما.

1–التلفظ بالكلمات (جملا ومورفيمات): أي إنجاز فعل ما، وهو ما يسمّيه "الفعل التعبيري، يقول سورل "إنني اسمي فعل قول شيء ما بالمعنى العادي التام، أداء للفعل التعبيري، وأسمي دراسة المنطوقات حتى هذه النقطة، ومن هذه الجوانب؛ باسم دراسة التعبيرات أو الوحدات التامة للكلام"[1].

2–الفعل القضوي: ويتم ذلك بإسناد الكلمات إلى بعضها وإحالتها على مراجعها[2].

3–الفعل الغرضي: وهو الفعل الذي يحدّد الطريقة التّي تستعمل بها التعبير، مثل هل نسأل أو نجيب على السّؤال؟ هل نعلن عن رأي أو قصد؟ هل نضع تحديداً أم اتهاماً أو...[3]الخ. وبهذا يكون الفعل الغرضي، تلك المساحة التّي تبرز من خلالها اعتبارات استعمال اللغة.

4–الفعل التأثيري: وهو المفهوم الذي يجسّد النتائج والتأثيرات التي تحدثها الأفعال الإنجازيّة السّابقة على أفكار ومعتقدات المستمع. فعلى سبيل المثال "ربّما يقنع شخصا معينا أن شيئا حقيقة واقعة، أو يحثّ شخصاً معيّنا لأداء شيء ما"[4] بمعنى أن هذا المفهوم لا ينفصل مع مفهوم قوّة التلفظ، بل يلازمه، وبهذا ينجز المرء فعلاً عن طريق القول.

([1]) الزواوي بغورة، الفلسفة واللّغة، نقد المنعطف اللّغوي في الفلسفة المعاصرة، دار الطليعة، بيروت، الطبعة (1)، 2005، ص108.

([2]) ينظر: عبد السلام إسماعيل العلوي، التلفظ والإنجاز. www.FIKRWAMAKD.ELJABIRIABED.COM

([3]) ينظر: الزواوي بغورة، الفلسفة واللغة، ص 108.

([4]) المرجع نفسه، ص 108.

بالإضافة إلى هذه الجهود اقترح سورل تصنيف الأفعال الكلاميّة إلى خمسة أصناف:

1–الإثباتيات Assersifs:وتكون عندما يتعهد المستمع بحقيقة الخبر، وهي تمثيل حقيقي للمعالم ومن أمثلتها: الأحكام التقريريّة والأوصاف الطبيّة، والتصنيفات والتغميرات[1].

2–الأوامر (التوجيهات) Directifs: وهي الأفعال الكلاميّة المعنيّة "بحمل المخاطب على فعل معيّن"[2]، مثل الأوامر والنواهي والطلبات.

3–الإلزاميات Commissifs: وتتجسّد في تلك العبارات (الملفوظات) التّي يلتزم فيها المتكلّم بفعل شيء ما[3]، بمعنى أنها أفعال كلاميّة تعهديّة بالدرجة الأولى، ونجدها في الرهانات والعقود والضمانات...الخ.

4–التعبيريات (التصريحيات) Expressifs: وتتجلى في الملفوظات أو الأفعال الكلامية المشتملة على كلمات وعبارات تعبّر عن الحالة الشعورية للمتكلم إزاء واقع أو شيء معيّن مع مراعات شرط الصّدق، ومن أمثلتها: التشكرات والاعتذارات والتهاني...[4]

(1) جون سورل: العقل واللّغة والمجتمع في العالم الواقعي. ترجمة سعيد الغانمي، المركز الثقافي العربي، منشورات الاختلاف، الدار العربية للعلوم. الطبعة 1، الجزائر 2006، ص 217.

(2) خليفة بوجادي، في اللّسانيات التداوليّة مع محاولة تأصيليّة في الدرس العربي القديم، ص99.

(3) ينظر: جون سيرل، العقل واللّغة والمجتمع، ص 218.

(4) ينظر المرجع نفسه، ص 219.

5–الإنجازات (التصريحات Déclaration: وأكثر ما يظهر هذا الصنف من الأفعال الكلاميّة حسن يحاول المتكلم إحداث تغيير في الواقع، وعليه نجدها في التلفظ ذاته[1].

كما عمد سورل إلى اعتبار الفعل الإنجازي أنّه يمثّل الوحدة الصّغرى للاتصال اللّغوي Minimal Unit وأكّد من جهة أخرى: أن القوّة الإنجازية تتضمن دليلاً سمّاه دليل "القوّة الإنجازية" Illocutionary force indicator، وتساهم هذه الأخيرة في رفع الإبهام عن نوع الفعل الإنجازي الناتج عن أيّ جملة يتلفظ بها متكلم معين، ويتمثل في اللغة الإنجليزية في نظام الجملة Word-Order والنبر Stress، والتنغيم Intonation، وعلامات الترقب Ponctuation في اللّغة المكتوبة، وصيغة الفعل Mood، وما يسمّى الأفعال الأدائية Performative [2].

بالإضافة إلى هذا ميّز سورل بين نوعين من الأفعال الكلاميّة.

أ–الأفعال الكلاميّة المباشرة: وهو ذلك الفعل "الذي يطابق قوته الإنجازية مراد المتكلم، أي أنّ يكون القول مطابقا للقصد بصورة حرفية تامة"[3]، أو هي كما يعرفها ستانلي فش في كتابه "هل يوجد نص في هذا الفصل: "أفعال الكلاّم مباشرة وغير مباشرة، ويتأسّس هذان النّوعان على بنية الجملة حيث تكون العلاقة بين التركيب والوظائف التوصيلية، فإذا وجدنا توافقا بين التركيب والوظيفة التوصيلية في كلّ جملة (خبر، استفهام، أمر) فإننا نكون أمام فعل إنجازي مباشر"[4].

كما عرف الفعل الكلامي المباشر بأنه "الفعل الذي يتلفظ به المتكلم في خطابه، وهو يعني حرفيا ما يقول، وفي هذه الحالة يكون المتكلّم قاصداً أن ينتّج أثراً إنجازيا على

(1) ينظر: خليفة بوجادي، في اللّسانيات التّداولية، ص 100.

(2) ينظر: محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللّغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعيّة، مصر، 2002، ص47.

(3) علي محمود حجي الصرّاف، الأفعال الإنجازية في العربية المعاصرة، ص 98.

(4) المرجع نفسه، ص 98.

المتلقي، ويقصد أن ينتج هذا الأثر من خلال جعله المتلقي يدرك قصده في الإنجاز"[1]، بمعنى أن الأعمال الكلامية المباشرة تشمل الأقوال التّي تتوفّر على تطابق تام بين معنى الجملة ومعنى القول، باعتبار أنّ المتكلم كثيراً ما يستعمل عبارات وأساليب صريحة ومباشرة خالية من الغموض، وظاهرها (المتجلي على سطح الجملة) لا يخالف القصد الذي يصبو إليه.

ب-الأفعال الكلامية غير المباشرة: فهي "التّي تخالف فيها قوتها الإنجازية مراد المتكلم"[2] أي هي الأقوال التّي لا تتوفر على تطابق تام بين معنى الجملة ومعنى القول أو هي التي يخالف فيها ظاهر القول القصد الذي يسعى المتكلم الوصول إليه أو تبليغه إلى المتلقي. وعليه يرى سورل أننا "في حالة التعبير البسيط ننطق بجملة واحدة ونقصد ما نقول تماماً، ولكن المشكلة تكمن في أن الأمور لا تسير دائما بهذه البساطة، ففي كثير من الأحيان يختلف المعنى المقصود عن التعبير الحرفي الدّلالي للمنطّوق، كما يحدث في الاستعارة والتشبيه والكتابة..."[3].

يقول سورل في هذا الصّدد: "يوجد بعض المواقف (الحالات) التي يتمكن المتكلم من خلالها من قول جملة وهو لا يريد بها معناها الظاهر، ويدل ذلك على مقولة ذات محتوى إسنادي مغاير"[4] ثم يردف ذلك بمثال لإثبات هذا المقتضى التّصوري فيقول: يمكن للمتلفظ أن يتلفظ بجملة: هل بإمكانك أن تتناولي الملح؟ ولكنها لا تدل على المعنى الظاهر والممثل بالاستفهام، بل يتم فيها الانتقال من المعنى الظاهر (الصّريح) إلى معنى آخر، وهو الطلب بتقديم الملح[5].

([1]) عبد الهادي بن ظافر السهري. استراتيجيات الخطاب، ص 135.

([2]) محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص 50.

([3]) علي محمود حجي الصراف، الأفعال الإنجازية في العربية المعاصرة، ص 124.

([4]) J.L. Searl, Sens et expression, traduction : Joëlle Proust, Edition de minuit, Paris (1972), P. 71.

([5]) Ibid, P. 71.

وللفهم السليم للأفعال الكلاميّة غير المباشرة؛ قدّم مجموعة من العلماء والباحثين تعاريف لهذه الأفعال وفقا لرؤية سورل المطوّرة والمعدّلة لطرح أوستين ومن بينها:

الأفعال الكلاميّة غير المباشرة: وهي "الأفعال ذات المعاني الضّعيفة التّي لا تدلّ عليها صيغة الجملة بالضرورة، ولكن للسياق دخلاً في تحديدها والتوجيه إليها، وهي تشتمل على معانٍ عُرفية وحواريّة"[1] ومعنى ذلك أن الرُّكن الرّكين في عمليّة الفهم الصحيح "للملفوظات والخطابات التّي تشتمل على الأفعال الكلاميّة غير المباشرة هو السياق الذي وردت فيه هذه التلفظات، ونقصد بالسياق هاهنا مجموعة المعطيات والعوامل والظروف التي تمتُ بصلة إلى العملية التفاعلية Interactionnel مثل المكان والزمان والعلاقة بين المتحاورين والخلفيات المعرفية...بالإضافة إلى عوامل ثانوية أخرى كالعُرف السّائد وتنغيم العبارات وما شابه ذلك من أمور لها علاقة بالحدث الكلامي وروافده.

كما نلقي تعريف آخر للأفعال الكلامية غير المباشرة مفاده أنّها "إستراتيجية لغويّة تلميحيّة يعبّر بها المتكلم عن القصد بما يغاير معنى الخطاب الحرفي لخطابه فيعبّر عنه بغير ما يقف عنده اللفظ مستثمراً في ذلك عناصر السياق"[2]، وفي هذا التعريف المنبثق من تصور عبد الهادي بن ظافر الشّهري يمكن حصر أهم النقاط الأساسيّة المتعلقة بالفعل الكلامي غير المباشر ومن بينها أنها إستراتيجية تلميحيّة غير مباشرة. أي غير صريحة ومقصدها ضمني مخبوءٌ، على المتلقي أن يقوم بعمليات إستدلالية يستلزم من خلالها المعنى، كما أنّ النقطة الثانية المتعلقة تعلقا شديداً بمفهوم الفعل الكلامي غير المباشر متمركزة في مجال السياق وحيثياته، حيث يلجأ المتكلم لاستخدام هذا النّوع من الأفعال

---

(1) مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص 35.

(2) عبد الهادي بن ظافر الشهري، إستراتيجيات الخطاب ص 370.

مستثمراً عناصر السياق (الثقافي، الاجتماعي، النفسي...) التّي تساعد المتلقي على الوصول إلى الفهم السليم والصّحيح لما تلفّظ به.

بالإضافة إلى هذه الجهود المكمّلة والمعدّلة لنظرية الأفعال الكلامية، قدّم سورل اقتداءا بأوستين "مجموعة من الشروط المتعلقة بنجاح الإنجاز يتجاوز فيها تصور الشروط التّي قدّمها أوستين"، فالإنجاز حسبه لا يتحقق إلاّ باستيفاء بعض المبادئ التّي يعتبرها ضرورية هي:

1-شروط المحتوى القضوي: "وهو يتحقق بأن يكون للكلام معنى قضوي (نسبة إلى القضية Proposition التّي تقوم على متحدث عنه أو مرجع Référence، ومتحدث به أو خبر Prédication والمحتوى القضوي هو المعنى الأصلي للقضية"[1]، بمعنى أن هذه المكونات ذات العلاقة الإسناديّة هي التّي تؤطّر وتحكم المحتوى القضوي لأي صيغة لغويّة أو (فعل كلامي).

2-الشرط التمهيدي Preparatory: ويتم هذا الشرط "إذا كان المتكلّم قادراً على إنجاز الفعل، لكن لا يكون من الواضح عند كل من المتكلم والمخاطب أن فعل المطلوب سينجز في المجرى المعتاد لأحداث أولا ينجز"[2] أي أن يكون المتكلم في الوضع الذي يؤهله لإتمام الإنجاز، ويتحقق هذا من خلال مراعات الظروف المحيطة بعملية إنتاج الكلام.

([1]) محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص 48.

([2]) المرجع نفسه، ص 48.

3-شرط الإخلاص Sincerity: ويتمّ تحقيق هذا الشرط "حين يكون المتكلم مخلصاً في أداء الفعل فلا يقول غير ما يعتقد، ولا يزعم أنّه قادراً على فعل ما لا يستطيع"[1] أي أن ينوي المتكلّم إنجاز الفعل الّذي تسنده له القضية المطروحة.

4-الشرط الأساسي Essentiel: ويتم تحقيقه "حين يحاول المتكلم التأثير في السّامع لينجز الفعل أي أن يقصد المتكلم أن يلزمه تلفظه القيام بالفعل مناط التلفظ.

لقد انجرّ عن هذه العتبات المعرفيّة المتعلقة بنظريّة أفعال الكلام، التي أرسى دعائمها أوستين "وثبت معالمها سورل بالتعديل والتفصيل والتطوير؛ حدث معرفي ذو بعد انعطافي أخذ على عاتقه تغيير مسار أفق الدّراسات اللّسانيّة، إذ أصبحت اللغة وفق هذا المنظور فضاءاً مبسوطاً للإنجاز والممارسة، والفعل يتم عن طريق التلفظ أثناء العمليّة التواصليّة التفاعليّة.

ويسهم هذا الطرح الجديد في تأكيد فكرة جوهريّة عمادها أنّ وظيفة النطق أو التلفظ الذي يجسّد إنجاز الفعل هو تمثيل الفكر أو المقصديّة التّي تكشف أي عبارة لغويّة، باعتبار أن أي عمليّة إنتاجية للكلام إنما تعمل من أجل تحقيق غايات وأهداف معيّنة. وبذا يمكن اعتبار أي فعل كلامي أنّه ذو بعد مقصدي.

إن هذا البعد كان محط اهتمام الفلاسفة اللغويين، من خلال إرساء بعض النظريات التّي تؤدي فعل الإدراك الصحيح وتأويل المعنى المراد، والوصول بالتالي إلى مقصدية المتكلم المنبثقة عن أي فعل كلامي. وكان من بين أهم تلك النظريات نظرية الاستلزام الحواري لـــ"بول غراس H.P. Grice.

([1]) المرجع نفسه، ص 48.

2.5-نظرية الاستلزام الحواري Implicature conversationnel:

تعدّ نظريّة الاستلزام الحواري من أكثر النظريات انتشاراً في الدراسات التداوليّة المطبقة على مختلف اللّغات، وترجع نشأتها إلى المحاضرات التّي ألقاها غرايس H.P. Grice (وهو من فلاسفة اكسفورد المتخصصين في دراسة اللّغات الطبيعية Natural Language) في جامعة هارفارد سنة 1967، فقدم فيها تصوره لهذا الجانب من الدّرس، والأسس المنهجيّة العامّة التّي يقوم عليها[1].

قام جرايس في هذا البحث "المنطق والحوار" ببلورة مبدأ واحد "سمّاه مبدأ التعاون" Coopérative principes، ويقصد به ذلك "المبدأ الذي يرتكز عليه المرسل إليه على تأويله وفهمه"[2] وعليه تعتبر هذه النظرية بمثابة ضابط للعملية التواصلية بفرضها إملاءات على أطراف التخاطب يفترض أن يراعيها كل متكلم قاصدٍ إلى تبليغ أمر معيّن أو غرض ما وبالتالي إنجاز الفعل وتحقيقه بنجاح.

لقد اعتمدت هذه النظرية على مجموعة من الأسس التّي تنظم العلاقة الحواريّة بين المتكلمين الذين يدخلون في الحوار بناءاً على عقد ضمني يحدّد إسهام كلّ واحد من المتحاورين في تنميّة العمليّة التخاطبية. باعتبار أن أهمّ مبدأ في هذه النظرية يسمح بإتاحة الفرصة لكلّ طرف في الحوار أن يتوقع من الآخر "أنّ يلتزم بجملة من المواصفات أثناء كلامه"[3]، وكذا تلقي هذه النظرية بظلالها على ذلك البعد الذي يُعنى بمراعاة المتلقي وتطلعاته "فالمتكلّم يراعي المخاطب في كلّ ما يأتي ويدع، لغويا ونفسيا، واجتماعيا، وثقافيا، بل إنّه يسخّر في ذلك ما قد يعين في التبليغ من التعبير بالإشارة، والملامح...

([1]) Voire : François Recanati, Les énoncés performatifs, édition de Minuit, Paris, 1986, p. 143/144.

([2]) عبد الهادي بن ظافر الشهري، إستراتيجيات الخطاب، ص 96.

([3]) ج.ب. براون وج. بول: تحليل الخطاب، ترجمة وتعليق: محمد لطفي الزليطي، منير التريكي، دار النشر والمطابع، الرياض 1997، ص: ص 102/101.

ليجد من المُخاطب نفسه تعاونا، متمثلاً في الإصغاء، ومحاولة الفهم والانتباه، وقوّة التركيز، وغيرها من العوامل المساعدة في التلقي الجيّد"[1].

فرّع غرايس مبدأ التعاون إلى مجموعة من المبادئ الثانويّة، أطلق عليها مصطلح Maximes (مسلّمات) وهي على التوالي[2]:

1-مسلمة القدر Quantité: وتخص قدر (كميّة) الإخبار الذي يجب أن تلتزم به المبادرة الكلامية، حيث أنّها توصي بجعل المبادرة الكلامية تفيد القدر المطلوب من الإخبار.

أ-إجعل مشاركتك تفيد القدر المطلوب من الإخبار.

ب-لا تجعلها (المشاركة) تفيد أكثر ممّا هو مطلوب.

2-مسلّمة الكيف Qualité: التّي تنص على عدم التلفظ بكلمات لا يستطيع المتلفظ البرهنة على صدقها.

3-مسلّمة الملائمة Pertinence: وهي عبارة عن قاعدة واحدة متمثلة في: لتكن مساهمتك ملائمة لمقتضى الحال.

4-مسلّمة الجهة Modalité: التّي تنص على الوضوح في الكلام من خلال اعتمادها على ثلاث مبادئ ثانوية وهي:

الابتعاد عن اللّبس والغموض واستعمال الإيجاز في الكلام وترتيبه.

([1]) نواري سعود أبو زيد، في تداولية الخطاب الأدبي، المبادئ والإجراء، ص 31.

([2]) ينظر: مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، دراسة تداوليّة لظاهرة الأفعال الكلاميّة في التراث اللّساني العربي، دار الطليعة، بيروت، الطبعة (1)، 2005، ص: ص 34/33.

-تعدّ هذه القوانين التّي صاغها بول غرايس أساسيّة في كلّ حوار بنّاء بين المتحاورين في المجتمع، وقد وقع التركيز على هذه القوانين لأنّ أي كلام هو في حقيقته ذو بعد حواري بالأساس، ويشمل هذا البعد جميع أنواع الخطاب المنطوق منها (الشفهي) أو المكتوب.

إنّ هذا الطرح الغرايسي(*)؛ يعتبر أنّ هذه المبادئ تمثل ضابطا يتحكم في استخدامات المتكلّم اللّغة أثناء المحادثة، كما أنّه يعتبر أن هذه الضوابط كفيلة "بوصف أنواع الدلالات التّي يمكن لمتكلم أن يوحي بها في حالة عدم إلتزامه بأحد هذه الضوابط"[1] بمعنى أن ظاهرة الإستلزام الحواري متعلقة بخرق إحدى المبادئ الأربعة، ويتولّد عن هذا الخرق معانٍ ضمنية بالإضافة إلى المعنى الصريح المباشر.

وبالتالي فإنّ المعاني الضّمنية هي نوع من المعانٍ التّي لا يمكن لأي متلقي/مخاطب أن يدركها من خلال البنية السطحية للجملة، بل لابد عليه الأخذ بعامل السياق واعتباره عاملاً لا مناص من الاعتماد عليه في أي عمليّة باحثة عن المعنى، وتنقسم هذه المعاني إلى ما يلي[2]:

-معاني عرفية Sens conventionnel: وهي تلك الدلالات التّي تتعلق بالجملة تعلقا أصيلاً، وتلازم الجملة وتقبع معها في مقام معيّن مثل معنى الاقتضاء.

(*) بالإضافة إلى طرحه لمبدأ التعاون وتفريعه إلى مبادئ ثانوية أخرى (المسلمات) يؤدي خرقها إلى توليد معانٍ إستلزاميّة، كان لغرايس باع طويل في إثراء مسألة التفريق بين المعاني "الطبيعة Signification naturelle والمعاني غير الطبيعيّة signification non-naturelle من خلال وضع خصوصيات ومفارقات كلّ واحدةٍ من هذه المعاني. ينظر:

Anne Reboul, Jaques Moeschler, Pragmatique du discours, de l'interprétation de l'énoncé à l'interprétation du discours, Armand Colin, France (2005), P. 148/149.

([1]) ج.ب براون وج. بول، تحليل الخطاب، ص 41.

([2]) ينظر: مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص 35.

-**معاني حوارية Sens conventionnel**: وهي التّي تنجر من الخطابات والأفعال الكلامية طبقا لمقامات تلفظها، مثل الدلالة الإستلزاميّة.

ولإثبات هذا المقتضى التّصوري؛ دأب غرايس على طرح بعض الأمثلة التي كانت مجملها عبارة عن محادثات تبيّن بدقّة كيف ينشأ المعنى الضمني المتلزم على إثر كلّ الخروقات أو عدم الالتزام بضابط من الضوابط الأربعة، ولشيء من التبسيط والتفصيل نذكر المثال الآتي الذي صاغه "غرايس"، وكان عبارة عن حواريين أستاذين "أ" و"ب"[1]:

الأستاذ (أ): هل الطالب "ج" مستعدّ لمتابعة دراسته الجامعيّة في قسم الفلسفة؟

الأستاذ (ب): إنّ الطالب (ج) لاعب كرة ممتاز.

يلاحظ غرايس؛ أنّه إذا تأملنا الحمولة الدلاليّة لإجابة الأستاذ (ب)، وجدنا أنها تدل على معنيين اثنين في نفس الوقت، أحدهما حرفي والآخر مستلزم، معناها الحرفي أنّ الطالب (ج) من لاعبي الكرة الممتازين، ومعناها الإستلزامي أنّ الطالب المذكور ليس مستعد لمتابعة الدراسة في قسم الفلسفة.

ففي إطار تأملنا لهذه العمليّة الحواريّة؛ وجدنا أنّ هناك خرق واضح لإحدى المسلّمات التي أقرها غرايس وهي قاعدة الملائمة التّي توصي بخلق تلفّظ ملائم مع المقام الذي يفرض نفسه في التخاطب، ذلك أن هناك جواب غير ملائم للسؤال المطروح: هل الطالب (ج) مستعدّ لمتابعة دراسته الجامعيّة في قسم الفلسفة؟، وهكذا فإن المعنى المستلزم في هذه العملية الحواريّة هو أنّ الطالب لا يمكن له أن يبقى كطالب في الجامعة. وهكذا دواليك بالنسبة للمسلمات الأخرى: فإذا تمّ خرق مسلّمة الكيف Qualité، أو مسلّمة

([1]) ينظر: مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص 34.

الكم (Quantité)، أو مسلّمة الجهة Modalité في التخاطب؛ نتج عن هذه الخروقات معاني ضمنية مستلزمة.

وعلى الرغم من ذلك؛ لم يحصر توصياته في هذه المسلّمات المذكورة سابقا، بل كان غرايس يلمّح إلى ضرورة الأخذ ببعض القواعد والمبادئ الأخرى وإن لم يفصّل غيها يقول: "هناك –بالطبع– أنواع لكافة القواعد الأخرى (جماليّة أخلاقية، اجتماعيّة) مثل (لتكن مؤدّبا)، التي يراعيها المشاركون عادة في تبادلاتهم التخاطبيّة، والتي قد تولِد معاني مستلزمة غير عُرفية"[1].

إنّ هذه الكليّة لمجمل ما ذكر حول مبدأ "التعاون" والمسلّمات المنبثقة مِنْهُ والمؤسِّسة المفاهيم الخطابيّة تحت عنوان الإستراتيجيات الحواريّة، تجرّنا حتماً إلى طرح جوهري مؤدّاه: أنّ هذا التصوّر التنظيري "الغرايسي" يَصُبُّ في إطار عام واضح يقبعُ في حدود مجال استعمال "عبارات لغويّة تتناسب مع مقام التخاطب وموضوع الحوار.

ووفق هذا الطّرح؛ يمكن الجزم: أن أهم ضابط تميّزت به هذه النظريّة هو مبدأ المناسبة "ليكن إسهامك في الحديث متناسباً مع إطار الموضوع القائم"، حيث مثّل هذا الأخير جوهر ومركز المبادئ أو المسلمات الأخرى، لدرجة أن هناك من العلماء والباحثين من اختصر كل المبادئ التّي تولّدت عن نظرية الاستلزام الحواري في هذا المبدأ. كما اندفعت بعض الجهات المختصة بالدّرس التداولي من علماء وفلاسفة وباحثين لتعميق هذا المبدأ، وإرساء بعض القواعد (التنظيرية الإجرائية)، بالاعتماد على روافد معرفية مختلفة، وقد مثّل هذا الاتجاه بحق نظريّة الملائمة.

([1]) عبد الهادي بن ظافر الشهري، إستراتيجيات الخطاب، ص 97.

3.5–نظرية الملائمة:

قبل المباشرة في تفصيل مبادئ هذه النّظرية وخصوصياتها، القائمة على ترسيخ مبدأ المناسبة Pertinence المستوحى من مسلمات غرايس لا جرم في التذكير أنّ هناك بعض الجهود الأخرى التّي أخذت على كاهلها تعديل وتطوير نظرية غرايس، ومن بينهم هارنيش Harnish الّذي أضاف بعض التعديلات منها الجمع بين مبدئي الكم والكيف، والباحث اللغوي "صادُك" SADOK الذي دافع على فكرة إمكانية اختزال بعض المبادئ الغرايسيّة.

وفي إطار دفاع هذا الأخير (صادُك) عن تصوّره هذا الذي يقضي بضرورة تقليص بعض المبادئ (المسلّمات)؛ سعى إلى إبراز وتوضيح بعض الثغرات في معيار الإبطال الذي هيكله وصمّمه غرايس في نظريته لغرض استنباط المفاهيم والمعاني الخطابية Conversational Implicature المولّدة نتيجة خرق (انتهاك) أحد مبادئ المحادثة المشار إليها سابقا، كما تمكن "صادُك" من إضافة بعض المعايير الأخرى لاختبار تلك المفاهيم[1].

ولكن الجدير بالذّكر في هذا المقام أنّ أقوى التّحدِّيات صدرت من الباحثين "وِيلْسُن" Wilson و"سبيربر" Sperber اللّذان شكّلا اتجاها تفنيديا لبعض المقولات والمبادئ الغرايسيّة، على أساس أنهما شككا في مبادئه التنظيريّة والإجرائية، واستثنيا من هذا النقد اللاّدع مبدأ المناسبة الذي جعلا منه الرّكن الأساسي لنظرية سمّياها بنظرية الملائمة Theory of relevance.

تعدّ نظريّة الملائمة نظريّة تداولية معرفية، أرسى دعائمها كلّ من اللّسانية البريطانية "ديردر ويلسن" Deider Susan Wilson، والفرنسي دان سبربر D. Sperber، وقد اكتنفت هذه النظريّة في طياتها رافدين معرفيين: فهي نظريّة تعالج الظواهر البنيويّة

(1) ينظر: محمد محمد يونس علي: المدارس اللّسانية، المدرسة التداولية www.iwan7.com.

للملفوظات (في المقامات المختلفة)، كما تعدّ في نفس الوقت نظريّة إدراكية، بحكم أنّها تغترف إجراءاتها الجوهريّة من علم النفس المعرفي؛ خاصّة النظريّة القالبية Modularité لـــ"فودور(**)"(1).

لقد استفادت نظريّة الملائمة من النظريّة القالبية Modularité، خاصّة فيما يتعلق برصد وقائع الحياة الذهنية وتغيير طرق جريان المعالجة الإخبارية، فاشتغال الذهن البشري كما يرى فودور اشتغال مُمَنهج ذو طبيعة منظمة، إذ تجري فيه معالجة المعلومة الصّادرة من متكلم ما عبر مراحل متلاحقة هي: المحولة والنظام الطرفي والنظام المركزي، وتشتغل هذه الأنظمة وفق الشكل الآتي:

أوّلا– المحولة: وتتمثل وظيفتها في ترجمة معطيات الإدراك الحسّي (من أصوات أو ظهور شيء في مجال الرؤية أو قول..الخ) إلى نسق قصد التمهيد لاشتغال النظام الطرفي.

ثانيا– النظام الطرفي: يتكون هذا النظام من مجموعة من الأنظمة الفرعيّة التّي تختصّ بمعالجة المعطيات، فهناك نظام مختص بمعالجة المعطيات المرئية، ونظام مختص بمعالجة المعطيات السمعيّة...الخ. وتكمن وظيفة هذا النظام في تقديم تأويل أولي ترميزي للمعطيات المدركة، ويتم إتمام التأويل عبر النظام المركزي الموالي.

ثالثا–النظام المركزي: يحقق مهمّة إتمام التأويل؛ من خلال مقارنة المعلومة الواردة مع المعلومات الأخرى المعروفة سلفا أو معلومات وفرها في الآن نفسه أنظمة طرفية أخرى، كما يتحقق هذا التأويل نتيجة لعمليّة استدلاليّة.

(**) جيري فودور Jery Fodor: فيلسوف وعالم نفس أمريكي ولد سنة 1935، باحث مخبر متخصّص في الإلكترونيات، يدرس الفلسفة وعلم النفس منذ سنة 1963 معهد مباشر شاشوستس للتكنولوجيا MIT، من الذين أوجدوا مفهوم المنظومية الذي كان شائعا في الدراسات اللسانية النفسية، وقد أعطاه صيغا جديدة في كتابه "Modularity of Mind". ينظر: آن روبول، جاك موشلار، التداولية اليوم علم جديد في التواصل، ص 246/245.

(1) ينظر: مسعود صحراوي، التداوليّة عند العلماء العرب، ص 37.

ومن هذا المنطلق يمكن القول إنّ التنظير قد دفع بالدّرس التداولي نحو الانعطاف المعرفي، وتمّ ذلك بإثراءه (الدّرس التداولي) بترعات معرفية مختلفة؛ فبالإضافة إلى الاعتماد على الإطار اللّساني العام، والإطار الفلسفي للّغة (نظرية الأفعال الكلامية "لأوستين" و"سورل"، ونظريّة الاستلزام الحواري لـــ"غرايس")؛ انتقلت التداولية إلى الاغتراف من "علم النفس المعرفي"، خاصّة في المجال التأويلي أو الإدراكي للملفوظات، وهذا ما عرف بتوجه "التداوليّة المعرفية" عند "سبربر" و"ولسن"[1].

كما أنّ من بين المبادئ الملفتة للنظر في نظريّة الملائمة هي تصوّرها الخاص لمفهوم السّياق، إذ تنظر إليه باعتباره "شيء غير معطى، ولكنه يُبنى تبعا لتوالي الألفاظ"[2]، بمعنى أنه لا وجود للسّياق قبل العمليّة الحواريّة المتكونة من متحدث متلقي يحاول تأويل هذه الملفوظات تأويلا صحيحاً.

ويتكون هذا السّياق من مجموعة من الافتراضات السِّياقية، تستمدّ من مصادر ثلاثة هي[3]:

1-تأويل الأقوال السّابقة: وهي تلك القضايا المتمركزة في أوّل الكلام، والتّي تخزّن في الذاكرة التصويريّة، بهدف استخدامها في عملية التأويل.

2-المحيط الفيزيائي: فقد يشمل السّياق المكان المؤطّر لعمليّة التواصل، باعتبار أنّ أي عملية تواصليّة تجري في مكان معيّن، ومن هنا يمكن اعتبار هذا المحيط من الأمور المساعدة التّي يستخدمها المتلقي في عمليّة تأويل الملفوظات.

([1]) Voire : George Elia Sarfati, Précis de pragmatique, Edition Nathan, Paris, 2002, p. 67.

([2]) Jaque Moeschler, Ane Reboul, Dictionnaire encyclopédique de pragmatique, Edition du seuil (1994), p. 140.

([3]) ينظر: مسعود صحراوي، التداوليّة عند العلماء العرب، ص: ص 39/38.

3–النظام المركزي: وتتوفّر هذه الذاكرة على معلومات مختلفة عن العالم، وتساعد هذه المعلومات على الإدراك والتأويل السّليم للملفوظات.

أمّا الطريقة التّي تخصُّ كيفية الوصول إلى تلك المعلومات المخزنة في النظام المركزي، تكون من خلال "الصيغة المنطقية"[1]، حيث تحتوي هذه الأخيرة على مجموعة من المفاهيم، لكل مفهوم عنوان تصوري في الذاكرة المركزيّة يحمل ثلاث أنواع من المعلومات:

–المدخل المنطقي: وهي تلك المعلومات التي تتعلق بمختلف العلاقات المنطقية (الاستلزام، التناقض...الخ)، والتّي يلتقي فيها المفهوم بمفاهيم أخرى[2].

–المدخل الموسوعي: ويوضع تحت هذا المصطلح كلّ المعلومات غير المنطقية أو المعجميّة، والتّي تسمح بإعطاء امتداداً للتصوّر[3].

–المدخل المعجمي: وهي تلك المعلومات التّي تخصُّ عنصر معجمي ما، أي تضمُّ المعلومات الصوتية والتركيبية[4].

أما بالنسبة لكيفية انتقاء "الافتراضات السياقية" فهي تحصل "انطلاقا من المعلومات التّي تتوفر لدى المتخاطبين في مقام العمليّة التواصليّة، وفي المحصّلة إن نجاح العمليّة التواصليّة مرهون بالتحكم في قاعدة واحدة وهي مبدأ الملائمة"[5]، كما أن الإلتزام بهذا المبدأ (الملائمة)، يجب أن يكون من المطالب القصوى والضروريّة التّي لا مناص من التقيد

([1]) ينظر: مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص 39.

([2]) Jaque Moeschler, Ane Reboul, Dictionnaire encyclopédique de pragmatique, Edition du seuil (1994), p. 140.

([3]) Ibid, p. 140.

([4]) ينظر: مسعود صحراوي،/ التداولية عند العلماء العرب، ص 39.

([5]) George Elia Sarfati, Pr2cis de pragmatique, p. 68.

بها سواءً من طرف المتلفظ أم من المتلقي وهو في وضعية تؤويل الملفوظات، وهذا لتحقيق أمرين نحسبهما في غاية الأهمية، وهما:

-تحقيق عملية تخاطبيّة ناجحة (التفاعل الناجح).

-الفهم الصّحيح لما قيل وبالتالي الوصول إلى المقصدية التي يرمي إليها المتلفظ.

وأخيرا يتحدّد مبدأ الملائمة انطلاقا وسيطين اثنين لا ثالث لهما وهما الآثار المعرفية Contextuel effets (التعالق بين المعلومات القديمة والحديثة لتقييم افتراضات الذاكرة التصويرية)، والجهد المعرفي Cognitif Cost (تقسيم مدى ملائمة الأقوال)، وهما يشتغلان وفق المعادلتين الآتيتين[1]:

أ-كلّما انتج الملفوظ آثاراً سياقية أكثر، كلّما كان هذا الملفوظ ملائما.

ب-كلّما تطلّب الملفوظ جهداً أقل لمعالجته، كلّما كان هذا الملفوظ ملائما.

ومن هذا المنطلق يمكن الحزم أنّ نظريّة الملائمة تقيم دعائمها أوّلاً وقبل كل شيء على أسُسٍ سياقية بالدّرجة الأولى على أساس أن السّياق وحيثياته وملابساته هو الـــمُعنى بفرص نوع من الإلزاميات والقيود على المتلفظ حتى يكون كلامه ملائما مع متطلبات الموقف، وبالتالي يلقي بظلاله الإيجابية على المتلقي؛ إذ لا يجد هذا الأخير صعوبة في تأويل الملفوظ مادام مناسباً لمقتضى الحال.

[1] Jaque Moeschler, Anne Reboul, Dictionnaire encyclopédique de pragmatique, p. 143.

4.5-الإشاريات Déictique:

تعتبر الإشاريات بمثابة جانب مهم من جوانب الدّرس التداولي، وقد أرسى معالمها الباحث السيميائي Peirce[1]. وتجدر الإشارة في هذا الصّدد إلى أنّ هناك عدّة باحثين تداوليين أدمجوا هذا المفهوم (الإشاريات) ضمن تداوليّة الدّرجة الأولى المتمثّلة في النظريّة التلفظية المعنية بمقاربة الرموز والأدوات التعبيرية المتّسمة بالغموض (المبهمة) ضمن الإطار الاستعمالي لها، ويتجسّد هذا باعتمادها على "السّياق الوجودي؛ المتمثل في المخاطبين، ومعطيات الزمان والمكان"[2]، ومن بين الفلاسفة اللّغويين الذين كان لهم باع طويل في إثراء هذا النوع من الدّراسة نجد على سبيل المثال لا الحصر: بيرس، روسل، قيومين، كودمان، بارهيل، بول كوشي...وبعض التلميحات من الباحث اللّغوي "بنفنست" Benvenist في إطار حديثه عن البعد الإشاري للزمن[*] [3].

وفي حقيقة الأمر؛ إنّ الإشاريات من العلامات اللّغويّة التّي لا يمكن القبض على مرجعها الّذي يحيل إليه إلا من خلال القبض على مجال سياق الخطاب التداولي على أساس أنها لا تشتمل على أيّ معنى في ذاتها. وعليه يمكن القول: إنّ الإشاريات وإن تعلقت بمرجع معيّن. فهي تبقى غامضة غير محدّدة بشكل واضح لأنّ المرجع دينامي غير

([1]) ينظر: محمود أحمد نحلة: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص 16.

([2]) خليفة بوجادي، في اللسانيات التداوليّة مع محاولة تأصيلية في الدّرس العربي القديم، ص 79.

([*]) في إطار حديث بنفنست على علاقة الزمن بالمتكلم: قسّم الزمن إلى ثلاثة أشكال:

1-الزمن الطبيعي للعالم: وزمن منتظم مرتبط بمدى إحساس الإنسان به، ويختلف إنسانه من إنسان لآخر.

2-الزمن التاريخي: وهو الزمن المرتبط مباشرة بحياة الإنسان بحكم أن هذه الأخيرة متتالية من الأحداث، ويؤكد بنفنيست في هذا الشكل الزمني أن الأحداث ليست هي الزمن، إنما هي جزء منه.

3-الزمن اللغوي: إن هذا الزمن يتمركز في الحاضر الذي يشكل مرجعيته، أما الأزمنة الأخرى فتحديدها يتمّ من خلال علاقتها بالحاضر.

ينظر: عمر بخلير: تحليل الخطاب المسرحي في ضوء النظريّة التداوليّة، ص 81/80.

([3]) ينظر: فرانسواز أرمينكو: المقاربة التداولية، ص 41 إلى ص 73.

ثابت ومستقر في معظم الأحيان، ومن هذا المنطلق جاز القول: إنّ اللّجوء إلى ملابسات الخطاب التداولي وحصر مفارقاته لهو الطريق السّليم لرفع الإبهام عن هذه الأدوات اللّغويّة ذات الطابع الـــمُبهم.

ولكن ينبغي التّنبيه في هذا الصّدد؛ أنّ مهمّة الإشاريات في سياقها التداولي لا تنحصر في الإشاريات الظاهرة فحسب، بل تنتقل إلى الإشاريات القابعة في بنية الخطاب العميقة، باعتبار أنّ التلفظ يصدر من ذات متكلّمة في مكان وزمن معينين، حينها يعدو الخطاب في تشكيله الدّاخلي والخارجي مشكّل من ثلاث إشاريات هي: "الأنا، الهنا، الآن"، فالأولى (الأنا) متعلّقة بالذات المتكلِّمة والمتلفظة للخطاب في سياق تداولي معيّن، أمّا الثانية (الهنا) فهي ترتبط بمكان التلفظ وحيثياته، أمّا الثالثة (الآن) فتتعلق بقضايا الزمن (اللحظة) الذي واكب إطلاق مجموعة من الأفعال الكلاميّة التّي بُنِيَ عليها الخطاب، وعليه تكون الإشاريات "هي تلك الأشكال الإحاليّة التّي ترتبط بأشكال المتكلم مع التفريق الأساس بين التعبيرات الإشاريّة القريبة من المتكلِّم مقابل التعبيرات الإشاريّة البعيدة عنه"[1].

ووفق هذا الطّرح، فإنّ الإشاريات جزء مهّم لا يستهان به في عمليّة الفهم والإفهام الموجهة للخطابات وتأويلها، بحكم أن الإشاريات تلعب. وظيفة تداولية واضحة "لأنّها تهتمّ مباشرة بالعلاقة بين تركيب اللّغات والسّياق الّذي تستخدم فيه"[2] وتبقى الكفاءة التواصليّة (التداولية) للمُخاطب أكبر سندٍ يتيح أكبر قدرٍ من الانفتاح الإيجابي (الحامل للفهم الصحيح) لما قيل أو يقال.

(1) عبد الهادي بن ظافر الشهري، إستراتيجيات الخطاب، ص 81.

(2) عبد الهادي بن ظافر الشهري، إستراتيجيات الخطاب، ص 82.

وتقوم الإشاريات على دراسة عناصر إنتاج الخطاب وتشكيله انطلاقا من ثلاثة أنواع هي:

-الإشاريات الشخصيّة Personal Deictics: وهي تلك الإشاريات التّي تدلّ على المتكلم أو المخاطب أو الغائب، وتعتبر فيها الذّات المتلفظة محور التلفظ في الخطاب تداوليّا، وهذا ما يجعل حضور الأنا ضروريا في كلّ خطاب "ولهذا فالمرسل لا يضمنها خطابه شكلا في كلّ لحظة، لأنّه يقول على وجودها، بالقوة، في كفاءة المرسل إليه، وهذا ما يساعده على استحضارها لتأويل الخطاب تأويلاً مناسبا"[1] إذ إنّ الكفاءة التواصلية للمُخاطب هي المعنية باستنتاج الأنا، على الرغم من عدم تواجده على البنية السّطحية للخطاب.

-الإشاريات المكانية Spatial Deictics: تسهم الإشاريات المكانية إسهامًا ذو بعدٍ تداولي لأنّها "تختصّ بتحديد المواقع بالانتساب إلى نقاط مرجعيّة في الحدث الكلامي، وتقاس أهميّة التحديد المكاني بشكل عام انطلاقا من الحقيقة القائلة إن هناك طريقتان رئيسيتان للإشارة إلى الأشياء هما: إمّا بالتسمية أو الوصف من جهة أولى، وإمّا بتحديد أماكنها من جهة أخرى"[2] يعني أنّ هذا النّوع من الإشاريات يشمل جميع أسماء الإشارة وظروف المكان.

-الإشاريات الزمانية Temporal Deictics: وهي جميع ظروف الزمان التي يمكن أن تكون ظاهرة أو مُضمَرة[3].

([1]) المرجع نفسه، ص 82.

([2]) المرجع نفسه، ص 84.

([3]) ينظر: محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللّغوي المعاصر، ص 19.

بقي لنا في نهاية المطاف أن نذكر أنّ للإشاريات أهمّيّة كبيرة لا يستهان بها في مسألة "التأويل"، حيث تساهم في مساعدة المتلقي على معالجة وتأويل الملفوظات بطريقة صحيحة، بمعنى أنّه تمكنّهُ من الوصول إلى "التفسير الحقيقي والمقصديّة القابعة تحت الصّياغات والعبارات اللغويّة في سياقها التداولي، على أساس أن الكثير "من ألفاظ اللّغة ما لا يفسّر إلاّ بمعرفة السّياق المادّي للمتكلم"[1] الذي لا يمكن القبض عليه إلاّ من خلال الرجوع إلى الإشاريات وأنواعها المتواجدة على الخطاب المتلفظ به.

كما أنّ للإشاريات وظيفة هامّة تكمن في تماسك الخطاب وصلابته حتى يغدو كتلة متراصّة لا تقبل التجزيء والانقسام.

5.5-الافتراض السابق Présupposition:

وهو من المفاهيم الإجرائية التّي يتقفاها الدّرس التداولي، وهو متعلّق برصدٍ الظواهر المختصّة بالأبعاد الضمنية التّي يكتنفها أي خطاب، يقول "ستالناكر" Stalnakar معرفا هذا المفهوم: "إنّ عمليات الافتراض هي ما يعتبره المتكلِّم أرضية مشتركة مسلّما بها لدى كلّ أطراف المحادثة"[2].

وعليه، فإنّ الافتراض السابق من الآليات التداوليّة التّي نلفيها تفرض نفسها في كل تواصل لساني، حيث ينطلق كلّ من الباث والمتلقي وكلّ المشاركين في التخاطب؛ من افتراضات مسلّم ومعترف بها بينهم، فعندما يوجّه الباث حديثه إلى المتلقي فهو ينطلق ممّا يفترض سلفاً أنه معلوم له.

وعلى هذا الأساس تغدو الافتراضات المسبّقة بمثابة الخلفية التواصليّة الضروريّة المحققة لنجاح العمليّة التخاطبيّة، انطلاقا من السِّياقات والبنى التركيبية العامّة في أي

(1) جورج يول، معرفة اللّغة، ترجمة محمّد فراج عبد الحافظ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندريّة، ص 137.

(2) ج. يول وجورج، براون، تحليل الخطاب، ص 37.

عملية معنية بإنتاج الكلام، وهذا هو مردّ اعتباره –من طرف الفلاسفة اللغويين– مفهوم ذو طبيعة لسانية يتمّ التوصّل إليه بواسطة العلامات اللّغويّة التي تتضمنها الأقوال الواردة في الخطابات التواصلية، يقول "ديكرو" DUCROT متحدثا عن ماهية هذا المفهوم: "هو العنصر الدلالي الخاص بالقول أو تحويله إلى استفهام، هل أ؟ وإلى نفي لا أ"[(1)].

ولتبيان وتبسيط هذا المفهوم نطرح المثال التالي:

انقطع زيد عن الدّراسة.

عند تحويل هذه الجملة إلى الاستفهام تصبح: هل انقطع زيد عن الدّراسة.

وعند تحويلها إلى النفي تصبح: لم ينقطع زيد عن الدّراسة.

يمكن استنباط معنًى ضمنيا من هذه التّحويلات وهو: كان زيد يدرس وهو معنى يربط في طياته الجمل الثلاثة السّابقة.

كما يذكر الباحث مسعود صحراوي في كتابه: التداوليّة عند العلماء العرب، هذا المثال لتسهيل استيعاب هذا المفهوم:

يقول الطرف الأوّل للطرف الثاني: كيف حال زوجتك وأولادك؟ إن هذه الجملة توحي بأنّ الطرف الثاني متزوج وله أولاد، كما يمكن أن توحي بأن الطرفين تجمع بينهما علاقة حميميّة تسمح بطرح مثل هذا السؤال، عندئذ يرد الطرف الثاني قائلاً: هي بخير شكرًا، الأطفال في عطلة.

ولكن إذا كانت الخلفية التواصليّة غير مشتركة بين الطرفين؛ فإنّ الطرف الثاني يرفض هذا السؤال أو يتجاهله، فيجيب بأحد الملفوظات التالية:

([1]) Ojwald Ducrot, Dire et ne pas dire, principes de sémantique linguistique, édition HERMANN, 2ème édition, Paris (1980) p. 81.

-أنا لا أعرفكم.

-لست متزوجًا.

-لقد طلقت زوجتي...[1]

ووفق هذا الطّرح فإن الافتراض السّابق هو خلفية معرفية قبليّة تمثّل الخيط العلائقي الرابط بين أطراف العمليّة التواصليّة، إذ أنّ وجودها ضروري ويلعب دورًا فعّالاً في إنجاح التخاطب والسّير به نحو الأمان.

ومن هذا المنطلق جاز القول أنّ أهم فرق جوهري يفصل بين الافتراض السّابق والأقوال المضمرة Sous-Entondus يتمثّل في كون أنّ الأوّل هو نتاج للسياق الكلامي، أي يمكن أن نستشفه من خلال الملفوظات ذاتها، أمّا الثاني فهو وليد الملابسات المحيطة بالعمليّة التواصليّة[2]. بمعنى أن الافتراض السّابق مفهوم يؤخذ ويستنبط من الجملة ذاتها، أمّا الأقوال المضمرة فهي المعلومات والمعاني التي لا يمكن الوقوف عليها إلاّ من خلال القبض عن سياقها الحقيقي ولذا تعتبر "أوركيوني" Orrechioni أنّ "القول المضمر هو كتلة المعلومات التّي يمكن للخطاب أن يحتويها، ولكن تحقيقها في الواقع يبقى رهن خصوصيات سياق الحديث"[3].

نقول أن القول المضمر –مقارنة مع الافتراض السابق- مرهون بخصوصيات الحديث لأنّ ميزته الأساسيّة –كما يقول ديكرو- عدم الاستقرار وتابع للحال التّي انبثق من كنفها، ولأنّ من أهم مفارقاته: أن المتكلم وهو يحاول رفع الرّدود المشينة من مستمعيه؛ يتخفّى وراء المعنى الحقيقي ويلجأ إلى خلق تأويلات مختلفة ليخرج نفسه من

([1]) ينظر: مسعود صحراوي، التداوليّة عند العلماء العرب، ص 31.

([2]) Oswald Ducrot, Le dire et le dit, édition de minuit, Paris (1984), p 34.

([3]) مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص 32.

الحرج، كأن يقول مثلاً: "أنا لم أقصد ذلك"، ولأنّه أخيرًا يستشف عن طريق عمليّة إستنتاجيّة تتدخّل فيها عوامل السّياق[1].

بقي أن نذكر أن الافتراض السّابق من المفاهيم التّي تدخل ضمن إطار علم الدلالة، ولكن المعاني والمحتويات التي تأخذها الافتراضات السّابقة في سياقات مختلفة هو الذي أضفى عليها الطابع التداولي الاستعمالي وجعلها تُدمج في دارئة الأفعال الكلاميّة، تقول "أوركيوني" في هذا الصّدد: "إنّ الافتراض المسبق التداولي هو تلك المعلومات التّي يحتويها الكلام، والتّي ترتبط بشروط النجاح التّي لابدّ أن تتوفّر لكي يكون الفعل الكلامي المزمع تحقيقه قابلاً لأن يفضي من النّاحية التأثيرية"[2]، وهذا يعني أن نجاح الفعل الكلامي بإلقاءه ظلالاً تأثيرية على المتلقي، كقلب اعتقاده أو جعله يتعاطف مع رأي معيّن...؛ مرهون بوجود افتراضات مسبقة معيّنة. ولشيء من التوضيح نأخذ المثال التالي:

لكي يتحقق الفعل الكلامي التّالي: لا تتكلّم كثيرًا؛ لابدّ أن المتلقي يتكلم كثيرًا، وأن يكون المتلقي يملك كفاءة تساعده على التأويل المُحكم لهذا القول، وأن يكون المتكلّم في مقام سلطوي يؤهّله لإصدار مثل هذا الأمر، وفي هذا الصّدد يقول ديكرو "إن الافتراض السّابق لمحتوى معيّن يعني قبول هذا الأخير كشرط لحوار لاحق، ولهذا السّبب يتبيّن لنا سبب اختيارنا للافتراض السّابق بحكم أنّه فعلاً كلاميًا خاصّا، لأنّه ذو قيمة قانونية، وبالتالي لغوية بالمعنى الذي أسنِد لهذا المصطلح، ففي حالة تحقيق هذا الفعل الكلامي نقوم بتغيير إمكانيات الكلام عند المتخاطبين"[3].

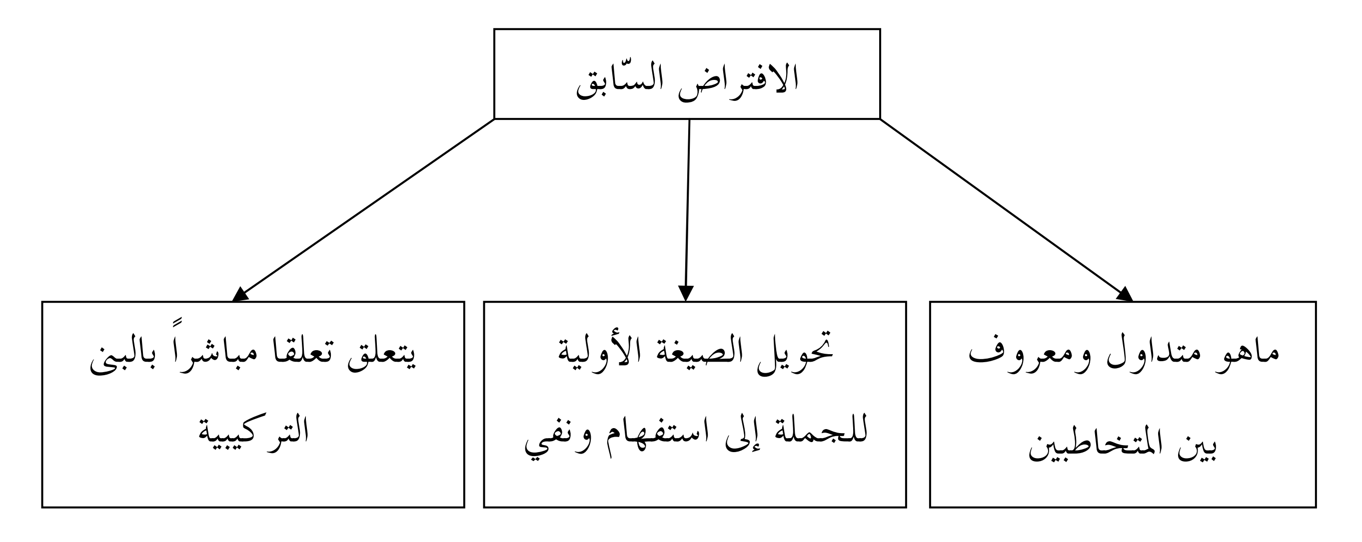
---

(1) Voire : Oswald Ducrot, Dire et ne pas dire, p. 132.

(2) ينظر: عمر بلخير، تحليل الخطاب المسرحي في ضوء النظريّة التداوليّة، منشورات الاختلاف، الطبعة (1)، 2003، الجزائر، ص: 118.

(3) Oswald Ducrot, Dire et ne pas dire, p. 91.

ويمكن أن نستشف استناداً على هذه العتبات المعرفية التي تنطوي عليها مفهوم الافتراض السّابق مجموعة من النّقاط التي يمكن أن نوضحّها بهذا الشكل:



يظهر من هذه الخطاطة أن ظاهرة الافتراض السّابق ظاهرة ذات بعد تداولي؛ من أهم خصائصها أنها ظاهرة تستند إلى أرضية مشتركة بين الباث والمتلقي وماهو معروف بينهما، كما يظهر الافتراض السابق من التحويلات التي تعتري الصيغة الأولية إلى أسلوب استفهام ونفي، وبالإضافة إلى هاتين الخاصيتين، يمكن القول أنه يستنتج من البنى التركيبية للجمل عكس لقول المضمر الذي يوّلد من الملابسات المحيطة بالعملية التخاطبية.

6.5–النظريّة الحجاجيّة L'argumentation:

يعدّ الحجاج من أهم المحاور التداوليّة، حيث حظي بجهود مستفيضة من طرف عدد لا بأس به من المناطقة واللغويين والفلاسفة المختصين بالتحليل الخطابي، على أساس أن الخطاب مجموعة من الصّيغ والعبارات الحاملة في طيّاتها بعدًا حجاجيّا موجّه نحو المتلقي بغرض إقناعه بمحتوى أو معلومة معيّنة، أو قلب قناعاته أو التأثير فيه... وعليه انكبت جهود نفر لا بأس به من الباحثين إلى تناول هذا المبحث بالتنقيب عن آلياته

والتقنيات التّي يحتكم إليها، بالربط بينه وبين السياقات المقاميّة المختلفة، وبذلك استطاع الحجاج أن يحتلّ منصبا مهمّا في صميم البحث التداولي المعاصر.

ووفق هذا الطرح فالخطاب يتأسّس على مجموعة من الأساليب التّي من شأنها تغيير الواقع ككل أثناء الممارسة الخطابية، وعلى هذا الأساس يعرّف كلّ من "ميشال ماير" M. Mayer وشاييم بيرلمان CH. Perlman الحجاج على هذا الشكل: "يعرف الحجاج في عادة بكونه جهدًا إقناعيّا (إقحاميا) ويعتبر البعد الحجاجي بعدًا جوهريّا في اللغة لكون كلّ خطاب يسعى إلى إقناع من يتوجه إليه"[1] وعليه يمكن القول إنّ الخطاب عبارة عن بنية من الألفاظ والعبارات (أفعال كلاميّة) المتضمنة مقاصد ومعانٍ موجّهة إلى مُتلقين يقصد التأثير فيهم.

إن السّمة الأساسيّة التّي تجعل الخطاب ناجحاً وفعّالاً، تقبع في ذلك المجال الذي يُعنى بمعانيه الطريقة والتقنية التّي يتمّ عن طريقها عرض الحجج المتجهة نحو المتلقين وقلب قناعاتهم والتأثير على أفكارهم وعواطفهم، ولكن تبقى هناك مسألة مهمّة ينبغي إدراجها في هذا المسعى المحقق لنجاح الخطاب وفعاليته، وهي حسب بيرلمان –مراعاة السّامع (أو المتقبل) المستهدف وكذا مدى قدرة التقنيات الحجاجيّة المستخدمة لحصول عمليّة الإقناع، بالإضافة إلى مراعاة الحالة النفسيّة للمتلقي التّي يجب عدم التغاضي عنها لحصول التأثير المطلوب[2].

ولّما كانت مراعاة المتلقي، والمقام بشكل عام من الدعائم الأساسيّة التّي تحقق للخطاب الحجاجي لفعاليته المتجسدة في خلق تأثيرات حقيقية على المتلقين؛ أطلق على الدراسات الحجاجيّة الحديثة مصطلح البلاغة الجديدة، ويرجع الفضل في ذلك إلى

---

(1) حبيب أعاب، الحاج والاستدلال الحجاجي، مجلة عالم الفكر، العدد الأول، المجلّد 30 يوليو سبتمبر 2001، مجلة محكمة تصدر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت ص 97.

(2) ينظر: عمر بلخير، التداولية والحجاج، ص 21.

"بيرلمان" وزميله "تيتكاه" Tyteca في مؤلفهما "مضف الحجاج –البلاغة الجديدة Traite de l'argumentation nouvel rhétorique، الذي اعتبر بحق إيذانا بدخول الدراسات البلاغية إلى أفق جديد يُعنى بدراسة الحجج[1].

بالإضافة إلى هذا تنوّعت التصورات والمفاهيم الـــمُلفاة على كاهل الحجاج، إذ نظر الدّارسين المعاصرين لمفهوم هذا الحقل نظرات مختلفة باختلاف الزوايا المعرفية والمرجعيات التّي يعترفون منها مبادئهم وتصوراتهم (بلاغية، لسانية، فلسفية...)، ممّا أدّى إلى إثراء مجال الدّراسات اللغويّة المعاصرة بمفاهيم ومصطلحات جديدة. وفي ما يأتي عرض مختصر لرؤى بعض الباحثين الذين كان لهم باع طويل في التنظير لمسألة الحجاج ومفهومه وطريقة اشتغاله:

أ–مفهوم بيرلمان Rerlman وتيتكاء Tyteca للحجاج:

يعتقد هذان الباحثان أن "موضوع نظريّة الحجاج هو درس تقنيات الخطاب التّي من شأنها أن تؤدّي بالأذهان إلى التسليم بما يعرض عليها من أطروحات، أو أن تزيد في درجة ذلك التسليم"[2]، فوجهة النظر هذه مبنيّة على التركيز على كل ماهو مناسب وملاؤم من الطرق الفعّالة المؤديّة إلى إفحام المتلقي بحجج قادرة على قلب قناعاته وتصوراته، بمعنى الانتقاء الإيجابي لسبل واستراتيجيات حجاجيّة من شأنها إقناع الآخرين.

كما كان بيزلمان يعتقد أن الغاية المتوخاة من الحجاج في أي خطاب هي إنجاز العمل، أو تهيئته للقيام به في المستقبل، فيقول: "غاية كلّ حجاج أن يجعل العقول تذعن لما يطرح عليها أو يزيد في درجة ذلك الإذعان فأنجع الحجاج ما وفق في جعل حدة

(1) ينظر: محمد ولد الأمي، حجاجية التأول في البلاغة المعاصرة، المركز العالمي لدراسات أبحاث الكتاب الأخضر، الطبعة الأولى، ليبيا، 2004، ص 15.

(2) عبد الله صولة، الحجاج في القرآن الكريم من أهم خصائصه الأسلوبيّة، دار الفرابي، ط2، لبنان، 2007، ص 27.

الإذعان تقوى درجتها لدى السامعين بشكل يبعثهم على العمل المطلوب (إنجازه أو الإمساك عنه)؛ أو هو ما وفق على الأقل في جعل السّامعين مهيئين لذلك العمل في اللّحظة المناسبة"[1]، وهكذا لم يحصر بيرلمان. في نظريته الحجاجية. الهدف من توظيف الآليات والتقنيات الحجاجية بالإقناع والإقتناع بل ذهب إلى أبعد من ذلك من خلال تحريك هذا البعد الأخير وجعله أداةً فعالة في الممارسة العمليّة.

لقد كان مسعى "بيرلمان" وزميله "تيتكاه" يتمحور في إعطاء الحجاج هويّة خاصّة به، من خلال التعرض لمنطلقاته، وموضوعاته، وأسس الاقتناع فيه، والمقاصد الذي يوؤم إليها. وفي إطار هذا المسعى حاول المؤلفان في كتابهما المشترك "مصنف في الحجاج" إخراج الحجاج "من دائرة الخطابة والجدل الذّي ظلّ لفترات طويلة في القديم مرادفا للمنطق نفسه، فالباحثان عملا من ناحية أولى على تخليص الحجاج من صرامة الاستدلال الذي يجعل المخاطب به في وضع ضرورة وخضوع واستلاب. فالحجاج بالنسبة لهما معقوليّة وحريّة وهو حوار من أجل حصول الوفاق بين الأطراف المتحاورة"[2] وخلّصا الحجاج من تلك الرؤية التقليدية التعسفية التي لازمت مفهوم الحجاج، واعتبرته قدحًا طويلاً من الزمن أداة منطقية إستدلالية تفرض نفسها بقوة على المتلقين، الذين يجدون أنفسهم مسلوبة ومقيدة وخاضعة بفعل ما يرمي عليها الاستدلال من إلزاميات تنفي حريته وتمنعه من تحصيل أي وفاق بينه وبين المتكلم.

ب–النظرية الحجاجية عند تولمين TOLMINE:

من بين الإسهامات التنظيرية البارزة في أعمال تولمين هو إبعاده "القضايا التّي تستدعي التقنيات المنطقية، ويتجه نحو التقويم العملي للحجاج، فيثير قضايا عامّة أغفلها

(1) عبد الله صولة، الحجاج أطره منطلقاته وتقنياته، أهم نظريات الحجاج في التقاليد الغربيّة من أرسطو إلى اليوم، إشراف حمادي حمود، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، المجلد XXXIX، 1998، ص 299.

(2) المرجع نفسه، ص 298.

المنطق الذي ظلّ عبر تاريخه، يميل إلى التطور بعيدا عن المشاكل والقضايا العمليّة ليتجه نحو حالة من الاستقلال التام، يصير فيها موضوعاً للدراسة النظريّة، ويتحرّر من كلّ الالتزامات العمليّة المباشرة، ويظلّ مع ذلك ميّالاً إلى الجمع بين كونه علماً صوريّا، وبين كونه تقويما نقديّا للحجج الواقعيّة"[1] بمعنى إن إسهامه هاهنا قائم على فصل المنطق وتقنياته على الحجاج، بالإضافة إلى هذا الطرح فإنّه يحاول إضفاء الطابع العملي (المرتبط بالمشاكل والقضايا العمليّة)، وبالتالي الوصول إلى حجاج ذو شقين؛ الشق الصّوري (النظري)، والشق المتجه نحو معالجة ونقد الحجج الواقعيّة.

كما وجّه تولمين اهتماما كبيراً وعناية مركزة إلى حصر وضبط العلل الكامنة وراء كلّ ادعاء مطروح، ومن هذا المنطلق اعتبر أن العلل التي يستعملها المتكلّم بمثابة "الوظيفة الأساسيّة للحجج، وما عداه من استعمالات ووظائف يعتبر ثانوي ومشوش. لنفرض أن شخصاً ما، صاغ إثباتا، ثم طولب بتدعيمه، فماذا سيفعل لإنتاج حجة تعلل إثباته؟"[2]، وبذا فإنّ الحجة تبقى غير شافية وكافية، إن لم يكتنفها بعض العلل.

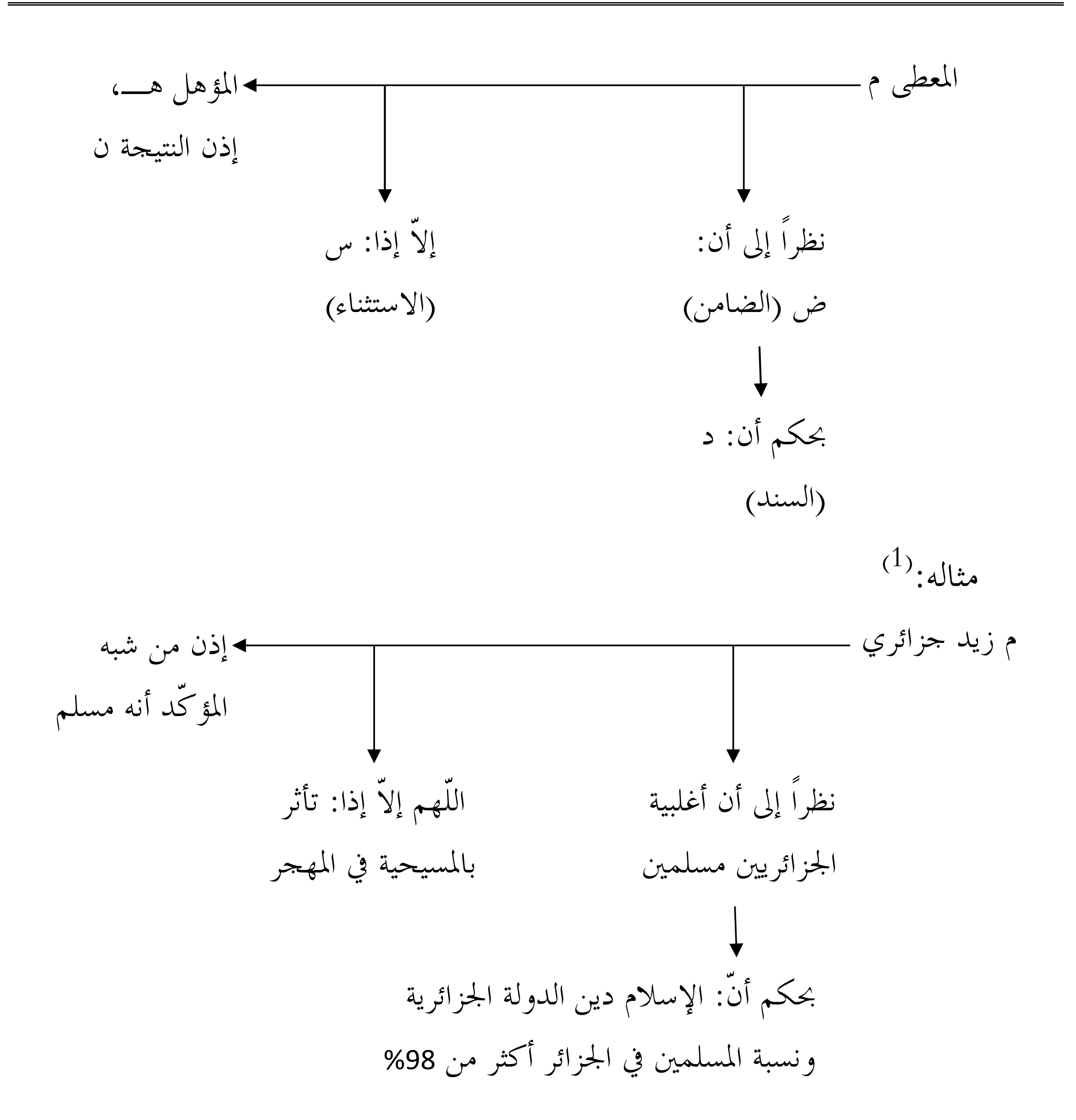
ويتضح مفهوم تولمين الحجاج من خلال بحثه المقدم في سنة 1958 والحامل لعنوان "The uses of argument" الذي كان يصبو من تأليفه إلى مقاربة التقنيات والأدوات الحجاجيّة المستعملة في الخطابات العادية، وعرض فيه بعض الرّسوم البيانية لتسهيل استيعاب تصوره للحجاج، وقد قام الباحث التونسي عبد الله صولة بترجمتها، ومن بين النماذج الأكثر دقة في تصوير تصوره لطريقة اشتغال الحجاج الشكل التالي –ببعض التصرّف[3]:

---

(1) محمد طروس، النظريّة الحجاجيّة من خلال الدراسات البلاغية والمنطقية واللسانية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، 2005، ص 60.

(2) المرجع نفسه، ص 61.

(3) ينظر: خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية، ص 109.



ومن الأمور التّي نستشفها من هذا المخطط التوضيحي المتعلق بطريقة اشتغال الحجاج عند تولمين أنّ: المعطى "م"، والنتيجة "ن"، والضمان "ض" من المعطيات الشبيهة بالقياس الأرسطي المعتمد على المقدمة الكبرى والمقدمة الصغرى (النتيجة)، وعند هذا الحد يمكن القول: إنّ هذا النموذج غير قادر على استيعاب كافة الحجج، هذا من جهة،

(1) عبد الله صولة؛ الحجاج في القرآن، ص 26/25.

ومن ناحية أخرى، يجوز القول أنّه لا يشتمل على مقوّم أساسي من مقومات الحجاج الذي هو الجمهور[1]، وبالتالي غياب المقام وعدم إيلائه أي مترلة في هذا النموذج.

ج-الحجاج عند أنسكوبر J.C. Anscombre وديكرو O. Ducrot:

عرض هذان الباحثان تصورهما للحجاج في كتابهما L'argumentation dans la langue في سنة 1983، وقد بينا من خلال هذا المؤلف "أن مصطلحي البلاغة والحجاج يكتسبان معاني جدّ مختلفة عن التّي كانت متداولة في التقاليد الأرسطية"[2]، كما أثبتا في هذا المؤلف أنّ الحجاج عندهم يتموضع في اللغة بعيداً على ما يتأسّس عليه الخطاب من منطق رياضي أو شكلي أو صوري كما هو الشأن عند كلّ من "بيرلمان" و"تيتكاه".

وعليه اعتبر البعد التداولي من أهم المفارقات الّتي تطبع عملهما، فقد رفضا "التصور القائم على الفصل بين الدلالة وموضوعها معنى الجملة والتداولية وموضوعها استعمال الجملة في المقام، من جهة والسّعي إلى سَبْر كل ماله صلة داخل بنية اللّغة بالاستعمال التداولي المحتمل من جهة أخرى. فيكون مجال الباحث عندهما هو الجزء التداولي المدمج في الدلالة ويكون موضوع البحث هو بيان الدّلالة التداوليّة (لا الخبرية الوصفية) المسجلة في أبنية اللّغة وتوضيح شروط استعمالها الممكن"[3] ووفق هذه الرؤية فإن الحجاج يبقى معطى مرتبط بالاستعمال، وهو ما يؤدي بالباحث أو المؤول إلى التعاطي مع البنيات الحاملة لطاقات حجاجيّة بطريقة إجرائية تداوليّة عمادها وضع النظر وتركيزه على المقام المؤطّر للعمليات التخاطبيّة، وهو ما لم نجده مطروحاً في طروحات

([1]) ينظر: المرجع نفسه، ص 26/25.

([2]) عبد الله صولة: الحجاج في القرآن، ص 27.

([3]) شكري المبخوت، نظرية الحجاج في اللغة، تأليف جماعي أهم نظريات الحجاج في التقاليد الغربية من أرسطو إلى اليوم، إشراف حمادي صمود، مجلد XXXIX جامعة الآداب والقنون والعلوم الإنسانية، تونس، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، ص 351.

"تولمين" الّذي أقصى العنصر المقامي إقصاءاً حين ركز عن الوجهة الإنتاجية للحجة وتغاضى عن الجمهور المتلقي.

-وربّما كان هذا التصور هو سرّ اعتبارهما أن "للكثير من الأفعال اللاقولية وظيفة حجاجيّة تتمظهر في بنية الجمل، وتحمل الجمل مؤشرات تحدّد قيمتها التداولية داخل البنية التركيبيّة، باستقلال عن المحتوى الإخباري"[1]، وبذا يظهر فصلهما الواضح بين وظيفتين أساسيتين من وظائف اللغة وهما الوظيفة الحجاجيّة والوظيفة الإخبارية، حيث اعتبر أنّ هذه الأخيرة هي وظيفة ثانوية بالنسبة للوظيفة الحجاجيّة، فالادعاء ينقل الحقيقة ووصفها لن يكون إلاّ زيفاً وبهتانا وتزويراً لهذا الادّعاء أكثر من ملامستنا لما هو جوهري بهدف التأثير على الآخر من خلال الضغط عليه[2].

بالإضافة إلى هذا التصور، يعتبر هذان المنظران أن أيّ خطاب يشتمل على وظيفة حجاجية، وتقوم هذه الوظيفة الأخيرة على "تحقيق عملين اثنين هما فعل التصريح بالحجة من جهة وفعل النتيجة من جهة أخرى، سواء أكانت هذه النتيجة مصرحاً بها أو مفهومة -بدون تصريح- من طرف ق$_1$"[3] هذا إذا علمنا أن ق$_1$ حجّة توجب ظهور ق$_2$، ويكون هذا الأخير قولاً صريحاً أو ضمنيا.

كما أورد ديكرو إلى جانب ذلك تحليلا أطلق عليه مصطلح آلية المعنى، وقوامه أن أي عبارة لغويّة (جملة) تدرس بالمعطى اللّساني الذي يخصّها بالدلالة، ثم تعالج هذه الأخيرة بالمعطى البلاغي الّذي يخصّ معنى الملفوظ، ويضطلع المعطى البلاغي بوظيفتين

(1) محمد طروس: النظريّة الحجاجية، ص 106.

(2) Voire : C.F : Jean Claude ANSCOMBRE et Oswald Ducrot : L’argumentation dans la langue, pierre Mardaga édition : Belgique : p 169.

(3) Ibid, p 11.

أساسيتين، الأولى: إعطاء مخرجاً أولياً يمهّد لظهور المعنى، والثانية: مقابلة هذا المعنى التمهيدي بجديد السّياق الملفوظي[1].

من هذا المنطلق؛ لا ضير في القول أن تصور كل من "انسكومبر" و"ديكرو" حامل لأبعاد نظرية مقامية "تتلخص في ضرورة مراعاة جملة من العلاقات الحتمية بين المقام والمخاطبين والسّامعين وأنواع القيم ومراتب الكينونة والثقافة والحضارة وآفاق انتظار المعنيين وتأثير ذلك على فكر المتكلم (المبدع) وعلاقة ذلك كلّه بوصفه كائنا بما ينبغي أن يكون. وكان قد أعطى دوراً مهمّا لجوانب التقييم والتوقعات المحتملة في تحقيق إنجازية الخطاب الحجاجي كفعل لغوي"[2] وتحدث هذه الفعالية الحجاجيّة من منطلق أن الحجاج بوصفه فعلاً خطابيّا ذو غايات وأهداف "يتنزل في سياق اجتماعي واقتصادي وسياسي وإيديولوجي، وبهذا فهو يندرج ضمن نظم متعدّدة كالمنطق والفروع المختلفة من دراسة اللّسان والأنظمة الرمزية (لسانيات وتحليل النصوص والخطابات الدلالية) وعلم النّفس وعلم الاجتماع التربوي والتواصلي، وهو ما يفترض في المحتجّ ثقافة واسعة تجعله قادراً على النفاذ إلى عالم المتلقي والفعل بتغيير آرائه ومواقفه"[3].

وفي ضوء ما سبق تقديمه؛ نستشف أن للتّداولية صلب يشتمل على قدر كبير من المفاهيم والآليات، ولعلّ السر الكامن وراء هذا التعدد الذي اشتمل عليه جهازها المفاهيمي راجع إلى تنوع تلك المشارب والمرجعيات المعرفية التي مثلت المحضن الفكري لظهور هذا الدرس كعلم النفس المعرفي وعلم الاجتماع واللسانيات والفلسفة والمنطق، مما أفضى إلى مخاض غير ثابت ومستقر، الأمر الذي أدى بدوره إلى نتيجة أخرى مفادها

([1]) ينظر خليفة بوجادي: في اللّسانيات التّداوليّة، ص 111.

([2]) محمد سالم ولد محمد الأمين: مجلة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، دولة الكويت، مجلد 28، العدد 03، يناير مارس 2000، ص 87.

([3]) سامية الدريدي، الحجاج في الشعر العربي القديم من الجاهلية إلى القرن الثاني للهجرة بنيته وأساليبه، عالم الكتاب الحديث، تونس، الطبعة الأولى، 2008، ص 42.

ثراء شاسع على مستوى الآليات والميكانزمات والنظريات المشكلة للمنظومة المفاهيمية للتداولية، سواء في بعدها التنظيري أم الإجرائي المسلط على تحليل النصوص والخطابات.

إن هذا الثراء الواسع الذي اشتملت عليه المنظومة المفاهيمية للدرس التداولي؛ قد أدى بنا رأسا –في هذا الفصل– إلى عدم التعرض لكل صغير وكبيرة انطوى عليها هذا الدرس، لأن ذلك سيأخذ منّا كتابة مجلدات للإلمام بكل آلياتها وتفاصيلها، وعليه اقتصرنا على الحديث والعروج على أهم قضاياها ونظرياتها التي تتقفاها وهي تتعامل مع الظاهرة اللغوية، والتي تملك مؤهلات وخصوصيات نراها أنها تتماثل مع التنظيرات البلاغية العربية إلى حد كبير، برغم أن انشغالنا واشتغالنا سيكون منصبا على رصد التعالقات المعرفية المشتركة بين الدرس البلاغي العربي القديم (من القرن الثالث الهجري إلى القرن السابع الهجري) والدرس التداولي المعاصر.

الفصل الثالث

الأبعاد التداولية في الخطاب من خلال أفق البلاغيين العرب

توطئة:

إن الأمر الواجب ذكره في هذا الموضع المتعلّق بمسألة العروج والولوج إلى أهم المحطات المعرفية التّي لازمت الدّرس البلاغي العربي منذ نشأته إلى غاية تحدّد معالمه، واستقرار قواعده؛ هي تلك الصّعوبة البالغة التّي تقف في وجه كلّ من يحاول التصدّي لرصد المسار العام لتطوّر التأليف البلاغي، على أساس أنّ هذا الأخير "لم يأخذ دائمًا مسارًا تاريخيا مستقيمًا منتظما، ولكنّه كان يسير في مجموعة من الخطوط المنعرجة المتشابكة التّي لا تتوازى إلاّ لتتقاطع، ولا تلتقي إلاّ لتتفرق"[1]، ولهذا عدّت التعامل مع هذه القضية ضربا من المخاطرة التي يمكن لها أن ترمي بالباحث في بعض المزالق والمنعطفات، خاصّة إذا تحمّل الباحث أعباء معرفية أخرى، كمحاولة اكتشاف الجسور الجامعة بين تنظيرات وتصورات العلماء البلاغيين العرب –عبر تتبع المسار التاريخي لهذا الدّرس– والطروحات التّي اختصّ بها الجهاز المفاهيمي التداولي المعاصر وقضاياه التّي انبثقت –كما ذكرنا سالفا– من منظرين وعلماء وباحثين ينتمون إلى مجالات معرفية وخلفيات مرجعيّة متعدّدة ومختلفة كعلم النّفس المعرفي واللّسانيات الاجتماعية والمنطق والفلسفة...

غير أنّ هناك بعض المشارب المعرفيّة التي يمكن الاغتراف منها للولوج المنهجي السّليم إلى أغوار مسارات التّاريخ البلاغي العربي، ومحاولة عقد الصّلة بين تأليفات وطروحات هذا الأخير والدّرس التداولي المعاصر[*]، ويتجسّد هذا الحل في اللّجوء إلى تقسيم المسار التاريخي للموروث البلاغي العربي إلى أربعة مراحل أساسيّة وهي: النشأة والنمو والازدهار والدّلول، اقتداءًا ببعض الباحثين العرب الذين دلو بدلوهم في هذا

([1]) علي عشري زايد، البلاغة العربية، تاريخها، مصادرها، مناهجها، مكتبة الآداب، الطبعة السابعة، القاهرة (مصر) 2009، ص09.

([*])ليس المراد بهذه العبارة أن شوقي ضيف في كتابه "البلاغة تطور وتاريخ" حاول الوصول إلى نقاط التقاطع الواقعة بين مفترق طرق الدرس البلاغي العربي والتداولية، بل إنّ طرحه كان منصبا على التاريخ المعرفي المحض للدراسات البلاغية القديمة. أمّا المحاولة التأصيلية للمبادئ التداولية في البلاغة العربية فهو موضوع بحثنا في هذه الأطروحة.

المجال، وكانت محاولاتهم في هذا المضمار بمثابة محاولات رائدة، يدين لها الفكر العربي المعاصر بالكثير، ومن بينها كتاب الأستاذ الدكتور شوقي ضيف "البلاغة العربية تطور وتاريخ".

ونحن لا ندّعي أننا سنقف عند كل صغيرة وكبيرة انطوت عليها هذه المحطات البلاغية، وإنّما ستقتصر على الوقوف على أهم التنظيرات والتصورات التّي حملت في طيّاتها أبعادًا تداولية صريحة وواضحة، ذلك أن طبيعة البحث وحدوده والإشكالية التّي انتقيناها متعلّقة بالكشف والبحث عن الومضات والأبعاد التداولية التّي انبثقت من تخريجات وطروحات البلاغيين العرب من خلال استنطاق المدّونة البلاغية من القرن الثالث الهجري إلى القرن السّابع الهجري.

لقد مثّل كل مرحلة من هذه المراحل (النشأة والنمو والازدهار والذبول) عدد من الدّارسين المبرّزين الّذين أسهموا في تأسيس العلم وتطويره واتّضاح معالمه وأسُسِه، حيث اجتهدوا في وضع النظريات والتصورات والمصطلحات التّي تخصّه وتحدّه، ولقد اكتنفت تخريجات هؤلاء البلاغيين في طيّاتها مجموعة معتبرة من المقومات والآليات المفاهيمية والمنهجيّة التّي تبناها الدّرس التداولي بالسّير وفقها ومع يتعاطى مع الدّرس اللّغوي سواءًا تعلّق الأمر بالتنظير أم الإجراء. وفي ما يلي بسط منهجي معرفي نحاول من خلاله إثبات هذا المقتضى التصوري.

1- الأبعاد التداولية في مرحلة النّشأة:

وربّما كان الأمر الجدير بالذكر في هذا المقام، أن البلاغة العربية لم تُخلق مكتملة الأُسس والمباحث والقواعد، بل نشأت مجرّد أفكار وملاحظات بسيطة متناثرة وغير ملتحمة، شأنها في ذلك شأن كلّ علم في بدايته الأولى.

وعليه؛ عنيت هذه المرحلة بتسجيل الملحوظات البلاغية البسيطة التّي كان ينثرها العرب في الجاهليّة، إذ بلغ العرب في هذه الحقبة مرتبة راقية من البلاغة والبيان، وخير شاهد على ذلك؛ تلك الآيات القرآنية التي صوّرت هذا الرقي من مثل ﴿ ٱلرَّحۡمَٰنُ ۝١

عَلَّمَ ٱلْقُرْءَانَ ۝٢ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ ۝٣ عَلَّمَهُ ٱلْبَيَانَ ۝٤ ﴾[1]، ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُۥ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ﴾[2]، كما صوّر الذكر الحكيم شدّة معارضتهم في اعتمادهم على قوّة الحجاج والجدل بمثل ﴿ فَإِذَا ذَهَبَ ٱلْخَوْفُ سَلَقُوكُم بِأَلْسِنَةٍ حِدَادٍ ﴾[3] ومن أكبر الإشارات الدّالة على ما وصلوا إليه من حسن البيان أن كانت معجزة الرسول أن دعاهم إلى منافسة القرآن في بلاغته الباهرة[4]، ولكنهم لم يستطيعوا الوقوف أمام هذا التحدّي بالطّبع، بحكم أن مشركوا قريش كانوا يدركون تمام الإدراك بفضل سجيتهم وفطرتهم اللغوية الراقية أن في النظم القرآني أمورًا عظيمة تخرج عن استطاعة البشر وقدراتهم. وهذا ما عبّر عنه أحد الكفّار الجبارين –وهو الوليد بن المغيرة– في قوله: "لقد سمعت من محمّد آنفا كلامًا ماهو من كلام الإنس ولا من كلام الجن، إنّ له حلاوة، وإن عليه لطلاوة، وإنّ أعلاه لمثمر، وإنّ أسفله لمغدق، وإنّه يعلو وما يُعلى"[5].

لقد بدأت هذه الملاحظات البيانية تنمو بعد ظهور الإسلام بما نصبه القرآن الكريم أمامهم من مثال أدبي رائع، وأحاديث الرّسول (ص) التّي كانت تديع على كلّ لسان، وفيه يقول الجاحظ "لم ينطق إلاّ عن ميراث حكمه، ولم يتكلّم إلاّ بكلام قد حقّ بالعصمة... وهو الكلام الّذي ألقى عليه المحبّة، وغشاوة بالقبول، وجمع له بين المهابة وقلة حاجة السّامع من إعادته... ثم لم يسمع النّاس بكلام قد أعم نفعًا ولا أقصد لفظًا ولا أعدل وزنًا ولا أجمل مذهبًا ولا أكرم مطلبًا ولا أحسن موقعًا ولا أسهل مخرجًا ولا أفصح معنى ولا أبين فحوى من كلامه صلّى الله عليه وآله وسلّم"[6] إضافة إلى هذا ما

([1]) سورة الرحمن، الآية (1) و(2) و(3).

([2]) سورة البقرة الآية 204.

([3]) سورة الأحزاب الآية 19.

([4]) ينظر شوقي ضيف: البلاغة تطور وتاريخ، دار المعارف، الطبعة السادسة، القاهرة (د.ت)، ص 05.

([5]) علي عشري زايد: البلاغة العربية، تاريخها مصادرها، مناهجها. نقلا عن: محمود بن عمر الزمخشري: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، المكتبة التجارية، مصر 1954.

([6]) الجاحظ: البيان والتبيين، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة 5 سنة 1985، ج2، ص 18/17.

تميّزت به خطب بعض الصحابة من بلاغة راقية؛ أمثال الإمام علي الّذي كان لا يبارى فصاحة وبلاغة[1].

وأخذت هذه الملاحظات البيانية تتسع وتشعُّ في العصر العباسي، ومن بين مظاهر هذا الإشعاع ظهور طائفة المتكلمين الذين حرصوا كلّ الحرص على حدق فنون البيان والتمرّس بأساليب القرآن وطرقه حتّى يتسنّى لهم شرح عقائدهم الكلامية للنّاس من جهة، والدّفاع عنها ضدّ هجوم الخصوم من جهة أخرى، وهذا ما لجأ إليه رؤساء الملل والنحل في أغلب الأحيان، وربّما كان ما يرويه لنا الجاحظ عن زعيم المعتزلة الذّي أسقط حرف الرّاء من خطبته. لأنّه كان يلثغ فيه –أكبر شاهد على سعي المتكلمين إلى الاغتراف من القدرات البلاغية، وقد أشد الجاحظ لواصل بن عطاء تبريرًا قوامه أنّه "كان داعية مقالة، ورئيس نحلة وأنّه يريد الاحتجاج على زعماء أرباب النحل وزعماء الملل، وأنّه لابدّ من مقارعة الأبطال ومن الخطب الطوال، وأن البيان يحتاج إلى تمييز وسياسة وإلى ترتيب ورياضة، وإلى تمام الآلة وإحكام الصّنعة"[2].

أمّا بالنسبة للنشأة؛ فراح زعماء المذاهب الكلامية (وخاصّة المعتزلة) يهتمون بتدريبهم وتلقينهم تقنيات الإقناع واستعمال الحجج[*] للظفر بالمناظرات وكيفية إقحام الخصم وكيف يحسنون البيان ويصوغون كلامًا يستولي على قلوب السّامعين وقلوبهم[3].

وتنكشف أمام هذه العتبة؛ أنّ البليغ المتكلّم، وهو بصدد بناء خطابة الإقناعي ينحو منحًا إستراتيجيّا حجاجيا (يقوم على الحجج) يضمن له الوصول إلى ما يسطّره من أهداف مسبقة، ومن الباحثين والمنظرين اللّغويين الّذين أكّدوا على الطبيعة الحجاجية للإقناع؛ نلفي "بيرلمان" Perlman، في إطار ما عرف بمصطلح الخطابة الجديدة The New

---

([1]) ينظر: شوقي ضيف، البلاغة تطور وتاريخ، ص 14.

([2]) الجاحظ: البيان والتبيين، ج1، ص 19

([*]) وبناءًا على هذا يمكن القول، أن ثمة عناية فائقة من طرف البلاغيين المتكلمين على قضية استخدام الحجج في 'طار ما عرف بفن المذهب الكلامي، الذي يقول عنه القزويني.

([3]) ينظر: شوقي ضيف، البلاغة تطور وتاريخ، ص 33.

Rhétorique، حيث اعتبر الحجاج Argumentation خطابة تستهدف استمالة عقل المتلقي والتأثير في سلوكه؛ أي الإقناع Persuasion [1].

كما كان شغلهم الشاغل متعلّق بدراسة ما خلفه العرب القدماء من ملاحظات بلاغية، وتخريجات معرفية بيانية توافدت عليهم من بعض الشعوب غير العربيّة، مثل الهنود والفرس والرومان، وكان كلّ ذلك من أجل تكوين أصول دقيقة خاصّة بالبيان العربي، وكانت صحيفة بـــ"شربن المعتمر (ت 210)" التّي أوردها الجاحظ في مؤلفه "البيان والتبيين خير دليل على ذلك[2] فقد تحدّث فيها هذا الأخير على الشروط الأساسيّة التّي ينبغي التقيّد والاعتداد بها عند كلّ منكلم من حسن الاستعداد للكلام، واستخدام عبارات جميلة واضحة لا لُبس فيها، ملائمة للأغراض والمعاني وطبقات السّامعين، أي تتويج المقام[*] المؤطّر للعمليّة التواصليّة، واعتباره دعامة مهمّة ينبغي الإحاطة بها في عملية صنع الإستراتيجيات الكلامية.

لقد أورد الجاحظ في مؤلفه البيان والتبيين أنّ بشرا ألقى بها (الصحيفة) إلى مجموعة من فتيان المعتزلة حينما مرّ عليهم وهم بمجلس يتعلمون فيه أصول الخطابة، فدعاهم إلى ضرورة إقامة الوئام (التناسب/المطابقة) بين الكلام والمقام المتحدث فيه، حيث أكّد على أنّ "مدار الشرف على الصّواب وإحراز المنفعة مع موافقة الحال، وما

([1]) ينظر: جميل عبد المجيد، البلاغة والاتصال، دار غريب للطباعة، القاهرة، 2000، ص 105 وما بعدها.

([2]) ينظر: شوقي ضيف: البلاغة تطوّر وتاريخ، ص: 33.

(*) لعلّ من أوائل البلاغيين العرب الذين تحدثوا عن فكرة المقام "ابن المقفع ت 145هـــ" وذلك لمّا سئل عن معنى البلاغة فقال: "البلاغة اسم جامع لمعاني تجري في وجود كثيرة. فمنها ما يكون في السّكوت، ومنها ما يكون في الاستماع، ومنها ما يكون في الإشارة، ومنها ما يكون في الاحتجاج، ومنها ما يكون جوابا، ومنها ما يكون ابتداءا، ومنها ما يكون شعرا، ومنها ما يكون سجعا وخطباً، ومنها ما يكون رسائل. فعامة ما يكون من هذه الأبواب الوحي فيها، والإشارة إلى المعنى/ والإيجاز هو المعنى، فأما الخطب بين السِّماطين وفي إصلاح ذات البين، فالإكثار في غير خلل، والإطالة في غير إملال، وليكن في صدر كلامك دليل على حاجتك، كما أن خير أبيات الشعر البيت الذي إذا سمعت صدره عرفت قافيته [...] قال فقيل له: فإن ملّ السّامع الإطالة التي ذكرت أنها حق ذلك الموثق؟ قال إذا أعطيت كل مقام حقه، وقمت بالذي يجب من سياسة ذلك المقام، وأرضيت من يعرف حقوق الكلام، فلا تهتم لما فاتك مما رضا الحاسد والعدو" ينظر: الجاحظ، البيان والتبيين، ج1، ص: 116/115.

يجب لكلّ مقام ومقال"[1] فشرف المعنى لا يرتبط بكون المعنى من معاني الخاصّة، كما أنّه (المعنى) لا يكون وضيعاً ساقطاً إذا كان من معاني العامّة، بل أنّ الهدف يتمثل في تحقيق وإحراز المنفعة (الفائدة) من الكلام الـــمُنتج، ولا يتحقق هذا الهدف إلاّ باستيفاء الكلام على اعتباره وهو شرط موافقة الحال والمقام والمتحدث فيه، وإذا كانت البلاغة العربيّة حاملة لهذا المقوّم ذو البعد النفعي؛ فإنّه لمن الممكن القول: إنّ هذه الخاصيّة التّي تلحّ على ضرورة اقتران القول البليغ "بانتفاع المستمع"[2] تتماثل إلى حدّ بعيد من حيث المنحى الذي تنحوه التداوليّة، حيث اهتمّت هذه الأخيرة بضرورة جني الفائدة والمنفعة من الكلام، لدرجة أنّها ترجمت في العديد من الترجمات بمصطلح النفعية[3].

كما يتحدّث بشر بن المعتمر في موضع آخر عن المعنى، ولكن في إطار آخر يوحي من خلاله الخطيب (المتكلِّم/البليغ) إلى انتقاء واستعمال كلمات وعبارات وجمل مناسبة للأحوال والمقامات[*]، حيث يقول "وينبغي المتكلِّم أن يعرف أقدار المعاني، ويوازن بينها

([1]) الجاحظ: البيان والتبيين، ج1، ص 136.

([2]) الجاحظ: البيان والتبيين، ج2، ص 08.

([3]) ينظر/ ميجان الرويلي، سعد البازغي، دليل الناقد الأدبي إضاءة لأكثر من خمسين تياراً ومصطلحاً نقديا معاصراً، المركز الثقافي الأدبي، لبنان، الطبعة (2)، 2000، ص 100.

(*) استعمل البلاغيون العرب مصطلح "المقام" ومصطلح "الحال" للدلالة على الظروف والجزئيات المتحكِّمة في عملية إنتاج الكلام، إلاّ أنه لا مناص من التفريق بين هدين المصطلحين، بالرغم من كونهما شديدا الصّلة بين بعضهما. ذلك أن مصطلح الحال –حسب سعد الدين التفتزاني في مختصره– يدلّ على "الأمر الداعي للمتكلِّم إلى أن يعتبر مع الكلام الذي يؤدّي به أصل المراد خصوصيّة ما، وهو مقتضى الحال". سعد الدين التفتزاني، مختصر السّعد على تلخيص المفتاح. ضمن شروح التلخيص. مطبعة اليابي الحلبي، د.ت، ص122/1، ممّا يقودنا بطريقة مباشرة لاستحضار ما في نفسية المخاطَب وذهنيته من شكّ أو إنكار أو تردد...من أجل خلق منفذ للتلاؤم بين المنتوج الكلامي والخصوصيات السّيكولوجية التّي تنطوي عليها حالة المتلقي، بالاعتماد على أدوات لغوية وإستراتيجيات بلاغية كالتّوكيد بأداة أو أكثر بحسب درجة إنكار المتلقي مثلاً.

–أمّا المقام حسب التفكير البلاغي، فيرتبط بالإطار الحضاري والسّياسي والطبقي، وكلّ ماهن بشأنه أن يحكم أن المقامات متفاوتة فيما بينها بحسب التفاوت الثقافي والاجتماعي والطبقي ممّا يجعل الكلام يتسم بسمة، حركية غير سكونية، تبعا لتباين المقامات. يراجع في هذا الصّدد: السّكاكي، مفتاح العلوم، ص 95.... ومن وهذا المنطلق فإنّ الحال جزء من المقام لأنّ الحال هاهنا بمثابة حالة جزئية طارئة ذات بعد سيكولوجية متحرك، في مقام ذو القواعد الثابتة على أساس أن لكلّ مقام يفرض على

وبين أقدار المستمعين، وبين أقدار الحالات، فيجعل من كلّ طبقة من ذلك كلاماً، ولكلّ حالة من ذلك مقاماً، حتّى يقسّم أقدار الكلام على أقدار المعاني، ويقسّم أقدار المعاني على أقدار المقامات، وأقدار المستمعين على أقدار تلك الحالات"[1]، يتضح من خلال هذا النّص أن للبلاغة ثلاث أركان، تعتبر بمثابة أولويات لا ينبغ التغاضي عنها وهي: اللفظ والمعنى ومطابقة مقتضى الحال، فبمعرفة أقدار الحالات والمستمعين؛ يتم انتقاء معاني وألفاظ تتناسب مع تلك الحالات.

وعليه يُصبغُ الخطاب البلاغي العربي؛ صبغة إستراتيجية تداوليّة تأثيرية، باعتبار أن هذا التناسب (التلاؤم) الحاصل على مستوى الأركان الأخيرة هو علّة التأثير على المتلقين والمحقق لغاية الأدب[2].

كما يؤدي بنا هذا الطّرح إلى استحضار عنصر تداولي أساسي ومهم في المقاربات التداوليّة المعاصرة، اعتبره سورل SEARL من بين الشروط الملائمة Felicity Condition، ويتحقق هذا الأخير حين يسعى المتكلم جاهدا التأثير في السّامع الفعل[3].

1.1-الجاحظ (ت 255هـ):

لاشكّ في أنّ أكبر معتزلي درس شؤون البلاغة هو الجاحظ (ت 255 هـ)، فتراه في كتابه البيان والتبيين يطيل القول فيما أثاره بشر بن المعتمر من ضرورة ملائمة الكلام للسّامع ولطبقات السّامعين والحديث عن رشاقة ورصانة وجزالة وعذوبة اللفظ والوسطية بين الإغراب والاعتدال، بالإضافة إلى تعرضه لأصول الوحدة العضويّة في القصيدة[4]، كما أطال الكلام في مواطن الإيجاز والإطناب وربط بينهما وبين الأغراض

منشيئ الكلام بغض الآليات والميكانزمات والأدوات حتى يحقق انسجاماً وتناسباً مع المتلقين بكلّ اختلافاتهم، والاهتمامات التّي تساورهم.

(1) الجاحظ، البيان والتبيين، ج1، ص 139/138.

(2) ينظر: بدوي طبانة: البيان العربي، دار المثار، جدّة ودار الرّافعي، الرياض، الطبعة (7)، 1988، ص 74.

(3) ينظر: محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص 48.

(4) ينظر: أحمد جليل، المدخل إلى دراسة البلاغة العربيّة، دار الطليعة، بيروت (د.ت) ص 91.

(المقاصد) ومقامات المتلقين، مع تعرضّه إلى السّجع والازدواج والاقتباس التقسيم واللغز والأسلوب الحكيم والاحتراس والهزل يراد به الجد والاعتراض والتعريض والكناية والاستعارة. كما تضمن كلامه في الحيوان إشارات إلى الحقيقة والمجاز والتّشبيه والاستعارة... إلى غير ذلك من الأدوات الإجرائية البلاغية، وهكذا استحق أن يكون بمثابة المؤسّس الفعلي للبلاغة العربية[1].

لقد استحقّ الجاحظ هذه المترلة (المؤسِّس) لأنّه "تمكّن بمنهجية عقلانية ناضجة من تمثل آراء السّابقين من علماء الشعر وتجريدها وصهرها ضمن نظريّة متماسكة هي نظريّة المقامات التّي تُمثِّلُ مسلكاً من أبرز المسالك إلى اكتشاف خصائص نظريته الأدبية والجماليّة بشكل عام"[2]، ولعلّ القرآن الكريم هو المصدر الأصيل الذي اغترف منه الجاحظ هذه الفكرة، فقد أورد الجاحظ في عدّة مواضع من مؤلفه البيان والتبيين. إشارات كثيرة تشيد بكلام الله، باعتباره أبين كلام يحتل الصّدارة الحقيقية من حيث كل المناحي والأوجه، يقول في هذا الصّدد: وأبين الكلام كلام الله هو الذي مدح التبيين وأهل التفصيل[3]، فالقرآن يبيّن المعنى ويفصل المجمل "وأنزل عليه قرآن عربيّا، كما قال الله تعالى ﴿ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴿١٩٥﴾ [4]﴾[5].

ومن بين الإشارات الدّالة على إعتراف وتأثر الجاحظ بالقرآن الكريم وجعله المصدر الحقيقي لولادة فكره؛ وخاصّة في نظريّة المقامات"؛ تلك العبارات التّي نلفيها متناثرة في طيّات مؤلفه البيان والتبيين. يقول مثلا وهو يتحدث عن الشروط التي ينبغي توافرها لتحقيق الفصاحة في الكلام "فقد يستحقّ الناس ألفاظ ويستعملوها، وغيرها أحق بذلك منها، ألا ترى أن الله تعالى لم يذكر في القرآن الجوع إلاّ في موضع العقاب، أو في

---

(1) ينظر شوقي ضيف، البلاغة تطور وتاريخ، ص 369.

(2) أحمد الوردني، قضية اللفظ والمعنى ونظريّة الشعر عند العرب من الأصول إلى القرن السابع هـــ/13هـــ، ص 765.

(3) الجاحظ: البيان والتبيين، ج1، ص 273.

(4) سورة الشعراء، الآية 195.

(5) الجاحظ: الرسائل الأدبية، رسالة تفضيل النطق على الصّمت، دار مكتبة الهلال، الطبعة الثالثة، 1995، ص 305.

موضوع الفقر والعجز الظاهر، والنّاس لا يذكرون الشغب ويذكرون الجوع في حال القدرة والسّلامة، وكذلك ذكر المطر؛ لأنّك لا تجد القرآن يلفظ به إلا في موضع الانتقام، والعامّة أكثر والخاصّة لا تفرق بين ذكر المطر وذكر الغيث، والقرآن إذا ذكر الأبصار لم يقل الأسماع، وإذا ذكر سبع سموات لم يقل إلاّ لم يقل الأرضي، فلا يجمع الأرض أرضين ولا السّمع أسماعًا، والجاري على أفواه العامّة غير ذلك، لا ينتقدون من الألفاظ ماهو أحق بالذكر وأولى بالاستعمال"[1]، وعليه فإنّ الأمر الّذي يذهب بحلاوة اللّفظ وفصاحته هو استعمال الألفاظ في غير موضعها، وهو أمر (حسب الجاحظ) كثيراً ما يجري على أفواه العامّة، الذّين يجهلون الكثير من أسرار الإعجاز القرآني.

كما يقول في موضع آخر في كتابه الحيوان "ورأينا الله تبارك وتعالى إذا خاطب العرب والأعراب أخرج الكلام مخرج الإشارة والوحي والحذف، وإذا خاطب بني إسرائيل أو حكى عنهم جعله مبسوطاً وزاد في الكلام. فأصوب العمل اتباع آثار العلماء والاحتداء على مثال القدماء والأخذ بما عليه الجماعة"[2] وبالتالي فإنّ الإبانة مرتبطة ارتباطاً شديداً بمقتضيات المقام، بحكم أنّ تغيّر المخاطبين يؤدي مباشرة إلى تغيير شكل الخطاب وخصوصياته، فمعاني القرآن الكريم تدرك وتفهم من طرف العرب والأعراب لُمحًا؛ لأنّ كلام الله نزل بلغتهم الأصليّة وأساليبهم الخاصّة في الكلام (وإن كان القرآن الكريم لا يضاهي ولا يشبه ولا يقارن بكلام البشر)، أمّا بني إسرائيل، لا يمكن لهم فهم واستيعاب معانيه وألفاظه إلاّ عن طريق الإطناب المبسوط وعدم اللّجوء إلى آليات فنية بلاغية من شأنها خلق نوع من اللُبس والغموض كالحذف والإشارة...

لقد قرن الجاحظ مفهوم البيان بالفهم والإفهام "باعتبار أنّ مدار الأمر والغاية التي إليهم يجري القائل والسّامع إليها إنما هي الفهم والإفهام، فبأيّ شيء بلغت الإفهام

---

(1) الجاحظ: البيان والتبيين، ج1، ص 60.

(2) الجاحظ: الحيوان، تحقيق عبد السّلام هارون، المجمع العلمي العربي الإسلامي، الطبعة الثالثة، بيروت، 1969، ج1، ص94.

وأوضحت عن المعنى فذلك هو البيان في ذلك الموضع"[1]. وما من شكّ من أنّ الفصاحة التّي يتحدث عنها الجاحظ هاهنا إنّما تحتل من الفهم والإفهام مترلة الرّوح من الجسد، ولذلك دأب في عدّة مواضع من كتابة "البيان والتبيين" على إعداد توصيات تدعو إلى تهذيب الألسنة بالتدريب والمعالجة حتّى يستقيم المنطق وتسلسل العبارة والابتعاد عن التكلّف وكلّ أمر يطمس معالم الفصاحة وجوهرها، المؤدِّية بدورها إلى سير سليم لفعاليات التّواصل السّليم المبني على فهم كلّ ما يقال في صلب العملية التخاطبيّة.

إنّ قضية الإفهام ترتكز –عند الجاحظ– على معايير تستقى من الحيز الاستثماري لمقولة "لكلّ مقام مقال"، فكل إطار تواصلي معيّن خليقٌ بأن يرمي بتأثيراته على مسألة اختيار إستراتيجية تداوليّة معيّنة تتطابق وتتناسب معه، لذلك يقول "وأرى أن ألفاظ بألفاظ المتكلمين مادمت خائض في صناعة الكلام مع خواص أهل الكلام، فإنّ ذلك أفهم لهم عنّي وأخف لمؤونتهم علي ولكلّ صناعة ألفاظ قد حصلت لأهلها بعد امتحان سواها فلم تلزق بصناعتهم إلاّ بعد أن كانت مشاكلاً بينها وبين تلكم الصناعة، وقبيح بالمتكلِّم أن يفتقر إلى ألفاظ المتكلمين في خطة أهله وعبده وأمّه أو في حديثه إذا تحدث أو خبره إذا خبّر، وكذلك فإنّه من الخطأ أن يجلب ألفاظ الأعراب وألفاظ والعوام وهو في صناعة الكلام داخل. فلكلّ مقام مقال ولكلّ صناعة شكل"[2] بمعنى أن لكل صناعة ألفاظ معينة تُنتقى من معجم فكري (خاص بالبليغ) يتلائم وتلك الصناعة ممّا يفرض على البليغ المتكلِّم اتباع إستراتيجيات تداولية انتقائية للكلمات والعبارات يتمّ من خلالها تحقيق نوع من المرونة والتناسب مع الظروف الحضارية والثقافية والطبقية والموضوع المتحدث فيه، بالإضافة إلى اعتبارات المتلقي واهتماماته التّي لابدّ من استصحابها في عملية إنتاج الكلام البليغ.

([1]) الجاحظ، البيان والتبيين، ج1، ص 71.

([2]) الجاحظ: الحيوان، تحقيق عبد السّلام وهارون، ج3، ص: ص 369/368.

ومن هذا المنطلق؛ جاز القول أن مقولة "لكلّ مقال مقال"أو "لكلّ كلمة مع صاحبتها مقام" أو "مطابقة مقتضى الحال" هي من جوامع الكلم التّي وقعوا عليها، والتّي تصدق على دراسة ومقاربة المعنى لا في العربية الفصحى فحسب بل على كل اللّغات[1]، على أساس أن المتكلم مهما كان جنسه وتوجهه، ومهما كانت لغته مضطر إلى إحداث نوع من التوافق بينه وبين متلقيه المربوط بدوره بعدّة حيثيات وظروف من خلال خلق تطابق بين كلامه في بعده الإستراتيجي التّداولي والمقام المحاصر للعملية التخاطبيّة من كل الزوايا والروافد، كما أن هذا المتلقي يجد نفسه –كذلك. مجبرًا بالإلمام الشامل والإحاطة التّامة بكل الحيثيات والجزئيات المشكلة للمقام، سعيا منه إلى الوصول إلى تحقيق تأويل حقيقي، مناسب لما قِيلَ. وعليه فإنّ عملية تحليل الوظائف اللغويّة وفق المستويات الصّرفية والصوتية والنحوية والمعجميّة ليست خليقة –وحدها– للوصول إلى المعنى المراد (القصديّة)، بل تُلزم على المحلّل/المتلقي الوقوف على كلّ صغيرة وكبيرة تمت بصلة وثيقة بالعنصر الاجتماعي المحيط بالعمليّة التواصلية برمتها والمتمثل في المقام[2]، فالتعامل مع الكلام من زاوية كونه عمل منعزلٌ عن سياقه الخاص، يعدّ نوعاً من العبث الذي من شأنه أن يحدث عوائق وملابسات سلبيّة تأخذ بالتأويل السّليم إلى دائرة اللّبس والغموض، وبالتّالي الإخفاق في التّواصل الفعّال والإيجابي.

ووفق هذه العتبات التصوريّة، وانسجامًا مع ما ذكرناه في مسألة تعاطي الجاحظ مع الفصاحة والبيان، يمكن الجزم أن المقام يحتلّ مرتبة رصينة وموضعا مهمّا في الفكر البلاغي العربي، وهو ما يتماثل إلى حدّ بعيد مع تنظيرات الدّرس التداولي المعاصر، الذي يعتبر المقام ركن ركين لا يمكن تجاوزه في أيّ مقاربة لغويّة باحثة عن المقاصد والأغراض، حيث حظي سياق القول Le contexte بدراسات ومقاربات مستفيضة ألّمت

([1]) ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، الطبعة الرابعة، القاهرة، 2003، ص 372.

([2]) محمد محمد يونس علي، وصف اللغة العربية دلاليّا في ضوء مفهوم الدلالة المركزيّة، دراسة حول المعنى وإخلال المعنى، منشورات جامعة الفاتح، ليبيا، 1993، ص 118.

به من كل حدب وصوب من لدن الباحثين التّداوليين، الشيء الذي جعل منه يأخذ طابع التمفصل وتعدّد المستويات[1].

1-السّياق الظرفي Contexte circonstanciel: والمتمثل في الظروف الفيزيائية المباشرة للمشاركين في العملية التواصليّة مثل (المكان، الزمن، وطبيعة التواصل).

2-سياق الموقف Le contexte situationnel: والمتمثل في الظروف الثقافية للخطابات.

3-سياق التفاعل Le contexte international: ويتمثل في أشكال الخطابات ونظام الإشارات المصاحبة.

4-السياق الإفتراضي Le contexte présupositionnel: وهي مجموع القناعات والقيم المشتركة بين الباث والمتلقي.

كما أن المقام حسب كوست Coste وقاليسون Galisson من الآليات المهمّة التي تفرض نفسها على المتكلّم؛ إذ يجد نفسه ملزمًا بالأخذ به في العمليّة الخاصّة بلملمة خصوصيات الإستراتيجيّة الواجب اتّباع إملاءاتها باعتباره "مجموعة شروط إنتاج القول، وهي الشروط الخارجة عن القول ذاته، والقول هو وليد قصد معيّن، يستمدّ وجوده من شخصيّة المتكلّم ومستمعه أو مستمعيهْ؛ ويحصل ذلك في الوسط (المكان) واللحظة (الزمان) الّذين يحصل فيهما"[2]، وعليه يمكن القول أنّ هذا التنظير المتعلّق بالسياق وتمفصلاته وجوهره يتطابق إلى حد بعيد مع تخريجات الجاحظ المتعلّقة بالشُّروط والتّوصيات الخاصّة بالعملية الإنتاجية للكلام، هذا من جهة.

كما يظهر أفق تداولي واضح في تخريجات الجاحظ، ويتمثل كُنهه في تسهيل العملية التأويليّة من قبل الـــمُخاطب، وهو بصدد محاولة البحث عن التفسير والتأويل المراد من أي صيغة لغويّة، بحكم أن المنطوقات اللغويّة لا تفهم وهي منعزلةٌ عمّا سواها،

([1]) Voire : Marie Amine paneau – George Elia Sarfati (2003), les grandes théories de la linguistique, de la grammaire comparée à la pragmatique, édition Armand Colin, Paris, 2008/2009. P 24

([2]) الجيلالي دلاش، مدخل إلى اللسانيات التداوليّة، ص 41.

بل تبقى في حاجّة ماسّة إلى الحيثيات والظروف المحيطة بها، والتّي قد تكون شخصيّة أو ثقافية أو تاريخية(1).

إنّ هذا التشديد النابع من الجاحظ والمؤكّد لضرورة مراعاة حركيّة المقامات في الاستعمال؛ لهو أمر نلفيه يفرض نفسه في التنظيرات التداولية وبالضبط في مفهوم ما يسمّى بمصطلح الكفاءة التداولية compétence pragmatique، والّذي يتمثل حسب التداوليين في "المقدرة على استخدام اللّغة في سياقاتها الفعليّة التّي تتجلى فيها"(2)، ويمكن إجمال اتجاه هذا المفهوم التداولي في مجالين:

1-القدرة على تحديد وتفسير ما تعنيه الجمل (العمليّة التأويلية).

2-القدرة على استعمال اللّغة بطريقة مرنة بالتكيّف السّليم والفعّال مع ملابسات التخاطب التّي تتسم بالدّيناميكيّة.

ولعلّ مقولة "لكلّ مقام مقال" تتماثل بشكل قوي مع المجال الثاني، لدرجة أنه يمكن القول أن هناك تطابق بين هذه المقولة التّي احتلت منزلة الصّدارة في البحث البلاغي العربي وهذا المجال المُعنى بتتبع حركية المقامات قصد خلق توافق بناء يفضي إلى فهم سليم لما قيل، يقول محمد محمد يونس علي في هذا الصّدد: "... وربّما دخل في هذا النّوع [الاتجاه الثاني] ما عرف في تراثنا بكيفية مطابقة الكلام لمقتضى الحال"(3)، وبذا إنّ مصطلح الكفاءة اللغويّة Compétence linguistique عند شومسكي، والذي يرى فيها أنّه تلك القدرة التّي يمتلكها الفرد المتحدث والخاصّة بقواعد لغته ووحداتها المعجميّة؛ تبقى عاجزة لإقامة تواصل حقيقي(4). إذ يجب الأخذ بعنصر المقام الاجتماعي Contextes

(1) ينظر: رمضان النجار، اللّغة وأنظمتها بين القدماء والمحدثين، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية (مصر)، 2004، ص233.

(2) محمد محمد يونس علي، وصف اللغة العربية دلاليّا، ص 127.

(3) محمد محمد يونس علي، وصف اللغة العربية دلاليّا، ص 128.

(4) Voire : Patirick Charaudeau, Dominique Maingueneau, dictionnaire d'analyse de discours, édition du seuil, Paris, 2002, P113.

sociaux واعتباره بمثابة الضابط الحقيقي لكيفية تشكيل الخطابات وإستراتيجيات بنائها الدّاخلي.

كما يظهر من هذه المعاينة الفكرية التّي استنطقت المقولة البلاغية لكل مقام "عند الجاحظ ومضات تداولية صريحة، وبالضبط في تلك المساحة التّي يحاول البليغ من خلالها تحقيق التلاؤم بين الألفاظ والصّياغات وطريقة نظمها مع اهتمامات السّامعين ومستوياتهم الثقافية والطبقية، وعليه يجوز القول أنّ الأساليب والتعبيرات الفنيّة واضحًا بأنماط المتلقين، على أساس أنهم ينتمون إلى طبقات مختلفة سواءًا كانت معرفية أو اجتماعية...

وبذا فإنّ المرسل إليه دور طلائعي في تحديد الإستراتيجية الخطابية وبنائها "فبناء الخطاب وتداوله مرهون إلى حدّ بعيد –بمعرفة حاله، أو بافتراض ذلك الحال"[1] بمعنى أنّ الإفتراض السّابق Présuposition هو مفهوم نلفيه بفرض نفسه في التعليمات والشروط الأساسيّة التّي نجدها بمثابة ضوابط ودعائم أساسيّة في مسألة بناء الخطاب البلاغي العربي.

ولعلّ الجهود الجاحظية التّي اختصّت بمعالجة أنواع الدّلالات على المعاني وتقسيماتها خليفة بمدّ جسور تماثلية بين الفكر البلاغي العربي والتنظيرات التداوليّة خاصّة في تلك المنطقة المعنيّة بتنظيم التواصل الفعّال بشكل عام وضمان سيرورته، إذ مثّل هذا الأخير (الجاحظ) معلمًا بارزًا في استيعاب طبيعة التّواصل كضرورة اجتماعية[2]، حيث توصّل بفضل فكره الثاقب ونظراته الفاحصة: أنّ اللغة باعتبارها علامة لسانية أو أداة بيان؛ ليست هي آلة البيان الوحيدة، بل تعتبر الإشارة والعقد والنصية من الآلات البيانية بالإضافة إلى الخط الذي يعدّ مشكلاً من أشكال اللّفظ، حيث يقول "وجميع أصناف

---

(1) عبد الهادي عن ظافر الشهيري، إستراتيجيات الخطاب، ص 47.

(2) ينظر: صالح خليل أبو إصبع، نصوص تراثية في ضوء علم الاتصال، دار آرام عمان، الطبعة (1)، 1995، ص 72.

الدلالات على المعاني من لفظ وغير لفظ، خمسة أشياء لا تنقص ولا تزيد: أولها اللفظ، ثمّ الإشارة، ثمّ العقد، ثم الخط، ثم الحال التّي تسمّى نصبة"[1].

لقد كان لهذا التّصنيف الخاص بمسألة أصناف الدلالات على المعاني، ظلالاً تداوليّة بالدرجة الأولى، إذ تلقي الدرس التداولي ينحو بآلياته وميكانزماته في التّحليل التداولي نحو تلك المساحة المهتمة بالاعتبارات غير اللغوية في العملية التخاطبيّة فضلاً عن الاعتبارات اللغويّة. إذ "ينتبه إلى مختلف الوسائط التعبيريّة، أو فلنقل ما يكون من اللّغة، وغير اللّغة في أداء دور الإفهام، والتعبير عن المعنى المراد إيصاله"[2]، وبالإضافة إلى هذه الميزة ذات البعد التّداولي، يمكن القول أنّ هذا التصنيف يأخذ نصب عينه الظروف والملابسات الطبيعيّة والثقافية والحضاريّة التي تحيط بالحقل الإنتاجي للعلامة، ولشيء من التوضيح؛ نبسط من الآلات ما يلي:

1–اللفظ: يقول فيه الجاحظ: "والصّوت هو آلة اللفظ، والجوهر الّذي يقوم به التقطيع"[3] أي هو التعبير عن المعاني بواسطة الصوت، بمعنى آخر هو تلك العلامة اللغويّة التّي تتمّ عن طريق الصوت، وهذه العلامة اللغويّة تكون محل تواضع واصطلاح بين أبناء المجتمع اللّغوي الواحد، وتتكون هذه الأخيرة من (دال) و(مدلول) أي من صورة ذهنية وصورة سمعيّة، وهو ما يقابل التواصل اللفظي Communication Verbal في الدّراسات التواصلية المعاصرة، ويتم هذا النمط التواصلي عبر القناة الصوتية وصولاً إلى القناة السّمعية[4] بمعنى هو عبارة عن مجموعة من الوحدات الخطابيّة تتكون حسب أندريه مارتينيه André Martinet من وحدات الصوت (الفونيم Phonème)، ووحدات المقطع (المورنيم Morphème) ووحدات المعجم، ووحدات التركيب، هذا من جهة، وفي المقابل

([1]) الجاحظ: البيان والتبيين، ج1/ص76.

([2]) نواري سعود أبو زيد: في تداولية الخطاب الأدبي: المبادئ والإجراء، ص 39.

([3]) الجاحظ: البيان والتبيين، ج1، ص 79.

([4]) ينظر: جميل حمداوي المعز: التواصل اللفظي وغير اللفظي www.pulpit.Alwatane voice.com

يمكن أن نطابق بين ما يعنيه الجاحظ باللفظ والأفعال الكلامية بكل أشكالها وتصنيفاتها بحكم أنها تنطلق من التلفظ بها في سياقات مختلفة.

وقد ينتقل هذا النمط التواصلي (الصِّنف الدلالي عند الجاحظ) من طابعه الشفهي إلى طابع آخر قوامه الكتابة المتميّز بقدرته على تجاوز الزمان والمكان وهو ما يعرف بالخط".

2-الخط: ويحتلّ هذا الأخير المرتبة الرابعة في تصنيف الجاحظ للآلات البيانية، ويتميّز هذا الصنف البياني بقدرته على تجاوز الزمان والمكان "اللّسان مقصور على القريب الحاضر، والقلم مطلق في الشاهد والغائب، وهو الغابر الخائن، مثله للقائم الراهن"[1] يريد الجاحظ القول هاهنا أنّه إذا كان اللّسان مقصورًا على إبلاغ الحاضر في الزمان والقريب في المكان، فإنّ الحظ مطلق، حيث له القدرة على إعلام الغائب في المكان والمسبوق في الزمان.

عند هذا الحد يمكن القول أن ثمّة تطابق بين هذا الصنّف البياني الجاحظي وما يسمّى بالتواصل الكتابي في الدراسات التواصليّة المعاصرة[2]، ويتّخذ هذا الأخير في المقاربات المتعلقة والمهتمة بالتواصل – من الكتابة وسيلة مهمّة وفعّالة في عمليّة التّواصل، حيث تنظر هذه المقاربات إلى الكتابة بوصفها فعلاً إلزاميّا لابدّ من استخدامه في بعض الظروف القاهرة التي تنبع من قصدية الباث، ومن بين هذه الظروف والغايات التي نلفيها تفرض إلزامياتها في قضيّة التقيد بالمنهج أو (التواصل) الكتابي وتجاوز التواصل اللفظي[3]:

-عندما لا نريد استجاب مباشرة.

-عندما تكون رسالة تواصليّة معقّدة ومفصّلة.

---

(1) الجاحظ: البيان والتبيين، ج1، ص 80.

(2) ينظر: محمد يسري عبس، الاتصال والسّلوك الإنساني، رؤية في انتروبولوجيا الاتصال، البيطاش سنتر، الإسكندرية، ص169.

(3) ينظر: المرجع نفسه، نفس الصفحة.

-عندما نحتاج إلى سجل دائم أو مرجعية دائمة يمكن العودة إليها في أي ظرف من الظروف المستقبليّة أو كما يقال: "الرِّواية صيد والكتابة قيد" وهو ما نفس ما ذهب إليه الجاحظ يقوله السَّابق حول الحظ وإمكانية إفادته للشاهد والغائب. كما يتّجه هذا الصنف الدّلالي إلى مفهوم النّصي من زاوية نظر بعض التأويليين والتداوليين المعاصرين كـــ"بول ريكور" الذي يعرف النص بأنه خطاب مثبّت بفعل الكتابة(*). أي أن فعل الكتابة هو ما يجعل الخطاب نصّا.

3-أما إذا انتقلنا إلى **الإشارة**، فنجد الجاحظ يفصّل فيها القول باعتبارها صنفًا مهمّا من أصناف الدلالات على المعاني، وهو يقصد بها تلك الإشارات الجسديّة أو الإيماءات الدّالة، وقد تكون "باليد وبالحاجب والمنكب، إذا تباعد الشخصان، وبالثوب وبالسيف، وقد يتهدّد رافع السّوط والسّيف، فيكون ذلك زاجرًا، ومانعًا، ورادعًا، ويكون وعيدًا وتحذيرًا"[1]، ومن بين سماتها الأساسيّة تعميق القيمة التعبيريّة والقدرة الإبلاغية الملفوظ البلاغي، ووفق هذا الطرح تغدو الإشارة آلة بيانية تتماهى بل وتتماثل مع ما أقرّته التنظيرات اللغويّة الحديثة والمعاصرة، حيث حضيت الإشارة ببحوث ومقاربات كثيرة لا تعدّ ولا تحصى، ولاسيما في ذلك المجال المُعنى بالتواصل. يقول ت. "تودوروف" T. Todorov "إنّ التبليغ لا يتم بواسطة العلامات اللّسانية وإنّما بوسائل رمزيّة تحيط بهذه العلامات. وتحف بها كل جانب"[2]، بصيغة أخرى إنّ ضمان العملية التواصلية الفعّالة والناجحة مرهون بتوظيف وسائل رمزيّة (كالإشارة) على غرار اللّفظ أو الفعل الكلامي، حيث تزداد القوّة الإنجازيّة لهذا الأخير بحضور عوامل عدّة (كالتّنغيم

(*) راجع الفصل الأول من الرِّسالة.

(1) الجاحظ: البيان والتبيين، ج1، ص 83-84.

(2) الصغير بناني: النظريات اللسانية والبلاغية والأدبيّة عند الجاحظ من خلال البيان والتبيين، ديوان المطبوعات الجزائرية، ص246.

والنّبر والتقديم والتأخير في التراكيب اللغوية...) في الخطاب، وخاصّة الإشارة التّي تلعب دورًا محوريا في عملية التأثير على المُخاطب.

كما تظهر من خلال هذه المعاينة المتجهة نحو سبر أغوار الإشارة ووظائفها –من طرف الجاحظ– أنّ لب هذه الآلية البيانية متموضع في تلك المساحة المبسوطة المعنيّة بإقامة دور فعّال لا يستهان به في مجال تقريب وتحديد القصديّة التّي يسعى إليها المتكلّم وينشدها، أي القيام بدور فعّال يضبط سير التخاطب النّاجح المبني على خصوصيات ذات أبعاد إستراتيجية، إفهامية، وهو ما يسعى الدّرس التداولي إلى إبرازه من خلال تنظّيراته ومفاهيمه كما أسفلنا الذِّكر.

تغدو الإشارة من هذا المنطلق من أدوات البيان التّي يلجأ المتكلم البليغ لاستخدامها والاستعانة بها لزيادة الدّلالة على معنى لا يستطيع اللفظ التعبير عنه، بل كثيرًا ما يستعملها وحدها بمعزل عن اللفظ، ولكنها في أغلب الأحيان تنصهر مع اللفظ حتّى تصبح وحدة كاملة غير قابلة للانفصال، وهذا ما تنبه إليه الجاحظ في قوله: "الإشارة واللفظ شريكان ونعم العون هي له ونعم الترجمان هي عنه، وما تنوب عن اللّفظ وما تُغني عن الخط"[1] وفي هذا دلالة واضحة لا تتخلّلها شوائب أنّ الجاحظ يملك إدراكًا عميقًا مكنه من تحديد العلاقة التّي تربط التواصل اللّفظي مع التّواصل غير اللّفظي وربّما –وبشيء من التأويل– كان فهمه العميق لطريقة عمل الإشارة هو ما أوصله إلى هذا الإدراك العميق والتّصور ذو الأفق الواسع، ويمكن بسط طريقة عمل الإشارة من خلال وظائفها الأساسية مثل معاونة الإشارة للّفظ، والتعبير عن معان لا يستطيع المرء معها استخدام اللفظ، والتعبير عن الاستجابات العاطفية[2] وكلّ هذه الجوانب مرتبطة ارتباطًا شديدًا بتعزيز أسس التفاعل الإيجابي السّليم، وهو ما وقفت عليه التداوليّة بالتحليل والمدارسة وهي في مجال زرع الشّروط والتّوصيات المتعلقة بنجاح الفعل

---

(1) الجاحظ: البيان والتبيين: ج1، ص 78.

(2) ينظر: صالح أبو الإصبع، الاتصال والإعلام في المجتمعات المعاصرة، ص 45.

الكلامي ضمن الأطر التخاطبيّة، تجنباً للغموض واللّبس، وبالتالي تحقيق الوظائف المنوطة باللّغة في بعدها الاجتماعي (الوظيفة التفاعلية والتعامليّة)، وتحقيق الغاية الإفهامية والإقناعية على حدّ سواء.

4-أمّا النّصبة؛ فيقول الجاحظ في تعريفها "هي الحال النّاطقة بغير اللّفظ، والمشيرة بغير اليد، وذلك ظاهر في خلق السماوات والأرض، وفي كل صامت وناطق، وجامد ونام ومقيم وظاعن وزائد وناقص"[1] بمعنى أنّها آليّة تؤدّي دور الكلام في الدلالة على المقصود، وتلمُّس الأمور المخفية في النفس الإنسانية، وهي هيئة دالة على نفسها من غير واسطة، والتّي يتوصل الفكر إليها من خلال التفكر والتدبّر والتفكّر في خلق الله.

وبقليل من التفحص والمعاينة يمكن أن نستشف أنّ هذا المفهوم يدخل ضمن نطاق واحد من أقسام العلامة في معترك السيمولوجيا الغربية ألا وهو الرمز، الذي يمكن أن يوصل إلى كلّ ما يستطيع العقل البشري أن يدركه، ويقوم هذا المفهوم على مبدأين هما: مبدأ التوافق القياسي ومبدأ التداعي الطبيعي للأفكار، ويتحقق حين يكون الطرف الأوّل في الرمز (الدال) متواجداً في العالم الواقعي، ويكون الطرف الثاني (المدلول) من التجريديّات[2].

يلفي الباحث المتفحص في هذا الصّدد "النصب" تتماثل مع مفهوم "الأنساق الدلالية الطبيعية" المعتمدة في الدراسات التّواصليّة المعاصرة، والمقصود بهذا المفهوم "تلك الأنساق التّي توجد في حصن الطبيعة، ومن سمات هذه الأنساق أنها غير مؤسسيّة، فالإنسان هو الّذي وظفها داخل مجال الدلائل، وأسند إليها دلالات معيّنة"[3].

كما يمكن القول بشكل عام أنّ هذا التخريج البلاغي الجاحظي المتعلق بالأصناف الدلاليّة هو مرآة عاكسة للوعي العميق والفطنة العالية التّي انتابت فكر الجاحظ وذهنيته

---

(1) الجاحظ: البيان والتبيين، ص 81.

(2) ينظر: نواري سعود أبو زيد: في تداولية الخطاب الأدبي، ص 40.

(3) جميل حمداوي المعز: التواصل اللفظي وغير اللفظي www.pulpit.Alwatane voice.com

في معرفة أهمّيّة السّياق التواصلي والعوامل التّي ينهض عليها لدرجة أنّه حاز على قصب السّبق (مقارنة مع الدارسين المعاصرين) في "جعل السّياق معتمدا على اللفظ والإشارة والصوت والحال، وهو ما عرف بالسّياق اللغوي وغير اللغوي"[1].

فضلاً عن هذه الجهود استطرد الجاحظ في مؤلفه البيان والتبيين إلى الحديث عن "الوظيفة الإقناعيّة للخطاب أو ما يسمى بـــ"بلاغة الخطاب الإقناعي" من خلال سرده مجموعة من النصوص نلفيها مطروحة في أسوار الصفحات الأولى من كتابه وفي ما يلي بعضٌ منها:

1-"سأل الله، عز وجل، موسى بن عمران عليه السّلام حين بعثه إلى فرعون بإبلاغ رسالته، والإبانة عن حجته، والإفصاح عن أدلته"[2].

2-"وليس حفظك الله، مضرةُ سلاطة اللّسان عند المنازعة، وسقطت الخطل يوم إطالة الخطبة، بأعظم ممّا يحدث عن العي من خلال الحجّة، وعن الحصر من فوت درك الحاجة"[3].

3-"وقال موسى عليه السلام وأخي هارون هو أفصح منّي لسانا، فلأرسله معي ردّا يصدقني" (34/38) وقال "ويضيق صدري ولا ينطلق لساني".

"ورغبة منه (موسى) في غاية الإفصاح بالحجّة والمبالغة في وضوح الدلالة لتكون الأعناق إليه أميل، والعقول عنه أفهم، والنفوس إليه أسرع، وإن كان قد يأتي من وراء الحاجة، ويبلغ أفهامهم على بعد المشقّة"[4].

---

(1) نادية رمضان النجار: اللّغة وأنظمتها بين القدماء والمحدثين، ص 205.

(2) الجاحظ: البيان والتبيين، ج1، ص 7.

(3) المصدر نفسه، ج1، ص 12.

(4) المصدر نفسه، ج1، ص 7.

4-"وذكر الله، عز وجل، لنبيه، عليه السلام، حال قريش في بلاغة المنطق، ورجاحة الأحلام، وصحة العقول، وذكر العرب وما فيها من الدَّهاء والنكراء والمكر، ومن بلاغة الألسنة واللّدَدِ عند الخصومة"[1].

5-"ثمّ ذكر خلابة ألسنتهم واستمالتهم الأسماع بحسن منطقهم"[2].

6-"كان أبو شمر إذا نازع لم يحرّك يديه ولا منكبيه، وكان يقول: ليس من حق المنطق أن تستعين عليه بغيره، حتى كلّمة إبراهيم بن سيّار النظام، عند أيوب بن جعفر، فاضطره بالحجّة والزيادة في المسألة حتى حرك يديه وحلّ حبُوته"[3].

7-"ومدح (الله) القرآن بالبيان والإفصاح، وبحسن التفصيل والإيضاح، وبجودة الإفهام وحكمة الإبلاغ، وسمّاه فرقانا، كما سماه قرآنا"[4].

8-"ولمّا علم واصل بن عطاء أنّه الثغ فاحش اللّثغ، وأن مخرج ذلك منه شنيع، وأنّه، إذا كان داعية مقالة، ورئيس فحلة، وأنّه يريد الاحتجاج على أرباب النحل، وزعماء الملل، وأنّه لابدّ من مقارعة الأبطال، ومن الخطب الطوال، وأنّ البيان يحتاج إلى تمييز وسياسة... وأن ذلك أكثر ما تستمال به القلوب وتثنى الأعناق، وتزين به المعاني، وعلم واصل أنّه ليس معه ما ينوب عن البيان التّام والتّسديد، مع لباس التقوى وطابع النبوة... رام أبو حذيفة إسقاط الراء"[5].

9-"قال بعض جهابذة الألفاظ ونقاد المعاني: المعاني القائمة في صدور الناس المتصوّرة في أذهانهم... مستورة خفية... لا يعرف الإنسان ضمير صاحبه ولا حاجة أخيه وخليله... وإنما يُحيي تلك المعاني ذكرهم لها، وإخبارهم عنها، واستعمالهم إيّاها، وهذه الخصال هي التّي تقربّها من الفهم، وتجليها للعقول، وتجعل الخفي منها ظاهرا،

---

(1) الجاحظ: البيان والتبيين، ج1، ص 8.

(2) الجاحظ: البيان والتبيين، ج1، ص 9.

(3) المصدر نفسه، ج1، ص 91.

(4) المصدر نفسه، ج1، ص 8.

(5) المصدر نفسه، ج1، ص 15/14.

والغائب شاهدًا، والبعيد قريبًا، وهي الّتي تلخص الملتبس، وتحلّ المنعقد، وتجعل المهمل مقيدا، والمقيد مطلقا والمجهول معروفا، والوحشي مألوفًا، والغفل موسومًا، والموسوم معلومًا"(1).

إذا أردنا التفحص والتدبر في هذه النصوص التّي وردت في البيان والتبيين؛ عن طريق معاينة فكرية منهجيّة، لوجدنا أنّ هذه الأخيرة تتجه اتجاها إقناعيا واضحًا ويأخذ هذا الاتجاه مساحة ممتدة "بين قطبي الاستمالة والاضطرار، مع تداخل هذين المستويين في الوسائل المؤدية إليها"(2)، وبذا تظهر إشارة جليّة مؤدّاها أنّ البيان عند الجاحظ لا يقتصر على الوظيفة الإفهامية فحسب، بل يتعدى البيان خط الفهم والإفهام إلى مستوى حقيقي آخر ذو بعدٍ تداولي محض وهو المستوى الحجاجي.

لقد تمكّن الباحث محمّد العمري من إثبات هذا المقتضى التصوري من خلال جدول تحليلي وضعه على الشكل التالي(3):

المؤهلات والعوائق		صفات وموضوعه		الغرض
المؤهلات	العوائق	الصفات	الموضوع	التأثير
المنطق الأحلام العقول الدهاء المكر الألسنة النكراء التمييز السياسة لباس التقوى طابع النبوة	العي الحصر ضيق الصدر توقف اللسان اللثغ	الإبلاغ الإبانة الإفصاح الفصاحة الوضوح الصحة البيان حسن التفصيل الإيضاح وضوح الدلالة الإفهام الفهم الإحتجاج الأدلة	الدعوة إلى مقالة الدفاع نحلة إبلاغ الرسالة الحجّة الحاجة المنازعة	استمالة القلوب ثني الأعناق التصديق ميل الأعناق فهم العقول إسراع النفوس الاستمالة الاضطرار التحريك حل الحبوة

(1) المصدر نفسه، ج1، ص 75.

(2) محمد العمري: البلاغة العربية أصولها وامتداداتها، إفريقيا الشرق، المغرب 1999، ص 199.

(3) المرجع نفسه، ص 198.

الـــمُلاحظ من خلال هذا الجدول أنّ بعض المصطلحات التّي استخدمها الجاحظ في النصوص السّابقة كالدعاء والمكر والنكراء والاحتجاج والاضطرار بالحجة...تدخل في خانة "أجلى صفات الاضطرار"، هذا من جهة، وفي الاتجاه المقابل فإنّ كلٌّ من السّياسة والمنطق والأحلام والإبانة وميل الأعناق...تنتمي إلى مجال "أجلى صفات الاستمالة وبالنظر إلى الآثار التي توخاها الجاحظ (من خلال النصوص)؛ يمكن القول: أنّ كل هذه الوسائل تتجه نحو الإقناع سواءً من جانب الاستمالة أم من جانب الاضطرار.

إنّها بحق؛ نظرة فكريّة تعكس بوضوح انصهار بين المفهوم الأول (العام) الّذي يدخل ضمن إطار الرؤية العامّة للعصر، والمفهوم الثاني (الخاص) المنتمي إلى إطار النزاعات المذهبية، بحكم أنه يمثّل علمًا بارزًا من أعلام المعتزلة ساهم إلى حدّ كبير من تقيين الخطاب الإقناعي ذو البعد البلاغي. إلاّ أن الجاحظ (حسب محمد العمري) لم يقدم لنا تفريقا واضحًا جليّا بين المستوى المعرفي العام للبيان والمستوى الإقناعي التداولي الخاص بطريقة تجعل المستوى الأخير (ذو الطابع التّداولي) يشكّل مستوى من مستويات الأوّل (ذو طابع اللغوي أو السّيميائي)[1].

ومن الومضات الفكريّة الأخرى الدّالة على تركيز الجاحظ على الوظيفة الإقناعية للخطاب؛ حديثه عن الإشارة وخصوصًا عند تزامنها مع ممارسة اجتماعيّة أو فنية، يقول "من تمام آلة القصص أن يكون القاص أعمى، ويكون شيخا يعيد مدى الصّوت، ومن تمام آلة الزّمر أن تكون الزامر سوداء. ومن تمام آلة المغني أن يكون فارِه البرذون، برّاقِ الثياب، عظيم الكِبر، سيء الخلق، ومن تمام آلة الخمار أن يكون ذميًّا ويكون اسمه أذِينَ أو شلوما مازريار، أو أزدافقاذار، أو مشيا، ويكون أرقط الثياب، مختوم العنق. ومن تمام آلة الشعر أن يكون الشاعر أعرابيا، ويكون الدّاعي إلى الله صوفيا، ومن تمام آلة السُّؤدد أن يكون السّيد ثقيل السّمع، عظيم الرّأس"[2].

([1]) ينظر: محمد العمري: البلاغة العربية أصولها وامتداداتها، ص 199.

([2]) الجاحظ: البيان والتبيين، ج1، ص 95.

ووفق هذا المقتضى من التّصور فإن هذه المظاهر الإشارية والسّلوكية المصاحبة للّغة تصبغ العبارات المتلفظ بها بصبغات ذات طاقات إيحائية تداوليّة بالدّرجة الأولى، وبالتالي تُدعَّمُ الأفعال الكلامية وتُثرَى بالأبعاد التداولية الحجاجيّة، لتصبح أكثر وقعًا وتأثيرًا على المتلقين من خلال قلب قناعاهم وأفكارهم القبليّة في أطر الممارسات الاجتماعية والفنيّة بكلّ صورها وأشكالها. وبذا يمكن الخلوص إلى فكرة جوهريّة في هذا المضمار المتعلّق برصد البعد الإقناعي من خلال الإشارة، مؤداها: إن تعميق القدرة التعبيريّة المؤثّرة مرهون بالاعتداد على مظاهر سلوكيّة تصاحب اللّفظ وتتقوى به. وفي هذا إشارة جليّة واضحة إلى تفطن الجاحظ إلى الأمور والإستراتيجيات التّي من شأنها خلق تأثيرات على المتلقين وبالتالي ظهور تفاوت حقيقي بين خطاب وآخر. فعلى الرغم من تفوق خطاب على آخر من حيث البناء والتشكيل الدّاخلي له، إلاّ أنّه لا يمكن الجزم أن هذا الأخير ناجح في بعده التأثيري، على أساس أنّ العديد من الخطابات لا تشتمل على ذخيرة فنيّة كبيرة من حيث بناءها وهيكلتها الداخليّة إلاّ أنّها ناجحة في بعدها التداولي لاغترافها واعتمادها على كلّ ما من شأنه التأثير على المتلقين كالمظاهر المصاحبة للخطاب والصّوت المناسب من نبر وتنغيم وتغييرات الوجه... والخطابات اليومية خير دليل على ذلك.

2.1-ابن قتيبة (ت 276هـ):

لقد ظهر لغويون مختلفون في العصر العباسي، ولعلّ أبرزهم ابن قتيبة (ت276هـ) الذي سار على نفس خطى الجاحظ في فكرة أنّ الإعجاز البلاغي للقراء إنّما يعز إلى عجيب تأليفه، وبديع لفظه، وبذا سيطرت فكرة النظم على جلّ تفكيره في كتابه تأويل مشكل القرآن.

والجدير بالذكر أن الملاحظات البيانية التّي اشتمل عليها هذا الكتاب إنّما انطلقت من زاوية نظر دفاعية عن الأسرار البلاغية التّي اكتنفت نظم القرآن الكريم بما يبرأ شبهات الملحدين كون أنّ القرآن الكريم شرفه الله وجعله هدى ونورًا "وقطع منه بمعجز

التأليف أطماع الكائدين وأبانه بعجيب النظم عن حيل المتكلفين"[1]، وقد تجلى هذا النظم عنده في الإيقاع الفريد، والنسق الصوتي البديع المنبثق من تقسيم الحركة والسّكون، والتأليف المحكم والنظر بين الحروف ومخارجها وعدم تنافرها.

وعليه انطلق في كتابه يستعرض مجازات القرآن الكريم بالاعتماد على سرد مجموعة من الشواهد المجازيّة النّابعة من كلام العرب وطرائق تعبيرها لدرأ الشبهات التّي حطّ بها القرآن الكريم على أساس أنّ التصدي لمثل هذه الحملات كان السّبب الجوهري لتأليف كتابه، حيث يقول: "وقد اعترض كتاب الله بالطغى الملحدون، ولغوا فيه وهجروا، {واتبعو ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله} بأفهام كليلة، وأبصار عليلة، ونظر مدخول، فحرفوا الكلام عن مواضعه، وعدلوه عن سبله؛ ثم قضوا عليه بالتناقض، والاستحالة في اللحن، وفساد النظم، والاختلاف...فأحببت أن أنضح عن كتاب الله، وأرمى من وراءه بالحجج النيرة والبراهين البينة وأكشف للنّاس ما يلبسون"[2].

لقد ذهب ابن قتيبة إلى أنّ قضيّة إدراك فضل القرآن ومعانيه خباياه الإعجازية قضية لغويّة بلاغية لا تُستوعب إلاّ عن طريق قدرات وخبرات أسلوبيّة خاصّة. وعليه انطلق في تسمية بعض الظواهر البلاغية قائلا: "ففيها الاستعارة، والتمثيل والقلب، والتقديم والتّأخير، والحذف والتكرار، والإخفاء، والإظهار، والتعريض، والإفصاح، ومخاطبة الواحد مخاطبة الجميع، والجميع خطاب الواحد، والجميع خطاب الاثنين، والقصد بلفظ الخصوص لمعنى العموم، وبلفظ العموم لمعنى الخصوص"[3]، ثم أردف ذلك بقوله: "وبكلّ هذه المذاهب نزل القرآن"[4].

انطلاقًا من هذا التّخريج، نلمس أن ابن قتيبة كان عالمًا ببعض الظواهر البلاغية التّي من شأنها حمل بعض المقومات التداولية المتصلة بالمقام وحيثياته بحكم أن الآيات

(1) ابن قتيبة: تأويل مشكل القرآن، تحقيق السيّد أحمد صقر، دار التراث، الطبعة 2، 1973، ص 30.

(2) ابن قتيبة: تأويل مشكل القرآن، ص 23/22.

(3) المصدر نفسه، ص 20.

(4) المصدر نفسه، ص 21.

البينات التّي ملأت كتاب الله تشتمل على آليات بلاغية ذات طابع تداولي مرهونة بحيثيات وملابسات الموقف تحت عنوان مراعات مقتضى الحال فعلى سبيل المثال هناك من المواضع المقامية مالا يحتمل الاستعارة وينشد الحقيقة والعكس صحيح، ومن الحالات مالا تقتضي التقديم والتأخير في العبارات والعكس صحيح، ومن المواقف من لا تحتمل التعويض وتنشد الإفصاح. وليس غريب على النظم الإعجازي الذي اختصّ به القرآن الكريم أنْ يراعي ويناجي هذه الخصوصيّات المتعلقة تعلق شديدا بالمتلقين وطبقاتهم ومستوياتهم والاهتمامات التّي تساورهم ووضعياتهم بكلّ أشكالها وصورها.

إنّ هذا الطرح لا يختلف مع ما أرقته التّنظيرات التداولية ولاسيما تلك التي تعلّقت بوضع الشروط المتعلّقة بإنتاج الخطابات الناجحة تداوليّا، حيثُ أقرّ جورج يول في كتابه معرفة اللّغة أن أوّل قضيّة التّي نجا بهما عند مواجهة أي محادث هي قضية الاختلاف بين العبارات اللغويّة (الأفعال الكلاميّة) وكيفية نظمها، ويُعز سبب هذا الاختلاف إلى دور كلّ من المتكلّم والسّامع (أو السامعين) والعلاقة الجامعة بينهم. وسيكون لكلّ هذه العوامل الأثر الكبير على ما يقال وعلى كيفية ما يُقال[1].

يؤكّد ابن قتيبة في موضع آخر من كتابه "تأويل مشكل القرآن" أن الكناية تندرج تحت لواء الاستعارة، مثبتا هذه النظرة التصوريّة عن طريق سرد وإيراد مجموعة من الأمثلة والشواهد المستخرجة ممّا جرت عليه العادة في كلاّم العرب، فيقول مثلاً: إنّ العرب تقول للنبات نوء لأنّه يكون من النوء عندهم، ويقولون للمطر سماء، لأنّه من السماء ينزل، فيقال مازلنا نطأ السّماء حتّى أتيناكم.

ويقول الشاعر:

إذا سَقَطَ السَّمَاءُ بأرض قومٍ رَعَيْنَاهُ وإنْ كَانُوا غُضَابَا[2]

(1) ينظر: جورج يول: معرفة اللّغة، ترجمة محمود فراج عبد الحافظ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية 1999، ص 198.

(2) ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، ص 136-137.

ووفق هذا الملمح؛ نلمس تقدير ابن قتيبة في تفسيراته للمعنى العُرفي أو المواصفة اللغوية Sense conventionnel في تحقيق عملية الفهم والإفهام، وهو ما حظي بعناية مركزة من طرف عدّة فلاسفة لغويين مثل غرايس Grice تحت مصطلح الاستلزام الوضعي Conventionnel implicature[1] حيث اعتبره من بين الآليات المؤدية بالصياغات اللغوية (الأفعال الكلامية) إلى الوضوح وعدم الوقوع في اللُّبس، على أساس أنّ الأفعال الكلامية العُرفية، والمتداولة بين النّاس في تعاملاتهم وخطاباتهم اليوميّة تؤدي إلى حصول الفهم وبالتالي نجاح العمليات التّخاطبية وفعاليتها.

بالإضافة إلى هذا؛ تعرّض ابن قتيبة، وبالضبط في باب مخالفة ظاهر اللّفظ معناه إلى بعض المعاني التّي يفيدها كلّ من أسلوبي الاستفهام والأمر في القرآن الكريم. ففي الاستفهام ذكر أنّه من الممكن أن يخرج إلى دلالات أخرى لا تستشف إلا من خلال سياق القول والقرائن، فقد يفيد:

دلالة التقرير: ونجد ذلك في قوله تعالى: ﴿ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِى وَأُمِّىَ إِلَـٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ ۖ ﴾[2]، وقوله سبحانه ﴿ قُلْ مَن يَكْلَؤُكُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ مِنَ ٱلرَّحْمَـٰنِ ۗ ﴾[3].

دلائل التعجب: ومن الشواهد الدّالة عليها قول الله تعالى في سورة النبأ: ﴿ عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ۝ عَنِ ٱلنَّبَإِ ٱلْعَظِيمِ ۝ ﴾ [4].

دلائل التوبيخ: قوله تعالى: ﴿ أَتَأْتُونَ ٱلذُّكْرَانَ مِنَ ٱلْعَـٰلَمِينَ ۝ ﴾[5].

أما بالنسبة لأسلوب الأمر، فقد ذكر أنّه يخرج إلى دلالات سياقية أخرى مثل:

---

[1] ينظر في هذا الصّدد: صلاح إسماعيل، نظرية المعنى في فلسفة يول جرايس، الدار المصرية السعودية، القاهرة 2005، ص39.

[2] سورة المائدة الآية 116.

[3] سورة الأنبياء الآية 42.

[4] سورة النبأ الآيتين 01 و02.

[5] سورة الشعراء الآيتين 165.

دلالة التعديد: وتلفي ذلك مثلاً في قوله تعالى: ﴿ ٱعۡمَلُواْ مَا شِئۡتُمۡ ﴾[1].

دلالة التأديب: قوله تعالى: ﴿ وَأَشۡهِدُواْ ذَوَيۡ عَدۡلٍ مِّنكُمۡ ﴾[2].

دلالة الإباحة: وهو ما نلفيه في قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ ٱلصَّلَوٰةُ فَٱنتَشِرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ ﴾[3] [4].

وفي خضم هذه العتبات التصورية التّي اختصت بتخريجات ابن قتيبة تظهر بوادر أفق تداولي صريحة وواضحة، لاسيما في تلك المساحة المعرفية التّي مكنته من معرفة إمكانية خروج الأغراض البلاغية من معناها الأصلي إلى أغراض مقاميّة أخرى يتوصل إليها من خلال الاعتداد بالقرائن اللفظية (السّياق اللغوي) والمعنوية (سياق الموقف)، وهو الأمر الذي نلفيه مطروحا بقوّة في الدراسات التداولية المعاصرة المهتمّة بدراسة الاستعمال اللغوي في التواصل، والأسس الضابطة له من خلال إعطاءها لعنصر المقام الدور الطلائعي في عمليّة إنتاج الكلام أو تلقيه، عن طريق العناية بكلّ من المتكلم والسّامع والعلاقة بينهما، وما يرافق الكلام من حركات الجسم وتعبيرات الوجه، والمشاركين في العمليّة التواصليّة والظروف الزمانية والمكانية، وكلّ ذلك من أجل الوصول إلى المقاصد الكامنة في الأفعال الكلاميّة، التّي لا يمكن تأويلها تأويلاً سليماً إلاّ من خلال التعويل على كفاءة المتلقين[5].

([1]) سورة فصلت الآية 40.

([2]) سورة الطلاق الآية 02.

([3]) سورة الجمعة الآية 10.

([4]) ينظر: ابن قتيبة: تأويل مشكل القرآن، ص 280/279.

([5]) ينظر في هذا الصّدد: الجيلالي دلاش: مدخل إلى اللّسانيات التداولية، ص 40 وما بعدها، فرانسواز أرمينكو: المقاربة التداولية، ص 09.

3.1-المبرّد (ت285هـ):

لقد كان للشاعر والناقد الفصيح "المبرّد" (ت 285) الدّور الفعّال في إثراء بعض المباحث البلاغية في كتابة "الكامل"، فقد تعرّض فيه إلى إبراز نماذج أدبيّة شعرية ونثرية عديدة مذيّلة بشرح لغوي، يتخلله في بعض المواضع إشارات تستنطق تلك النماذج الأدبية وتُبرز مكنوناتها الأسلوبية وطاقاتها البلاغية من استعارة أو التفات أو إيجاز أو إطناب أو تقديم أو تأخير[1].

فضلاً عن هذه الجهود التنظيريّة التّي اختص بها المبرّد، وقف عند الكناية وجعلها على ثلاثة أوجه، فالوجه الأوّل متعلق عنده بالتعمية والتغطية، والوجه الثاني يرتبط بمجانبة اللفظ الخسيس المفحش إلى ما يدلّ على معناه من غيره، والوجه الثالث يتعلق بالتفخيم والتعظيم[2].

لقد تفطن المبرّد للكناية وجوهرها، والأوجه المنتسبة إليها، وفي هذا الأمر إشارة جليّة واضحة على وعيه العميق بآليات وميكانزمات ذات أبعاد تداولية بالدرجة الأولى تخدم الإستراتيجيات الخطابية وتغذّيها وتتجسّد أهم حيثية فنية هاهنا في اللّمحة الدّالة، فمن خلال الكناية يشعر الـــمُخاطب أنه بحاجة إلى الوصول إلى المعنى الحقيقي المستور وراء المعنى المجازي. وعند هذا الحدْ يمكن القول: إنّ هذه المحاولة التّي يرتجلها منتج الكلام البليغ في عباراته وصياغاته هي الكفيلة بإعطاء القيمة الإبلاغية التأثيريّة للكناية[3].

-وبالإضافة إلى هذا المنحى ذو البعد الإستراتيجي التداولي الذي يكتنف استعمال (الذي يوؤم إلى تحقيق مقاصده) للكناية، يطفو بعدٌ تداولي آخر تتضمّنه الكناية باعتبار إنّها تسمو بالتعبير عن القول الفاحش والمبتدل[4]، وهو مَا أقرّه المبرّد في الوجه الثاني من

([1]) ينظر: شوقي ضيف: البلاغة تطور وتاريخ، ص 60.

([2]) ينظر: شوقي ضيف: البلاغة تطور وتاريخ، ص 60.

([3]) ينظر: سمير أبو حمدان، الإبلاغية في البلاغة العربية، منشورات عويدات، بيروت الطبعة الأولى، 1991، ص 159.

([4]) ينظر، المرجع نفسه، ص 159.

أوجه الكناية والمتعلق بمجانبة اللّفظ الخسيس الـــمُفحش إلى ما يدلّ على معناه من غيره، فعمليّة التعبير المثالية هي العملية التّي تصنع في أولوياتها اعتبار في مهمَّتين وهما: احترام المتلقين واحترام الكلام في حدّ ذاته على أساس أنّه يمثّل المرآة العاكسة لشخصية المتكلم البليغ من كل النواحي (الفكرية والأخلاقية...)، ومن بين الشواهد التّي اعتمدها البلاغيين العرب في إثبات هذا الطرح وأحقيته قول الله تعالى في سورة فصّلت: ﴿ وَقَالُواْ لِجُلُودِهِمۡ لِمَ شَهِدتُّمۡ عَلَيۡنَاۖ ﴾[1] فاستعمال لفظ "جلودهم" في هذه الآية الكريمة تأتي كناية عن فروجهم"، باعتبار أن "القرآن الكريم أعطى الفروج معنى مجازيا هو الجلود لا لشيء إلاّ لأنّه أراد أن يسمو باللفظ المفحش إلى ما يدلّ على معناه من غيره"[2]. وفي هذا الملمح دلالة ساطعة على عناية الخطاب القرآني بمقامات التلفظ وطبيعة المتلقي وما يشكل كيانه من عادات وتقاليد وحركات لا يجوز التمادي والخروج عنها، وليس ذلك بالأمر الغريب والعسير عن الله سبحانه وتعالى.

بالإضافة إلى هذا المنحى التداولي الواضح المنجز عن توظيف الكناية في الخطابات واعتبارها من بين الإستراتيجيات غير المباشرة التّي تخدم منتج الكلام من خلال الأخذ بيده محو دائرة تحقيق المقاصد بطريقة فعّالة وسليمة؛ يمكن القول أنّ المحتوى الفكري الأخلاقي الّذي تمثله الكناية خليق بأن يؤسّس رؤية تماثلية قائمة بين الكناية ومبدأ تداولي أخلاقي بالدّرجة الأولى، والمتجسّد في مبدأ التأدّب Principe de politesse[3]، وهو مبدأ تداولي أقرته روبين لاكوف Robin Lakoff في مفالتها الشهيرة "منطق التأدب"، الذي تفنّد فيه الدّراسات والمقاربات التقليديّة التّي انكبت على دراسة المعنى في إطار المستوى التركيبي المحض دون الاهتمام بسياق التلفّظ، بما فيه من افتراضات منطقية، ولذلك تدعو "لاكوف" إلى التوسيع من مجال المبادئ الكليّة، بإدراج بعض القواعد

([1]) سورة فصلت الآية 21.

([2]) سمير أبو حمدان، الإبلاغية في البلاغة العربية، ص 161.

([3]) ينظر: طه عبد الرحمن: اللّسان والميزان أو التكوثر العقلي.

التداولية في عملية التعامل مع الخطابات بكل أشكالها وصورها. وفي هذت الصّدد وضعت قاعدتين أطلقت عليهما قواعد الكفاءة التداولية (The rules of pragmatic competence) وهما:

1-كن واضحاً.

2-كن مؤدّبا[1].

ولعلّ القاعدة الثانية مؤهلة لتمد جسور تماثليّة مع الوجه الثاني لاستعمال الكناية كما أقرّ المبرّد في تنظيراته، فنجاح التخاطب مرتكز على عدّة مبادئ معنويّة تلزم والطرفين للتّقيد بها لضمان التواصل الفعّال والناجح من أهمّها التقيّد بمقاييس أخلاقية تهذيبية.

كما يمكن اعتبار استعمال الكناية لأهداف تهذيبيّة (كما ذكر المبرّد) من مصوغات الإستراتيجية التلميحيّة (غير المباشرة) التّي لا يمكن استعمالها في الخطابات إلاّ بتوافر بعض الشروط التداولية التّي يقع فيها تجاوز الكفاءة اللغويّة البحثة إلى أبعاد أخرى مقاميّة، ومن بينها[2].

1-امتلاك العمليات الذّهنية في الكفاءة التداوليّة لصنع خطابات تتلائم مع السّياق المؤطّر للعمليّة التخاطبية بطريقة يقع فيها الارتباط الأصيل بين اللفظ والمقاصد التّي يرمي إليها المرسل، ممّا ينجر عنه عدد لا نهائي من الخطابات باستعمال الآليّة الواحدة من آليات الإستراتيجية وعلى رأسها الكناية.

2-معرفة الأبعاد الثقافية، أي الخلفيات المشتركة بين أطراف الخطاب (المرسل/المتلقي)، على أساس أنّ الانتقال من دلالة المعنى الحقيقي Sense littérale إلى دلالة الالتزام؛ تتمّ عن طريق تخمينات واستدلالات ذهنية منطقية تعرف بمصطلح "الخلفيّة الثقافية الاجتماعيّة".

([1]) ينظر: عبد الهادي بن ظافر الشهري، إستراتيجيات الخطاب، ص 99.

([2]) ينظر: المرجع نفسه، ص 378.

ومن البديهي في هذا الصدّد اعتبار هذه التخمينات والاستدلالات التّي يعتمد عليها المتلقي في فك شفرات الكناية؛ إنّما يقوم بها مرسل الخطاب أوّلا قبل إلقاءها أو عرضها على المتلقين المحكومين بدورهم بضوابط سياقية وحضارية عرفية بالدّرجة الأولى، وهو ما تمكّن المبرّد من إدراكه والتفطّن إليه من خلال معاينة فكرية استنطاقية في آيات الذكر الحكيم الحاملة لآلية الكناية وأسباب وأوجه استعمالها من خلال محاولته إثبات الأسرار الإعجازية في القرآن الكريم، وهو في صدد الرد على حملات المغرضين والملاحدة الذين شكّكوا بمصداقية القرآن الكريم باعتباره كلام نبع من الذات القدسيّة.

كما نلفي ليتش Leetch وسيرل Searl يؤكدان على ظاهرة التأدب التّي جعلها المبرّد من بين أوجه استعمال الكناية؛ فبالنسبة إلى الأوّل فقد جعل لها الأولويّة في إنتاج الخطابات الناجحة تداوليّا في إطار عُرف بالإستراتيجيات التلميحية[1] أمّا الثاني (سورل) فيعدّ هذا المبدأ عنده من بين أبرز الأسباب التّي تفرض نفسها في اختيار المتكلم (ذو الكفاءة التداوليّة) لاستعمال الإستراتيجيّة التّلميحية غير المباشرة في الطلب، على أساس وجود بعض الصيغ والأفعال الكلامية التّي يوظفها المتكلم في خطاباته باعتبارها طرقا عرفية للتأدب[2].

ومن زاوية أخرى؛ يمكن اعتبار الكناية (ذات الوظيفة التأديبية) عند المبرد من الأفعال الكلامية غير المباشرة التّي لا تتطابق دلالتها السّطحية مع غرضها الإنجازي، ولعلّ استعمال الذات القدسيّة لمثل هذه الآلية ذات البعد الأخلاقي؛ إنّما يأتي في إطار تنزيه ذاته عن القول الفاحش؛ أي تجنب بعض المحرّمات اللغويّة، مثل وصف الجسد وصفا ماديّا، وهو ما يتناقض مع صفات الطهارة المطلقة المتلصقة بالذات القدسيّة، وليس ذلك بغريب عن الخالق عز وجل وصفاته وأسماءه، هذا من جهة، كما يأتي انتقاء هذه الآلية البلاغية/ التداوليّة واستعمالها في آيات الذكر الحكيم في سياق احترام عباده

(1) ينظر: عبد الهادي بن ظافر الشهري: استراتيجيات الخطاب، ص 377.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص 372.

وحرمتهم، فلا يأتيهم بكلام يُحطّ من قدرهم أو يقلّل من شأنهم. وخاصّة أن العُرف في بعض الأحيان قد يفرض على جماعة لسانية معينة تجنب بعض العادات الكلامية التّي من شأنها السّقوط والانزلاق بالكلام إلى درجات دنيا من التعفف ممّا ينجر عنه تبدّد وتشتّت الرّوابط الاجتماعية، بحكم أن استعمال الكلمات المؤدّبة من المصوغات الكبرى التّي ترمي بظلالها على التماسك والانصهار الإيجابي بيت أفراد المجتمع، وهدا ما تمثل في الحياة العربية آنذاك بامتياز.

2-الأبعاد التداولية في تنظيرات بعض الفلاسفة والمتكلمين:

منذ أواسط القرن الثالث الهجري دخلت البلاغة العربية بيئة المتفلسفة التّي كانت تغترف مبادئها وضوابطها من الفلسفة اليونانية وهي تتعامل مع القيم البيانية للكلام، وقد انجرّ عن ذلك ظهور صراعات فكريّة بين اللغويين وهؤلاء المتفلسفين، ولكن سرعان ما إحتذم الصّراع لصالح اللّغويين بفضل "ابن المعتز" في كتابه "البديع" الّذي ثار فيه ضدّ الشعوبيين الذين نصبو العداء للبلاغة العربيّة، ونزعوا نحو التّجديد المسرف، وجعل فنون البديع التّي بنى عليها الشطر الأكبر من كتابه في: الاستعارة والتجنيس والمطابقة أو الطباق ورد الإعجاز على ما تقدمها والمذهب الكلامي، ثمّ أضاف إليها ثلاثة عشر فنا. وبذا أصبح أوّل واضع لهذا الفن[1].

وعلى الرغم من احترام الصّراع لصالح اللّغويين على حساب الفلاسفة، انكب بعض المتأثرين بالفلسفة اليونانية (الأرسطية خاصّة) على الاستعانة بتلك الضوابط المنطقية الجافة في تعاملهم مع الخطابات على أنواعها، وقد كان من الأوائل الذين دلو بدلوهم في هذا المجال الـــمُعنى بتطبيق واستثمار الآليات المنطقية الأرسطية في التعامل مع الأدب في تلك المرحلة: قدامة بن جعفر.

---

(1) ينظر: شوقي ضيف: البلاغة تطور وتاريخ، ص: ص 370/369.

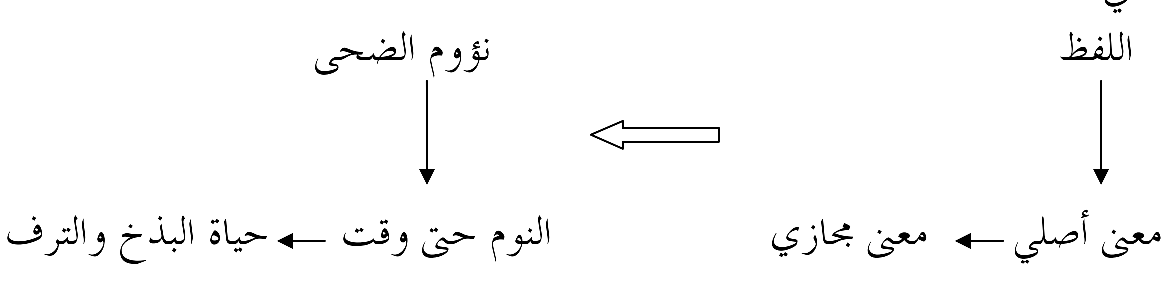
1.2-قدامة بن جعفر (ت377هـ):

لقد مثّل قدامة بن جعفر (ت 327هـ) هذا المنحنى تمثيلاً حقيقيا في كتابه "نقد الشعر"، فقد أظهر فيه تأثره الواضح بما تُرجم عن أرسطو، وقد وضع فيه للشعر فصلاً خاصًّا تحدّث فيه عن ماهيته، وقسّمه إلى أربعة أبواب وهي المدح والهجاء والحكمة واللّهو متعرّضا في أثناء حديثه للتشبيه والاستعارة والكناية والالتفات وما إليها من أصناف وآليات البلاغة[1].

وقد تمكّن قدامة من تقديم تعريف للكناية، تحت عنوان الإرداف، وتحديده "أن يريد الشاعر دلالة على معنى من المعاني، فلا يأتي باللّفظ الدّال على ذلك المعنى، بل بلفظ يدلّ على معنى وهو ردفه وتابع له"[2] ومن شواهده في الشعر الجاهلي؛ قول امرؤ القيس:

ويُسخِي فَتِيتَ المِسْكِ فَوقَ فِرَاشِهَا نَؤومَ الضُّحَى لَمْ تَنْتَطِقَ عَنْ تَفَضُّلِ

بمعنى إنّ الشاعر استعمل عبارة "نؤوم الضُّحَى" ليعبّر عن حياة البذخ والترف التّي تعيشها هذه المرأة، سعيا منه أن يستطيع المتلقي استعمال عمليّات ذهنية يصل من خلالها إلى فهم مُرادِه، والمتمثِل في كون هذه المرأة لا لاتَنْتَطِق لتخدم، ولكنّها في بيتها متفضّلة، وأنّ فَتِيتَ المسك يبقى إلى الضحى فوق فراشها، إلى أن يصل (المتلقي) إلى المقصدية التّي بني من أجلها الكلام (البيت الشعري) وهي حياة البذخ والتّرف. ويمكن تبسيط وتمثيل العملية الإستداليّة الذّهنية التّي تعتري فكر الـمُخاطَب وهو في مقام فك شفرات الكناية على الشكل التالي:



[1] ينظر: أحمد جليل، المدخل إلى دراسة البلاغة العربيّة، دار الطليعة، بيروت، (د.ت) ص390.

[2] قدامة بن جعفر: نقد الشعر، تحقيق عبد المنعم خفاجي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص 107.

وعند هذا الحد؛ لا ضير في القول؛ إنّ هناك ومضات تداولية نجدها في حيثيات هذا الطرح الذي يكتنف آلية الكناية وفق تصوّر قدامة بن جعفر؛ وتسند هذه الومضات في تلكم المساحة التّي تُعنى بإكساب الكناية "اللّمحة الدّالة" التّي تخدم بصورة فعّالة الإستراتيجية التداولية للخطاب المكوّن من مجموعة من الأفعال الكلاميّة (أو فعل كلامي واحد).

ويعزا ذلك إلى دفع هذه اللّمحة الدّالة للمُخاطب الّذي يشعر أنّه بحاجة إلى الوصول إلى المعنى الحقيقي المخبوء وراء المعنى المجازي. وعليه تغدو هذه المحاولة الّتي تنبثق من المتلقي/المخاطب بمثابة عامل فعّال في إعطاء القيمة الإبلاغية التأثيريّة (الإقناعية) للكناية[1].

كما نلفي بالإضافة إلى هذا الشّعاع الإقناعي ذو البعد التّداولي الّذي تنطوي عليه الكناية؛ أنّ الكناية وهي تستعمل لفظا آخر لا يدل على المعنى المراد، يمكن أن تتماثل مع الخصوصيات الّتي بني عليها الفعل الكلامي غير المباشر عند سورل، والذي يكون أكثر أحقية باستعماله في بعض المواقف على حساب الفعل الكلامي المباشر، نتيجة لدوافع وأسباب تعاونية وتأدبيّة كما كان الشأن في تنظيرات "روبين لاكوف" و"جرايس" الّتي تحدثنا عن بعض مناحيها المتعلقة بمبادئ التخاطب الأساسية التّي تُفضي إلى إنجاح عمليات التواصل وتصل بها إلى التفّاعل السّليم.

فضلاً عن هذا التماهي والتقاطع المنهجي بين تنظيرات قدامة، نلفي إسهاماً تنظيريّا مهمّا يرقي إلى حدّ بعيد مع مقاربات وتنظيرات الدّرس التداولي المعاصر؛ حيث نجده في كتابه نقد الشعر يجمع أبواب الشعر حسب أغراضه أو موضوعاته المعروفة وهي المديح والهجاء والمراثي والنسيب والوصف والتشبيه ويمكن أن نستنبط صبغات تداولية مهمّة من هذا التخريج، يمكن أن نضعها في:

([1]) ينظر: سمير أبو حمدان: الإبلاغية في البلاغة العربية، ص 159.

أ-يمكن اعتبار (بشيء من الحيطة) أن أغراض الشعر الّتي حصرها قدامة تنتمي إلى التعبيريّات Expressives، وهي من بين أصناف الأفعال الكلامية وفق تصور سورل، ويتمثّل غرضها الإنجازي في "التعبير عن الموقف النفسي تعبيرًا يتوافر فيه شرط الإخلاص (...) ويدخل فيها الشكر والتهنئة والاعتذار والمواساة"[1] فشرط الإخلاص والصّدق في المشاعر والتعبير عنها بصيغ وعبارات تطابق ما في النفس من اختلاجات وأحاسيس هو الجوهر الذي أقام عليه الشعر العربي دعائمه الأصيلة.

ب-إنّ هذا التصنيف الذي ارتضاه قدامة وهو يتعامل مع أغراضه قائم على الاعتماد على أغراضه الإنجازية Acte Illocution، بحكم أنّه أقام تصنيفه للأغراض الشعرية على أسسٍ تداولية بالدرجة الأولى وهي الأغراض (المقاصد) والمعاني الّتي يؤوم إليها الشّعر.

أمّا في كتابه "نقد النّثر" فينتهج المنهج الجاحظي في تبنيه مقولة "لكلّ مقام مقال"، فيوحي في عدّة مواضع من كتابه بضرورة التقيد والانصياع لهذه المقولة وما تكتنفه من تخريجات فنية وفوائد تواصلية كإصابة المقادير والملائمة وتحقيق الفهم والإفهام، مع مراعاة طبقات المتلقين ووضعياهم ومستوياهم المختلفة، فإذا كان البليغ في إطار عمليّة تخاطبيّة تجمعه مع أهل الكلام (المتكلمين)، فلابدّ من انتقاء ألفاظ خاصّة بأهل الكلام، إذ إنّ المتكلمين أوضاعًا وألفاظا "ليست في كلام غيرهم مثل: الكيفية والكمية، والمائية، والكمون، والتولد، والجزء والطفرة، وأشباه ذلك، فمتى كلّم به غيرهم كلن المتكلّم مخطئا ومن الصواب بعيدًا، ومتى خرج عنها في خطَاهم كان في الصناعة مقصّرًا"[2] بمعنى إن لكلّ صناعة ألفاظ معيّنة تنتقي من معجم فكري خاص بالبليغ، تكوّن من خلال التمرّس والاحتكاك مع أصحاب تلك الصناعة، وهكذا دواليك بالنسبة للصناعات والمقامات الأخرى.

([1]) ينظر: محمود أحمد نحلة: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص 50.

([2]) قدامة بن جعفر: نقد النثر، دار الكتاب العلمية، بيروت، (د.ت)، ص 134.

وعند هذا الحد؛ لا ضير في القول أنّ المقام عند قدامة يلعب الدور المركزي في توجيه شكل الخطاب وخصوصياته، حيث يراعي البليغ موضوع الكلام من جهة، والمتلقي والغايات والمقاصد التي يؤوم إليها من جهة أخرى. ومن جهة هذا الطّرح ينبغي إيراد حقيقة مفادها أنّ الخطاب البلاغي الرّاقي والمتسم بالحسن والقبول: هو ما تمكّن فيه صاحبه بخلق ملائمة بين خطابه المشكّل والإطار المقامي العام الذي يحاصر الحدث الكلامي، من منطلق أن الخطيب لا يكون "موصوفا بالبلاغة ولا منعوتا بالبلاغة والخطابة إلاّ بوضع هذه الأشياء مواضعها، وأن يكون على الإيجاز إذا شرع فيه قادرًا، وبالإضافة إذا احتاج إليها ماهرا"[1] .بمعنى أن مواضع الإيجاز والإطناب خاضعة لكفاءة البليغ التواصليّة، يقول قدامة بن جعفر في هذا الصّدد: "...وأن يكون الخطيب المترسّل عارفا .بمواقع القول وأوقاته واحتمال المخاطبين له، فلا يستعمل الإيجاز في موضع الإطالة فيقصر عن بلوغ الإرادة، وألاّ يستعمل الإطالة في موضع الإيجاز، فيتجاوز مقدار الحاجة، إلى الإضجار والملالة"[2].

ومن هذا المنطلق، فإن إخفاق البليغ في التحكم الصّحيح لمواضع الإيجاز والإطناب؛ تجعل المتلقي يخفق بدوره عن قبض المقصد الحقيقي من وراء إيراد الأفعال الكلامية من قبل المرسل. هذا من جهة. كما يَجعل الـــمُخاطب يتجه بنفسيته نحو الملل وعدم التركيز، وبالتالي عدم الوصول إلى التلقي الهادف. وقد تفطن قدامة إلى ذلك بقوله: "وإذا رأى [الخطيب] من القول إقبالاً عليه وإنصاتا لقوله فأحبوا أن يزيدهم، زادهم على مقدار احتمالهم ونشاطهم، وإذا تبيّن منهم إعراضا عنه وتثاقلا عن استماع قوله حقق معهم، فقد قيل من لم ينشط لكلامك فارفع عنه مؤونة الاستماع منك"[3].

([1]) قدامة بن جعفر: نقد النثر، ص 96.

([2]) المصدر نفسه، ص 96.

([3]) المصدر نفسه، ص 96.

يظهر من خلال هذه العتبات التّصوريّة الّتي اختصّت بمعانية فكريّة تفحصيّة لطروحات وتنظيرات قدامة في مسألة انصياعه المطلق لمقوله "لكل مقام مقال"؛ أنّ هناك أبعادًا تداولية تبناها الدرس اللغوي المعاصر وهو يتعامل مع اللّغة، ويمكن حصر به منها في جانبين:

الجانب الأول: يتعالق كلا الدرسين (البلاغي العربي والتداولي) في اعتمادهما على مسائل خارجة عن النسق اللغوي (الداخلي) Système Clos أطراف العمليّة التواصليّة، وأفضل دليل على ذلك هو أن محلل الخطاب (التداولي) وهو يتعامل مع الخطابات لرصد معانيها؛ إنّما يتجه في البدء إلى فحص بعض العناصر الخاصة بالموقف التواصلي، على أساس أنّ موقف التواصل بالنسبة للزاوية التداولية يتكون من مجموعة معقدة ومتداخلة تتركب من عدّة عناصر...من بينها مجموعة الظروف الماديّة والاقتصادية والاجتماعيّة والسّياسيّة التّي تحدّد عملية إنتاج واستقبال الرسالة اللغوية(1).

الجانب الثاني: يمكن أن نلتمس من كلام قدامة المتعلق بالمقام والمقال وبالضبط في توصياته المتعلقة بالتحكم السّليم بمواضع الإيجاز والإطناب، وكذا مراعات السّامعين/المتلقين ومستوياتهم ونفسياتهم، أن الأخير يشير إلى مفهوم الكفاءة التداولية Compétence pragmatique. وإن لم يشر إلى المصطلح ولكنه ارتقى بفكره أن يلامس جوهر هذا المفهوم. إذ يتجه المتكلم ذو الكفاءة التداولية إلى انتقاء إستراتيجيّة مناسبة للمقام.

2.2-الرماني أبو الحسن علي بن عيسى (ت 384هـ):

لقد برزت في هذه المرحلة من مراحل البلاغة العربية جهود المتكلمين في وضع مباحث ومقاربات لغويّة تتعلّق بالإعجاز القرآني، ونلفي أوّل دراسة تضمنت هذا الأمر في رسالة "النكت في الإعجاز القرآني" للرّماني أبو الحسن علي بن عيسى. حيث عرض فيها صاحبها مسائل ترتبط بماهية البلاغة وجوهرها، كما تعرّض إلى أقسامها الّتي

(1) Catherine KERBRATE Orrecchioni, l’énonciation, p 226.

حدّدها في عشرة وهي: الإيجاز، والتشبيه والاستعارة والتلاؤم، والفواصل والتجانس، والتصريف، والتضمين، والمبالغة، وحسن البيان[1].

لقد كان لبعض البلاغيين الّذين سبقوا الرماني نصيب في الحديث عن معنى البلاغة ومفهومها، منهم الجاحظ الّذي أورد عدّة تعاريف لها، ولكن ما يسترعي الانتباه في هذا الصّدد أن منهج هذا الأخير قد انحصر في عرض زوايا نظر السّابقين من الكتّاب والشعراء، وذوي البصر بالأدب سواءاً من العرب أم من غيرهم، ولكنّه لم يخلص إلى تصوّر فكري دقيق ومحدّد يعكس نظرته الخاصّة في إيكال مفهومٍ للبلاغة[2]، إلاّ أن الرماني حرص على توضيح مفهوم البلاغة بطريقة لم يتطرق إليها بلاغي آخر، فقد استطاع –ولأوّل وهلة– أن يصل إلى تصوّر محدّد للبلاغة.

أما بالنسبة للمفهوم الّذي يرتضيه للبلاغة هو "إيصال المعنى إلى القلب في أحسن صورة من اللّفظ"[3]، ويمكن لنا أن نستشف من خلال معاينة فكريّة وفحص منهجي لهذا المفهوم الذي يعكس زاوية نظر الرّماني لماهية البلاغة، مظهرين اثنين يصبّان في عمق الدّرس التداولي المعاصر وهما:

1–إنّ جوهر البلاغة عنده لا يقوم إلاّ باستيفاء شرطين أساسيين وهما:

أ–الجانب الإيصالي (التّبليغي) الذي لا يتحقق –بدوره– إلاّ بحضور أطراف العملية التواصليّة، والمقصدية L'intentionnalité، وسياق معيّن يؤطر ذلك الحدث التّواصلي ويحاصره من كلّ رواده، وينجر عن هذا الحدث محاولات يقوم بها المرسل لتحويل مقاصده وتبليغ فحوى فكره إلى المتلقي (أو متلقين)، وهو ما يظهر في قوله "هو إيصال المعنى إلى القلب".

([1]) ينظر: محمد زغلول سلام، تاريخ النقد الأدبي والبلاغة حتّى القرن الرابع الهجري، منشأة المعارف، الإسكندرية (مصر)، 1982، ص 205.

([2]) ينظر: شفيع السّيد: البحث البلاغي عند العرب تأصيل وتقييم، ص 51.

([3]) الرماني أبو الحسن علي بن عيسى: النكت في إعجاز القرآن ضمن ثلاثة رسائل في إعجاز القرآن، تحقيق محمد خلف الله ومحمد زغلول سلام، دار المعارف، الطبعة (3)، (د.ت) ص:ص 76/75.

ب–الجانب الاستراتيجي: في إطار محاولات المرسل نقل أغراضه وتبليغه لمقاصده معيّنة، يلجأ هذا الأخير إلى انتقاء ألفاظ حسنة تتلائم مع الوضعيّة القائمة أثناء التحدث (ملابسات وحيثيات التلفظ) هذا من جهة، كما يلجأ إلى التركيز والتعويل على ألفاظ وعبارات (أفعال كلاميّة) تناسب مع المقصدية الّتي عقد من أجلها الكلام، وتليق بمستوى تلك الحمولة المعنويّة ولا تخلُّ بها، ويظهر ذلك بقوله: "في أحسن صورة من اللّفظ".

2–يمكن أن نستشف (بشيء من الحيطة) أن قوله "إيصال المعنى إلى القلب" يرتبط ارتباطاً شديداً بالآثار التأثيرية للمعنى الّذي ينشده المتكلم (البليغ)، ممّا ينجز عنه تغيير القناعات وقلب الواقع، ويُعْزَ ذلك –حسب تأويلها– إلى استخدام الرماني في تعريفه للبلاغة لفظ "القلب" بدل "العقل" بمعنى: إن إرسال الكلمات والخطابات إلى "العقل" يختلف اختلافاً كبيراً على إرسالها وإيصالها إلى القلب على أساس أنّه (القلب) المحرّك الأساسي لحصول العمليات التأثيريّة والتي تملي بدورها على المتلقين أبعاد تداولية كالاقتناع أو نفي الاقتناع السّابق... وكلّ ما من شأنه أن يمتّ بصلة بدائرة الحجاج L'argumentation، أو الفعل الإنجازي النّاجح والمؤثّر.

ونلفي الرّماني ينظر إلى الاستعارة نظرة خاصّة، فقد اعتبرها "تعليق العبارة على غير ما وضعت له في أصل اللّغة، على جهة النقل للإبانة"[1]، ويظهر من زاوية النّظر هذه بأن العبارات البلاغية تنقسم إلى قسمين من حيث الدّلالة على المعنى؛ قسم متعلق بما تواضعت عليه الجماعات اللّسانية (المعنى الوضعي)، والّذي يمكن أن يتماثل مع "المعنى الحرفي" Sense littérale في الدّرس التداولي المعاصر الّذي نظّر له "سورل"، وينبع حين يقول المتكلم شيئا يطابق بالضبط ما يستفاد من الجملة[2]؛ والقسم الثاني متعلق بالمعاني غير الحرفية Sense non littérale (الاستعارة) وتظهر حين يقول المتكلم شيء وهو يقصد

([1]) الرماني أبو الحسن علي بن عيسى، النّكت في إعجاز القرآن، ص 85.

([2]) ينظر: آن وبول، جاك موشلار، التداولية اليوم علم جديد في التواصل، ص 262.

شيئا مختلفا عن المعنى المستفاد من الجملة، وفي هذا الشأن لا يمكن الوصول إلى المعنى (غير الحرفي) إلاّ بالتعويل على ملابسات المقام وحيثياته.

لقد اعتبر الرماني أن الاستعارة أبلغ من الحقيقة، وفي هذا الإطار سعى في كتابه "النكت في إعجاز القرآن" إلى إثبات أحقية هذا المقتضى التصوري، فركّز معايناته الفكرية على تحليل بعض الأمثلة الّتي اشتمل عليها الذكر الحكيم والحاملة الاستعارة؛ فانطلق يبيّن مكانتها الأسلوبية والفنيّة والإستراتيجية وأوجه بلاغتها. ونلفي من بين الأمثلة الّتي اعتمدها في هذا الصّدد، التحليل البلاغي للآية الثامنة والثلاثين من سورة الأنبياء، حيث يقول تعالى ﴿ بَلْ نَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَى ٱلْبَـٰطِلِ فَيَدْمَغُهُۥ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ ۚ ﴾، يقول الرّماني في هذا الموضع "...فالقذف والدمغ هنا مستعار، وهو أبلغ، وحقيقته: بل نورد الحق على الباطل فيذهبه؛ وإنّما كانت الاستعارة أبلغ لأنّ في القذف دليل على القهر، لأنّك إذا قلت: قذف به إليه فإنما معناه ألقاه إليه على جهة الإكراه والقهر، فالحق يلقي على الباطل، فيزيله على جهة القهر والاضطراب، لا على جهة الشك والارتياب و"يدمغه" أبلغ من "يذهبه" من التأثير فيه، فهو أظهر في الكتابة وأعلى في تأثير القوة"[1].

وعند هذا الحد يمكن أن نستشف خاصيتين اثنتين منبعثتين من توظيف الاستعارة عند الرماني:

الخاصيّـــة الأولى: تفطّنه إلى الأبعاد الإيحائيـــة للكناية، وقد تم ذلك بمقارنتها من -وجهة التأثير- مع الاستعمال الحرفي للعبارات، وهو أمر نحسبه يدخل ضمن إطار الأسس التداولية في صنع الخطاب، بحكم أنّه تنبيه إلى أمر جوهري تحمله تضمينات الاستعارة، والمتجسِّدة بشكل عام في المعاني الثانويّة ذات الظلال التأثيرية على المتلقين، وهو ما نجده مطروحاً في ثنايا تنظيرات البحث التّداولي المعاصر وبالضبط عند العلماء والباحثين التداوليين الذين تصب أعمالهم في دراسة آليات التفاعل الشفوي مثل الباحثة

---

(1) الرماني، النكت في إعجاز القرآن، ص 89/88.

أركيوني C.K. Orrecchion، الّتي تنظر إلى المجازات اللفظية مثل الاستعارة والسّخريّة على أنّها آليات تحمل في صلب مكنوناتها قيم تداوليّة مهمّة مثل التضمينات Les sous entendus [(1)].

الخاصيّة الثانية: لعلّ تفضيل الرماني للاستعارة على حساب اللّفظ الأصلي راجع على ما يبدو إلى إدراكه العميق أن المسار غير المباشر في عملية التلفظ الذي ينتج من استعمال الاستعارة؛ إنّما يجعل اللّغة نتخلّص من معانيها السّابقة وتنتقل إلى معانٍ جديدة لم تكون شائعة ومتداولة بين النّاس من قبل، وهو السّبب الرّاجح لتأثر المتلقي بها[(2)]، ممّا يقتضيه في غالب الأحيان إلى الاقتناع Persuasion، على عكس استعمال الألفاظ على نحو ما تقتضيه الأصل؛ فإذا كان انتقاء الاستعارة وتوظيفها يجعل المتلقي يعيش نوعاً من الاشتياق والحنين إلى المعنى والوصول إلى فك شفرات الاستعارة، ممّا يؤدّي به إلى إعمال ذهنه والقيام بعمليات استدلالية للوصول إلى ذلك الغرض، الذي يجعله يفتح أفق التأويل والقراءات (وهو ما يصبّ في بوتقة التّأثير)؛ فإن توظيف الألفاظ والصّياغات الأصلية المباشرة ينفي مثل هذه العمليات ممّا يؤدي إلى الاستيعاب المباشر، الخالي من التأثير في معظم الأحيان.

فضلاً على هذا الطرح الذي تبيّن من خلاله ما تلعبه الاستعارة عند الرّماني من دور فعّال في تغذية الخطاب البليغ بأبعاد تداولية صريحة وواضحة قوامها خدمة الإستراتيجية التأثيرية للخطاب وتطعيمها بآليات فنيّة إجرائية تأخذ على عاتقها السّير بمكنونات التلفظ نحو التلقي الفعّال والمؤثر؛ نجد للتعبيرات الّتي تعتمد على الاستعارة وجود قويّ في نظريات تداولية مهمّة كنظرية الاستلزام الحواري Implicature conversationnel، ويطفو هذا التجلي إلى السّطح ويظهر بشكل واضح أثناء عمليّة الخرق

(1) ينظر: أوزولد ديكرو، وجان ماري سشايفر القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللّسان، (طبعة منقحة)، ترجمة منذر عياشي، ط2، المركز الثقافي العربي، المغرب، 2007، ص 530.

(2) ينظر: خيرة مسلم: شعرية النثر عند تودوروف، مذكرة ماجستير في الأدب العربي، جامعة وهران، الجزائر، 2008، ص53.

Violation الّتي تحدث على مستوى المسلّمات، بحكم أن الطابع الغامض والملتبس الذي يميّز الاستعمال المباشر والحقيقي يفضي وجوباً إلى حدوث ما يسمّى بخرق قاعدة النوع وقاعدة الكم وقاعدة الطريقة وقاعدة المناسبة، أمّا الأمر الذي ينتج عن هذا الخرق فهو انبثاق استلزام Implication ويحصل هذا الاستلزام انطلاقا من علم المتلقي أن هذا الخرق الّذي اعترى المسلمات كان مقصودًا من المتكلم الذي كان ينشد مقصداً آخر، أي إنّ المتلقي يوظف كفاءته التداولية ويستثمرها في تشخيص الكلام الموجّه إليه من ناحية كونه استعمال لفظي مباشر أم استعمال غير مباشر وصريح، ولكن يجب التأكيد على أن هذا التشخيص المعتمد على الكفاءة التداولية للمتلقي لا يمكن وصفه بالتدّقيق إلاّ إذا كان هذا المتلقي مدركًا ومحيطًا تمام الإحاطة بالظروف والملابسات والقرائن المحيطة بالإطار التواصلي بصفته الكنف الجوهري لعمليّة التلفظ.

3.2-الخطابي أبو سليمان بن محمد إبراهيم (ت 388):

يعدّ الخطابي من العلماء البارزين الذين كان لهم باع طويل لا يستهان به في مسألة الوقوف على أسرار الإعجاز القرآني وبلاغته وفصاحته الرّاقية، كما يعتبر هذا العلم البلاغي من الأوائل الّذين كان لهم الأسبقية المعرفية في الوقوف والتلميح إلى فكرة النّظم[1]، الّتي أصبحت فيما بعد بمثابة قطب الرّحى بالنسبة للدراسات والمقاربات البلاغية، لاسيما في تنظيرات عبد القادر الجرجاني وتصوراته المتعلّقة بالإعجاز القرآني ودلائله.

تُقام دعائم للكلام عند الخطابي على ثلاثة أسس وهي: لفظ حامل، ومعنى به قائم، ورباط لهما ناظم، وتأكيداً منه على وجود هذه الأسس في الذكر الحكيم في أحسن صورة وأبهى حلّة حيث فاق توظيفها واستثمارها الرّاقي في آيات القرآن الكريم أيّ كلام آخر أو قول مهما كان مصدره؛ يقول: "وإذا تأملت القرآن وجدت هذه الأمور منه في غاية الشرف والفضيلة حتّى لا ترى شيئا من الألفاظ أوضح، ولا أجزل،

([1]) ينظر: عبد القادر حسين، المختصر في تاريخ البلاغة، ص 34.

ولا أعذب من ألفاظه، ولا ترى نظما أحسن تأليفاً، وأشدّ تلاؤما، وتشاكلاً من نظمه"[1]، وهذا هو سرّ ارتقاء الخطاب القرآني إلى أعلى درجات السلّم البلاغي عند الخطابي.

وعليه فالتأليف الجيّد للألفاظ واختيار أجزلها وأفصحها من المقومات الإستراتيجية الّتي من شأنها الارتقاء بالخطاب نحو قيم تداولية يصبّ فحواها نحو التواصل الفعّال والمؤثّر. يقول الخطابي في هذا الصّدد "واعلم أن القرآن إنّما صار معجزاً لأنه جاء بأفصح الألفاظ في أحسن نُظوم التأليف، مضمنا أصح المعاني"[2] ويعزى هذا التصور إلى أن الاستخدام السليم والفعال للألفاظ المناسبة يفضي حتما وبطريقة مباشرة إلى تعميق القدرة التعبيرية عن المعنى الـــمُراد. وفي هذا التجلي إمارات وإشارات جليّة لما يسمى بـــ"بلاغة النظم".

ومحاولة منه لإثبات هذا المقتضى التّصوري، انكبّ الخطابي، على تحليل بعض الشواهد -من آيات الذكر الحكيم- المتعلقة بالاختيار الأنسب للألفاظ وبيان فضل ذلك الانتقاء. ومن بين الشواهد التّي رأى فيها الخطابي اختيارا نموذجيا للألفاظ: قول الله تعالى في سورة ص: ﴿ وَٱنطَلَقَ ٱلۡمَلَأُ مِنۡهُمۡ أَنِ ٱمۡشُواْ وَٱصۡبِرُواْ عَلَىٰٓ ءَالِهَتِكُمۡۖ ﴾[3]؛ إنّ أوّل أمر يتبادر إلى الذّهن في هذا المقام؛ أنّه لو قيل بدل "امشوا واصبروا" امضوا وانطلقوا لكان الكلام أبلغ، ولكن إذا ما اشتمل تحليلنا على معاينة فكرية عميقة وفحصٌ دقيق؛ لأدركنا أنّ كلمة "المشي" لها من المؤهلات الإستحقاقية ما يجعلها الأجدر في الاستخدام إذا ما قورنت بالكلمات الأخرى.

([1]) الخطابي أبو سليمان أحمد بن محمد إبراهيم: بيان إعجاز القرآن، ضمن (ثلاثة رسائل في إعجاز القرآن)، تحقيق: محمد خلف الله أحمد، ومحمد زغلول سلام، الطبعة الثالثة، دار المعارف (د.ت)، ص 27.

([2]) المصدر نفسه، ص 27.

([3]) سورة ص، الآية 06.

يعزى سبب هذا الاعتبار الذي يعطي لكلمة "امشوا" الأولويّة في الاستعمال على حساب بعض الكلمات الأخرى المجاورة والفردية لها من حيث المعنى، إلى اقتراب معنى هذه الكلمة من المعنى القصدي الذي يريده الله تعالى من خلال الآية الكريمة لأنّه "قصد به الاستمرار على العادة الجارية، ولزوم السجيّة المعهودة في غير انزعاجهم منهم، ولا انتقال عن الأمر الأول، وذلك أشبه بالثبات والصبر المأمور به في قوله تعالى: ﴿ وَٱصۡبِرُواْ عَلَىٰٓ ءَالِهَتِكُمۡۖ ﴾، والمعنى كأنهم قالوا: امشوا على هيئتكم، وإلى مهوى أموركم، ولا تعرجوا على قوله، ولا تبالوا به، وفي قوله: امضوا وانطلقوا زيادة انزعاج ليس في قوله: "امشوا، والقوم لم يقصدوا ذلك و لم يريدوه"[1].

ويجرنا هذا الطرح إلى مظهرين تداوليين يمكن إجمالهما في:

أ-يمكن القول أن هذا الطرح يفضي بالباحث المتفحص إلى استحضار التنظيرات التداوليّة المختصّة بالأفعال الكلامية، وبالضبط في القوة الإنجازية Force Illocution (درجة الشدّة للغرض المتضمن في القول) الّتي نظّر لها سورل، فعلى الرغم من التشابه الكبير القائم بين الكلمتين (امشوا) و(امضوا) إلا أنّهما يختلفان في درجة الشدّة (القوة) الإنجازية التي تتضمنها هاتين الكلمتين. وهو ما يصبّ في عمق تحليله السّابق.

ب-إن الانتقاء الدقيق والفعّال للكلمات يدخل ضمن إستراتيجية تداولية واضحة، وتنطوي هذه الإستراتيجية على بعدين يلعبان دوراً مهمّا في إلقاء بعض الومضات التأثيرية على المتلقين وهما:

1-السّمو بجمال العبارة ورونق الصّياغات نحو الرّقي البلاغي والفني ممّا يفضي إلى استمالة الأنفس واستهواءها إيجابيا، وهاهنا يظهر ويتجلى البعد التأثيري المُلقِي على المتلقين بقوة.

(1) الخطابي، بيان إعجاز القرآن، ص 43.

2-إنّ الاستعمال المناسب (الملائم) للألفاظ داخل الصّياغات والخطابات يلعب دوراً تداوليّا مهمّا، كون أنه (هذا الاستعمال) يشتغل في تلك المساحة الّتي تركز اهتمامها وعنايتها في سبيل تحقيق الأغراض والمعاني الّتي عقد الكلام من أجلها. إنّها بعبارة أخرى خدمة القصدية L'intentionnalité المتواجدة في الأفعال الكلام، بحكم أن كل فعل كلامي ذو بعد مقصدي موجه إلى متلقين، ولربّما كان التطابق الدقيق بين اللفظ ومعناه في القرآن، هو من بين الأسرار الّتي أدت إلى اجتلاء دلائل إعجازه وزرع مفارقات بينه وبين كلام البشر.

فضلاً عن هذه الطروحات والتصورات الّتي نبعت من تخريجات الخطابي، يبدي هذا العلم البلاغي اهتماماً كبيراً، بقضية فصاحة الكلمات وشروطها، حيث أخذت قسطاً وافراً من جهوده المتعلّقة بإيضاح وتبيان وجوه الإعجاز في القرآن الكريم في كتابه "بيان إعجاز القرآن"، وكان من بين الأمور الّتي تعتبر بمثابة شروط أو إلزاميات تحقيق الفصاحة حسب الخطابي: الابتعاد عن استخدام الكلمات الغريبة[1]، وهو شرط نحسبه يمت بصلة قويّة مع بعض التنظيرات الّتي اختصّ بها الدّرس التداولي المعاصر، ولاسيما تلك التّي تعلقت بإسهامات غرايس Grice، وهو بصدد الحديث عن المبادئ المتفرّعة عن مبدأ التعاون Principe de coopération، وبالضبط ما تشتمل عليه مسلّمة الأسلوب، الّتي أوجب فيها على المتكلم الذي يريد بناء محادثة فعالة وناجحة أن يتجنب إبهام التعبير واللّبس[2]، وأن يتجه بكلامه نحو الوضوح لغرض الخلوص إلى تفاعل إيجابي يضمن تحقيق المآرب والمقاصد.

4.2-القاضي عبد الجبّار (ت 415هـ):

لابد أن تستوقف البّاحث الحصيف الّذي يسعى إلى اكتناه أسوار هذه المرحلة من مراحل تاريخ البلاغة العربيّة؛ محطات فكرية معرفية أغنت الرصّيد البلاغي العربي بقيم

([1]) ينظر: عبد القادر حسين: المختصر في تاريخ البلاغة، ص 35.

([2]) ينظر: صلاح إسماعيل: نظرية المعنى في فلسفة بول جرايس، ص: ص 88/87.

راقية، خدمت الفكر العربي بشكل خاص والفكر العالمي بشكل عام، ومن بين الإسهامات الجليلة في هذا الصّدد المُعنى بدفع حركية المقاربات والجهود البلاغية نحو التّوهج والرقي المنهجي، نلفي "عبد الجبار" (ت 415) بفضل كتابه "إعجاز القرآن".

لقد تضمّن هذا الكتاب تنويهات تخصّ النظم العجيب والمعجز للقرآن الكريم، وقد ظهر ذلك بوضوح؛ حين تعرضه للميزات والمفارقات الفنية المثالية المتعلقة بفصاحته، والّتي تُعز حسبه إلى الأداء الراقي والمنفرد للكلام وصورته وما يشتمل عليه من علاقات ووشائج نحويّة، حيث يقول "اعلم أنّ الفصاحة لا تظهر في أفراد الكلام، وإنّما تظهر في الكلام بالضم على طريقة مخصوصة، ولابدّ مع الضم من أن يكون لكلّ كلمة صفة، وقد يجوز لهذه الصفة أن تكون بالمواضعة الّتي تتناول الضم وقد تكون بالإعراب الّذي له مدخل فيه، وقد تكون بالموقع، وليس لهذه الأقسام الثلاثة رابع، لأنّه إمّا أن تعتبر فيه الكلمة، أو حركاتها أو مواقعها. ولابدّ من هذا الاعتبار في كلّ كلمة. ثم لابدّ من اعتبار مثله في الكلمات، إذ نضم بعضها إلى بعض، لأنه قد يكون لها عند الإنضمام صفة، وكذلك لكيفية إعرابها وحركاتها وموقعها"[1].

من هذا المنطلق؛ فإنّ إعطاء الأولويّة لقضية النسب النحويّة وما يتعلق بها من موضع الكلمة وانصهارها المنهجي مع أخواتها في السّياق اللّغوي، والكيفية التي يرد من خلالها الكلام؛ هو أمر لا مناص من الاعتناء به في العملية الإنتاجية للكلام، على أساس أن هذه الاعتبارات المذكورة تلعب دوراً إستراتيجيا مهمّا ذو بعدٍ تفاضلي، يكمن في رسم الفوارق بين الصّيغ الكلاميّة (الأفعال الكلاميّة)، من حيث البناء التركيبي من جهة، والمعنى الذي يحمله هذا التركيب من جهة أخرى، وعند هذا الحد؛ وجب على البليغ العارف بتقنيات الأداء الكلامي الحسن أن يُعاين الكلمة المنتقاة في الاستعمال، من خلال

(1) شوقي ضيف/ البلاغة تطور وتاريخ، ص 116.

"ملاحظة أبدا لها ونظائرها، ولابدّ من ملاحظة حركاتها في الإعراب، ولابدّ من ملاحظة موقعها في التقديم والتأخير"[1].

أمام هذا التشكُّل نلمس الفطنة العالية والإدراك العميق الّذي انتاب فكر عبد الجبار لقضية التموضع الدّقيق للكلمات، وهي قضية نلقيها تأخذ طابعا استعماليا تداوليا، يطعّم الصيغ والعبارات اللغوية الّتي يشتمل عليها الخطاب بمستويات فنية ذات ومضات إستراتيجية تخدم الحدث الكلامي، على أساس أنّ الانتقاء الدّقيق والسّليم للكلمات واستعمالها داخل الخطابات، ومحاولة استنطاق حكمها الإعرابي وتتبع مسارات التقديم والتأخير فيها، إنما يخضع أوّلاً وقبل كلّ شيء للمقام المؤطّر للعملية التواصلية والمتلقي الّذي يكون معنى وجوده هاهنا مرتكزاً على إملاء بعض الخصوصيات والشروط على التّشكيل الخطابي، لاسيما في قضية التقديم والتأخير، حيث يسعى المتكلم العارف والبليغ في معظم الأحيان إلى تقديم الألفاظ التي تشغل بال المتلقين وتساوي ذهنه، بينما يؤخر الألفاظ التي يحسبها —حسب تقديره- لا تنفني بأولويات الفائدة الّتي يسعى إليها المتلقي. ولكن يجب أن نذكر في هذا المقام، أنّ هذا اللّعب بترتيب الألفاظ الحاصل على مستوى البنيات التركيبية يخلق أحيانا تأثيرات ذات كنه تداولي على المتلقين كالتشويق، وتحقيق أغراض مقاصد أساسيّة وثانويّة كالتلذُذِ والتفاؤل —وما شابه ذلك.

وبطريقة أخرى يمكن القول أنّ الغاية الّتي تسعى إليها المقاربات والتنظيرات البلاغية المتعلقة بقضية الرتبة وترتيب الكلمات في الصياغات اللغويّة، إنّما هي السعي إلى الاهتمام بالسّامع بما يشبه العمد والإصغاء[2]، ويمكن إدراج هذا المبحث البلاغي ضمن إطار البحوث التداولية المعاصرة وبالضبط في مجال "التأثير الموقعي" باعتباره أحد مظاهر

([1]) شوقي ضيف: البلاغة تطور وتاريخ، ص 117.

([2]) ينظر: مصطفى ناصف: اللّغة والتفسير والتواصل، سلسلة عالم المعرفة، الكويت العدد 193، ص 11.

تأثير المقام في صناعة الكلام[1] بمعنى الخلوص إلى ترتيب معيّن للكلمات يتلاؤم مع ما تمليه حيثيات مقام التلفّظ وملابساته.

بالإضافة إلى هذه الجهود المعرفية الّتي ملأت كتابه "إعجاز القرآن"، نلفي عبد الجبار في كتابه "المغني" يُطلق بعض التخريجات التنظيرية والإجرائية وهو في إطار زرع الدعائم والمفارقات الأساسيّة للكلام الفصيح والراقي، ويظهر ذلك بشكل جلي عند حديثه عن مسألة المواضعة اللغويّة[2].

لقد اعتبر عبد الجبار المواضعة اللغويّة (التعاقد اللّغوي) من الشروط المهمّة الّتي لا مناص من اعتبارها وتوافرها في الكلام الفصيح والناجح، ذلك أنّ الكلام غير مؤهل أن يحتوي على فائدة، إلاّ وقد استوفى شرط للمواضعة عليه[3] فالمواضعة اللغوية. وفق هذا الطرح –تتعلق تعلقاً شديداً بالفائدة الّتي عقد الكلام من أجلها، وهما بعيدين تداوليين بامتياز.

كما اشترط هذا العلم البلاغي بالإضافة إلى المواصفة اللغويّة شرطاً آخر يفضي إلى كلام فصيح وهو القصد، حيث يغدو القصد عنده كذلك شرطاً أساسياً في عملية صنع الكلام والتلفظ به، وعنصراً لا يقل شأنا عن المواضعة اللّغويّة، ذلك أن الكلام في رأيه "قد يحصل من غير قصد فلا يدل، ومع القصد فيدل ويفيد، فكما أن المواصفة لابدّ منها، كذلك المقاصد التي بها يصير الكلام مطابقا للمواضعة"[4]، إنّ هذا الشرط هو ما نجده ماثلا كذلك في الطروحات التداوليّة المعاصرة الّتي تعتبر المواصفة اللغويّة من الأبعاد والشروط الأساسيّة التّي تكتنف الفعل الكلامي عند سورل، حيث يعتبر هذا الفيلسوف

([1]) ينظر: محمد محمد يونس علي، وصف اللغة العربية دلاليا، ص 142.

([2]) ينظر في هذا الصّدد: مختار لزعر، التصور اللّغوي في الفكر الاعتزالي، مقاربة تأويلية في مشكلات المعرفة، دار الأديب للنشر والتوزيع، وهران، الجزائر، 2006، ص 97/96.

([3]) ينظر: القاضي عبد الجبار: المغني في أبواب التوحيد، حقق باشتراط طه حسين وإبراهيم مذكور، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، مصر 1961–1965، ج7، ص 492.

([4]) المصدر نفسه، ج15/ ص 162.

اللغوي أن قصد المتكلم وحده لا يكفي؛ بل يجب الاعتماد كذلك على العرف اللّغوي في الفعل الكلامي، لكي يتحقق نجاح هذا الفعل ويُتجنب الإخفاق في تنفيذه[1] فالفعل الكلامي هو ذو طبيعة عمليّة سلوكية، تمثل شكلاً من أشكال السّلوك الاجتماعي المنظّم والمحكوم بسلسلة من التعاقدات الاجتماعية العرفية الّتي تتخذ طابعا حركيا متغيراً يختلف باختلاف المقامات والمتلقي والأحوال والملابسات.

3-الأبعاد التداولية من خلال تنظيرات بعض المتأدبين:

لقد أثيرت في هذه المرحلة من مراحل البلاغة العربيّة عدّة قضايا بيانية أدّت بالدّرس إلى الرقي والتوهج المعرفي، ولعلّ أهمها قضية اللّفظ والمعنى، وقد استأثرت هذه القضية الأخيرة باهتمام السّواد الأعظم من المتكلمين وعلماء أصول الفقه والبلاغيين خاصّة في الفترة الممتدة من القرن الثالث إلى الخامس الهجري، فقد كان هناك جدل حقيق قائم بين هؤلاء العلماء في عمليّة المفاضلة أو تحديد الأسبقية والأولويّة بين اللّفظ والمعنى.

وليس ذلك بغريب فقد مثّل الإطار الفلسفي والديني المحض الفكري لنشوء هذه القضية، على أساس أن السّبب الأساسي والدافع الجوهري الذي كان وراء ذلك هو ذلك الجدل الطويل الذي كان يدور بين المسلمين باختلاف مرجعياتهم ومشاربهم المعرفية —ذات الأسس الطائفية المذهبيّة– حول مجموعة من القضايا المتعلقة بالقرآن الكريم، كقضية المطلق والمقيد والخاص والعام والمحكم والمتشابه، وقضية قدم القرآن الكريم أو حدوثه وكونه مخلوقا أو غير مخلوق...

أمام هذا التشكّل المعرفي الّذي بني وجوده من خلال هذا الجدل؛ ظهرت عدّة تصورات وزاويا نظر حادّة، لاسيما من قِبل المتكلمين، الّذين كان لزاماً عليهم أن يغترفوا من التنظيرات البلاغية الفنّية والأساليب البيانية لإثبات مقتضياتهم التصوريّة المتعلقة بوجود ومظاهر إعجاز القرآن، هذا من جهة. كما دأب البلاغي إلى اعتماد

([1]) ينظر: محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللّغوي المعاصر، ص 74/73.

القرآن الكريم كمرجعيّة أساسيّة، كونه يمثل النّموذج البياني الراقي الذي فاق تأليفه ونظمه وتصويره كلّ كلام مهما كان مصدر انبعاثه.

وعلى إثر هذا الـــمُعطى؛ أخذت هذه المناقشات والمسائلات المعرفية الجدليّة اتجاهاً ذو طابع كلامي، ممّا أفضى إلى اكتناه المقاربات البلاغية العربيّة بعض الومضات والآليات الفنيّة المتعلقة بالبحث الكلامي ولوازمه، وهو ما اصطلح على تسميته في البحث المعاصر بـــ"طغيان التحليل العقلي"[1] وعليه غدت المسألة المهمّة التي استقطبت اهتمام جل المفكرين البيانيين متمركزة في إشكالية جوهرية مفادها: هل سرّ إعجاز القرآن يرجع إلى نظمه وتأليفه، أمر بمعانيه فقط، أم بمهما معاً؟ ونتيجة لهذا استحوذت على معظم المناقشات الّتي دارت وتدور إلى اليوم حو ظاهرة الإعجاز في القرآن[2].

لقد نبع من هذه العتبات الفكريّة والمنازعات التصوريّة انقسام العلماء والباحثين المرتبطين بالشأن البياني إلى قسمين: قسم ينشد اللفظ ويدافع عنه من خلال التعرض إلى مزاياه والخصائص الإيجابية الفنية الإيجابية المنجرّة عن الاهتمام والعناية به، وقسم آخر يهتمّ بالمعنى ويرى في اللفظ أنه مجرّد تابع وخادم للمعنى. وكان من بين هؤلاء الأعلام البلاغيين المبرزين في الدراسات البيانية، والذين كان لهم باع طويل في الإجابة عن هذه الإشكالية بطريقة استثنائية ذات مفارقات جوهرية تجمع بين اللفظ والمعنى بطريقة سحرية الإمام عبد القادر الجرجاني؛ الذي نحسبه وفق إلى حدّ بعيد في إثراء هذه القضية المهمّة الّتي سيطرت على حيّز طويل من مراحل تاريخ البلاغة العربية، ولقد انطوت تخريجاته في هذا المجال التنظيري/ التطبيقي العديد من السّمات البيانية الّتي ارتقت لتلامس برقيّها المعرفي المنهجي وآفاقها واقع التنظيرات التداولية المعاصرة في كثير من الجوانب وكان من بين المنظرين الأدباء الذين كان لهم باع طويل في إثراء المباحث البلاغية العربية وتطعيمها بأبعاد تداولية:

([1]) ينظر: محمد عابد الجابري: بنية العقل العربي، المركز الثقافي العربي، ط3، 1993، ص: ص 77/76.

([2]) ينظر: محمد عابد الجابري: بنية العقل العربي، ص 76.

1.3-أبو هلال الحسن بن عبد الله العسكري (ت 395هـ):

من بين الإسهامات التنظيرية البلاغية والّتي تحمل ومضات تداولية معتبرة؛ حديثة عن الاستعارة، حيث يعرفها بأنّها "نقل العبارة من موضوع استعمالها في أصل اللّغة إلى غيره لغرض"[1]، عند هذا الحد نلمس الفطنة العالية والوعي العميق الذي انتاب فكر "العسكري" وهو يفسّر سرّ الانتقال من المجال الوضعي الذي تعارف عليه الناس والمتمثل في أصل اللّغة، إلى غيره حيث أرجع ذلك إلى المقاصد والأغراض الّتي يتوخاها البليغ المتكلم ويسعى إليها.

ومن هذا المنطلق؛ فإنّ الاستعارة آلية إستراتيجية ذات بعد تداولي بالدرجة الأولى، فهي أداة سحريّة يتمكن البليغ بواسطتها خدمة أهدافه الّتي ينشدها، "وذلك الغرض إما أن يكون شرح المعنى وفضل الإبانة عنه، أو تأكيده والمبالغة فيه، أو الإشارة إليه بقليل من اللفظ"[2]، وهذا ما يؤدّي بنا رأساً إلى القول أن التعبير الاستعاري خليق (أكثر من التعابير المباشرة) بالتأثير على المتلقين ونفسياتهم، ولهذا قال في موضع آخر من كتابه "الصناعتين" "وفضل هذه الاستعارة وما شاكلها على الحقيقة أنها تفعل في نفس السّامع ما لا تفعل الحقيقة"[3].

وفي ظلّ هذه العتبات المنهجية الموجزة المتعلقة بالاستعارة من وجهة نظر أبو هلال العسكري، يمكن القول أن الأساليب غير المباشرة بما فيها الكناية والاستعارة والتعريض... ومختلف المجازات إنّما تأخذ باللّغة نحو نبذ التواضع اللّغوي القائم بين النّاس والخروج عن المألوف إلى مجال آخر تقبع حيثياته نحو الاستعمال التلميحي باعتماد أقوالاً غير حرفية Non Littérale (بمصطلح تداولي) تفضي بدورها إلى استدلالات وعمليات

---

(1) أبي هلال العسكري: الصناعتين، الكتابة والشعر، تحقيق علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الأولى، 2006، ص 240.

(2) المصدر نفسه، ص 240.

(3) المصدر نفسه، ص 241.

ذهنية من قبل المتلقي من أجل الوصول إلى التفكيك الأمثل للشفرات والأساليب غير المباشرة والواقعة في أسوار النصوص والخطابات. إنّها بدون شك مقاربة تدعونا إلى استحضار تنظيرات "سورل" Searl المتعلقة بالفعل الكلامي غير المباشر في إطار الاستعارة والتخييل، فالقول الحقيقي ينبثق من التطابق بين معنى الجملة ومعنى الذي يقصده المتكلّم، أمّا الاستعارة (في بعدها التداولي) فهي الّتي تجبر المستمع (المتلقي) على الانتقال من المعنى الحقيقي إلى المعنى الّذي يقصده المتكلم[1].

كما ربط أبي هلال العسكري بين الفصل والوصل ومقتضيات المقام المؤطّر للعملية التخاطبيّة، فالبليغ الناجح من استطاع أن يوصل ويفصل بين أجزاء الكلام من غير خطر فيكون بصيراً بمقاطع الكلام وبمواضع وصوله وفصوله، "فإنّ البلاغة إذا اعتزلتها المعرفة بمواضع الفصل والوصل كانت كالآتي بلا نظام"[2]، بمعنى أنّ التّحكم بمواضع الفصل والوصل عند هذا العلم البليغ بمثابة مرآة عاكسة يتمّ من خلالها الكشف عن القدرة التواصلية (أو الكفاءة التداولية) الّتي يمتلكها البليغ وهو بصددِ خلق خطابات تنتمي إلى مقامات ذات طابع دينامي حركي، يتغير بتغير الملابسات وأبعادها وبتغير المتلقين ووضعياتهم ومستوياتهم. وهذا ما يحدو بنا إلى القول أن التحكّم هاتين الآليتين عند العسكري إنّما يندرج ضمن إطار فكرة مراعات مقتضى الحال.

وممّا يثبت هذا المقتضى التّصوري قوله في مورد آخر من كتابه "الصِّناعتين" "وقال الأحنف بن قيس: ما رأيت رجلاً تكلّم فأحسن الوقوف عند مقاطع الكلام، ولا عرف حدوده إلاّ عمرو بن العاص رضي الله عنه، كان إذا تكلّم تفقد مقاطع الكلام، وأعطى حق المقام"[3] ففي هذا النص دلالة واضحة وإشارة بينة أن العسكري يعتبر أن مقتضيات الفصل والوصل خاضعة لا محالة إلى أبعاد تداولية عمادها ربط مقتضيات الفصل

([1]) ينظر: الجيلالي دلاش، مدخل إلى اللّسانيات التداولية، ص 29.

([2]) أبي هلال العسكري: الصناعتين: ص 406.

([3]) المصدر نفسه، ص 406.

والوصل بالمقام، فهو أمر لا مناص منه، حيث اعتبره حق لا ينبغي التغاضي عنه أو إهماله في مسلك تفقد مقاطع الكلام.

إن الضّابط المقامي وحسن استثماره هو من الأولويات الّتي لا ينبغي التغاضي عنها في خلق إستراتيجيات كلامية ناجحة في بعدها التداولي وهو ما نجده ماثلاً في طروحات العسكري، وخاصّة ضمن مبحث الإيجاز والإطناب، يقول: "والقول القصد أن الإيجاز والإطناب يحتاج إليهما في جميع الكلام، وكل نوع منه، ولكلّ واحد منهما موضع، فالحاجة إلى الإيجاز في موضعه كالحاجة إلى الإطناب في مكانه، فمن أزال التدبير ذلك عن جهته، واستعمل الإطناب في موضع الإيجاز، واستعمل الإيجاز في موضع الإطناب أخطأ"[1].

وفي ظلّ هذا الطرح؛ فإن منتج الخطاب البليغ ذو الحسن والقبول هو من وفق في وضع النظر الثّاقب حول الموضوع المتحدّث به من جهة، والمتلقي والغايات الّتي يراد تحقيقها من جهة أخرى. فيستخدم الإيجاز الذي هو فعاليّة اقتصادية للكلام أو هو "التعبير عن المعنى المراد بأقل ما يمكن من الألفاظ مع الإبانة والإفصاح"[2] في موضعه المناسب، ويستخدم الإطناب في مواضعه الّتي تكون أهلاً له.

بالنسبة للإيجاز يورد العسكري مجموعة من الأقوال الجامعة لخصائصه ووظائفه إذ يقول: "الإيجاز قصور البلاغة على الحقيقة، وما تجاوز مقدار الحاجة فهو فضل داخل في باب الهذر والخطل، وهما من أعظم أدواء الكلام، وفيهما دلالة على بلادة صاحب الصناعة"[3]، كما يقول في موضع آخر: "عليكم بالإيجاز فإنّ له إفهامًا، والإطالة استبهاماً"[4] وبذا فإن استعمال الإيجاز مرتبط بفهم السّامع واستيعابه للفكرة المرادة، لذا

---

(1) أبو هلال العسكري: الصناعتين، ص 17.

(2) خالد إبراهيم يوسف: مداخل كتابة العربيّة وبلاغتها، مؤسّسة الرحاب الحديثة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1991، ص109.

(3) أبي هلال العسكري: الصناعتين، ص 157.

(4) المصدر نفسه، ص 157.

بقيت "مسألة الإيجاز تأخذ المتصل/ المرسل في اعتباره أن للمتلقي قدرته على الاستيعاب من ناحية، ومن أخرى أن له قدرة محدودة زمنيا المتابعة"[1] وهنا يظهر البعد التّداولي بقوة.

ووفق هذا الطرح التراثي المختص بالعسكري وتصوره للإيجاز؛ يمكن القول: إنّ هذا الأخير من الأساليب الفنية المقامية ذات البعد الإستراتيجي التداولي، ويظهر حضور هذا المعطى بشكل جلي في قواعد المحادثة Règle Conversation الّتي طرحها "غايس" واعتبرها قواعد (مسلمات) هامّة على المشاركين التقيّد بها في المحادثات، وبالضبط في قاعدة الكيف Maxime de manière الّتي توحي بالإيجاز في الكلام وعدم الإطناب[2].

ولكن ما ينبغي ذكره في هذا الصّدد؛ أن هذا الإطناب لا يمكن له أن يكون حاملاً لأبعاد سلبيّة في العبارات دائما، بل هناك من المواضع ما يستحق الإطناب في الكلام. يقول العسكري: "فأما ما يكتبه العمّال إلى الأمراء ومن فوقهم، فإن سبيل ما كان واقعًا منها في إنهاء الأخبار، وتقرير صور ما يلونه من الأعمال، ويجري على أيديهم من صنوف الأموال أن يمد القول فيه حتى يبلغ غاية الشفاء والإقناع، وتمام الشرح والاستقاء، إذ ليس الإيجاز والاقتصار عليه موضع، ويكون ذلك بالألفاظ السّهلة القريبة المأخذ، الشريعة إلى الفهم، دون ما يقع فيه استكراه وتعقيد"[3] فمراعاة العلاقة الوظيفية (السلطويّة) بين المرؤوس والرئيس وموضوع المكاتبة مسألة جوهريّة لا ينبغي تجاوزها، فعلى إثر هذه المراعاة تتحدث المقتضيات.

وعند هذا الحد تظهر بوادر تماهي وتماثل معرفي بين طرح العسكري المختص بالإطناب وبعض التّنظيرات التّي اختصّت بها بعض الجهات التداولية ومن بين هذه التقاطعات المعرفية:

([1]) صالح خليل أبو الأصبع، نصوص تراثية في ضوء علم الاتصال المعاصر، ص 122.

([2]) ينظر: جاك موشلار: التداولية اليوم علم جديد في التواصل، ص 270.

([3]) أبي هلال العسكري الصناعتين، ص 142.

1-اعتدادهما المشترك على مفهوم السّلطة الّتي تتمثّل في عدم توازن في القوى نتيجة لعدّة مصادر، من بينها الوضع الاجتماعي الّذي يميز الفرد قياسا على الآخرين[1]. ويتمثّل المجهود الشخصي هاهنا، في إتيان المتكلم كلاماً يراعي فيه هذه الفروق الاجتماعية الهرميّة، بشكل يظهر فيه كفاءته التداولية، وهو ما لمسناه في القول الأخير للعسكري المتعلق بمواقع الإطناب.

2-إنّ للإطناب مواضع معيّنة، وهذه الأخيرة مشدودة بقيم وظيفية تداوليّة منها الإقناع، وهو ما يظهر في قوله: "أن يمدّ القول فيه حتّى يبلغ غاية الشفاء والإقناع"، وبذا فإن للإطناب أبعاد إيجابية ذات طابع تداولي حجاجي بالدرجة الأولى، وهو ما يدفعنا إلى مدّ جسور معرفية متوازية بين هذا الطّرح المبني على إظهار تقنيات الإقناع والنّظرية الحجاجية Théorie de l'argumentation الّتي سعت من خلال طروحات إلى تبيان الآليات والتقنيات التداولية الّتي من شأنها حمل مقومات الإستراتيجيات الحجاجية المفضية إلى الإقناع Persuasion في أغلب الأحيان.

أمام هذه العتبات المنهجيّة، يمكن الجزم أن الاعتبارات والمقاييس المتّبعة في البلاغة العربيّة لتعيين مواضع الإيجاز والإطناب هي نفسها المعتمدة في الدّرس التداولي المعاصر، وهي منصاعة لنفس المكونات المعقدة الّتي يتشكل فيها السّياق بمفهومه التّداولي، بحكم أنه يتكون –حسب فان ديك "من كل العوامل النفسية والاجتماعية التي تحدد نسقيا لكي تلائم أفعال اللّسان وتتمثل هذه الأفعال في المعرفة، والرغبات ومستخدمي اللّغة وإنجازاتهم الاجتماعية... (مثل علاقة السلطة والصداقة)"[2].

أمّا بالنسبة لمؤلّفه "الفروق اللّغويّة"، نلفي مفهوماً أساسيا من المفاهيم الّتي اعتمدها الدّرس التّداولي وطروحاته المتعلقة بالأفعال الكلامية، وبالضبط: مفهوم درجة الشدّة للغرض المتضمن في القول، أي في مضمار القوة الإنجازية للفعل الكلامي Force

(1) ينظر: عبد الهادي بن ظافر الشهري، إستراتيجيات الخطاب، ص 224.

(2) منذر عياشي: العلاماتية وعلم النص، المركز الثقافي العربي، ط1، لبنان، 2004، ص 172.

Illocution، حيث عمد إلى التفريق بين الألفاظ اللغويّة بالاعتماد على مقاييس درجة شدتها (قوتها)، فذكر مثلاً أنّ الجور أقوى من الظلم لأنّ "الظلم نقصان الحق، والجور العدول عن الحق"[1]، كما ذكر كذلك أنّ السبّ أقوى من الشتم لأنّ "السبّ هو الإطناب في الشتم والإطالة فيه"[2]، وفي هذا دلالة صريحة وواضحة على اعتماده مبادئ ومقاييس تداولية بامتياز في عملية تفريقه بين الألفاظ، فعلى الرغم من تقارب هذه الثنائيات (الجور/العدل) و(السب والشّتم) من حيث الدلالة، إلاّ أن القوة الإنجازية كفيلة بالتفريق الدّلالي بينهما، وهو ما تنبّه إليه العسكري، وحسب الباحث أن يتجه إلى عشرات الأمثلة الأخرى الّتي اعتمدها العسكري في هذا المجال المُعنى بالتفريق الدقيق بين الألفاظ، والّتي ضمّنها في كتابه "الفروق اللّغويّة".

2.3-أبو علي الحسن ابن رشيق القيرواني (ت 456هـ):

في إطار البحوث والدراسات المتعلقة بالنقد الأدبي، إنبرت ريشة القيرواني وألقت حبرها في سبيل إثراء المنظومة النّقدية الأدبية الّتي كانت دعائمها قائمة في المشرق، وقد تحقق هذا المسعى من خلال كتاب قيم لهذا الناقد/البلاغي من خلال مؤلف أسماه: "العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده".

-لقد تضمّن هذا الـــمُؤَلَّفْ العديد من الملاحظات النّقدية البيانية الّتي انطوت على أبعاد تداولية مهمّة، وهي مُلقات في تلك المساحة المعنية بإقامة تطابق/تناسب بين الألفاظ المستعملة والأغراض الشعرية، يتجلى ذلك عند إيراده القول بشار بن برد[3]:

إِذا مَا غَضِبْنَا غَضْبَة مُضَرِيَّة هَتَكْنَا ... حِجَابَ الشَّمْسِ أَوْ قَطَرَتْ دَمَا

إِذَا مَـــا أعَـــرْنَا سَيِّدًا مِنْ قَبِيلَـــةٍ ... ذرَى مِنْبَـــر صَلَّى عَلَيْنَا وسَلَّمَا

---

(1) أبي هلال العسكري، الفروق اللغويّة: تعليق محمد باسل عيون السّود، دار الكتب العلميّة، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2000، ص 259.

(2) المصدر نفسه، ص 64.

(3) بشار بن برد: ديوان: شرح محمد الطاهر بن عاشور، علق عليه ورفق على طبعه: محمّد رفعت فتح الله، طبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1950، ج4، ص 163.

يعتبر ابن رشيق القيرواني أن هؤلاء الشّعراء ومنهم بشار الّذين يعتمدون على فخامة الكلام وجزالته، على مذهب العرب من غير تصنّع في غرض الفخر والمدح (مثل هذين البيتين) قد بلغوا مرتبة عالية من الصّواب والتوفيق والحكمة الأدبيّة، حيث يقول: "وهذا النّوع أدلّ على القوة، وأشبه بما وقع فيه من موضع الافتخار، وكذلك ما مدح به الملوك يجب أن يكون من هذا النحت"[(1)] وعند هذا الحد؛ لا ضير في القول أنّ المقام عند القيرواني هو النقطة الجوهرية، الّتي تقوم بتوجيه الباث في عملية تشكيل خطابه، بحكم أنّه يستحسن الأساليب الفنية إذا ما توافقت مع الأغراض الّتي قيلت فيها.

ولتبيين قوة هذا التّوافق والارتباط بين الألفاظ المستعملة والأغراض يستند القيرواني على أبيات من قصيدة للشاعر ابن العتاهية حيث يقول فيها[(2)]:

يَا إخْوَتِيْ إِنَّ الَهَوى قَاتِلـــي	فَيَسِّرُوا الأَكْفَانَ مِن عَاجِل
ولا تَلُومُوا فِيَّ اتِّبَاعَ الهَـــوَى	فإِنَّنـــي فِـــي شُغْل شاغِل
يَا مَنْ رَأى قَبْلِيْ قَتِيْلاً بَكَـــى	مِن شِدَّةِ الوَجْدِ عَلَى القَاتِلِ
بَسَطْتُ كَفِّي نَحْوَكُمْ سَائِلاً	مَـــاذَا تَرُدُّونَ عَلَى السَّائِلِ؟
إنْ لَـــمْ تُنيْلُوهُ فَقُولُوا لَـــهُ	قَـــوْلاً جَمِيلاً بَدَلَ النَّائِـــل
أو كُنْتُـــمْ العَامَ عَلى عُسْرَةٍ	مِنْـــهُ فَمَنُّـــوْهُ إِلـــى قايِـــلِ

فبعد أن أورد ابن رشيق قصّة اعتراف كلّ من أبي نواس والحسين بن الضحاك بتفوق ابن العتاهية في هذه القصيدة قال: "وذلك في بابه من الغزل جيّد أيضا لا يفضله غيره"[(3)]، فعلى الرغم من سهولة اللفظ، والركاكة واللّين المفرط الّتي اتّسمَتْ به هذه القصيدة إلاّ أنّها حظيت بالتوافق على نضجها وعلو شأنها، وهذا يرجع إلى سبب أساسي قوامه الاعتداد بإستراتيجية خطابية ملائمة لغرض الغزل.

---

(1) ابن رشيق القيرواني، العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، تحقيق د/ محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، الطبعة الخامسة، 1981، ج1، ص 124.

(2) ديوان أبي العتاهية، أشعاره وأخباره، تحقيق د/شكري فيصل، دار الملاح للطباعة والنشر، دمشق، ص 616-618.

(3) ابن رشيق القيرواني: العمدة ج1، ص 126.

كما يدعو ابن رشيق القيرواني إلى مراعاة مقتضى الحال، ومخاطبة كلّ ممدوح بالأسلوب الّذي يتناسب معه، حيث يقول: "وسبيل الشاعر إذا مدح ملكاً أن يسلك طريقة الإيضاح والإشادة بذكره للممدوح، وأن يجعل معانيه جزلة، وألفاظه نقية، غير مبتذلة سوقية، ويجتنب –مع ذلك– التقصير والتجاوز والتطوير، فإنّ للملك سآمة وضجراً ربّما عاب من أجلها ما يعاب وحرّم ما لا يريد حرمانه، ورأيت عمل البحتري –إذ مدح الخليفة– كيف يقل الأبيات، ويبرز وجوه المعاني، فإذا مدح الكتاب عمل طاقته وبلغ مراده"[1].

فابن رشيق هاهنا يربط الأسلوب الأمثل "بالمقام"، حيث يرى أنّ مخاطبة الملوك تستدعي بعض الألفاظ والتقنيات البلاغية كالمعاني الجزلة، والألفاظ النقيّة، وعدم التّطويل. وكل ذلك يمثل إستراتيجية تداولية تتجه بمقومات نحو تحقيق الفائدة المرجوة من الكلام، وهي كسب رضا الملوك، وفي المقابل يتضمن الخطاب الموجه إلى الكتّاب آليات بلاغية أخرى وتقنيات إستراتيجية أخرى تتناسب مع الأغراض والموضوع المتحدث فيه والفائدة المرجوّة، فلكلُ مقام مقال ولكلّ صناعة شكل.

بالإضافة إلى هذا الطّرح، توقف "ابن رشيق" في عدّة موارد أمام الأبيات الشعرية ناقداً إيّاها من حيث اللفظ والمعنى المستعمل فيها، ومن بين الوقفات النّقدية الّتي عملت دورا تفنيديّا لبعض الأخطاء الشائعة عند الشعراء: تعقيد المعنى والإغراب فيه، وقد ضرب له عدّة أمثلة منها قول المتنبي مطلع إحدى قصائده[2].

وَفَاؤُكُمَا كَالرَّبْعِ أَشْجَاهُ طَاسِمُهُ　　　بِأَنْ تُسْعِدَا وَالدَّمْعُ أَشْفَاهُ سَاجِمُهُ

لقد عدّ ابن رشيق هذا البيت من الأبيات الغامضة الّتي تتطلّب جهداً كبيراً جدّا في عمليّة تفسيرها، وقد علّل ميل الشعراء إلى هذا التعقيد بثقتهم المفرطة في أنفسهم

([1]) المصدر السابق، ج2، ص 128.

([2]) أحمد بن الحسين المتنبي: ديوانه، شرح أبي البقاء العسكري، تحقيق مصطفى السقا، إبراهيم الأبياري، مطبعة الحلبي، الطبعة الأولى، 1971، ج3، ص 325.

والإغراب على النّاس، وقال تعليقا على هذا البيت "فإنّ هذا يحتاج الأصمعي إلى أن يفسّر معناه"[1]، وقد يفضي هذا الإغراب في الخلق الشعري؛ استخدام الشاعر لأشياء تركها أولى به، وهو أمر نحسبه من الأمور الّتي تخل بالعملية التواصلية الناجحة ببعديها: الإفهامي والإقناعي. وهو ما نجده ماثلاً في ثنايا التنظيرات التداوليّة الّتي توحي بالوضوح لتجنّب الوقوع في اللّبس كنظرية الاستلزام الحواري.

إنّ هذه الكليّة لمجمل ما ذكر حول الطرح التراثي البلاغي ذو البعد النّقدي الذي اختصّ به القيرواني، تفضي بالباحث المتفحص إلى تصوّر جوهري مفاده: أن تنظيراته غطّت وجهتا التطبيق والتنظير، كما استوعبت مدارسته البلاغية آراء سابقية ومعاصريه ولاسيما دفاعه عن المقولة البلاغية العربية الشهيرة الّتي أطرت للكلام البليغ ذو الحسن والقبول وهي مقولة "لكل مقام مقال" الّتي حملت في جوانبها أبعاداً وومضات تداولية لا تنضب.

3.3-ابن سنان الخفاجي (ت 466هـ):

ألّف أبو محمد عبد الله بن محمّد بن سعيد بن سنان الحلبي كتاباً عالج فيه الأمور المتعلّقة بالفصاحة وما تشتمل عليه هذه الأخيرة من الصّور البيانية والبديعيّة، وقد سمّاه "سر الفصاحة"[2]، ومن بين الإشارات العامّة الدّالة على اعتماد هذا العلم البلاغي منهجاً ذو بعدٍ تواصلي في طيّات تنظيراته قوله "ومن شروط الفصاحة والبلاغة أن يكون الكلام واضحاً جليّا لا يحتاج إلى فكر في استخراجه وتأمّل فهمه، وسواء كان ذلك الكلام الذي لا يحتاج إلى فكر منظومًا أو منثورًا [...] والدليل على صحة ما ذهبنا إليه [...] أن الكلام غير مقصودٍ في نفسه، وإنّما احتيج إليه ليعبّر النّاس عن أغراضهم ويفهموا

---

(1) ابن رشيق القيرواني: العمدة، ج1، ص 240/239.

(2) راجع هذا الصّدد: شوقي ضيف، البلاغة تطور وتاريخ، ص 152 وما بعدها.

المعاني الّتي في نفوسهم"[1]، ويمكن أن نستشف من هذا القول المتعلق بالشروط الأساسيّة المختصة بالفصاحة والبلاغة تخريجين اثنين حاملين لبعض الومضات التواصلية من جهة وبعض المقومات التّداولية من جهة أخرى:

–بالنّسبة للبعد التّواصلي: نلفي إدراك ابن سنان الخفاجي للوظيفة المهمّة الّتي تضطلع بها اللّغة وهي الوظيفة التّواصليّة، وبالضبط الوظيفة التعبيرية، الّتي اعتبرها الفكر اللغوي الحديث والمعاصر (بزعامة جاكبسون Jakobsone) من الوظائف الست المنبثقة عن الاستعمال اللّغوي، وهي الوظيفة الّتي تقوم بتحديد العلاقة بين المرسل والرسالة وموقفه منها، بحكم أن الرسالة في آخر المطاف ماهي إلا مرآة عاكسة لحال صاحبها[2].

–بالنّسبة للأبعاد التداولية: نلفي فطنته العالية تفضي بالباحث إلى وجهتين تدوليتين:

الوجهة الأولى: لعلّنا لا نبلغ من القول شططاً؛ أن الشروط الملقاة على عاتق من يهمه تحقيق الفصاحة والبلاغة في كلامه هي نفسها (حسب الخفاجي) ما نجده مبثوثا في أهم النظريات التداوليّة المعاصرة، إذ نلفي الوضوح وتجنب اللّبس من مواضع الانصهار الحقيقية ونقطة تقاطع معرفية صريحة بين هذا الطرح البلاغي ونظرية الاستلزام الحواري، حيث اعتبرت هذه النظرية الأخيرة وبالضبط في إحدى مسلّماتها، وهي مسلّمة الجهة Modalité؛ أن الابتعاد عن اللّبس والغموض هو من الأولويات الأساسيّة للوصول إلى تحكم فعليٌّ وجيّد للعمليّة الحوارية تحت عنوان عام هو مبدأ التعاون Principe de coopération[3].

---

(1) ابن سنان الخفاجي الحلبي، سر الفصاحة، تحقيق وتعليق الدكتور النبوي عبد الواحد شعلان، دار قباء، القاهرة، 2003، ص:ص 331/330.

(2) ينظر: بوقرة نعمان:، محاضرات في المدارس اللّسانية المعاصرة، منشورات جامعة باجي مختار، عنابة، 2006، ص 04.

(3) ينظر: مسعود سحراوي: التدواليّة عند العلماء العرب، ص 34/33.

الوجهة الثانية: لعلّ إقرار ابن سّنان الخفاجي بالوظيفة التعبيريّة المنجرّة عن استعمال اللّغة، هو إقرار يجرّنا حتْمًا إلى استحضار تنظيرات الفيلسوف اللغوي "سورل" Searl في مجال تطويره وتعديله لنظرية الأفعال الكلاميّة، حيث أضاف هذا الأخير لهذه النظرية المهمّة "مبدأ التعبيرية" Principe d'exprimabilité الّذي يقوم على دعائم فكرة جوهريّة، يمن أن نلخصها في: إنّ كلّ ما نريد قوله يمكن قوله(1).

فضلاً عن هذه السّمات التّداولية الّتي نلفيها مطروحة في أسوار حديثة عن لوازم الفصاحة والبلاغة، نجد لابن سنان تنظيرات صميميّة تخدم البعد الوظيفي والتداولي للّغة وتطعّمه بمستوى مقاصدي. فبالإضافة إلى التواضع الّذي يقتضي معرفة المتكلم بمستويات اللغة (كالمستوى المعجمي، والصرفي والنحوي...) نلفي أن الكلام يتضمّن قصداً معينا "إذ أنّه بعد وقوع التواضع يحتاج إلى قصد المتكلّم به واستعماله فيما قررته المواضعة، ولا يلزم على هذا أن تكون المواضعة لا تأثير لها، لأن فائدة المواضعة تمييز الصيغة الّتي متى أردنا مثلاً أن نأمر قصدناها، وفائدة القصد أن تتعلّق تلك العبارة بالمأمور، وتؤثر في كونه أمراً له، فالمواضعة تجري مجرى شحد السكين وتقويم الآلات والقصد يجري مجرى استعمال الآلات"(2). إنّ هذا الطرح لا يختلف مع التنظيرات التداولية المعاصرة الّتي ترى أنّ الفعل الكلامي هو فعل ذو بعدٍ قصدي(3)، على أساس أن المتكلم لا يتلفظ من أجل التلفظ ذاته، بل من أجل تحقيق أغراض ومقاصد معيّنة.

وفي موردٍ آخر من كتابه "سر الفصاحة"، نجده يؤكّد على إلزاميّة تطابق الألفاظ المتحدث بها مع الصياغات والمواضيع المتحدث فيها حيث يقول: "ومن وضع الألفاظ موضعها أن لا يستعمل في الشعر المنظوم، والكلام المنثور من الرسائل والخطب ألفاظ المتكلمين والنحويين والمهندسين ومعانيهم، والألفاظ الّتي يختص بها بعض المهن والعلوم،

---

(1) Jaque Moeshler, Antonie Auchlin, Introduction à linguistique contemporaine, p 138.

(2) ابن سنان الخفاجي: سر الفصاحة، ص: ص 44/43.

(3) ينظر: عبد السلام إسماعيلي علوي، التلفظ والإنجاز

لأن الإنسان إذا خاض في علم وتكلم في صناعة، وجب عليه أن يستعمل ألفاظ أهل ذلك العلم، وكلام تلك الصّناعة"[1]، وفي هذا إشارة جليّة حول عناية "ابن سنان الخفاجي" بالمُعطى المقامي، واعتباره من الفعاليات الجوهرية الّتي لابد لمنتج الخطاب الانصياع له بتتبع مكنونات الفكرة البلاغية الشهيرة، "لكلّ مقام مقال"، وهذا ما يؤدّي بنا رأساً إلى القول: إنّ البليغ الحقيقي هو من استطاع بحق، أن يكيّف كلامه مع حيثيات المقام وملابساته بشكل يراعي فيه المتلقين والموضوع والغايات (المقاصد) الّتي عقد من أجلها الكلام. بعبارة أخرى: إنّ البليغ الحقيقي من امتلك قدرة تواصليّة أو كفاءة تداوليّة Compétence pragmatique تمكنه من خلق مطابقة حقيقية بين ألفاظه (أفعاله الكلاميّة) والمقام المحيط بالعملية التخاطبية.

عند هذا الملمح؛ الموحي بضرورة الاستثمار الأمثل لمقومات المقام في العملية الإنتاجيّة للكلام؛ يذكر "الخفاجي" أنّ استعمال الكناية في الخطاب إنّما يعز إلى أسباب مقامية تملي إملاءاتها على البليغ المتكلّم فتجعله يلجأ إلى استعمال الكناية ويجاوز التّصريح الحرفي المباشر، وفي هذا الصّدد يقول: "وذلك أصل من أصول الفصاحة [الكناية في موضعها]، وشرط من شروط البلاغة، وإنّما قلنا في الموضع الّذي لا يحسن فيه التصريح، لأنّ مواضع الهزل والمجون وإيراد النّوادر يليق بها ذلك، ولا تكون فيها مرضية، فإنّ لكلّ مقام مقالاً ولكلّ غرض فنا وأسلوبًا"[2]. بطريقة أخرى: يريد ابن سنان الخفاجي القول أنّ بعض المواضع المرتبطة بالهزل والمجون والنوادر تستدعي أفعالاً كلاميّة غير مباشرة للمحافظة على القيم الخلقية في التعبير والابتعاد على كل الأمور الّتي من شأنها تفكيك الوشائج والخيوط الّتي تربط بيم الأفراد.

إنّ هذا الطرح التنظيري التراثي؛ هو ما نجده ماثلاً في تصور "سورل" في الدّرس التداولي المعاصر، حيث وصل إلى نتيجة –بعد مناقشته لعدد لا بأس به من الأفعال

(1) ابن سنّان الخفاجي، سر الفصاحة، ص 245.

(2) المصدر نفسه، ص 241.

الإنجازية غير المباشرة- وهي أنّ من أكثر الدواعي والدّوافع القابعة وراء استعمال الأفعال الإنجازية غير المباشرة (كالكناية والاستعارة والسّخرية والمجازات في الفكر البلاغي العربي) إنّما هو للتأدب في الحديث[1]، كما يفضي بنا هذا الطرح إلى تذكّر قواعد التأدب للباحث التداولي "ليتش" "Leech" المبنية على أساس مراعاة المرسل للعلاقات الودية الّتي تجمعه بالمرسل إليه[2].

4-الأبعاد التداولية من خلال أفق الإمام عبد القاهر الجرجاني (ت 471هـ):

لقد أظهر عبد القاهر الجرجاني (471هـ) مجمل أجوبته المتعلقة بقضية المفاضلة بين اللّفظ والمعنى في كتابيه "دلائل الإعجاز" و"أسرار البلاغة"، حيث تضمنت هذه الكتب محتوى معرفي وإثراء منهجي دفع بعجلة تطوير الأبحاث البلاغية نحو التطوّر والازدهار، ولعلّ السرّ في هذا الدفع الهائل الذي اتسمت به إسهامات عبد القادر الجرجاني، يعز إلى تلك القطيعة المعرفية مع ما سبق من أبحاث، على أساس أن رؤيته ومعالجته للقضايا والمباحث البلاغية كانت بمثابة محاولة ذات بعد تحديدي في عمليّة التأصيل البلاغي والنقدي[3].

بغض النظر عن مفاضلته للفظ على حساب المعنى أو العكس، أثبت عبد القاهر أن مراعات النسب النحويّة واستعمالها الدقيق والأنسب؛ شرط جوهري لا مناص من اعتباره في العمليّات المنتجة للكلام، وهو ما عرف عنده تحت مصطلح "النظم" حيث يقول "اعلم أن ليس النظم إلاّ أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله.."[4] وبذا فإنّ تفعيل العملية التواصليّة مرتكز على أسس نحوية

---

(1) ينظر: محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللّغوي المعاصر، ص 51.

(2) ينظر: عبد الهادي بن ظافر الشهري، إستراتيجيات الخطاب، ص 332.

(3) ينظر: إبراهيم خليل، الأسلوبية ونظريّة النص، المؤسّسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، بيروت، 1997، ص 33.

(4) عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، شرح وتعليق محمد التنجي، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، بيروت، 2005، ص:ص 70/69.

صريحة، لابدّ من التقيّد بها والانصياع لها، وتحصل هذه المراعات انطلاقا من "علاقة تربط اللّغة من جهة ومستعمل اللّغة من جهة أخرى"[1].

فضلاً عن هذا التخريج البياني الذي يربط بين اللّغة في مستواها الشكلي والمستعمل لها، نلفي الجرجاني بعض الآراء البلاغية الأخرى الّتي من شأنها أن ترفع من نسبة التطابق/التلاؤم بين الكلام والمقاصد الّتي يسعى المتكلم الوصول إليها في الأطر التواصليّة، حيث يقول "ثم أعلم أن ليست المزيّة بواجبة لما أنفسها ومن حيث هي على الإطلاق، ولكن تُعرض بسبب المعاني والأغراض الّتي يوضع لها الكلام، ثمّ بحسب موقع بعضها مع بعض، واستعمال بعضها مع بعض"[2]، وعند هذا الحد لا ضير في القول أنّ الإستراتيجية السّليمة الّتي تسمو بالكلام نحو الفعالية مبنية إنزال الألفاظ في مواضعها الأصيلة في التراكيب اللغويّة –ممّا ينجر عنه ظهور تعدديّة في المعنى– كما يمكن أن نستشف أن الألفاظ المستعملة لا تنفصل عن المقصدية L'intentionnalité، وهو ما نلفيه متواجدًا في قوله: "بل ليس من فضل ومزية إلاّ بحسب الموضع، وبحسب المعنى الذي تريد، والغرض الذي تؤوم"[3].

كما تضمّن كتابه "دلائل الإعجاز" مجموعة من التوصيات والشروط الّتي تضمن نجاح العملية التواصليّة، ومن بينها "معرفة خصوصيات اللغة التي يتمّ بها التواصل"، فكل جماعة لسانية تعتمد على لغة واحدة مشكلة من مجموعة من المفارقات والميزات ما ليس في غيرها. يقول الجرجاني "وأنّ الذي قاله العلماء والبلغاء في ضفتها (اللّغة) والإخبار عنها رموز لا يفهمها إلاّ من هو في مثل حالهم من لطف الطبع، ومن هو مهيأ لفهم تلك الإشارات حتّى كأن تلك الطباع اللّطيفة وتلك القرائح والأذهان قد تواضعت فيما بينها

(1) محمّد عبد الرزاق عبد الغفار: عبد القاهر الجرجاني في النقد العربي الحديث، دراسة في إشكالية التأويل، المؤسّسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، بيروت، 2002، ص 23.

(2) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 74.

(3) المصدر نفسه، ص 74.

على ما سبيله سبيل الترجمة يتواطأ عليها المرسل بالعادات، ولا يعرفها من ليس هو منهم"[1] أي أن معرفة المرسل بالعادات الكلامية الّتي اختصّ بها المرسل إليه/ المتلقي، تمكن البليغ من إقامة تواصل ناجحٍ مرتكزاته الإعتداد بألفاظ وإشارات متعارف عليها[*].

إنّ هذه الخصوصيّة الّتي تنبّه إليها الجرجاني، وجعلها من أوليات العملية التخاطبية (التواصلية) الفعالة والناجحة، تعكس نظرة شمولية نوعيّة وصلت إل حدّ الوصول والارتقاء إلى مستوى التنظيرات اللغويّة الحديثة والمعاصرة، الّتي نظرت إلى "الاشتراك على مستوى السّنن بين أطراف العملية التواصلية"[**] من الدعائم والمرتكزات الأساسيّة الّتي يقوم عليها التواصل الناجح، ويمكن تبيين الأهميّة الّتي حظي بها هذا الشرط في الدراسات اللغويّة الحديثة بهذا الشكل التوضيحي[2].

([1]) المصدر نفسه، ص 169.

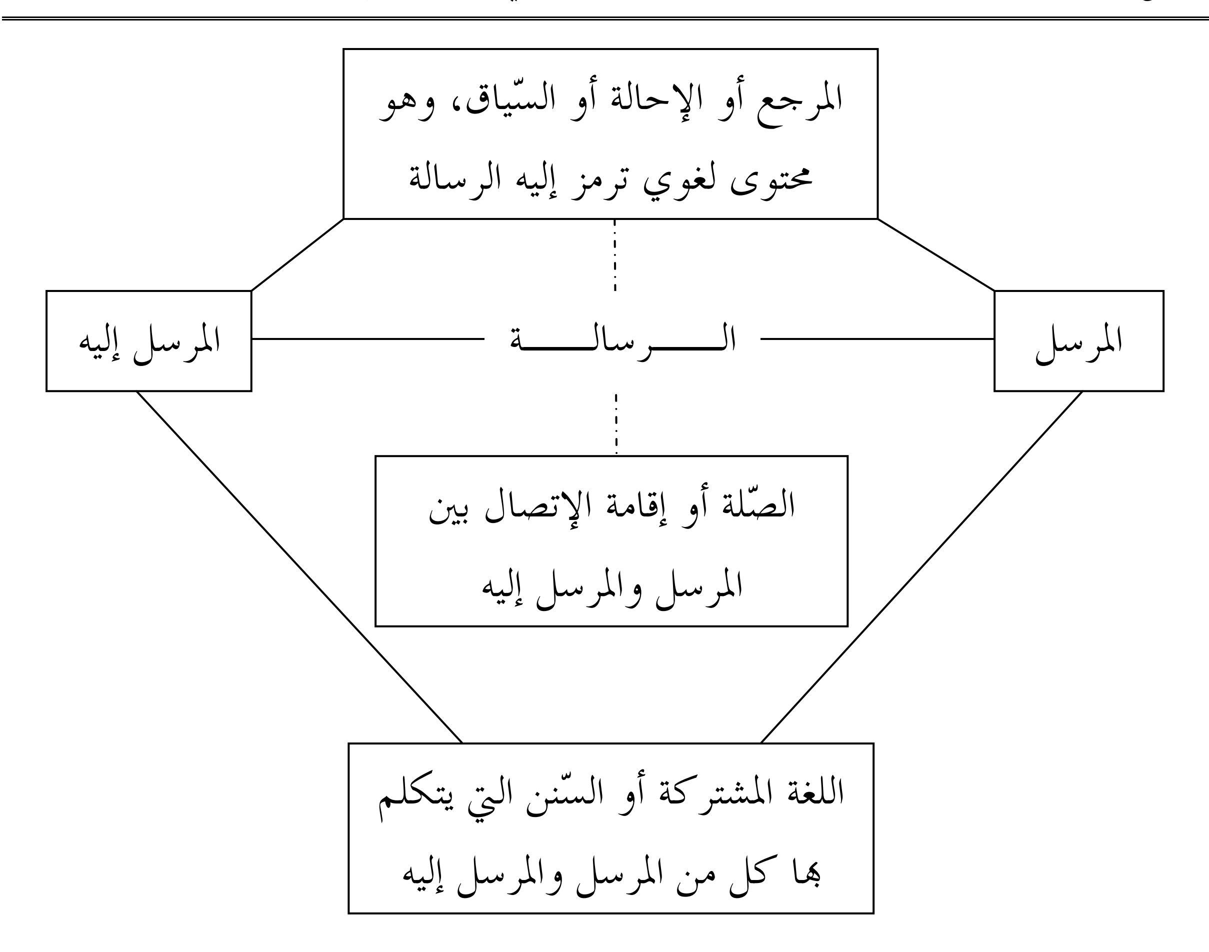
[*] لقد حاز الجاحظ على قصب السّبق في مسألة إدراك القيمة الكبيرة للعلامات التواصلية المتواضع عليها، حيث يقول: "الأسماء الّتي تدور بين الناص، إنّما وضعت علامات لخصائص الحالات". الجاحظ: الرسائل الأدبية، شرح علي أبو ماجم، دار الهلال، الطبعة الثانية، بيروت، 1991، ص 348.

–إنّ الألفاظ المتواضع عليها –وفق زاوية النظر هذه– بين الجماعة اللّسانية الواحدة، ماهي في الحقيقة إلاّ علامات تفضي إلى أشياء تختص بحالاتها. ولعلّ الوظيفة الأساسيّة الّتي تنبع من عملية الوضع (التّعارف) هي تسهيل العملية التواصلية وضمان فعاليتها.

[**] يبرز عبد القاهر الجرجاني في كتابه: "أسرار البلاغة" وعياً عميقاً بأهميّة العلامة اللّغويّة ووظيفتها داخل النظام التواصلي، حيث يقول "اللغة تجري مجرى العلامات والسمات ولا معنى للعلامة والسّمة حتى يحتمل الشيء ما جعلت العلامة دليلاً عليه" هبد القاهر الجرجاني: أسرار البلاغة في علم البيان، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت، 2001، ص 226.

–وعليه فإنّ اللّسان حسب هذه الرؤية، إنما هو تعاقب علامات جعلت لتدل على ما وجدت من أجله، فالعلامة عنده وحدات دالة يعتمدها المتكلِّم، لتكون بمثابة نائبة عن الموجودات، وخليقة بأن تكون الخليفة لها. وبذا يمكن اعتبار العلامة اللغوية من هذه الزاوية ذات بعد تواصلي، يتم بواسطتها ضمان فعالية في الفعل التواصلي بكلّ أشكاله وصوره.

([2]) ينظر: أحمد عزوز: المدارس اللّسانية أعلامها مبادئها ومناهج تحليها للأداء التواصلي، الجزائر، دار الأديب للنشر، 2005، ص 118.



نلاحظ من خلال الشّكل التّوضيحي، أنه على الرغم من توافر العملية التّواصلية على مجمل الشروط الأساسية كالمرسل والمرسل إليه والسِّياق والإحالة....إلاّ أن الاشتراك على مستوى اللّغة، يبقى من المعطيات الضروريّة الّتي لا ينبغي التغاضي عنها في العمليات التخاطبية داخل الأطر التواصليّة، وإنّ أي نوع من الاستخفاف بهذا الشرط قد يفضي مباشرة إلى نفي الفعالية والإخفاق في تبليغ المقاصد.

كما يمكن أن يتلاقى هذا الطرح البلاغي مع طروحات بعض التداوليين، مثل سورل الذي كان يرى أن الفعل الكلامي يمثل شكلا من أشكال السّلوك الاجتماعي المرهون بمتتالية من التّعاقدات الاجتماعيّة العرفية، وبالتالي فإنّ نجاحه يخضع إلى مراعاة مسائل ذات بعد اجتماعي بالدّرجة الأولى، ولاسيما إماطة اللِّثام عن السّنن المشتركة بين الباثِّ والمتلقي، تظهر أحقية هذا المقتضي في الجماعات اللّسانية المختلفة، الذين يعتمدون

على ألفاظ وأفعال كلاميّة معينة للوصول إلى مقاصد وأغراض، بحيث يؤدّي الزيغ في الاستعمال الدقيق لهذه الأفعال الكلامية والألفاظ ذات الطابع التعاقدي (العرفي) إلى نتائج وخيمة من شأنها الإخفاق في تبليغ المقاصد الّتي ينشدها المتكلم ويسعى إليها. كما نلفي لهذه الحقيقة وجودا قويّا حين يحاول متكلم معين من جماعة لسانية معيّنة أن يتلفظ وينجز أداءًا موفقا وناجحاً من خلال اعتماده على بعض الصّيغ والكلمات وتوظيفها في إطار جماعة لسانية أخرى، حيث يؤدي هذا الحيّز الاستثماري للكلمات في جماعات لسانية إلى عدم الوصول إلى المعنى الحقيقي والأغراض الّتي يؤوم إليها الباحث، وهو ما نجده مطروحاً في أسوار الفروق الدلاليّة المتواجدة بين أطياف المجتمع الواحد خاصّة في اللّهجات المختلفة المستعملة في الخطابات اليوميّة، بحكم أننا نجد نفس اللفظ يدلّ على عدّة معاني تختلف باختلاف السِّياق المكاني.

ومن المباحث الّتي شغلت حيزا كبيراً ومجالاً واسعاً من اهتمامات عبد القاهر الجرجاني، نلفي مبحث التقديم والتأخير، حيث يعتبره "باب كثير الفوائد، جم المحاسن، واسع التصرف، بعيد الغاية، لا يزال يعترّ لك عن بديعة، ويفضي بك إلى لطيفة، ولا تزال ترى شعراً يروقك مسمعه، ويلطف لديك موقعه، ثمّ تنظر فتجد سبب أن أراقك، ولطف عندك أن قدم فيه شيء وحوّل اللفظ من مكان إلى مكان"[1].

أمّا بالنسبة للطريقة والكيفية الّتي تحدث فيها ظاهرة لتقديم والتأخير، فهي مرتبطة بحصول خرق (انتهاكات) لقواعد النظام التركيبي، الذي يكون مقننا من الدّرس النحوي، وتكون من بين النتائج المتوخاة والمترتبة عن هذا الانتهاك الصّريح ورود إفرازات دلاليّة أخرى تنقل المعنى (المقصد) من مستوى إلى مستوى آخر[2] وبذا فإن هذا

(1) عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص 85، 86.

(2) ينظر: محمد عبد المطلب: البلاغة والأسلوبية، دار نوبار للطباعة، القاهرة، 1994، ص 331.

المبحث لا ينفك عن الأغراض الأسلوبيّة الفنية الّتي تكتنف الكلام الجميل المؤثر ذو الحسن والقبول.

وما يسترعي الانتباه في هذا الصّدد، أن الجرجاني وهو يحاول التنظير لهذا المبحث، بنى تصوّره وفق دعائم خالف فيه علماء النّحو الّذين كانوا يعتقدون أن حصول التقديم مقصور على الغاية والاهتمام، إذ كان يكفي في ظنوهم أن يقال "إنّه قدم للعناية، لأن ذكره أهم"[1]، وتفادوا عن ذكر "من أين كانت تلك العناية؟ وبما كان أهم"[2].

كما إن هناك فرق جوهري بين الدراسات النحويّة والدراسات البلاغية من زاوية تعاملهما مع هذا المبحث، فقد نظر النحويون إلى قضية الرتبة باعتبارها تلعب دور النموذج الأدائي في التركيب المألوف، بينما نظر إليها البلاغيين العرب وفق نظرة مغايرة عن التوجه الأوّل (الخاص بالنحويين) قوامها: اعتبار الرتبة عاملاً مهمّا من العوامل الّتي تساعد على تحديد كميّة العدول[3].

يعتبر عبد القاهر الجرجاني أن المقام من الدّعائم الأساسية في عملية التقديم والتأخير التي يمكن أن تشتمل عليها العبارات الكلاميّة، ومن أجل إثبات هذا المقتضى التصوري يسوق الجرجاني تمثيل النحاة على هذه الفكرة بقوله "كمثل ما يعلم من حال الناس في حال الخارجي يخرج فيعبث ويفسد، ويكثر به الأذى، أنهم يردون قتله، ولا يبالون من كان القتل منه، ولا يعنيهم منه شيء. فإذا قتل، وأراد مريد الإخبار بذلك، فإنّه يقدم ذكر الخارجي فيقول "قتل الخارجي زيد"، ولا يقول "قتل زيد الخارجي" لأنه يعلم أنّ ليس للناس في أن يعلموا أنّ القاتل له "زيد" جدوى وفائدة، فيغنيهم ذكره

(1) سيبويه: عمرو بن عثمان بن قنبر: الكتاب، تحقيق وشرح عبد السّلام هارون، عالم الكتب؛ بيروت، الطبعة الثالثة، 1983، ج1، ص 34.

(2) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 87.

(3) ينظر: محمد عبد المطلب: البلاغة والأسلوبية، ص 272.

ويهمهم ويتصل بمسرتهم ويعلم من حالهم أن الذي هم متوقعون له ومتطلعون إليه متى يكون وقوع القتل بالخارجي المفسد، وأنهم قد كفوا شره وتخلصوا منه"[1] بمعنى أن الاهتمامات والتوقعات والتطلّعات الّتي تساور المتلقي (المتلقين) هي الأساس المتين الذي يعتدّ به المتكلم (البليغ) في عمليّة التقديم، فيقدّم الكلمات الّتي لا تهمّ المتلقي بقدر كبير.

انطلاقا من هذا الطّرح المتعلّق بمبحث التقديم والتأخير عند عبد القاهر الجرجاني يمكن أن نستشف بعض النّقاط المتصلة بتخريجاته، والّتي لا تبتعد من حيث الكُنهِ والتوجه عن ما طرح في الدّراسات التداوليّة المعاصرة، ويمكن أن نجمل هذه النقاط في ما يلي:

1-إنّ نظرة واعية دقيقة إلى هذا المبحث تفضي بالباحث إلى إدراج هذا التلاعب المتعلق بتقديم الكلمات وتأخيرها ضمن بوتقة "التأثير الموقعي"، ويندرج هذا الأخيرة ضمن مجال آخر أوسع وهو "مظاهر تأثير المقام في صناعة الكلام"[2]. ويقوم هذا التلاعب الحاصل على مستو التراكيب اللّغويّة بإتيان ترتيب معيّن للكلمات يوافق المقام المؤطّر وحيثياته وملابساته الخاصّة والعامّة على حدّ سواء، ويندرج هذا الكل المتشكّل بدوره في عنوان عام مثّل هاجساً مهمّا للكلام البليغ وشروطه في البلاغة العربيّة وهو "مراعات مقتضى الحال" الذي يتماثل إلى حدّ بعيد مع ما أقرّته الطروحات التّداولية، لاسيما في حديثها عن مبدأ الإستراتيجيات التّداوليّة المنصاعة لنفس المعطى (البلاغي /التداولي) المتحكّم في قضية الرّتبة وهو مقام التلفظ.

2-إن طرح عبد القاهر الجرجاني هاهنا يدلّ على إدراكه العميق إلى فكرة السّياق بنوعيه اللّغوي وغير اللغوي، ويظهر هذا الوعي الفكري الناضج الّذي سبق الباحثين المحدثين والمعاصرين في مسألة تمفصلات السّياق والعلاقة بينها؛ عندما نعاين "مدى

(1) عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص 86.

(2) ينظر: محمد محمد يونس علي: وصف اللّغة العربية دلاليّا، ص 142.

الاهتمام بصحّة الكلام، وصحّة الكلام لاشك مرتبطة بصحّة المعاني الناتجة عن فكرة الموقعيّة... وهذا هو السّياق اللغوي"(1)، ولا جرم في القول إن فكرة الموقعيّة هذه تتأثر تأثراً مباشراً بالسِّياق غير اللّغوي، الذي يرمي بإلزامياته وقيوده على منتج الكلام، فيجعله يموقع كلماته وعباراته وفقا لما تمليه ملابسات الموقف (السياق غير اللغوي). وهو ما يجعلنا في صلب النظريّة التداوليّة.

3-لَعَلّ قضيتي التّقديم والتّأخير في الدّراسات البلاغية -المرتبطة أوّلاً وقبل كل شيء باعتبارات مقامية تغذي الخطاب البلاغي الناجح ذو الحسن والقبول-؛ تدعونا إلى استحضار تلكم التنظيرات التداوليّة المتعلقة بالقوّة الإنجازية للعبارات والأفعال الكلاميّة، حيث يرى التداوليون —وعلى رأسهم سورل- أنّ المسألة ترتيب الكلمات في التّراكيب اللغويّة دور طلائعي في تحديد مدى قوّة (القوة الإنجازية) هذه الصّياغات(2).

كما نلفي لعبد القاهر الجرجاني في كتابه "أسرار البلاغة" بعض التخرجات البيانية التي ترقى وتحلّق في سماء التداولية وتنظيراتها المتعلقة بالإستراتيجية الخطابية الناجحة. حيث يرى هذا العلم البليغ أن في استعمال الاستعارة ومجاوزة الوضع اللّغوي الّذي اختصت به جماعة لسانية معيّنة، فوائد فنية جمالية ترقى بالأسلوب البياني، وفوائد إستراتيجية تأثيرية تغذّي الخطاب وتطعمه بآليات وميكانزمات بطريقة تجعله أبلغ من التّوظيف الحقيقي المباشر، بحكم أنها "تعطيك الكثير من المعاني باليسير من اللفظ، حتى تخرج من الصدفة الواحدة عدة من الدّرر، وتجني من الغصن الواحد أنواع الثمر [...] فإنّك لترى بها الجماد حيّا ناطقا، والأعجم فصيحاً، والأجسام الخرس مبينة والمعاني الخفية بادية جلية، وإذا نظرت في أمر المقاييس وجدتها ولا نأمر لها أعزّ منها، ولا رونق لها ما لم تزنها، وتجد التشبيهات على الجملة غير معجمية ما لم تكنها، إن شئت أرتك

(1) محمد محمد داود: العربية وعلم اللّغة الحديث، دار غريب، القاهرة، 2001، ص 201.

(2) ينظر محمود أحمد نحلة: آفاق جديدة في البحث اللّغوي المعاصر، ص 47.

المعاني اللّطيفة الّتي هي من خبايا العقل، كأنها قد جسمت حتى رأتها العيون، وإن شئت لطفت الأوصاف الجسمانية حتى تعود روحانية لا تنالها إلاّ الظنون"[1].

يمكن أن نستشف من خلال هذا القول أن الكلام عند عبد القاهر الجرجاني على ضربين، فالضرب الأوّل: "أنت تصل منه إلى الغرض بدلالة اللّفظ وحده، وذلك إذا قصدت أن تُخبر عن زيدٍ مثلاً بالخروج على الحقيقة: خرج زيد، وبالانطلاق عن عمرٍ فقلت عمرو منطلق"[2] وهذا الضرب تحيل فيه الكلمات على معانيها العرفية، ولذلك فإنّها تنحصر –في غالب الأحيان- في الكلام الذي يراد منه الإخبار، وعليه يمكن إدراجها في الإستراتيجية المباشرة/ الأفعال الكلامية المباشرة/ المعنى الوضعي.

أما الضرب الثاني، فهو ضرب "لا تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده، ولكن يدلك اللفظ على معناه الذي يقتضيه موضوعه في اللّغة، ثمّ تجد لذلك المعنى دلالة ثانية تصل بها إلى الغرض. ومدار هذا الأمر على الكناية والاستعارة والتّمثيل"[3] وبذا فإن هذا الضرب يتماثل مع الأفعال الكلامية غير المباشرة التي لا يتطابق معناها الحرفي مع غرضها الإنجازي، كما يندرج هذا الضرب ضمن الإستراتيجيات التداولية التلميحيّة، الّتي لا يمكن الوصول إلى معناها الذي تدلّ عليه إلاّ من خلال عمليات ذهنية استدلاليّة يقوم بها المتلقي لغرض الوصول إلى القصديّة L'intentionnalité، التي حظيت بدروس مستفيضة من لدن الباحثين التداوليين مثل "سورل" و"بول هربرت غرايس" (PH. Grice)، حيث اقترح هذا الأخير في سلسلة من المقالات في العقدين الخامس والسّادس أن يختزل مفهوم الدّلالة (La Signification) في مفهوم آخر هو القصدية Intension [4]،

(1) عبد القاهر الجرجاني/ أسرار البلاغة في علم البيان، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، الطبعة (1)، بيروت، لبنان، ص 40.

(2) عبد القاهر الجرجاني، ص 178.

(3) المصدر نفسه، ص 178.

(4) Diego Marconi, 1997, la philosophie du language au XX^{ième} siècle, traduction Française, par : M : Valinsi. Edition de l'éclat, Paris, p : 103.

وقد نتج عن هذا الاقتراح الغرايسي الانتقال بالدلالة La sémantique إلى مجال علم النفس Psychologie.

5-الأبعاد التداولية من خلال أفق السكاكي (ت 626هـ):

إنّ أهم ما يستدعي الانتباه في هذه المرحلة من مراحل البلاغة العربية هو ذلك التصدّع والجمود الذي طال الأدب بنوعيه (الشعر/النثر) وأصبح صفة ملتصقة له، ممّا أدّى إلى التأثير على الدراسات التنظيريّة للدّرس البلاغي بصفة عامة، إذ انحصرت جهود الباحثين والعلماء البلاغيين في هذه الحقبة في تلخيص أعمل الإمام عبد القاهر الجرجاني واستثمار ما جاء في كتابيه "الدلائل" و"الأسرار" من تنظيرات وتخريجات بلاغية، كما اتجهت جهود البلاغيين في هذه المرحلة إلى تلخيص تنظيرات الزمخشري[1].

ولا ضير القول؛ إنّ من أهم الأعلام البلاغيين الذين كان لهم دورٌ طلائعي مميّز في التنظير للدّرس البلاغي، نلفي السكاكي بفضل كتابه "مفتاح العلوم" والخطيب "القزويني في كتابه" الإيضاح في علوم البلاغة: المعاني والبيان والبديع".

لقد ضمّن السّكاكي كتابه مفتاح العلوم تقسيمًا لعلمي المعاني والبديع بطريقة ممنهجة ومحكمة اعتبرت بمثابة الصيغة النهائية للتقسيم الّتي استقرت عبر العصور، وبالإضافة إلى هذا التقسيم ضمّ السّكاكي للبلاغة ذيلاً تحدث فيه عن الفصاحة والبلاغة العربيّة والمحسنات البديعية اللفظية والمعنوية، وبذا غدت أقسام البلاغة عنده تشتمل على المعاني والبيان وتوابعهما من البديع[2].

عند أيّ محاولة باحثة عن التنظيرات الّتي سُطرت في هذا الكتاب من "مفتاح العلوم"؛ نلفي التعلق الشديد الواضح الذي اعترى تخريجات السّكاكي البلاغية بفكرة "مقتضى الحال" أو "لكل مقام مقال"، لدرجة أنها غدت تجسّد أساس البلاغة[3]. ومن

([1]) ينظر: شوقي ضيف: البلاغة تطور وتاريخ، ص 374.

([2]) ينظر: المرجع نفسه، ص 37.

([3]) ينظر: جميل عبد المجيد، البلاغة والإتصال، دار غريب، القاهرة، 2000، ص 33.

بين إسهاماته التنظيرية في هذا الصّدد؛ تلك التوصيات والشروط البلاغية الفنية الّتي من شأنها الإرتقاء بالكلام نحو الحسن والقبول، وقوام هذه التوصيات متمركز حول تسليط العناية على مقامات التلفظ والاهتمامات النفسيّة/الفكريّة التي تساور المتلقين، على أساس أنها هي الّتي تفرض على المتكلم الكيفية الّتي يورد بها ألفاظه وعباراته. وفي هذا الشأن يقوم السكاكي بذكر بعض المقتضيات بشكل يوحي بتعدّدها وتنوعها، حيث يقول: "فإن كان مقتضى الحال إطلاق الحكم فحسن الكلام تجريده عن مؤكدات الحكم. وإن كان مقتضى الحال بخلاف ذلك فحسن الكلام تحليته بشيء من ذلك بحسب المقتضى ضعفا وقوة وإن كان مقتضى الحال طي ذكر المسند إليه فحسن الكلام تركه، وإن كان المقتضى إثباته على وج من الوجوه المذكورة فحسن الكلام وروده على الاعتبار المناسب، وكذا إن كان المقتضى ترك المسند فحسن الكلام وروده عاريا في ذكره، وإن كان المقتضى إثباته مخصّصًا بشيء من التخصيصات فحسن الكلام نظمه على الوجوه المناسبة للاعتبارات المقدم ذكرها، وكذا إن كان المقتضى عند انتظام الجملة مع أخرى فصلها أو وصلها والإيجاز معها أو الإطناب، أعني طي جمل عن البين ولا طيها، فحسن الكلام تأليفه مطابقاً لذلك"[1] وبذا فإنّ المقام هو وحده من يملي على المنتج الكلام البليغ (ذو الحسن) قيودًا وإملاءات من شأنها أخذ الكلام والتوجه به نحو إستراتيجية محدّدة تناسب وتتطابق مع الجو الإنتاجي للخطابات بكل أشكالها وصورها.

ولا ضير في القول؛ إنّ هذه المقتضيات مختلفة باختلاف مقامات الكلام المختلفة، ولذلك نلفي السكاكي يعدّد الأحوال والمقامات؛ إذ يقول: "لا يخفى عليك أن مقامات الكلام متفاوتة: فمقام الشكر يباين مقام الشكاية ومقام التهنئة يباين مقام التعزية ومقام المدح يباين مقام الذم ومقام الترغيب يباين مقام الترهيب ومقام الجد في جميع ذلك يباين مقام الهزل وكذا مقام الكلام ابتداء يغاير مقام الكلام بناءًا على الاستخبار أو الإنكار، ومقام البناء على السّؤال يغاير مقام البناء على الإنكار، جميع ذلك معلوم لكلّ لبيب،

(1) أبي يعقوب السكاكي: مفتاح العلوم، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، الطبعة الثانية، مصر، 1990، ص 95.

وكذا مقام الكلام مع الذكي يغاير مقام الكلام مع الغبي، ولكلّ من ذلك مقتضى غير مقتضى الآخر"[1].

ولإثبات هذا المقتضى التصوّري، عمد السّكاكي إلى إدراج بعض الشواهد والأمثلة الّتي من شأنها إجلاء الفروق بين العبارات وتشكيلها البنائي (التركيبي)، يقول: "إنّ زيدًا منطلق إذا سمعته عن العارف بصياغة الكلام من أن يكون مقصودا به نفي الشك أو رد الإنكار أو من تركيب زيد منطلق من أنّه يلزم مجرّد القصد إلى الإخبار أو من نحو منطلق بترك المسند إليه من أنه يلزم أن يكون المطلوب به وجه الاختصار مع إفادة لطيفة ممّا يلوح بها مقامها وكذا إذا لفظ بالمسند إليه وهكذا إذا عرِّف أو نكِّر أو قيِّد أو أطلِق أو قدِّم أو أخِّر"[2]. يمكن أن نستشف من هذا القول مدى اهتمام السّكاكي بمقام القول ومطالبته بوجوب مراعاته لتحقيق أغراض ومقاصدهم المتكلم البليغ، إذ تمكن هذه المطابقة (التلاؤم) بيم الكلام والمقام من خلق كلام يتجه نحو الرقي البلاغي وفائدته المرجوّة "الحسن والقبول"، ويتحقق هذا المبتغى عن طريق استثمار العلم بفوارق العبارات والصّيغ ومواضع استعمالاتها، بتعبير أدق يمكن القول أن "الكفاءة التّداوليّة" Compétence pragmatique الّتي يمتلكها المتكلم هي المعين الأساسي في عمليّة خلق كلام يشتمل على تركيب وبناء يناسب مقام التّلفظ، وهذا ما نفهمه –ضمنيا– من خلال هذا القول.

وعليه تغدو فكرة "الاستعمال" التداولية بارزة عند هذا العلم البلاغي، ولعلّ ما يزيد من تجلِّيها عنده عندما عرّف علم المعاني بأنّه "تتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة وما يتمثّل بها من الاستحسان وغيره ليتحرز بالوقوف عليها من الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره"[3]، وعند هذا الحد فلا بأس في القول: إنّ المعرفة

([1]) المصدر نفسه، ص 95.

([2]) المصدر السابق، ص 91.

([3]) المصدر نفسه، ص 91.

اللغوية[*] بمعناها الصوري (أي المعرفة بالمستويات التركيبية، والدلالية والمعجمية والصّوتية) تبقى عاجزة عن أخذ مكان إستراتيجي يؤهل المتكلم بتأسيس منفذ للتطابق بين قوله والإطار التواصلي بكل ملابساته وحيثياته[1] أي تحقيق مقولة مراعاة مقتضى الحال"، بل من المفيد القول: إنّ المقدرة التّداوليّة هي الخليقة بمد المتكلم إمكانات فنية من شأنها تغذية إستراتيجية الخطاب (الناجح تداوليّا) بحكم أنّ الإستراتيجية هي "مجموع القواعد الّتي يجب أن ترافق تواصل المرسل والمرسل إليه كي يتم ذلك التواصل بنجاح"[2]، وهكذا يكون الاقتضاء الأمثل هو الموجه الذي لا غنى عنه في الانتقاء النموذجي للإستراتيجيّة ولوازمها المفضية إلى تحقيق تواصل ناجح سواءاً في بعده التعاملي أم في بعده التفاعلي.

كما اتجهت جهود السّكاكي إلى تفضيل القول في الإنشاء، إذ قسّمه إلى ضربين: إنشاء طلبي، وإنشاء غير طلبي، ويعرّف الإنشاء وتقسيمه إذ يقول: "والطلب إذا تأمّلت نوعان نوع لا يستدعي في مطلوبه إمكان الحصول وقولنا لا يستدعي أن يمكن أهم من قولنا يستدعي أن يمكن، ونوع يستدعي فيه إمكان الحصول"[3].

ومن بين أساليب الإنشاء الطلبي لديهم: أسلوب التمني، الاستفهام، الأمر...، ومن بين أساليب الإنشاء غير الطلبي والمدح والدم. ولعلّ لنا –بشيء من الحيطة– أن هذا التقسيم الذي ارتضاه السّكاكي يتقاطع وينسجم مع ما ذهب إليه "سورل" Searl وهو بصدد تصنيف الأفعال الكلامية، حيث حصرها في أصناف خمسة، من بينها الأوامر

(*) إن مصطلح الكفاءة اللغوية Compétence linguistique هو واحد من مصطلحات شومسكي، ويقصد بها معرفة المتحدث لقواعد لغته، وقائمة وحدتها المعجمية، ووضع لهذا المصطلح مقابلاً هو: الأداء performance، ويقصد به الاستخدام اللّغوي الفعلي ضمن مواقف ملموسة. ينظر: محمد يونس علي. وصف اللغة العربيّة دلاليًّا، ص 127.

(1) Voire : Patrick Charaudeau, Dominique Maingueneau : Dictionnaire d'analyse de discours, p 113.

(2) ناظم عودة خضر: الأصول المعرفية لنظرية التلقي، دار الشروق للنشر، 1997، ص 154.

(3) ينظر: السكاكي: مفتاح العلوم، ص 170.

Directifs الّتي يحصل المتكلم من خلالها على شيء من المتلقي مثل: طلب، أمر، سمح...الخ وهو ما يتقارب ويتماثل إلى حد بعيد مع حيثيات الإنشاء الطلبي.

كما يعتبر الخطيب القزويني من البلاغيين المتأخرين الّذين ساروا وفق منهج السّكاكي في الأخذ بفكرة مقتضى الحال، حيث اعتبرها بمثابة حجر الزاوية بالنّسبة للبلاغة العربية-، ويظهر ذلك جليّا من خلال كتابه "الإيضاح" الذي ضمّنه تنظيرات وتقسيمات منهجية للمباحث الأساسية للبلاغة العربية. ويتجلى تأثره العميق بتخريجات السّكاكي المرتبطة بالمقولة البلاغية الشهيرة: "لكل مقام مقال" و"مراعاة مقتضى الحال" عندما عرف البلاغة العربية على النحو التالي: "وأمّا بلاغة الكلام فهي مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته"[1].

لعلّ الأمر الذي لا مناص في ذكره، أن المتبحر التحليلي والمستنطق البياني لما جاء في طيات كتاب الإيضاح من مضامين وطروحات، يلفي أن تصور القزويني يصبّ في عمق الدرس التّداولي المعاصر المهتم بالتّواصل بكل أشكاله وصوره، وتظهر أحقية هذا المقتضى التصوري حين ندرك تمام الإدراك أن جوهر البلاغة عند القزويني لا يقوم إلاّ على وشائج تواصلية بالدّرجة الأولى، فعلم المعاني متعلق بدراسة طرائق الكلام أو الأسلوب، وذلك ليطابق مقتضى الجال، أمّا البيان والبديع فهما قسمان بلاغيان مرتبطان بكنه التواصل وجوهره، وذلك بفضل إعطائهما الأولوية للاعتبارات الجمالية المؤثّرة في نفوس المتلقين[2]، ممّا يجرنا حتما إلى مبادئ واعتبارات تداولية مهمّة كالإقناع والاستمالة، والتأثير... وما إلى ذلك من المبادئ التي من شأنها الاشتمال على حمولية تداولية، تواصليّة قوامها ضمان التواصل الفعل والناجح.

([1]) الخطيب القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة: المعاني والبيان والبديع، وضع حواشيه إبراهيم شمس الدين، دار الكتب القبلية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2003، ص 20.

([2]) ينظر: الخطيب القزويني: الإيضاح، ص 04 وما بعدها.

كما نلفي القزويني يشدّد على الوضوح في توصياته الخاصّة بعمليات خلق الكلام والتلفظ به، ولكن أفضل سند يجابهنا ونحن نتصفح كتابه "الإيضاح" في هذا الصّدد تعريفه لعلم البيان، حيث يقول: هو "علم يعرف به إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه"[1]، وعند هذا الحد يصبح الابتعاد عن اللّبس والولوج في الأسس والآليات المفضية إلى الوضوح مسعى قيّم وركن ركين في علم البيان وهو ما يضمنا جنبا إلى جنب مع صميم التوصيات التداولية الّتي صدرت من نظرياتها كما ذكرنا سالفا.

بالإضافة إلى هذا الطّرح، فإن الآليات الواقعة تحت لواء علم البيان: كالاستعارة والكناية والتّشبيه، لا مناص من إدراجها عند القزويني من مجال الآليات الفنية الإجرائية الّتي يتجلى هدفها في خلق تأثيرات على المتلقين وبالتالي قلب الواقع وتغيير القناعات وكلّ ما يصبّ في هذا المعنى، يقول القزويني في التشبيه "فاعلم أنّه ممّا اتفق العقلاء على شرف قدره، وفخامة أمره في فن البلاغة، وأن تعتيب المعاني به يضاعف قواها في تحريك النفوس إلى المقصود بها مدحاً كانت أو ذمًّا، أو افتخاراً، أو غير ذلك"[2]، وعلى هذا الأساس تغدوا الصور البيانية ومن بينها التشبيه من الآليات الإستراتيجيّة التّي تستهدف المقصدية وترسخها في ذهن المتلقي بطريقة قويّة إذا ما قورنت بالاستعمال المباشر. بطريقة أدق إن استعمال الأفعال الكلاميّة المشتملة على الآليات البيانية تفضي إلى نوع من القوة الإنجازية الشديدة إذا ما قورنت بالاستعمال العادي والمباشر، الذي لا يمكن له أن يلقي بحمولة إنجازية، تأثيرية" على المتلقين.

كما أن تعريفه لعلم البديع، يتجه بنا إلى إدراك الرابط المتين الذي يربط الآليات البديعيّة بالمتلقين والأوضاع الحضارية والثقافية والاجتماعية...الّتي تحق بهم وحتّى مستواهم المعرفي (خاصّة اللّغوي منه)، حيث يقول في تعريفه "هو علم يعرف به وجوه

---

(1) المصدر نفسه: ص 163.

(2) المصدر نفسه: ص 164.

تحسين الكلام، بعد رعاية تطبيقية على مقتضى الحال"[1]. إنّ استخدام كلمة "بعد" في هذا التعريف توحي بأنّ رعاية مقتضى الحال من الأولويات الّتي ينبغي عدم التغاضي عنها قبل المباشرة في تغذية الكلام بآليات بديعية، وهذا لعدّة أسباب واعتبارات منها: أنّ بعض المحسنات البديعيّة الّتي يعتمدها البليغ مثلاً تكون عصيّة على فهم بعض المتلقين ذوي القدرات اللّغويّة البسيطة. وعليه لا ضير في القول: إن استعمال التعبير البديعي لا ينفك، بل ولا ينفصل عن معرفة حالات المتلقين أو افتراض ذلك الحال، وعند هذا الحد يمكن القول: أن الافتراض السّابق "Présupposition" مفهوم نلفيه يفرض نفسه في النظام البلاغي العربي[2].

فضلا عن هذا التخريج؛ نلفي القزويني يورد في كتابه بعض الأفكار الّتي من شأنها الإرتقاء المعرفي مع ما وصلته إليه التنظيرات التداولية المعاصرة، منها ما تعلقت بخروج الأساليب من معناها الأصلي إلى أغراض أخرى، تدرك عن طريق القرائن والأحوال، كالاستفهام وأدواته التي قال فيها: ثم هذه الألفاظ [ألفاظ الاستفهام] كثيراً ما تستعمل في معانٍ غير الاستفهام بحسب ما يناسب المقام، ثمّ يردف هذا الكلام ببعض المعاني الّتي يخرج إليها الاستفهام كالاستبطاء والتعجب والتنبيه والوعيد... مستشهدًا في كلّ معنى من كلّ هذه المعاني بآليات من الذكر الحكيم[3]، كما ذكر أنّ من بين المعاني الفرعيّة الّتي يخرج إليها أسلوب الأمر: معنى الإباحة، ويتحقق هذا المعنى عند قولك في مقام الإذن: جالس الحسن أو ابن سيرين، لمن يستأذن في ذلك بلسانه أو بلسان حاله"[4]، وكلّ هذه المعاني الفرعية هي معانٍ تستنتج من السياق بنوعيه (اللغوي وغير اللغوي)، وهو ما يجعلنا نستحضر نظرية الاستلزام الحواري، والمعنى الناتج عن الخرق.

([1]) الخطيب القزويني: الإيضاح، ص 252.

([2]) ينظر: عبد الهادي بن ظافر الشهري. إستراتيجيات الخطاب، ص 47.

([3]) ينظر: الخطيب القزويني: الإيضاح، ص 112.

([4]) المصدر نفسه، ص 116.

وفي إطار حديث القزويني عن الحذف، يعطي في كتابه بعض الوجوه الّتي يأتي عليها "إيجاز الحذف"، ومنها: حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مكانه، ومن بين الأمثلة الّتي اعتمد عليها في هذا الصّدد قول الله تعالى في سورة يوسف ﴿ وَسۡـَٔلِ ٱلۡقَرۡيَةَ ٱلَّتِي كُنَّا فِيهَا ﴾[1]، ثم يردف إيراد هذه الآية الكريمة، بأنّ المحذوف في هاهنا هي كلمة أهلها[2]. ولعلّنا لا نبلغ في القول شططاً، أن الإيجاز بالحذف بشكل عام مرتبطٌ بحذف بعض الكلمات في الصِّياغات اللغويّة باعتبار أنها مدركة لدى المتلقي، أي أن صانع الخطاب ينطلق في استعمال الإيجاز بالحذف ووجوهه المتعدّدة من افتراض مسبق Présupposition مفاده أن للمتلقي معلومات وإمكانات تؤهّله لملأ الألفاظ والكلمات المحذوفة في العبارات اللّغويّة (الأفعال الكلامية).

6-الأبعاد التداولية من خلال أفق حازم القرطاجني (ت 684هـ):

يعتبر حازم القرطاجنّي من البلاغيين البارزين الّذين دلو بدلوهم في سبيل إثراء الفكر البلاغي العربي، وإمداده بتصورات تخدم صميمه وتأخذ بيده نحو الانتظام والتطور المعرفي المنهجي، بشكل جعل التنظيرات الّتي نبعت من جهده الفكري ترتقي لتلامس واقع بعض التّنظيرات الّتي اختصّت بالدّرس التداولي المعاصر.

لعلّ من أبرز الجهود التّنظيريّة التّي نبعت من الإدراك العميق والفطنة العالية لحازم القرطاجنّي، والحاملة في طياتها ومضات تداولية كثيرة لا يستهان بها؛ تلك الّتي تعلّقت بحديثه عن القوى وأقسامها، حيث تضمّن هذا التخريج بعض المقومات الّتي نحسبها تفرض وبقوة في الدرس التّداولي المعاصر، وبالضّبط في مفهوم الكفاءة التداوليّة Compétence pragmatique الّذي سيطر على نصيب وافر من الأبحاث المتعلّقة بالدراسات والمقاربات التداولية.

---

(1) سورة يوسف الآية: 82.

(2) ينظر: القزويني، الإيضاح، ص 145.

إنّ مفهوم الكفاءة التداوليّة في التفكير التداولي عبارة عن نسق مركّب يتألف حسب الباحث والفيلسوف اللغوي "سيمون ديك" من خمسة ملكات (قوالب)، وهي: الملكة اللغويّة، والملكة المنطقية، والملكة المعرفية والملكة الإدراكية والملكة الاجتماعية. فالملكة اللغويّة هي الّتي تسمح للمتكلّم بصناعة وتؤويل عبارات لغويّة تختلف من حيث بناءها باختلاف المواقف والأطر التواصليّة المختلفة، أمّا الملكة المنطقية؛ فهي المسؤولة عن تزويد مستعمل اللّغة بمعارف عن طريق قواعد استدلال تحكمها مبادئ المنطق، أمّا بالنسبة للملكة المعرفية، فهي الّتي تؤهل مستعمل اللّغة الطبيعية للتزود من معارف منظّمة، واشتقاق عبارات لغويّة وتخزينها لاستعمالها في تأويل العبارات اللّغويّة، أمّا الملكة الإدراكية فهي مقدرة تمكن المتكلّم من إدراك محبطة، ممّا يترتب على ذلك معارف يستند إليها في إنتاج وتأويل العبارات اللغويّة، أمّا الملكة الاجتماعية، فهي مقدرة تخوّل المتكلّم من إنتاج تعبيرات متناسبة مع المواقف التواصليّة المختلفة[1].

بالنظر الوافي والمعاينة المتفحصة إلى هذه الملكات المكونة للكفاءة التداوليّة في الدّرس التداولي المعاصر، تظهر بعض التماثلات والتقاطعات المعرفية بين هذه الملكات وتخريجات حازم القرطاجني، وهو في مقام حديثه عن القوى، حيث قسمها إلى ثلاثة أقسام، وهي: القوة الحافظة والمائزة والصّانعة، ويمكن شرحها وتفصيلها على الشكل التالي[2]:

القوة الحافظة: هي القوّة المرتبطة بانتظار خيالات الفكر وترتيبها وتمييزها لإنتاج خطاب مناسب للسّياق.

([1]) ينظر: أحمد المتوكل: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي)، دار الأمان، الرباط، 1995، ص 17.

([2]) ينظر: أبي الحسن القرطاجنّي، منهاج البلغاء وسراج الأدباء، تقديم وشرح محمد الحبيب ابن خوجة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، 1981، ص: ص 43/42.

القوة المائزة: وهي مقدرة تمكن المتكلّم من التمييز بين ما يلائم الموضع والنظم والأسلوب والغرض ممّا لا يلائم ذلك.

القوة الصانعة: وهي المسؤولة عن ضم بعض الأجزاء من الألفاظ والمعاني والتركيبات النطقية إلى بعض.

إن انصهار هذه القوى وتضافرها في إنتاج الخطابات هو ما تصنعه الكفاءة التداوليّة، وهو نفسه ما نلفيه كنتيجة لتضافر القوالب المتمفصلة عند "سمون ديك"، فكلّ منهما (القوى/القوالب) يعمل –حسب الباحث ظافر الشهري- من "أجل إنتاج خطاب، لا يتسِّم بصحة تراكيبه فحسب بل وبكونه ذلك الخطاب المناسب للسِّياق، الذي يضمن به المرسل التعبير عن قصده، بالإضافة إلى تحقيق هدفه"[1].

عند هذا الحد؛ يمكن القول أن كلّ من هذه القوى والقوالب تلعب دور الرابط بين الخصائص الصوريّة ووظيفة التواصل، وهو ما دفع بعض الباحثين اللغويين (منهم هايمز) إلى تبني اقتراح استبدال "القدرة اللغوية" Compétence linguistique بمفهوم يتناسب مع الطبيعة الاجتماعيّة للّغة وهو مفهوم "القدرة التواصلية"[2].

إنّ هذا الحصر والرصد المعرفي القائم على تحديد الأطر والمجالات المعرفية المشتركة بين التراث البلاغي العربي والمنظومة المفاهيمية للدّرس التداولي المعاصر؛ كان جزءاً يسيراً مقارنة مع المساحات والفضاءات المشتركة والموجودة فعلاً في مفترق طرق هذين الدّرسين، ولكن طبيعة البحث وحدوده فرضت عليا التّعرض إلاّ لبعض النّماذج الّتي من شأنها إشباع الجوع الفكري للباحث الذي يحمل الهموم المعرفية المتعلّقة بالوقوف على الإمتدادات المعرفيّة للمدونة البلاغية العربيّة من وجهتها التداولية.

([1]) عبد الهادي بن ظافر الشهري: إستراتيجيات الخطاب، ص 58.

([2]) ينظر: علي آيت أوشان: اللّسانيات والبيداغوجيا (نموذج النحو الوظيفي، الأسس المعرفية والديداكتيكية) دار الثقافة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1998، ص 38 وما بعدها.

ولتحقيق الوصول الحقيقي إلى هذا المبتغى، نسعى في فصلنا الموالي إلى انتقاء بعض الآليات البلاغية ومعالجتها ومدارستها بطريقة نوعيّة منهجية منظمة لغرض الخلوص إلى أهم الومضات والآليات التداولية التّي تنطوي عليها هذه المباحث البلاغية. الواقعة تحت لواء علوم البلاغة (المعاني، البيان، البديع).

الفصل الرابع

أهم الآليات البلاغية في ضوء النظرية التداولية

-نحو مقاربة تطبيقية-

توطئة

1-الأسس والمعالم التداولية في علم المعاني.

1.1-بين ظاهرة الحذف ونظرية الافتراض السابق.

2.1- بين الخبر والإنشاء ونظرية الأفعال الكلامية

3.1-الإطناب وطابعه الحجاجي.

4.1-الفصل والوصل عند السّكاكي وإجراءاته التداوليّة.

5.1-المعنى المستلزم مقاميًا في البلاغة العربية ومبرراته التداولية.

1.5.1-أسلوب الاستفهام ونظرية الاستلزام الحواري.

2.5.1-الأبعاد التداولية في أسلوب الأمر وأغراضه السّياقية.

6.1-أضرب الخبر عند المبرّد والاعتبارات التداولية.

2-الأبعاد التداولية في علم البيان.

1.2-الاستعارة والحجاج

2.2-الكناية ومبدأ التأدب.

3-الاتجاه التداولي القصدي في علم البديع.

1.3-الأسس التداولية في آليات علم البديع.

2.3-أسلوب الإلتفات وقيمه التداولية (الزمخشري نموذجا).

1–توطئة:

إن أول ما يجدر التنبيه عليه في هذا الصدد هي تلك التأويلات المتعددة[*] التي ألقيت على عاتق التوجهات التداولية واهتماماتها، فقد عدها بعض الباحثين من العلوم التي يجب أن تعيّن دورها في إدراج السلوك اللغوي ضمن مجال أوسع والمتمثل في نظرية الفعل (براكسيس) وذهب بعضهم بالقول أن على التداولية أن تركز اهتمامها في استعمال العلامات (موريس)، بينما عدها البعض الآخر من البحوث المهتمة أساسا بالتواصل بكل أبعاده التفاعلية التي تحصل بين الأعضاء الحية[1].

ولعل هذا الرأي الأخير كفيل بمد جسور هذه النقاط التوضيحية التي نحاول من خلال تبين الأثر التداولي الذي ينتشر تحت طيات البلاغة، وذلك عن طريق رصد أهم التماثلات الحاصلة كلا العملية.

من جهة المهام المنسوبة إليهما؛ فقد نظر اللغويين والفلاسفة إلى مصطلح التداولية على أنها ذلك العلم الذي يشتمل على دراسة استخدام اللغة في علاقته بالسياق، لاسيما دراسة الإبلاغ اللغوي[2] كما أن البلاغة هي من "بلغ الشيء يبلغ بلوغا الإيصال، وكذلك التبليغ"[3].

من هذا الاقتراب التصوي؛ نلمح تقاطع واضح والتقاء معرفي لا يتخلله شوائب، فكلا العلمين يهتمان بمسألة الإبلاغ التي يتم عن طريق اللغة، والمحاط بمجموعة من الظروف والملابسات التي تؤطر للعملية الإبلاغية الحاصلة بين المتخاطبين.

وإذا كان أوجز تعريف للتداوليّة متمثل في دراسة اللّغة في الاستعمال، فإنّ المفهوم الرئيسي للبلاغة ينحصر في ذلك المجال المعنى بتتبع حركية اللّغة أثناء الاستعمال أو "فن

---

[*] كما يذكر فرانسور أرمينكو أن هناك فريقا آخر يعتبر أن التداولية في ذلك هي تلك العلم الذي يبحث الاستعمال اللساني ضمن السياق، ويمثل هذا الاتجاه ماكس بليك Max Black. ينظر فرانسواز أرمنكو، المقاربة التداولية، ص 12.

(1) المرجع نفسه، ص 11.

(2) ينظر: محمد محمد يونس علي، وصف اللغة العربية دلاليا، ص 117.

(3) ابن منظور، لسان العرب، بيروت، دار صادر، (د.ت) مادة بلغ.

القول"[1] ويمكن القول أنّ هذا التعريف الأخير للبلاغة يشتمل على مجالين يلتقيان إلى حدّ كبير مع بعض مجالات التداولية المعاصرة ويمكن بسطهما في[2]:

–الأول–الفن: وهو المجال الّذي يتعلّق بالذّوق، والاستخدام الشّخصي للّغة بحكم أنه يرتبط بالمعرفة والمهارة التي تؤهل المتكلّم البليغ من اختيار وانتقاء أفضل السّبل والاستراتيجيات التّي من شأنها أن تُحدِثَ تغييرات أو تعديلات على موقف المتلقي وقناعاته، وهو ما يقابل المجال الأوسع للتداوليّة (الّذي حدَّدَهُ بِيْرْسْ) والمتمثل في دراسة العلامات وعلاقتها بمستعمليها.

–الثاني–القول: ويشمل الأداء الفعلي للّغة، أي الاستخدام الشخصي للّغة في الواقع، وهو ما يلتقي مع الطروحات التداوليّة، لاسيما في ذلك البُعد المُنطوي على ممارسة الاتصال بين المتكلّم والسّامع، ممّا أدّى ببعض الباحثين إلى عدم التمييز بين البلاغة والتّداولية، كـــ"محمد العمري" في كتابه "البلاغة العربيّة أصولها وامتداداتها" الّذي ينفي الحدود المعرفية الفاصلة بين البلاغة والتداولية ويدعم التداخل والتقاطع بين هذين الأخيرين، حيث يقول في هذا الصّدد: "وحديثا، يعاد الاعتبار إلى البلاغة العربية في الدِّراسات السّيميائية تحت عنوان جديد: التداولية"[3] ومما يدعّم من مصداقية هذه الدّعوى الارتباط الجذري للبلاغة العربية بواقع استعمال اللّغة، لاسيما بتنظيم قوانين الخطاب الاستراتيجي الناجح، وهو المجال الحيوي للدّرس المعاصر الذي يخدم بآليّاته الخطابات بكل أشكالها وصورها، ليجعلها أكثر إفادة وتفسيرًا وتنظيمًا وتماسكًا وتأثيرًا على المتلقين الذين يسمعونها أو يقرأونها.

وبذا، فلا يمكن اعتبار مصطلح البلاغة؛ يحمل مفارقات ومميزات كثيرة من حيث الجوهر والوظيفة، إذا ما قورن بينه وبين مفهوم التداوليّة، خاصّة وأنّ التصور الذي

(1) خليفة بوحادي، في اللّسانيات التداولية، ص 154.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص 155.

(3) محمد العمري، البلاغة العربية، أصولها وامتداداتها، إفريقيا الشرق، المغرب، 1999، ص 214.

اغترف منه العرب وهم ينظرون إلى الدّرس البلاغي، إنّما كان مرتبطا لديهم بتحقيق الغاية الإفهامية (التفسير والفهم السليم للعبارات والخطابات) والغاية الإقناعيّة، والمتمثلة في بلوغ المتكلِم (البليغ) في إيصال قصده إلى المتلقي[1] وربّما خلق تأثيرات على موافقة الأصليّة. وبالتالي تحقيق الوظيفتين الأساسيتين للّغة. حسب الباحثين والعلماء التداوليين المعاصرين. وهما الوظيفة التفاعلية والتّعاملية (حسب "براون" و"يول" في مؤلفهما "تحليل الخطاب".

وبالإضافة إلى هذا، ركزت البلاغة عنايتها، لإظهار أطراف العملية التواصلية والعلاقات القائمة بينهم، الأمر الذي جعلها تصب في مجرى الأهداف التي سطرتها الدراسة التداولية المعاصرة وهي تتعاطى مع اللغة في إطار عملها التواصلي، باعتبار أن الدرس التداولي المعاصر يركز اهتمامه وعنايته على أطراف الموقف التواصلي والعلاقات القائمة بينهم.. أي بالسياق وهذا بقصد تحديد العلاقة بينه وبين بنية النص[2].

ولعله يمكن القول أن نظرة التداولية إلى العلاقات التفاعلية المنجزة عن أي عملية تواصلية؛ كانت ذات طابع شمولي، بحيث أنها تأخذ بكل التحليل السليم المحقق للفهم الصحيح للصياغات اللغوية، وقد تحققت لها هذه الشمولية لاعتمادها على فرضية جوهرية مؤداها: أن "الملفوظ الكلامي من حيث هو أداة من أدوات التواصل الإنساني، لا يكفي أن يحلل اعتمادا على الوصف النحوي التقليدي أو التوليدي التحويلي، ولا على الوصف النحوي الدلالي فحسب، إذ لابد من أن يؤخذ في الحسبان موضوع السياق[*] التواصلي، الذي يؤدي فيه هذا الكلام الملفوظ دوره"[1].

([1]) ينظر: جميل عبد المجيد، البلاغة والاتصال، دار غريب، القاهرة، 2000، ص 08.

([2]) ينظر: صلاح فضل، بلاغة وعلم النص، ص 25.

([*]) يقول الباحث اللغوي تمام حسان –مدعما هذه الرؤية التي تعتبر المقام من الركائز الأساسية التي يتطلب الإلمام في أي تحليل أو بحث عن المعنى: "...ومعنى هذا بالتالي أننا حين نفرغ من تحليل الوظائف على مستوى الصونيات والصرف والنحو ومن تحليل العلاقات العرفية بين المفردات ومعانيها على مستوى المعجم لا نستطيع أننا ندعي أننا وصلنا إلى فهم المعنى الدلالي، لأن

واستنادًا إلى هذه التجليات، فإن الدور الذي يقوم به الملفوظ في سياق تواصلي معين هو ما تسعى التداولية إلى إبرازه. ويتمثل هذا الدور في تغيير الواقع وقلبه، بمعنى أن "كل فعل يغير حالة العلاقات القائمة بين أطراف الحديث والموجودة من قبل ويأتي بشروط نشاطات مقبلة[2]، وبذا فإن التداولية تتجاوز تلك الرؤية التقليدية والتي كانت ترى أي قول ماهو في الواقع سوى أداة اتصال تعبر عن محتوى وقصد معين[3].

وبذا فإن التداولية تتجاوز تلك الرؤية التقليدية والتي ترى أي قول ماهو في الواقع سوى أداة اتصال تعبر عن محتوى وقصد معين[4].

إن هذا التوجه الذي خاضته التداولية وسارت وفقه وهي تتعامل مع النصوص والخطابات والمبنى على أساس إدراك معالم التغيير والتأثير المستوحى من قول معين؛ يعتبر يحق خاصية جوهرية تشكل صميمها وهذا ما نلفيه مطروحا في أسوار الأهداف المسطرة من طرف بعض الباحثين والمنظرين التداولين وهم في مقام الحديث عن مهام التداولية، فهاهو فندرليس Venderlich في كتابه Funk Kolleg يقترح سلسلة من الأسئلة التي يجب أن لا يتغاضى عليها أي لساني ومن بينها[5]:

1–كيف نربط علاقات مع الأشخاص الآخرين بواسطة القول؟

2–كيف يمكن التأثير على الأشخاص الآخرين (آرائهم ومعتقداتهم وقناعاتهم) بواسطة القول.

الوصول إلى هذا المعنى يتطلب فوق كل ما تقدم ملاحظة العنصر الاجتماعي الذي هو المقام" تمام حسان، اللغة العربية، معناها ومبناها، عالم الكتب، الطبعة الرابعة، القاهرة 2003، ص 342.

([1]) إبراهيم خليل، في اللسانيات ونحو النص، دار الميسرة، الطبعة الأولى، 2007، ص 215.

([2]) الجليلالي دلاش، مدخل إلى اللسانيات التداولية، ص 44.

([3]) ينظر المرجع السابق، الصفحة نفسها.

([4]) ينظر المرجع السابق، الصفحة نفسها.

([5]) ينظر المرجع نفسه، ص 43.

3–إلى أي مدى؛ يمكن للتلفظات اللغوية أن ترقى إلى مستوى طرائق خاصة للعمل؟

كما نلفي أوستين يعرف التداولية على أنها "جزء من علم أعم، هي دراسة التعامل اللغوي من حيث هو جزء من التعامل الاجتماعي، وبهذا التعريف ينتقل أوستين باللغة من مستواها اللغوي إلى مستوى آخر هو المستوى الاجتماعي في نطاق التأثير والتأثر"[1]. إن هذا التصور الذي اعترى فكر أوستين، والذي انتقل عن طريقه من المستوى اللساني الذي يتم عن طريق اللغة، إلى مستوى آخر أكبر اتساعا. والمتمثل في المستوى الاجتماعي، يعكس وجهة نظر تقيم دعائمها على أساس اعتبارات مقامية بالدرجة الأولى، بمعنى جعل مقام الخطاب Le Contexte بمثابة محور تأطيري يحاصر الحدث اللغوي من كل جوانبه، وفي هذه الحالة يصبح الكلام نتاجا من نتاجات المقام وملابساته.

وبالتالي فإن كل العمليات التفسيرية التي يحاول من خلالها المتلقي (السامع/ القارئ) فهم معنى أي صياغة لغوية متوقف على مدى إدراك هذا الأخير لتلك القرائن والملابسات والظروف المقامية. إن هذه العتبات المنهجية التي يتبعها الدرس التداولي في التعامل مع النصوص والخطابات هي عناصر نجدها تفرض نفسها وبقوة في الدرس البلاغي بشكل عام، لأن البليغ يحاول اللعب باللغة وفق مسار يضمن له تأثيرا بين البليغ والمتلقي وما ينجر عنها من تأثير وتأثر تحصل في جو يضع نصب عينيه تلك التحولات والتغيرات التي تكون نتيجة مباشرة حتمية لتغير المقامات والمتلقين، بمعنى أن البليغ في هذه الحالة يوظف أدوات بلاغية سرفة (إجرائية/ فنية جمالية) متعلقة تعلقا شديدا بالموافق والمقامات والمتلقين، وهذا ما يقودنا إلى القول أن "مهمة البلاغية هي البحث في

[1] راضة خفيف بكري، التداولية وتحليل الخطاب، مجلة الموقف الأدبي، دمشق اتحاذ الكتاب العرب، العدد 399، تموز 2004، ص 56.

خصائص الكلام في علاقتها بقواعد الانتظام التي تقدمها قوانين اللغة"[1]. باعتبار أن هذه الأخيرة نظام من الرموز تتحكم فيه شبكة القوانين، أما الكلام "فهو الأداء الفعلي الملموس للغة من قبل الفرد"[2].

إن هذا الأداء الفعلي يُفعِّل حدث الانتقال من اللغة كنظام إلى كلام يراعي فيه البليغ اعتبارين أساسيين: جمال الألفاظ والعبارات المستخدمة، وتحقيق تلاؤم بين كلامه هذا والمقام الذي يلابس العملية التواصلية الحاملة بين البليغ والمتلقي، وذلك مبني على أساس أن البلاغة في عمومها هي "فن الخطاب الجيد ars bene dicendi، وينبغي أن يناسب الخطاب الموقف (لكل مقام مقال[*])"[3] وكل هذا من أجل تحقيق التأثير على المتلقي.

وعليه، وجب على البليغ الأخذ بعين الحسبان الظروف النفسية والاجتماعية... للمتلقي، قصد تحقيق التلاؤم بين كلامه وهذه الحيثيات الأخيرة، باعتبار أن "فكرة التوجه إلى المستمع، تؤثر في عملية إنتاج النص، إذ أن منتجه يراعي الطرف المستقبل في إطار هذا المفهوم"[4] ويحدث هذا انطلاقا من فكرة جوهرية مؤداها أن متلقي الخطاب في النموذج البلاغي يحتل المقام الأول بدون منازع[5].

وفي ظل هذه التجليات يظهر الالتقاء أو التماثل القائم بين الدرس البلاغي في عمومه والدرس التداولي من جهة اعتماد كليهما على المقام وحيثياته فإذا كان القلم ركن مهم من أركان وأساسيات التوجه البلاغي سواءً تعلق الأمر بالعملية الإنتاجية

([1]) حسن البحيري، علم لغة النص، ص 07.

([2]) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

([*]) سوف يأتي الحديث في المبحث الثاني على مقولة (لكل مقام مقال) البلاغية، وذلك في سياق تعرضنا لأهم المباحث البلاغية وأبعادها التداولية.

([3]) المرجع نفسه، ص 08.

([4]) المرجع السابق، نفس الصفحة.

([5]) ينظر: هنرش بليت، البلاغة والأسلوبية، نحو نموذج سيميائي لتحليل النص، ترجمة محمد العمري، إفريقيا الشرق، بيروت، لبنان، 1999، ص 24.

الخاصة بالمتكلم (البليغ)، أو بالعملية التفسيرية الباحثة عن المعنى (الخاصة بالمتلقي)؛ فإن النظرية التداولية للنص تقوم كذلك على مفهوم مقام الخطاب[*] [1].

إذا تطرقت التداولية لتكون المقام وفق منهج خالف الدّراسات التواصلية السّابقة، وتميّز بالاتساع والشمول، بالإضافة إلى اعتبارها أن المقام مكوّن أساسي يُتطلب الإلمام به، من أجل تقديم وفهم كلّ ما يقال؛ اتسعت حدودها لتشمل تمفصلات السياق وحدوده ليغطي "السياق النفسي والاجتماعي والتخيلي، أي أنواع من الخطابات أو الرسائل، يتخلف سياقها فتختلف محتوياتها، ثم تتمايز بشكل جذري، فتكون القضايا التّي تثيرها مختلفة أيضا"[2].

وقد وصل حدّ اهتمام التداوليّة بالسيّاق إلى درجة أنّها عرفت في بعض الأحيان على أنها "علم الاستعمال اللّساني ضمن السياق"[3]، ممّا دفع أحد الباحثين التداوليين؛ وهو "ماكس بليك" Max Black إلى اعتقاد تصوري راسخ مفاده: ضرورة إعادة تسمية التداولية بمصطلح السِياقية.

إنّ هذا المنهج الذي تعتمده التداولية. وهي تتعامل مع الصّياغات اللغوية بكل أشكالها وصورها وأطرها التواصليّة المختلفة. في قضية السّياق هو نفسه المنهج الذي تقوم عليه البلاغة في أسمى معالمها سواءً كانت قديمة أم جديدة معاصرة وخير دليل على هذا المقتضى التصوري هو ذلكم الطرح الّذي ورد في كتاب المنظّر والباحث في مجال البلاغة الجديدة "ريتشاردز"، الموسوم بـــ"فلسفة البلاغة"، حيث حاول هذا المنظّر البلاغي أن يفنِّد تلكم التصورات والافتراضات التقليديّة التّي لطالما اعتقدت بوجود معنى وحيد

[*] لقد اختارت البلاغة الكلاسيكية مقام الخطاب القضائي كنقطة انطلاق لها، حيث كان المحامي يقف في الموقف المخصص له ليتهم أو ليرد على الاهتمام، وهو يسعى إلى كسب رضا القاضي، كما لا يمكن التغاضي –بالإضافة إلى هذا المقام– مقامان تطبيقيات فصاحة إلقائية، وفصاحة لغوية "المقام التشاوري والمقام الاحتمالي. ينظر: المرجع نفسه ص نفسها.

([1]) ينظر المرجع نفسه، ص 29.

([2]) علي آيت أوشان، السّياق والنص الشعري، من البنية إلى القراءة، دار الثقافة، الدار البيضاء، ص 09.

([3]) فرامنواز أرمينكو، المقاربة التداولية، ترجمة سعيد علوش، ص 11.

وخاص لكل كلمة منتقلة عن سياقاتها، وقد دعّم هذا الافتراض الخاطئ مجموعة من النظريات يسمي بعضها بـــ"مذهب الاستعمال" Doctrin of usage، بالإضافة إلى بعض الكتب المدرسيّة والتعليميّة القديمة التّي تقوم بحصر الخطاب في أبواب ذات أبعاد ديداكتيكية ضيقة بعيدًا عن الطابع التواصلي والاستعمالي.

لقد رفض ريتشاردز هذا التصور المُفضي إلى إهمال أنماط الخطابات وسياقاتها المختلفة وبالتالي الإقرار بثبات المعاني، يقول في هذا الصّدد "إنّ النقطة الأساسية هنا هي افتراض أن للكلمات معاني مطبقة، كما أن للناس أسماءهم، وهي تحمل معها هذه المعاني إلى الجمل بصرف النظر عن الكلمات المجاورة. وذلك الافتراض هو ما أهاجمه، لأننا لو تابعنا ما يترتب عليه من نتائج عملية في الكتابة والقراءة وتحرينا تأثيراته في التفسير لوجدنا أن عددًا ليس بالقليل من أسباب سوء الفهم اللّفظي كامن فيه"[(1)]. وهذا يعني أن ريتشاردز حصر الكلمات في إطار معنى وحيد ومقنّن، ويدعو في مقابل ذلك إلى تجاوز هذا الأفق المحدود الذي يُفضي –في غالب الأحيان– إلى التسبب في سوء التأويل إلى مجال أرحب هو مجال تعدّد المعاني الكلمات من خلال ربطها بحركية السياقات.

وعليه؛ وجب القول أنّ التغيير في المعنى خاصيّة أساسية في خصوصيات اللّغة، أمّا الثّبات فهو خرافة ينبغي عدم الانسياق وراءها أو التسليم بها، فالكلمة الواحدة لا تنطوي على معنى واحد وثابت، ولكنّها تحيل إلى معانٍ كثيرة وإلى عواطف ومشاعر وانفعالات قد تحيط باللّفظة الواحدة، ممّا يفضي إلى نتيجة حتمية قوامها تنافس واسع النطاق بين أشكال سياقية متحركة ومتعدّدة تعطي العبارات اللغويّة معناها المراد.

ولّما كان مشروع ريتشاردز –في كتابه فلسفة البلاغة– قائم على لناء "نظرية سياقية في المعنى" فإنّ ذلك جعل تنظيراته هاهنا تلتحم مع الطروحات اللغوية المعاصرة المهتمة بلسانيات الخطاب، "فهايمس" Haimes على سبيل المثال يحصر السّياق في: المرسل

([1]) ريتشاردز، فلسفة البلاغة، ترجمة ناصر حلاوي، وسعيد الغالمي، مجلة العرب والفكر العالمي، العدد 13 و14، 1991، ص25.

والمتلقي والحضور والموضوع والمقام، وللقناة والنظام وشكل الرسالة، والمفتاح والغرض، كما اكتف كلّ من ج. يول وج. براون في تصنيف السّياق بما يأتي: المتكلم والمخاطب والرسالة والزمان والمكان ونوع الرسالة، واعتبرا هذه العناصر فعّالة في مسألة زيادة الحظوظ التي تمكن الـــمُخاطب أو المحلّل في فهم أي رسالة وتأويلها.

إنّ الانصهار بين الدّرس التداولي وِفق هذا الطرح يقبع في تلك المنطقة المعنيّة بمعانيه حركية المقام التّي تعتبر دعائمه مهمّة في عملية البحث عن التأويل والفهم الصحيح لمراد المتكلّم، إذ إنّ المنطوقات اللغوية لا تفهم في حدّ ذاتها، ولكنها في حاجة إلى الملابسات والظروف التي قد تكون شخصيّة أو ثقافية أو تاريخية[1] هذا من جهة، وفي الجهة الأخرى؛ فإن نجاح التلفّظ L'énonciation مرهون بمدى مراعات المتلفّظ للظّروف الاجتماعية والثّقافية والنفسّية والحضارية.. والتي تشكل عند انصهارها في ذهنية المتكلم مفهوم "المقام"، وكلّ هذا من أجل خلق إستراتيجية تداولية حقيقية تنشد تحقيق المقاصد الموجّهة إلى المتلقين في صلب الأطر التواصليّة التفاعليّة.

وانطلاقا من هذا يمكن أن نستشف أن البلاغة المعيارية بمقوماتها التي ذكرنا بعضًا منها كفيلة بأن تكون –كما يقول هنرش بليت Hainrich F. Pleet: "بلاغة وصفية، بل أيضا بلاغة تاريخية وتأويلية تعكس بصورة نقدية وصفية تلقي الشارح (للنص)، إنها مؤهلة، في هذه الحالة، لتكون أسس نظرية تداولية للنص"[2].

كما أن أي محاولة للكشف عن جوهر البلاغة عن طريق سير أغوارها والولوج إلى عمقها؛ تقودنا نحو نفي أي اختلاف حاصل بين البلاغة والتداولية الأهداف المسكرة لكلا الدرسين (البلاغي/التداولي)، فكلاهما تتفقان في اعتمادهما على اللغة كأداة لممارسة الفعل على المتلقي"[3] بمعنى أن كليهما (البلاغة /التداولية) ينظران للغة على أنها مطية

([1]) ينظر: رمضان النجار، اللّغة وأنظمتها بين القدماء والمحدثين، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر 2004، ص233.

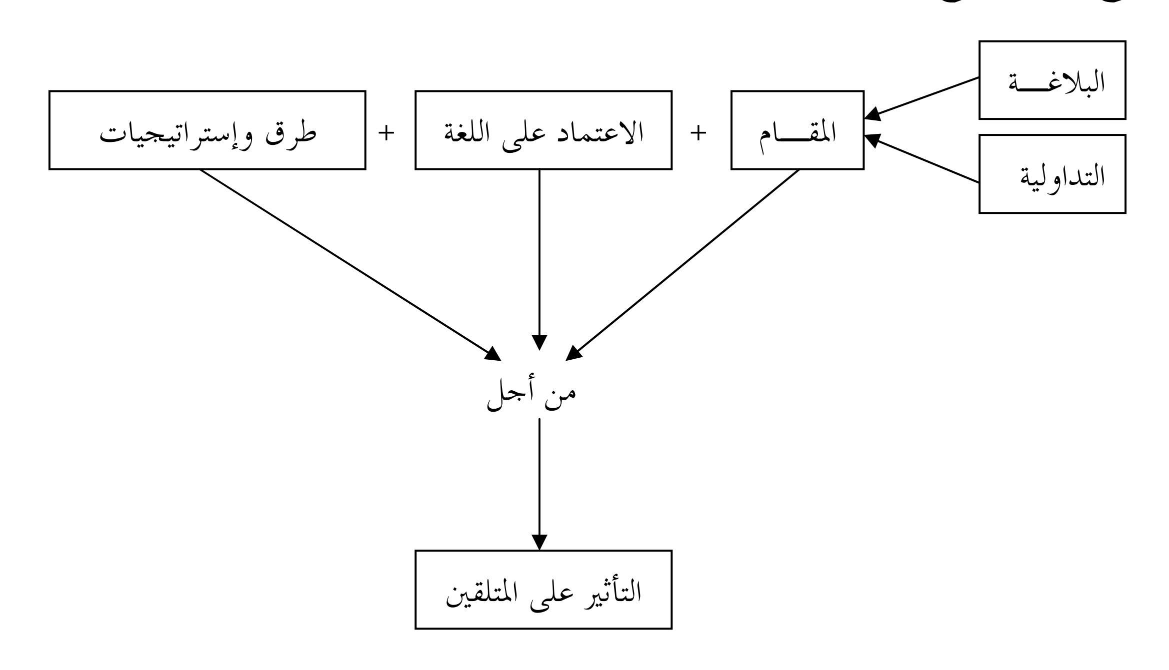
([2]) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

([3]) صلاح فضل، بلاغة الخطاب، وعلم النص، ص 124.

ذات بعد تأثير على المتلقين. وفي هذا الصدد يقول ليتش Letich: "إن البلاغة تداولية في صميمها، إذ أنها ممارسة الاتصال بين المتكلم والمستمع بحيث يحلان إشكالية علاقتهما مستخدمين وسائل محددة للتأثير على بعضهما البعض"[1].

ويظهر جليا أمام هذا الطرح؛ أن للبلاغة دور للتداولية عند إنتاج النص، وذلك فيما يتصل بالعناصر التي تتبعها من أجل التأثير والإقناع، بمعنى أن الهدف الرئيسي للبلاغة ينحصر في "توفير القواعد وإعداد النماذج التي يستطيع المتكلم بمساعدتها إقناع سامعيه بحديثه وبمقدرته على تحقيق إثارة الشيء الذي يدافع عنه، ويمكن وصف الخطاب بأنه متحيز ويقوم على الإقناع"[2].

وأمام هذه التجليات، يمكن القول إن للبلاغة والتداولية دور تماثلي من حيث الهدف والوسيلة؛ فكلاهما يقوم على إعداد ترتيبات (فنية /إجرائية)، وإستراتيجيات معينة من أجل التأثير في المتلقين وكل ذلك عن طريق اللغة. وتأخذ كل هذه الترتيبات منحا تلاؤميا مع المقام الذي يحاصر تلكم العملية التواصلية من حدودها وروافدها. ولربما يمكن توضيح هذا الطرح بالشكل التالي:



(1) المرجع نفسه، ص 124.

(2) حسن البحيري. علم لغة النص، ص 09.

كما أن البلاغة في حدّ ذاتها، وما يتعلق بانقساماتها الثلاثة والمتمثلة في علم المعاني والبيان والبديع تنحو منحًا تواصليًا ذو أفق تداولي بالدّرجة الأولى، ذلك أن علم المعاني متعلق بدراسة طرائق الكلام أو الأسلوب، وذلك ليطابق مقتضى الحل، أمّا البيان والبديع فهما قسمان بلاغيان مرتبطان بكنه التواصل وجوهره، وذلك بفضل عنايتهما بالجانب التنميقي والجمالي للألفاظ والجمل التأثير في النفوس وقلب القناعات ونفي الترددات والشكوك، وبالتالي خلق فعاليّة تواصلية ذات إستراتيجية ناجحة، وهو ما يصُبّ في عمق الدّرس التّداولي، الذي ما فتأ يعتدّ بفضاءات وطروحات وآليات هدفها الأساسي تغذية الكلام بأسس منهجية تخدم المتكلم من خلال مَدِّها به بمجموعة من التّوصيات والمفاهيم التّي تجعل قصده واضحًا، لا لبس فيه، ممّا يجعل العملية التخاطبية ناجحة وفعالة وفي مستوى قبول واستحسان وفهم المتلقين. إن هذا الطرح هو ما سنحاول إثباته عبر رحلة في أغوار مباحث علوم البلاغة المتمثلة في المعاني، البيان والبديع قصد الوقوف على مسألة معرفية جوهرية مفادها اكتشاف التعالقات والتقاطعات الواقعة بين مفترق الطرق المباحث التي انبنى عليها الخطاب البلاغي العربي (من القرن الثالث هجري إلى القرن السابع هجري) وبين تنظيرات الفلاسفة واللغويين التداوليين.

1–الأسس والمعالم التداولية في علم المعاني:

إذا كان علم المعاني ذلك المجال الذي يلقي مقارباته حول الظروف والأحوال والمقامات التي تعتبر بمثابة الضابط والمؤطر والكنف الجوهري لعملية صناعة الكلام[1] فهو بهذا المنحى إنما يخطو خطوات حقيقية نحو التداولية التي تعنى بمثل هذه المقاربات، وبذا فإن الآليات والمباحث المندمجة تحت لواءه تتقاطع تقاطعا معرفيا في بعض تمظهراتها مع بعض الميكانزمات المعتمدة بالتنظيرات التداولية المعاصرة. ومن أجل إثبات هذه الرؤية لا ضير في أن نأخذ بيد بعض المباحث التي يشتمل عليها علم المعاني لنرى إلى أي حد ترقى

(1) ينظر، محمد محمد يونس علي، وصف اللغة العربية دلاليا في ضوء مفهوم الدلالة المركزية، ص 118.

وإلى أي وجهة تنحو إذا ما قابلناها مع تخريجات وتصورات ونظريات الجهاز المفاهيمي التداولي المعاصر، مستندين في ذلك على تنظيرات أهم البلاغيين العرب المنتمين إلى ذلكم المجال الزمني المذكور سالفا.

1.1–بين ظاهرة الحذف ونظرية الافتراض السابق:

يعتبر مبحث الحذف من المباحث التّي استأثرت باهتمام نفر غير قليل من البلاغيين العرب، فهاهو عبد القاهر الجرجاني يفرد له باباً خاصّا به استهلّه بقوله: "هو باب دقيق المسلك لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسّحر فإنّك ترى به ترك الذكر، أفصح من الذكر والصّمت عن الإفادة، أزيد للإفادة وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق وأتم ما تكون بيانا إذا لم تبن"(1).

ولعلّ الدافع الأكبر الذي حدى بالبلاغيين العرب نحو مقاربة ظاهرة الحذف، راجع إلى ما تحمله هذه الظاهرة من جمال فني وإبداعي من جهة، وما تحمله من دلالات وأغراض من جهة أخرى، بالإضافة إلى محاولة الربط بين البنية التركيبية للألفاظ وبين الهدف التواصلي الذي يسعى المتكلم لبلوغه، وهذا بتوفير الاتساق والربط بين متتالية مكونة من ألفاظ وجمل، أو على الأرجع بين بعض عناصر الجمل، ويتمّ هذا الربط بين عنصر وآخر وارد في جملة سابقة أو لاحقة، أو بين عنصر ومتتالية برمتها سابقة أو لاحقة(2).

وممّا لاشك فيه أن مساحة الحذف تتموضع في ذلك المجال المُعنى بتقليل "اللّفظ وتكثير المعنى وهذا يعني أننا نضع المعاني الكثيرة في ألفاظ أقل منها شريطة أن تفي

(1) عبد القادر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص. 106.

(2) ينظر: محمد الخطابي، لسانيات النص، ص. 13/12.

بالغرض المقصود مع الإبانة والإفصاح"[1] وهذا يعني أن الحذف من الفعاليات الاقتصادية الخاصة بالكلام، وتحافظ هذه الفعاليّة على شرط إلزامي مهم وهو عدم التعمية والاتجاه نحو غرض المعنى، لأن الأهميّة العظمى المتأتية منه (الحذف) هي إثارة الانتباه وعمال دهن وفكر المتلقي، الذي يجد نفسه ملزما بمعرفة المحذوف وموضعه لفهم المراد (قصديّة المتكلم)، أو استنطاق الأبعاد الجماليّة والفنية الواردة في العبارات والصيغ الكلامية التّي تشمل على الحذف.

من المنطلق لا ضير في القول أن ما حقه الذكر يستقبح حذفه، لأنّ لكليهما وسياقات خاصّة بهما، والبعد الجمالي في أركان الكلام منعدم ما لم يكن هناك انتظام دقيق بين أجزاء الكلام وجودة سبكه، وهو ما جعل مبحث الحذف والذكر يأخذ نصيبا لا بأس به من الانشغالات البلاغية الواقعة في دائرة مفهوم "التغيير التركيبي المعياري" المرتبط بتحطيم المألوف.

–إن هذا العدول الذي يلقي بظلاله على تحطيم المعيار الأصلي للّغة لا يتأتى في العبارات والنصوص إلاّ كنتيجة إستراتيجية ذات بعد تداولي جلي وصريح لا تسير إلاّ بمصاحبة ارتباطات حقيقية مع السّامع ودرجة دواعيه بالخطاب ودواعيه، وكذا الاهتمام بمعطيات من نوعية أخرى كنفسيته وطريقة استقباله للنص، وهي كلّها –كما نرى– اعتبارات تداولية، ولكي نثبت هذا المفترض التصوري، لابدّ اقتطاع بعض الشواهد من الآيات القرآنية والأبيات الشعرية المشتملة على ظاهرة الحذف وهذا للقبض عن القيم التداولية القابعة تحت مجال ظاهرة الحذف.

–ومن بين الشواهد:

يقول البحتري في قصيدته التي أولها:

([1]) محمد ملياني: ظاهرة الحذف في الدّراسات اللسانية الحديثة (دكتوراه)، ص. 26.

"أعَنْ سفهٍ يَومَ الأُبَيْرِق أمْ حلُمِ" وهو يذكر محاماة الممدوح عليه وصيانته له ودفعته نوائب الزمان عنه:

وكَمْ ذُدْتَ عنّي من تحامل حادثٍ وَسِوْرَةَ أيامٍ حَزَزْنَ إلى العظْم[1]

-يقول الجرجاني في تعليقه على هذا البيت الشعري: "الأفضل لا محالة: حزرن اللّحم إلى العظم، إلاّ أنّ في مجيئه به محذوفا، وإسقاطا له من النطق وتركه في الضمير مزيّة عجيبة وفائدة جليلة. وذاك أن من حدق الشاعر أن يوقع المعنى في نفس السّامع إيقاعاً يمعنه به من أن يتوهّم في بدءِ الأمر شيئا غير المراد، ثمّ ينصرف عن المراد، ومعلوم أنّه لو أظهر المفعول فقال؛ وسورةُ أيام حَزَزْن اللّحم إلى العظم لجاز أن يقع في وهم السّامع إلى أن يجيء إلى قوله "إلى العظم"، أنّ هذا الحز كان في بعض اللّحم دون كلِّه، وأنّه قطع ما يلي الجلد، ولم ينته إلى ما يلي العظم. فلّما كان كذلك ترك ذكر اللّحم، وأسقطه من اللّفظ ليبرئ السّامع من هذا الوهم، ويجعَله بحيث يقع المعنى منه في أنف الفهم"[2]، نستشف من هذا التحليل النابع من لدن عبد القاهر الجرجاني أن فائدة الحذف هاهنا قائمة على أساس تداولي محض كون أنّ الدّافع الأوّل لاستخدام البحتري هذا النّوع من الحذف (حذف المفعول به) متمثل في دفع اللّبس والتعمية عن المقصدية التّي عقد من أجلها الكلام، وهو ما نجده ماثلا في تحليل عبد القاهر الجرجاني لدواعي الحذف في هذا البيت الشعري. ممّا يجعلنا نتلمس تقارباً وتماثلاً مفاهيميا بين هذا الدّاعي وبعض القواعد والتربصات التّي انبثقت من الدّرس التداولي المعاصر في مضمار نظرية الاستلزام الحواري، وبالضبط في مسلّمة الجهة Modalité التّي توحي بالابتعاد عن اللّبس والغموض واستعمال الإيجاز[3].

([1]) البحتري، الديوان، ص 43.

([2]) عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص. 123.

([3]) ينظر: مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، ص. 33/34.

وفي هذا الملمح المتعلق بحذف المفعول به يورد عبد القاهر الجرجاني للآية الآيتين الثالثة والعشرون والرابعة والعشرون من سورة القصص كشاهد على هذا النّوع من الحذف، يقول الله تعالى: ﴿ وَلَمَّا وَرَدَ مَآءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ ٱلنَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ ٱمْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ قَالَ مَا خَطْبُكُمَا قَالَتَا لَا نَسْقِى حَتَّىٰ يُصْدِرَ ٱلرِّعَآءُ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ ﴿٢٣﴾ فَسَقَىٰ لَهُمَا ثُمَّ تَوَلَّىٰٓ إِلَى ٱلظِّلِّ ﴾[1]، يعتبر عبد القاهر الجرجاني أن في هاتين الآيتين أربعة مواضع قد تمّ فيها حذف المفعول به "إذ المعنى: وجد عليه أمّة من النّاس يسقون أغنامهم أو مواشيهم، وامرأتين تذودان غنمهما، وقالتا: لا نسقي غنمنا، فسقى لهما غنمهما، ثم إنّه لا يخفى على ذي بصر أنّه ليس في ذلك كلّه إلاّ أن يترك ذكره، ويؤتى بالفعل مطلقا. وما ذاك إلاّ أنّ الغرض في أن يعلم أنّه كان من النّاس في تلك الحال سقي، ومن المرأتين ذودٌ، وأنّهما قالتا: لا يكون منّا سقيٌ حتّى يُصدر الرعَاءُ، وأنّه كان من موسى عليه السّلام من بعد ذلك سقيٌ"[2].

نلمس من هذا التّحليل الذي اختصّ به عبد القاهر الجرجاني في تبيان مواضع الحذف الواردة في هاتين الآيتين الكريمتين، أن المقصدية L'intentionnalité مفهوم نلفيه يفرض نفسه في الطّروحات البلاغية ومباحثها، بحكم أنّ الكلام البليغ ذو الحسنى والقبول، لابد له أن يكون منسوجًا حسب ما يقتضيه الغرض، فإذا كانت العناية منصبّةً على إثبات الفعل لفاعله وُجب إسقاط المفعول به من أجزاء الكلام المصنوع، ويظهر ذلك حين أردف كلامه السابق بهذا القول "فأما ما كان المسقي غنما أم إبلاً أم غير ذلك فخارج عن الغرض، ومُوهم خلافه. وذاك أنّه لو قيل: وجَد من دونهم امرأتين تذودان غنمهما، جاز أن يكون لم ينكر الذود من حيث هو ذود، بل من حيث هو دودٌ

([1]) القصص: الآية 24/23.

([2]) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص. 116.

غنم حتّى لو كان مكان الغنم إِبلٌ لم يُنكر الذَوْدَ..."[1] وبذا تتحقق الإفادة المرجوّة التّي ينشدها المتكلّم ويتطلّع إليها المتلقي.

–وقد يجري الحذف على عدّة وجوهٍ منها:

إحذف المضاف وإقامة المضاف إليه محلّه: ومن أمثلته في القرآن الكريم: ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا ﴾[2]، فالمحذوف في هذه الآية الكريمة هي كلمة أهلها.

–ومن كذلك قول المنتخل الهذلي[3]:

يمشي بيننا حانوت خمرٍ مِنَ الخُرسِ الصَّرامِرة القطَاطِ

فالمقصود هاهنا صاحب الحانوت، لكن الشاعر أوجز كلامه، ولربّما كان سبب هذا الإيجاز افتراض الشاعر أن للمتلقي كفاءة تداولية Compétence pragmatique تؤهله من إدراك مواضع الحذف انطلاقا من استدلالات قائمة على استثمار معطيات السياق اللّغوي وملابسات المقام. بمعنى أن النقص الذي يمكن أن يشوب أي صياغة لغوية؛ يمكن ملؤه وتكملته بالاعتماد على "ما يرشد إليه سياق الكلام أو دلالة الحال"[4].

2–حذف الخبر لعلم المخاطب به، ومن الأمثلة القرآنية التّي يمكن الاستناد إليها في هذا الصّدد الآية الواحدة والثلاثون من سورة الرّعد؛ يقول الله تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ ٱلْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ ٱلْمَوْتَىٰ ۗ بَل لِّلَّهِ ٱلْأَمْرُ جَمِيعًا ۗ ﴾[5]، فعند

[1] المصدر نفسه، ص. 117/116.

[2] يوسف: الآية 82.

[3] أبو هلال العسكري، الصناعتين، ص. 163.

[4] محمد حسنين أبو موسى، دلالات التراكيب، دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني، منشورات جامعة قاريونس، الطبعة الأولى، مصر، 1979، ص. 123.

[5] سورة الرعد، الآية 31.

معانيه هذه الآية الكريمة نلاحظ أنّ الله سبحانه وتعالى لم يأت بخبر، وهذا راجع إلى علم الذات القدسيّة بأنّ المخاطب يعلم الخبر، وبذا كان من الأولويات التغاضي عن ذكره، باعتبار أنّ كلّ ما يثبت معرفته عند السّامع يجوز حذفه، لأنّ الإتيان به داخل الجمل والعبارات الكلامية لا يحقق أيّة فائدة، بل ربّما سيزيد الأمر تعقيدا وإلتباساً وتطويلاً يؤدّي في غالب الأحيان بالمتلقي نحو الضجر والملل وتعطّل نشاط التلقي الإيجابي لديه، وبالتالي الإخلال بالعملية التواصلية برمّتها، وهذا هو سر ميل اللغة العربية في عمومها نحو الإيجاز والاختصار، وهو ما يجاور مصطلح الاقتصاد اللّغوي في الدراسات اللغوية المعاصرة المهتمة بالتواصل.

3–حذف المبتدأ لدواعي تختص بالمتكلّم ورغباته المتعلقة بالتنويع في الكلام حسب "مقتضيات الأحوال لفهم المخاطب ومعرفته وعمله بمضمون كلامه"[1] بمعنى أنّ السبب الرئيسي القابع وراء حذف أو ذكر المبتدأ يعود إلى المقام وحيثياته. ومن المواضع التّي يستحسن فيها حذف المبدأ في التقاليد البلاغية والنحوية العربية؛ القطع والاستئناف ولذا نرى الشعراء العرب يبدؤون بذكر الرجل وبعض خصوصياته، ثمّ يستطردون إلى كلام آخر محذوف المبتدأ في غالب الأحيان، ومن الأمثلة الشعرية هاهنا قول الشاعر: عمرو بن معد يكرب الزبيدي:[2]

وعلمت أنّى يوم ذا ... ك مُنازل كعباً ونهدا

قوم إذا لبسوا الحديد ... تنمـــوا حلـــقاً وقدَّا

نلحظ أن الحذف قد تَمّ في البيت الثاني، فأصل بداية البيت: "هم قومٌ"، ولكنه حذف المبتدأ "هم"، لأنّه ذكر في البيت الأوّل أنّه نازل كعباً ونهداً (وهي قبائل)، ولذا

(1) بان الخفاجي: مراعاة المخاطب في النحو العربي، دار الكتب العلميّة، الطبعة الأولى، لبنان، 2008، ص. 183.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص. 134.

استأنف حديثاً آخر أو جزءاً جديدا من المعنى في البيت الثاني قوامه ذكر عدّهم وخصوصياهم التّي انمازوا بها في الحروب بالاعتماد على الحذف، لأنّ أسلوب الحذف هاهنا مناسب لقوة الانفعال بهذا الجزء من المعنى، بحكم أن الفروسيّة والإحساس بها يعظم حين تكون المواجهة في ساحة الحرب ضد أعتى الأعداء. وفي هذه الحالة التّي نلحظ فيها الإحساس الصّادق النّابع من التأثير المعنوي يكون السياق سياق إيجاز بعيد كلّ البعد عن الحشو والتطويل والإسهاب.

من هذا المنطلق نلمس أن الأساليب البلاغية العربية إنّما تنطلق في تشكيلها النسقي من اعتبارات تداولية "استعمالية" بالدرجة الأولى بما في ذلك الجو النفسي الذي يحيط بالإطار التّواصلي، بحكم أنّ الشاعر في هذا الوجه من الحذف (حذف المبتدأ) ينطلق من الحيثيات المقامية بكل أبعادها وتقديراتها ويستثمرها استثماراً حقيقيا في بناء عباراته وأبياته الشعريّة.

4–حذف الصفة وإقامة الموصوف محلّها: ومن الأمثلة التّي يمكن الاستناد عليها في هذا الصّدد قول الله تعالى: ﴿ أَمَّا ٱلسَّفِينَةُ فَكَانَتۡ لِمَسَٰكِينَ يَعۡمَلُونَ فِي ٱلۡبَحۡرِ فَأَرَدتُّ أَنۡ أَعِيبَهَا وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٞ يَأۡخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصۡبٗا ٧٩ ﴾[1]، يعتبر السّيوطي أنّ التقدير في هذه الآية هو: وكان وراءهم ملك يغصب كلّ سفينة –غير معينة– غصبا، حيث قال: فأردت أن أعيبها؟، فلو كان ذلك الملك يغصب مختلف السفن سواءً كانت صالحة أم معيبة؛ ما عابها الخضر عليه السلام، ولكنه أراد أن يعيبها ويسبّب لها الأذى حتّى لا يغصبها الملك الجائر ولا يكترث لأمرها، على أساس أنّه لا يغصب إلاّ السفن الصالحة[2]، فبحكم أن المتلقي عالم وعارف (بالاعتماد على ما تقدم) أن السّفينة –التّي

---

(1) سورة الكهف، الآية 79.

(2) ينظر: السيوطي: الإتقان في علوم القرآن، تقديم وتعليق: محمد شريف سكر، مراجعة مصطفى القصاص، دار إحياء العلوم، بيروت، 1987، ج2، ص. 62.

أراد الخضر عليه السّلام أن يعيبها- صالحة اقتضى الأمر حذف الصِّفة وإقامة الموصوف في موضعها بغية تحقيق الإيجاز والاختصار، ولذلك نجد أنّ الله تعالى في قرآنه المجيد وبعض القصائد الشعرية التي صدرت من لدن فحول الشعراء العرب إنّما تأخذ منحاً تداوليّا جليّا يغترف من اعتبارات معلومة ومقدّرة لدى المتلقي، وبذا فإنّ الخطاب البليغ ذو الحسن والقبول هو ما اشتمل في ثناياه على معارف مشتركة بين البات والمتلقي، بحكم أن هذه الأخيرة بمثابة المعين الذي سوف يسهم بدور فعّال في ملأ الفجوات الشاغرة والمحذوفة التّي يمكن أن تواجه المتلقين والمؤولين وهي مغروسة في أسوار النصوص والخطابات بكلّ أشكالها وصورها.

بالإضافة إلى هذه الوجوه التّي يجري فيها الحذف؛ يمكن أن يكون الحذف في بعض الأدوات، ومثال ذلك ما نلفيه في بعض المتون الشعريّة، التّي يعتمد فيها أصحابها على السياق الذي سيكون بمثابة المنارة الدلالية التي ترشد وتهدي المتلقي إلى معرفة العناصر والأدوات المحذوفة في أبياتهم، وثقة منهم بفهم السّامع اللّبيب. فامرؤ القيس يقول: فقلت يمين الله أبرح قاعداً[1].

إنّ المتمعّن إلى هذه العبارة الشعرية، يلفي أن المراد من قوله، يمين الله لا أبرح قاعداً، وبذا فقد حذف "لا النافية فتحولت الجملة من منفية إلى مثبتة، ومردّ ذلك إلى السّياق الذي صاحب العملية التخاطبية لأنّه في مقام محاورته مع صاحبته وهو يدبّ دبيبه الحدر الماجن فحسن الحذف واللّمح باعتبار أن حديث المجون لحن وأسرار. إنّ هذا التوجه الأسلوبي يحمل سمات مبدأ تداولي مهم أقرته التنظيرات اللسانية المعاصرة وهو مبدأ التأدب الذي أقرته روبين لاكوف، كما يجري إيجاز الحذف في عدّة وجوه أخرى كحذف الحرف والمصدر، وحذف القسم بـــ"لا"... وغير ذلك. ونلفي في كلّ وجه من هذه الوجوه: "ما زاد معناه على لفظه، وحذف منه كلمة، أو جملة أو أكثر، مع

([1]) امرؤ القيس، الديوان، تحقيق عبد الشافي، الطبعة الأولى، دار الرابطة القلمية، لبنان، 1998، ص 135.

قرنية دالة على المحذوف"[1]. لكن الأمر الذي لا مناص من ذكره في هذا الصّدد أنّ المتلقي وهو يحاول القبض عن العناصر المحذوفة في الصّياغات اللغوية إنّما يستدلّ بـــ:

القرائن الموجودة في النصوص والخطابات، والتي تقوم بدور جوهري في عملية التوجيه الدقيق والسّليم لتنبؤات وتأويلات المتلقي للعنصر المحذوف، أي بالاعتماد على "السياق اللّغوي في إكمال النقص الذي يلحق التعبير اللغوي"[2].

حضوره في صلب الموقف التخاطبي التفاعلي، والاطّلاع المباشر على حيثيات ومجريات الأحداث، فما يعانيه ويراه ويفهمه بحواسه يُعنى المتكلم عن التلفظ بالمحذوف، أي أنّ للمحذوف هاهنا يمكن ملؤه وتكملته بالاعتماد على ما "يرشد إليه سياق الكلام أو دلالة الحال"[3] بمعنى أنّ هذان المفهومان بمثابة المؤشر الدلالي الذي يأخذ على عاتقه توجيه العمليات الذهّنية الاستدلالية الباحثة عن العناصر المحذوفة في الأفعال الكلامية.

ويظهر من خلال هذه العتبات المنهجية أن قضية الحذف في الدراسات البلاغية إنّما تلتقي مع مفهوم الافتراض السابق Présupposition المهم بدراسة المعارف المشتركة بين البات والمتلقي أو بين ما ينبغي أن يكون معلوماً بينهما قبل المباشرة بالعملية التخاطبية التفاعلية Interactionnel، بصيغة أخرى: هي ما يعتبره المتكلم أرضية مشتركة مسلماً بها لدى كلّ أطراف المحادثة"[4]، ولذلك فالمتكلّم يتلفظ ويوجه حديثه إلى المتلقي على أساس أنه مُدرك لديه، فلو قال متكلم لمتلق معين: إغلق النافذة، فالمفترض سابقاً: أن هناك نافذة، وهي مغلقة، وأن المتلقي يتمتع بكل المؤهلات الحركية والذهنية التّي

([1]) خالد إبراهيم يوسف: مداخل كتابة العربية وبلاغتها، مؤسّسة الرحاب الحديثة، بيروت، الطبعة الأولى، 1991، ص.110.

([2]) محمد محمد يونس علي: وصف اللغة العربية دلاليّا، ص. 142.

([3]) محمد حسنين أبو موسى، دلالات التراكيب، دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني، منشورات جامعة قاريونس، الطبعة الأولى، مصر، 1979، ص. 123.

([4]) جورج يول، جورج براون، تحليل الخطاب، ص. 37.

تمكِّنه من غلق النافذة، وأن المتلقي في وضعية سلطوية (آمرة) تمكنه من احتلال منزلة الآمر...إلخ.

وفي الطرح المقابل؛ يكن القول أن الإيجاز (بنوعيه الإيجاز بالحذف وإيجاز القصر) هي من الأساليب البلاغية ذات البعد الإستراتيجي الذي يخدم الطابع النفعي المتمخض من الأطر التواصليّة، إذ يذكرنا بقواعد المحادثة Règle de conversation التّي نبعث من تنظيرات غرايس، واعتبرها بمثابة مسلمات ضروريّة ينبغي التقيد بها واحترامها في أي محادثة، وبالأخص قاعدة الكيف Maxime de manière التّي توحي بالإيجاز في الكلام وعدم التوجه به نحو التطويل والإسهاب غير المرغوب فيه[1]، وعليه يغدو المتلقي بمثابة المعيار الذي يؤثر بطريقه غير مباشرة في اختيار الإستراتيجية التي يُبنى الكلام وفقها، على أساس أنّ هناك من المتلقين ما يستحقون إيجاز كلاميا قائم على التلميح (مثل الأذكياء) أو من يمتلكون كفاءة تداولية Compétence pragmatique راقية، كما أن هناك من المتلقين من يفرض (بطريقة غير مباشرة) على المتكلم انتقاء إستراتيجية فنية قائمة على الإسهاب والإطناب وهو ما سوف نكشف عليه لاّحقا.

2.1– بين الخبر والإنشاء ونظريّة الأفعال الكلامية:

لاشك أنّ أيّ محاولة استنطاقية لتراثنا البلاغي العربي، ترمي بنا نحو ذخرٍ معرفي ثمين يمدّ جذور التلاقي المفاهيمي مع ما أقرته الدراسات التداولية المعاصرة وهي تتعامل مع الظاهرة اللغويّة بمختلف أشكالها وصورها.

ويبرز هذا المقتضى التصوري بوضوح عند الوقوف المتفحص والناضج أمام تلك التصورات والتخريجات التّي نبعث من التعامل مع مبحث الخبر والإنشاء، حيث يعقد

([1]) ينظر: جاك موشلار، آن روبول، التداولية اليوم علم جديد في التواصل، ترجمة سيف الدين دعفوس، محمد الشيباني، ص.270.

هذا الأخير فصول تماهي وتماثل منهجي مع أهم نظرية تداولية وهي نظرية الأفعال الكلاميّة.

ومردّ هذا الطرح المعرفي يكمن في قضيّة جوهرية مؤدّاها أنّ كلا من مبحث الخبر والإنشاء ونظريّة الأفعال الكلامية يستند إلى العلاقات الخارجيّة؛ بالخبر مثلاً ما كان محكومًا بثنائية الصدق والكذب بالاعتماد على النظر إلى مدى مطابقته للخارج أو مخالفته. فاللغويين "لا يقولون في الخبر أنّه أكثر من إعلام [...] والخبر هو العلم. وأهل النظر يقولون الخبر ما جاز تصديق قائله أو تأكيده"[1].

أمّا بالنسبة إلى الإنشاء، فلا يمن أن نحتكم فيه إلى معيار الصدق والكذب، وهو حسب السكاكي "نوعان نوع لا يستدعي في مطلوبه إمكان الحصول وقولنا لا يستدعي أن يمكن أهم من قولنا يستدعي أن يمكن، ونوع يستدعي فيه إمكان الحصول"[2]، ومن بين أساليب الإنشاء الطلبي: أسلوب التمني، الاستفهام، الأمر...، أما بالنسبة إلى الإنشاء غير الطلبي فنجد التعجب والمدح والذم[3].

–ولعلّنا لا نبلغ من القول شططا؛ أن هذا الطرح المتعلق بتقسيم الخبر والإنشاء عند البلاغيين العرب، لا يختلف عن الفكرة التّي استند إليها أوستين في مجال نظرية أفعال الكلام "حيث تار على آراء الوضعيين، وميّز بين نوعين من الأفعال التقريريّة والإنجازية، من حيث درجة تحققها في الخارج وموقف المتكلم"[4].

([1]) ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة وسنن العربي في كلامها، حققه وقدم له مصطفى الشويمي، مؤسسة –أ– بدران للطباعة والنشر، لبنان 1963، ص 199، نقلاً عن: خليفة بوجادي، في اللّسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم ص 200.

([2]) السكاكي، مفتاح العلوم، ص 169.

([3]) المصدر نفسه، ص 170.

([4]) خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية، ص 201.

ومن بين المعايير التّي اعتمدها البلاغيون العرب في التمييز والفصل بين الخبر والإنشاء تلفي ما يلي[1]:

معيار قبول الصدق والكذب: ويحظى هذا التمييز بالإجماع بينهم، على أساس أن الخبر هو ما يقبل الصدق أو الكذب، والإنشاء ما لا يقبل هذا المعيار.

معيار مطابقة النسبة الخارجيّة: فالخبر هو الكلام التام المفيد الذي يحوي في طياته على معطيات تمت بصلة وثيقة بالنسب الخارجيّة، وهو ما لا نجده ماثلا في ثنايا الإنشاء.

معيار إيجاد النسبة الخارجية: فإذا كان القصد من الكلام يفيد أن هناك دلالة حصلت في الواقع، فذلك الكلام خبر، وإن كان القصد منه (الكلام) الدلالة على أن الألفاظ المتكَلَّم بها وُجدت بها تلك النسبة الخارجية فهو إنشاء.

معيار قصد المتكلِّم: اعتبر عدّة بلاغيين عرب أن قصد المتكلم من القرائن المساعدة التّي يتمّ التمييز بفصْلها بين الخبر والإنشاء، فإذا كان قصد المتكلم الإخبار فيصبح الأسلوب حينذاك خبريّا، وإذا كان قصد المتكلّم إيجاد النسبة الخارجيّة فهو إنشاء.

معيار عدد النِّسب: إذا اعتبر نفر غير قليل من البلاغيين العرب أن للخبر ثلاث نسب (نسب كلامية، نسبة ذهنية، ونسبة خارجيّة)، أمّا الإنشاء فينطوي على نسبتان فقط وهي الكلاميّة والذهنية.

وكلّ هذه الاعتبارات والمعايير وكما نرى، تنحوا نحو المسار التداولي الإستعمالي القائم على مبادئ تداولية واضحة، أهمها النسب الخارجية ومبدأ القصديّة الذي شكّل

(1) ينظر: علي محمود حجي الصراف، في البراجماتية، الأفعال الإنجازية في العربي المعاصرة، ص 101.

محور نظرية أفعال الكلام عند كلّ من أوستين وسورل، على أساس أن الفعل الكلامي وبعدٍ قصدي، كما أن نجاحه محكوم بمعطيات وشروط خارجية عن النسق التركيبي.

يقول أحمد المتوكل في هذا الصدد: "من المعلوم أن الفكر اللّغوي العربي القديم يتضمن ثنائية (الخبر/الإنشاء) التّي تشبه إلى حدّ بعيد الثنائية الأوستينية (الوصف/الإنجاز)، كما يدلّ على ذلك تعريف القدماء للخبر والإنشاء"[1].

كما يمكن الاعتبار أنّ أضرب الخبر الثلاثة (الابتدائي والطلبي والإنكاري) تنتمي إلى الإخباريات "التّي تشمل الأفعال التّي تصف الوقائع والأحداث في العلم الخارجي، وتنقل أحوالها نقلاً أمينا"[2]، وفي الاتجاه المقابل، يمكن اعتبار أن الإنشاء بقسميه: الطلبي وغير الطلبي إنّما يندرج تحت الإعلانيات والتوجيهيات والإلتزاميات والتعبيريات[3].

فضلاً عن هذه الجهود المركزة حول الخبر والإنشاء ومعايير تصنيفهما؛ عكف البلاغيون العرب على تفصيل الأغراض البلاغية التّي تخرج إليها الأساليب الخبريّة والإنشائية، فقد يَخْرج الخبر إلى الإنشاء وأغراض أخرى تستشّف من قصود المتكلِّم وأحوال السِّياق حيث اعتبروا أن "معرفة المعاني الأصليّة لكلّ أسلوب، وما تخرج إليه من أغراض بلاغية تدرك من السّياق"[4]، وعليه لابد من توافر تخمينات وإستدلالات عقلية قائمة على معطيات قصدية وسياقية (لدى المتلقي) لفك شفرات الصياغات اللغويّة والوصول إلى برّ التأويل المناسب لما قيل أو يقال.

ومن بين البلاغيين العرب الذين كان لهم دور طلائعي في إثراء هذه القضية وتفعيلها بمعطيات تداولية، نلفي أبو يعقوب السّكاكي، حيث تفطن هذا الأخير إلى

(1) أحمد المتوكل: اللّسانيات الوظيفية، ص 37.

(2) خليفة بوجادي: في اللّسانيات التداولية، ص 214.

(3) ينظر: علي محمود حجي الصراف، في البراجماتية، الأفعال الإنجازية في العربية المعاصرة، ص 102.

(4) بدوي طبانة، البيان العربي، دار المنار، جدة ودار الرافعي، الرّياض، الطبعة (7)، 1998، ص 155.

إمكانية خروج الأغراض من معانيها الأصليّة إلى أغراض بلاغية (سياقية) فرعيّة، حيث حصر قانون الطلب في خمسة أبواب هي: التمني والاستفهام والأمر والنهي والنداء، فيذكر أنّه إذا أجراها المرسل بشروطها وفي سياقاتها الملائمة لها؛ تولّد عنها معانٍ أصليّة، أمّا إذا امتنع إجراء هذه الأبواب على أصلها فقد يخرج منها ما يتلائم مع المقام أي إلى معانٍ غير المعاني الأصلية[1].

ومن بين الشواهد التّي يمكن الاعتداد بها في هذا الصّدد، قوله تعالى ﴿ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ ۖ ﴾[2]، ففي هذه الآية الكريمة يوجد انتقال واضح من أسلوب الخبر إلى أحد الأساليب الإنشائية الطلبية وهو الأمر، فالظاهر في البنية التنظيمية أن الله يخبرنا بأن الوالدات يرضعن أولادهن لمدّة حولين كاملين، ولكن المتمعّن والمفسِّر لهذه الآية إنّما يعتبر أنها جاءت في سياق الأحكام الشرعيّة، وهو بهذا التفسير إنّما يعتبر أنها جاءت في سياق الأحكام الشرعيّة، وهو بهذا التفسير إنّما يعاد بمسائل خارجة عن نسق الجملة Extralinguistique، كسبب النزول والقرائن الماديّة والمعنوية التّي أحاطت بتلك الآية الكريمة، ليستلزم في الأخير أنها تفيد الأمر.

ومــــن الشواهـــد القرآنية التّي نلفي فيها خروج الخبـــر إلى الوعيد قوله تعـــالى ﴿ سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْءَافَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ ۗ ﴾[3] فالتأمل الدقيق والناضج يفضي إلى نتيجة قوامها أن الآية الكريمة لا تفيد الخبر بل تخرج إلى الوعيد، وقد

(1) ينظر السكاكي، مفتاح العلوم، ص 171.

(2) سورة البقرة، الآية 233.

(3) سورة فصّلت الآية 53.

يخرج الخبر إلى التعظيم في مثل قوله تعالى: ﴿ سُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ ﴾[1]، والتحقير والتبكيت...الخ[2].

كما قد تخرج الأساليب الإنشائية مثل الأمر والنهي والنداء إلى أغراض بلاغية أخرى[3]، وفي هذا المنحى دليل واضح على وجود مجال انصهار وتقاطع معرفي قائم بين هذه التنظيرات المتعلقة بالخبر والإنشاء وخروجهما إلى دلالات وأغراض أخرى مع الطروحات والتصورات المتعلقة بتقسيم الفعل الكلامي إلى مباشر وغير مباشر، حيث يعتبر هذا الأخير حاملي لمفردات الغرض السّياقي الفرعي، حيث يتسنّى لنا الإتيان بجملة إنجازية غير مباشرة عندما نخرق شروط إجراءها على أصلها[4] وهو نفسه تقريبا ما نجده في تنظيرات سورل في الأفعال الكلامي غير المباشر حيث اعتبرها أفعالاً "تخالف فيها قوتها الإنجازية سواء المتكلم"[5] أي هي الأقوال التي لا تتوفر على تطابق تام بين معنى الجملة ومعنى القول، وهو ما لمسناه في تعاملنا مع خروج الأغراض البلاغية إلى دلالات فرعية تستشف من القرائن والأحوال.

3.1–الإطناب وطابعه الحجاجي:

يعتبر الإطناب من الآليات البلاغية المندرجة تحت لواء علم المعاني، وهو من الأساليب الفنية التي يمكن الحكم بواسطتها على مدى امتلاك المتكلم قدرة تواصلية (كفاءة تداولية) تتأقلم مع مختلف السياقات والحالات التي يمكن أن تواجهه، فإذا تمكّن المتكلم من التحكّم الدقيق في اختيار المواضع التي يكون فيها الإطناب أجدر بالتوظيف

(1) سورة الصافات الآية 159.

(2) ينظر خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية، ص 211.

(3) ينظر المرجع نفسه، ص 211.

(4) ينظر السكاكي، ص 170.

(5) ينظر: محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص 50.

مقابل الإيجاز استحق كلامه صفة البلاغة "فالحاجة إلى الإيجاز في موضعه كالحاجة إلى الإطناب في مكانه، فمن أزال التدبير في ذلك عن جهته، واستعمل الإطناب في موضع الإيجاز، واستعمال الإيجاز في موضع الإطناب أخطأ"(1) بمعنى أنّ الاستثمار الجدِّي للظروف التي تحيط بالعملية التخاطبية من أبعاد اجتماعية واقتصادية وثقافية وما يساور المتلقين من اهتمامات ورغبات مختلفة هو الخيار الإستراتيجي الأمثل والأوحد المسؤول على توجيه وتشكيل البناء اللّغوي من حيث إيجازه أو إطنابه.

من هذا المنطلق؛ لا ضير في القول أنّ عملية التفريق والمفاضلة بين الإيجاز والإطناب هي أمر خاطئ ذلك أن لكلّ منهما الموضع الذي يستحقه، باعتبار أنّ لكل مقام مقال: يقول الجاحظ في التّرداد وهو نوع من الإطناب "وجملة القول في الترداد أنّه ليس فيه حد ينتهي إليه ولا يؤتى على وصفه، وإنّما ذلك على قدر المستمعين، ومن يحضره [يحضر الخطيب، يسمعه] من العوام والخواص"(2) وبذا فإن المتلقي هو الركز الركيز الذي يمكن من خلاله توجيه التشكيل الخطابي وخصوصياته الفنية، بصيغة أدق: إنّ تشكيل الخطاب البلاغي المتسم بالحسن والقبول (من حيث إيجازه أو إطنابه) مرهون باعتبارات تداولية بالدرجة الأولى قوامها الاعتداد بالمتلقين وحالاتهم وأوضاعهم الفكريّة والحضارية والاجتماعية وغيرها ممّا يشكِّل جانبا من الجوانب التّي تمتُّ بصلة مع شخصيّة المتلقي.

أما وهذا الطّرح؛ تنبع إشارات جليّة أن التموضع الصائب للإطناب فوائد جمّة، وترتبط هذه الأخيرة ارتباطاً وثيقا بمجال تداولي خصب، وحسب الباحث أن يتجه لمعانيه آيات الذكر الحكيم المشتملة على الإطناب ليرى مالها من فوائد تنحو نحو الجانب القصدي التداولي بشكل واضح. يقول الجاحظ في هذا الصّدد "ولقد رأينا الله عز وجل

(1) أبو هلال العسكري: الصناعتين، ص. 171.

(2) الجاحظ: البيان والتبيين: ج1، ص. 105.

ردد ذكر قصّة موسى وهود وهارون وإبراهيم ولولا وعاد وثمود، وكذلك ذكر الجنة والنّار وأمور كثيرة لأنه خاطب جميع الأمم من العرب وأصناف العجم، وأكثرهم غبي غافل، أو معاند مشغول الفكر ساهي القلب، وأمّا أحاديث القصص والرقة فإني لم أر أحد يعيب ذلك. وما سمعنا بأخذ من الخطّاب كان يرى إعادة بعض الألفاظ وترداد المعاني عيّا"[1] بمعنى أن الركن الركيز المعوّل عليه في تشكيل الخطاب المتسم بالحسن والقبول عند البليغ هو المتلقي، على أساس أن هناك أنواع من المتلقين فمنهم العربي والعجمي ومنهم المتعلم والسّوقي...الخ وكلّ هذه اعتبارات كانت ضمن حيّز الاستثمار المعرفي الممنهج الذي راعته الذّات القدسية وهي تحاور العباد عبر آيات الذكر الحكيم.

لقد عدّ معظم المفسرون التكرير أنه باب من أبواب الفصاحة، فهاهو السّيوطي يذكر لنا أن "التكرير أبلغ من التأكيد، ومنها "أن الرجال كان يسمع القصة من القرآن، ثم يعود إلى أهله ثم يهاجر بعده آخرون، يحكون ما نزل بعد صدور من بعدهم فلولا تكرار القصص لوقعت قصّة موسى إلى قوم، وقصّة عيسى إلى آخرين، وكذا سائر القصص، فأراد الله اشتراك الجميع فيها، فيكون فيه إفادة لقوم، وزيادة تأكيد لآخرين"[2].

أمام هذه العتبات التصويرية المنهجية، نستشف أن التكرار في قصص القرآن الكريم إنّما يأخذ بعداً تداوليّا، باعتباره يلعب دوراً نفعيا بامتياز "إفادة لقوم"، ومن هنا تظهر بوادر أفق تماهي معرفي بين توظيف الإطناب في السياقات القرآنية ومع التداولية التّي تأخذ ماهيتها من طابعها النفعي عند بعض مؤسّسيها الأوائل مثل "شارل سندرس بيرس". بالإضافة إلى هذا الطرح يمكن القول بما لا يدع مجالاً للشكِ أن توظيف الإطناب "التكرار" في القصص القرآنية إنّما يأخذ منحاً حجاجيا في الزاوية الأخرى قوامه التأكيد

([1]) المصدر السابق، ج1، ص. 105.

([2]) المصدر السابق، ج1، ص. 347–348.

على واقعية ومصداقية هذه القصص الخاصة بالأنبياء والصالحين في أذهان وتصورات المتلقين "عباد الله" ويظهر هذا المعطى في قول السيوطي "تأكيد لآخرين". إنّ هذا الطرح يذكرنا بالموضوع الذي قامت عليه النظرية الحجاجية عند كلّ من بيرلمان Perlman وتيتكاه Tyteca، حيث يعتبر هذان الباحثان أن "موضوع نظرية الحجاج هو درس تقنيات الخطاب التّي من شأنها أن تؤدّي بالأذهان إلى التسليم بما يعرض عليها من أطروحات، أو أن تزيد في درجة ذلك التسليم"[1].

وعليه يغدو الإطناب في هذه الحالة بمثابة تقنية إستراتيجية هدفها الإقناع ومحاولة دفع الأذهان نحو التسليم بالحقائق القرآنية النابعة من كلام الله عز وجل، ومن بين الأمثلة الواردة في هذا الصّدد قصّة سيّدنا نوح عليه السلام، فقد ذكرت في بضع عشرة سورة، جاء بعضها أثناء الحديث عن الأقوام المكذبين، أو عن الأنبياء المؤيدين بنصر الله مجملاً؛ دون تفصيل، بينما أتى بعضها الآخر قصصاً مستقلا فصّلت فيه بعض الأحداث، والمشاهد[2].

–ولإثبات هذا المقتضي التصوري وجب علينا أخذ نموذج من نماذج إحدى القصص القرآنية المتعلقة بأنبياء الله عليهم السّلام، وهي قصة النّبي نوح عليه السّلام.

ففي الواقع أن هناك بعض السّور التّي تناولتها بشكل مفصّل مثل سورة نوح، والصافات، ويونس والأعراف، والشعراء... وقد جاء في سورة الأعراف نداء نوح لقومه ﴿ لَقَدۡ أَرۡسَلۡنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوۡمِهِۦ فَقَالَ يَٰقَوۡمِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنۡ إِلَٰهٍ غَيۡرُهُۥٓ إِنِّيٓ أَخَافُ عَلَيۡكُمۡ عَذَابَ يَوۡمٍ عَظِيمٖ ﴿٥٩﴾ ﴾[3]، أمّا في سورة هود ﴿ وَأُوحِيَ إِلَىٰ نُوحٍ أَنَّهُۥ

([1]) عبد الله صولة، الحجاج في القرآن الكريم، من خلال أهم خصائصه الأسلوبية، ص. 27.

([2]) ينظر: عباس، فضل حسن، القصص القرآن، البلاغة فنونها أفنانها، علم المعاني، الطبعة الأولى، دار الفرقان ص. 66.

([3]) الآية 59 من سورة الأعراف.

لَن يُؤۡمِنَ مِن قَوۡمِكَ إِلَّا مَن قَدۡ ءَامَنَ فَلَا تَبۡتَئِسۡ بِمَا كَانُواْ يَفۡعَلُونَ ﴿٣٦﴾ ﴾[1]، وفي سورة الشعراء ﴿ إِنِّي لَكُمۡ رَسُولٌ أَمِينٌ ﴿١٠٧﴾ فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُونِ ﴿١٠٨﴾ وَمَآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ مِنۡ أَجۡرٍۖ إِنۡ أَجۡرِيَ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴿١٠٩﴾ فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُونِ ﴿١١٠﴾ ﴾[2]، فكل هذه الآيات التي توزعت في كل من سورة: الأعراف وهود والشعراء إنّما تناولت دعوة نوح إلى عقيدة التوحيد، ولكن كلّ سورة أخذت أسلوبا خاصّا بها.

–والجدير بالذكر في هذا الصّدد أن هناك أمورًا ذكرت في سورة الأعراف، و لم تذكر في باقي السّور مثل: دفاعه عليه السلام عن نفسه بما وجه إليه من الاتهام بالضلالة، فجاء قوله تعالى: ﴿ قَالَ يَٰقَوۡمِ لَيۡسَ بِي ضَلَٰلَةٞ وَلَٰكِنِّي رَسُولٞ مِّن رَّبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴿٦١﴾ أُبَلِّغُكُمۡ رِسَٰلَٰتِ رَبِّي وَأَنصَحُ لَكُمۡ وَأَعۡلَمُ مِنَ ٱللَّهِ مَا لَا تَعۡلَمُونَ ﴿٦٢﴾ ﴾[3]، ﴿ أَوَعَجِبۡتُمۡ أَن جَآءَكُمۡ ذِكۡرٞ مِّن رَّبِّكُمۡ عَلَىٰ رَجُلٖ مِّنكُمۡ لِيُنذِرَكُمۡ وَلِتَتَّقُواْ وَلَعَلَّكُمۡ تُرۡحَمُونَ ﴿٦٣﴾ ﴾[4].

–أمّا سورة العنكبوت فقد جاء فيها تلخيص لقصة نوح عليه السّلام باعتبارها آخر سورة تحدثت عنه، فذكر فيها إرسال الله سبحانه نوح إلى قومه فقال ﴿ وَلَقَدۡ أَرۡسَلۡنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوۡمِهِۦ فَلَبِثَ فِيهِمۡ أَلۡفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمۡسِينَ عَامٗا فَأَخَذَهُمُ ٱلطُّوفَانُ وَهُمۡ ظَٰلِمُونَ ﴿١٤﴾ ﴾[5]، وعليه يمكن الجزم أن توظيف الإطناب في الخطاب القرآني عن طريق تكرار وإعادة القصص القرآنية إنّما كان لأغراض حجاجية بالدرجة الأولى، فهي متعلقة بإقامة الحجّة على العباد لاسيما الذين لم يؤمنوا بعد بالرسالة المحمدية من خلال

([1]) الآية 26 من سورة هود.

([2]) الآية (107–110) من سورة الشعراء.

([3]) الآية (62/61) من سورة الأعراف.

([4]) الآية (63) من سورة الأعراف.

([5]) الآية 14 من سورة العنكبوت.

سرد القصّة الواحدة بطرق وإستراتيجيات مختلفة باختلاف السياقات ومواضيع السور القرآنية من جهة، وإخبارهم بالأمور العينية وحوادث الأزمان الغابرة وأقوامهم من جهة أخرى، وبذا تتحقق إستمالة الأنفس وبالتالي التأثير عليها. يقول فضل حسن عباس في هذا الصّدد: "إنّنا لا ننكر على الّذين ذهبوا إلى القول بوجود التكرار في القرآن، معللين ا بأنّه لا يخرج عن الأساليب التّي عرفتها العرب، وبأنّه إنّما يراد به التأثير على النفوس حتى يقرّر فيها ما يكرّر من أقوال"[1] وفي هذا دلالة واضحة على تطعيم الذات القدسية للخطاب القرآني بشحنات حجاجية هامّة الهدف منها تثبيت عقيدة التوحيد، لاسيما في السور المكيّة، يقول علي حسين محمد سليمان في هذا المقام: "ونلاحظ أن هذا النوع من التكرار كثيراً في القصص المكية حيث قلنا أن حاجة أهل مكّة إلى التكرار لتثبيت التوحيد واليوم الآخر، وتوضيح الأمور المتعلقة بالبعث والجزاء وما شابه تدعو إلى تكرار القصص إلى أسماعهم فنرى ذلك يتكرّر خاصّة موضوع دعوة الرسل أقوامهم إلى عبادة الله، وتكذيب قومهم لهم..."[2].

في ظلّ هذا الطرح المتعلق بالإطناب، يظم عند الباحث أفق معرفي مؤدّاه تلك الصّلات الوثيقة التّي نربط بين هذا الأسلوب البلاغي المندرج تحت لواء علم المعاني وجوهر النظرية الحجاجية Théorie de l’argumentation، وقد رأينا ذلك من خلال استقرار بعض النماذج القرآنية التّي اشتملت على الإطناب، وبالأخص التكرار الذي اعترى بعض القصص القرآنية وتوزّع في عدّة سور قرآنية على شكل مجموعات متسلسلة من الأحداث الغيبية تَتَحِدُ في مجملها طابعاً حجاجيا محضاً يتجه نحو إقناع المتلقي بما ورد في تلك القصص من أفكار وعبرٍ، وتأخذ بيده وذهنه نحو الإذغان والتسليم بالحقائق التّي

---

(1) عباس فضل حسن، قصص القرآن الكريم، البلاغة فنونها وأفنانها، علم المعاني، دار الفرقان. ص 99.

(2) سليمان علي محمد حسن، القصة القرآنية، الخصائص والأهداف، ط.1، مطبعة الحسين الإسلامية 1415هـ–1995، ص.160.

اشتمل عليها هذا التشكيل الخطابي ذو الأفق الفني الإستراتيجي الذي فاق في تاليفه كل كلام مهما كان مصدر إنبعاثه.

4.1–الفصل والوصل عند السكاكي وإجراءاته التداولية:

إن أوّل قضية يجدر التنبيه إليها في هذا المقام هي أنّ مبحث الفصل والوصل من المباحث البلاغية الراقية التّي اهتمّ بها السواد الأعظم من البلاغيين العرب، ويرجع ذلك إلى أهميتها كون أنها تُمثِّل انعكاساً للمظاهر الخطابيّة التي يظهر من خلالها مدى تماسك الخطاب وترابط أجزائه بعضها ببعض[1] بمعنى أنّها بمثابة مقياس حقيقي يعوّل عليه في عملية التمييز بين الخطاب التواصلي الناجح والفعّال وبين الخطاب الرديء غير الفعّال في مستواه الاستعمالي.

من هذا المنطلق؛ جاز القول أنّ الكلام البليغ الذي يشتمل على الحسن ويحض بالقبول عند متلقيه متوقف على استثمار عدة آليات وميكانزمات ذات طابع تنظيمي لأسوار الخطابات بكل أشكالها وصورها، ومن بين الأولويات القصوى والفعاليات الكبرى التي يتأسّس عليها هذا الاستثمار: التوظيف الأمثل لآليتي الفصل والوصل في ثنايا النصوص والخطابات المنجزة. وبذا فإنّ البليغ من استطاع أن يوصل ويفصل وبمواضع وصوله؛ "فإنّ البلاغة إذا اعتزلتها المعرفة بمواضع الفصل والوصل كانت كألائي بلا نظام"[2]، ولهذا السبب تقرن ماهية البلاغة برمتها عند البعض بالتوظيف الأمثل لهاتين الآليتين، حيث يورد الجاحظ مجموعة من التعاريف للبلاغة العربية، من بينها "قيل للفارسي: ما البلاغة؟ قال معرفة الفصل من الوصل"[3].

([1]) ينظر: محمد خطابي، لسانيات النص، مدخل إلى انسجام الخطاب، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى؛ بيروت، 1991، ص. 97.

([2]) أبو هلال العسكري: الصناعتين، ص. 406.

([3]) الجاحظ: البيان والتبيين، ج.1، ص. 88.

وما يهمنا في هذا المبحث هو الحفر في تنظيرات السّكاكي البلاغية بمبحث الفصل والوصل، بالوقوف على أهم المقولات الفكرية التي حملت في طياقا ومضات ذات صيغة إستعمالية تنسجم إلى حدّ بعيد مع ما أقرّته بعض المقولات والتنظيرات المعرفية التي اشتمل عليها الدرس التداولي المعاصر.

ومن بين التخريجات الّتي اختصّ بها السّكاكي في كتابه "المفتاح" والمتعلّقة برصد الأولويات القصوى والفعاليات الكبرى الّتي يتأسّس عليها الخطاب البلاغي العربي وآلياته التّي يشتغل عليها في بُعدِها التداولي؛ ما طرحه في مبحث "تفصيل اعتبارات الفصل والوصل، وبالضبط في المواضع التّي تقتضي القطع (للفصل) بين أجزاء الكلام، إذ عمد إلى تصور مؤدّاه: أن من بين الحالات التّي تقتضي الفصل، تلك الحالات الّتي تستند إلى دواعي احتياطية، وتتمّ عندما "يكون الكلام السّابق بفجواه كالمورد للسّؤال فتنزل ذلك منزلة الواقع ويطلب بها الثاني وقوعه جواباً له فيقطع عن الكلام السّابق، لذلك"[1]، ولتوضيح الفصل الاحتياط يضرب السّكاكي المثال التالي:

وَتَظُنُّ سَلْمَى أَنَّني أَبْغِيْ بِهَا بَدلاً، أَرَاهَا فِي الظَّلاَمِ تَهِيْمُ

–إن المراد من هذا البيت الشعري هو أنّ سلمى تظن صاحبها يحبّ مرأة أخرى، وهذا مناف للحقيقة حسب الشاعر، إذ أنّه لا يحبّ إلاّ سلمى، وينكشف ذلك بقوله (أراها في الظلام تهيم) إذ أراد من خلال هذا القول نفي ظنها ورد اتهامها إيّاه، ولذلك قطع (فصل) كلمة أولها عن الجزء الأوّل من الكلام ليقع جوابًا لسؤال مقدّر بعد قوله (وتظن... بدلاً) فحواه: "فما قولك فيما تظنه سلمى؟"، وفي هذه الحالة يكون قوله" أراها" بمثابة جواب عن هذا السؤال المقدّر في البيت الأوّل. إن هذه الكليّة لمجمل ما ذكر حول الدواعي الاحتياطية للفصل تفضي بنا رأساً إلى القول: إنّ هذا الموضع الخاص للفصل هو موضع ذو بعدٍ تداولي يوجه عنايته في تحقيق الفهم والإفهام الموجه إلى المتلقي، حيث يأخذ الكلام إلى برّ الأمان، وكلّ هذا من أجل عدم الوقوع في اللّبس

(1) السّكاكي: مفتاح العلوم، ص 142.

والغموض[1]، وهو مبدأ تداولي مهم أقرته التنظيرات المهمة بالتخاطب لاسيما: نظريّة الملائمة الّتي خلصت إلى نتيجة وجوبية مفادها: استخدام كلمات مناسبة لمقام التخاطب ونظرية الاستلزام الحواري وبالضبط في مسلّمة المناسبة الّتي توحي باستخدام عبارات واضحة لا لبس فيها.

كما يقرّ السكاكي في موضع آخر من كتابه "المفتاح" أنّ دواعي تقدير السّؤال في الفصل الاحتياطي لا يصار إلاّ لجهات لطيفة، وهذه الأخيرة نحسبها جهات تتضمنها أبعاد تداولية واضحة، حيث يقول: "إن تتريل السّؤال بالفحوى مترلة الواقع لا يصار إليه إلاّ لجهات لطيفة: إمّا لتنبيه السّامع على موقعه، أو إغنائه أن يسأل، أو لئلا يسمع منه شيء، أو لئلا ينقطع كلاما بكلامك، أو للقصد إلى تكثير المعنى بتقليل اللفظ"[2]. وعليه يمكن أن نستشف أن الجهات الثلاث الأولى مرتبطة بالمتلقي (تنبيهه، إغناءه عن السّؤال، وإسكاته عن الكلام)، أما الجهة الرابعة فتتعلق بالمتكلم وتنبؤاته، أمّا الاعتبار الخامس فيرتبط بالخطاب نفسه (بحيث يعمد إلى الاستغناء عن تكرير السّؤال ذي غرض تكثير المعنى بقليل من اللّفظ، ويتم هذا بالاعتماد على ما يقتضيه المقام. وبذا فإنّ الجهات اللطيفة الّتي يتم بموجبها تقدير السّؤال تستند إلى مبادئ تداولية واضحة تتعلق بالمرسل والمتلقي والخطاب الـــمُرسل.

كما يرى السّكاكي أنّ الجملتين المختلفتين (خبراً أم إنشاءًا) ينبغي عدم وصلها، بل فصلها عن بعضها البعض، وهذا تفاديا لعطف الطلب على الخبر أو العكس: بمعنى أن الفصل هاهنا يعز إلى اختلاف الأفعال الكلاميّة، ثم يوضح السّكاكي طرحه بالمثال التالي[3]:

مَلَّكْتُـــهُ حَبْلِـــي ولَكِنّـــهُ أَلْقَاهُ مِنْ زَهَدٍ على غاربيَّ

([1]) ينظر: محمد خطابي، لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، ص 113.

([2]) السكاكي: مفتاح العلوم، ص 142.

([3]) السّكاكي: مفتاح العلوم، ص 152/151.

وقال: إِنِّي فِيْ الهَوَى كَاذِبٌ   اِنْتَقَـــمَ اللهُ مِـــنَ الكَاذِبِ

عند التمعّن في البيت الثاني يمكن القول أنّه مركّب من الخبر والطلب (الإنشاء) فعبارة "إنّي في الهوى كاذبٌ" تمثل الخبر، بينما، تفيد العبارة "انتقم الله من الكاذب" الإنشاء، ونتيجة لتواجد فعلين كلاميين مختلفين؛ وجب فصل الشطرين (الصّدر والعجز) بعدم ذكر العاطف. وعليه يمكن القول أن الفصل والوصل عند السّكاكي يتنوعان بتنوع الأفعال الكلاميّة.

5.1–المعنى المستلزمُ مقاميّا في البلاغة العربية ومبرراته التداولية:

يحتل سياق القول موضعاً متقدّما في الدراسات البلاغية العربية، ويتبين هذا المقتضى التصوري بوضوح في تلك الإسهامات الفكرية ذات الطابع التنظيري والإجرائي، حيث أقامت هذه الرؤى النيرة جسور تلاقي يربط بين الغرض البلاغي والمقام المؤطّر للعملية التواصليّة، وقرنته به حين خروجه من معناه الأصلي (الصّريح) الذي ينبغ من البناء السطحي للعبارات والجمل إلى أغراض ودلالات بلاغية أخرى لم تكن له في الأصل.

ولعلّ هذا الطرح الذي بين أيدينا يرتكز على أساس معرفي قوامه فكرة جوهريّة لازمت الدّرس البلاغي منذ القدم، ألا وهي: أن الاعتماد على الصيغة اللغويّة وحدها؛ ليس خليق بإعطاء المتلقي الإمكانات التّي تساعده في الوصول إلى الإدراك السّليم والصحيح لما تلفّظ به "لأنّه يلاحظ في كثير من الأحوال أن معنى حمل اللّغات الطبيعية، إذا روعي ارتباطها بمقامات إنجازها، لا ينحصر فيما تدل عليه صيغاتها الصوريّة من استفهام وأمر ونهي ونداء إلى غير ذلك من الصيغ المعتمدى في تصنيف الجمل. ويعني هذا بالنسبة للوصف اللغوي، أن التأويل الدلالي الكافي لجمل اللغات الطبيعيّة يصبح متعذّرًا إذا اكتفى فيه بمعلومات الصيغة وحدها"[(1)].

(1) أحمد المتوكل: دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، دار الثقافة، الرباط، المغرب، 1981، ص. 93.

–من هذا المنطلق المعرفي سوف نحاول في مبحثنا هذا استكناه غرضين وهما الأمر، والاستفهام، وتقدم بعض الإضاءات اليسيرة المتعلقة برصد أهم الجوانب التداولية التي نجدها قابعة في مجال خروج هذين الغرضين إلى أغراض مقامية أخرى، معوّلين معوالاً على تنظيرات السكاكي في هذه القضية التي حملت أبعاداً تداولية واضحة.

1.5.1– أسلوب الإستفهام ونظرية الاستلزام الحواري:

يُعرَّف الاستفهام لغة بأنه من "استفهمه: سأله أن يفهّمه، وقد استفهمني الشيء فأفهمته وفهّمته تفهيما"[1].

ويعرّفه الشريف الجرجاني بأنّه "استلام ما في ضمير المخاطب"[2] أو "هو طلب حصول صورة الشيء في الذّهن"[3].

كما يعرفه أحمد الهاشمي بأنّه "طلب العلم بشيء لم يكن معلوماً من قبل بإحدى أدواته"[4].

يتضح من هذه التعاريف أنّ الاستفهام في معناه العام هو طلب العلم بأمر معيّن، لم يكن –في تلك اللحظة– مدركاً لدى السَّائِلِ، ومن بين أدواته: الهمزة، وهل، وما، ومن متى، وأيّان وكيف، وأين، وأنّى، وكم وأيٌّ[5].

والجدير بالذكر في هذا المقام، أنّ الإستفهام من الأساليب البلاغية التّي تخرج من معانيها الأصلية إلى معانٍ أخرى تستشف من المقام المؤطّر العملية التواصلية، وهو الأمر

(1) ابن منظور، لسان العرب، مادّة فهم.

(2) علي بن محمد بن علي الجرجاني: التعريفات، دار المعرفة، تحقيق عادل أنور حضر، ط.1، 2007، بيروت، ص. 26.

(3) المصدر نفسه، نفس الصفحة.

(4) أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، ضبط وتدقيق: يوسف الصميلي، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى، بيروت، 1999، ص. 57.

(5) ينظر في هذا الصّدد: بان الخفاجي، مراعاة المخاطب في النحو العربي، ص. 251.

أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، ص. 57.

محمد بن علي بن محمد الجرجاني، الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة، تحقيق عبد القادر حسين، مكتبة الآداب، 1997، مصر، ص. 88 وما بعدها.

الّذي يطعِّمهُ بمستويات تداولية واضحة وبقربه –في بعض مناحيه الانتقالية– من نظرية الاستلزام الحواري ودراسات أحمد المتكل في هذا الصدد تثبت هذا الطرح. حيث حاول في كتابه: "دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي" أن يقدم بعض اللّمسات المعرفية التي من شأنها مدّ جسور التلاقي المعرفي بين تنظيرات السكاكي المتعلقة بخروج الأغراض البلاغية من أصلها إلى أغراض بلاغية فرعية ونظرية الاستلزام الحواري.

تفطّن السكاكي إلى إمكانية خروج الأغراض من معانيها الأصليّة إلى معانٍ سياقية أخرى، ونلفي ذلك بوضوح عندما حصر قانون الطلب في خمسة أبواب هي: التمني والاستفهام والأمر والنهي والنداء، فيذكر أنّه إذا أجراها المرسل بشروطها وفي سياقاتها الملائمة لها؛ تولد عنها معانٍ أصلية، أمّا إذا امتنع إجراء هذه الأبواب على أصلها فإنه ينتج منها ما يتلائم مع المقام أي إلى معانٍ غير المعاني الأصليّة[1] أي يستلزم عن أي انتهاك للإجراء الأصلي وشروطه معانٍ أخرى، بالبرهان والاعتداد بالقرائن الماديّة والمعنويّة، بحكم أنّ "معرفة المعاني الأصليّة لكلّ أسلوب، وما تخرج إليه من أغراض بلاغية تدرك من السّياق"[2] سواءًا في بعده اللّغوي أو الخارج لغوي Extra linguistique.

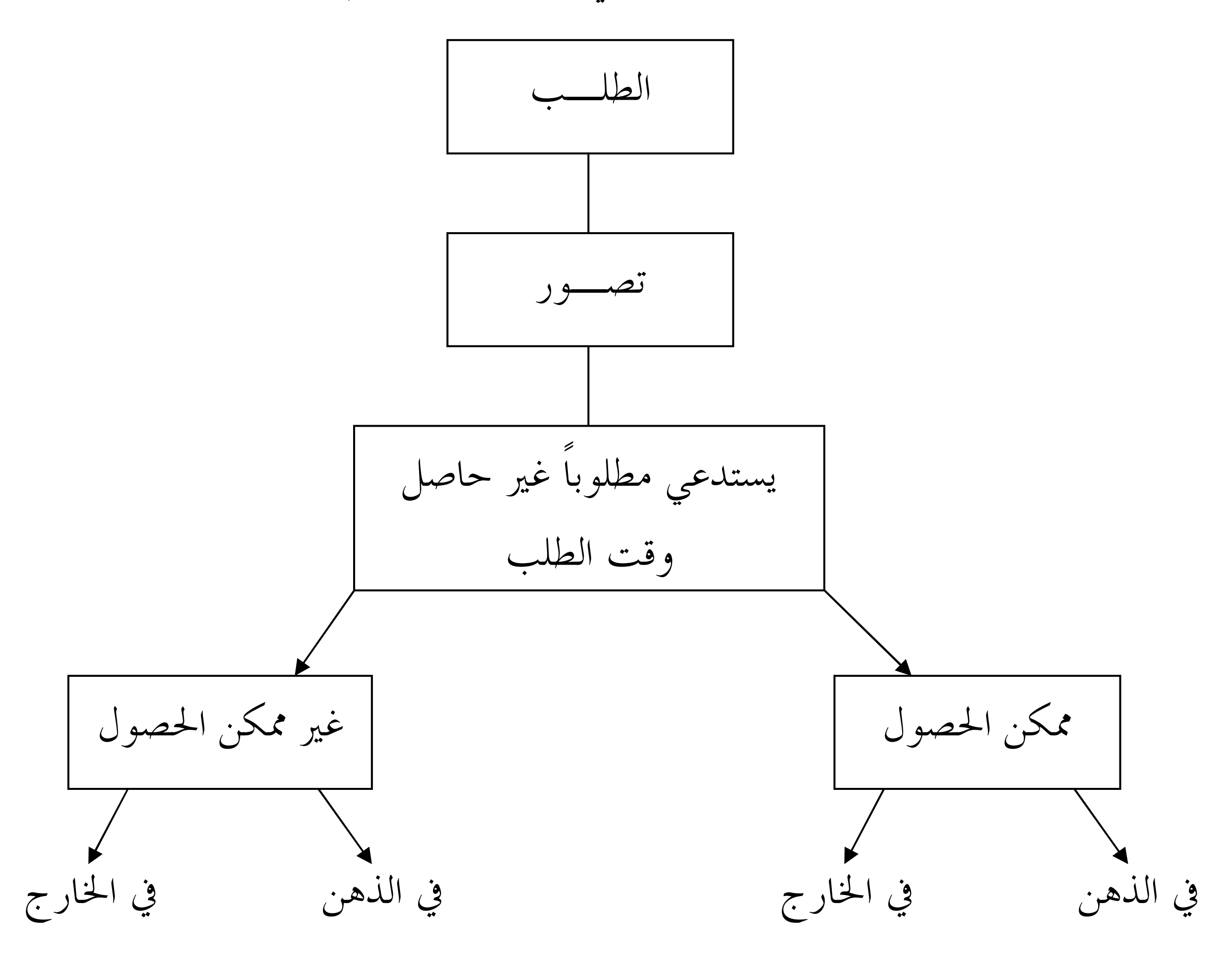
عند معانيه هذه الوجهة التصوريّة، نلفي الباحث بعض المفاهيم التداولية المنتشرة على طول انتقال الأغراض من معانيها الأصليّة إلى المعاني السّياقية الأخرى، ولاسيما مفهوم الاستلزام الحواري Implicature conversationnel، إذ تحمل تخريجات السّكاكي في هذا المنحى أهم بدور التحليل الملائم الظاهرة، أي التحليل الّذي يضبط علاقة المعنى "الصريح" بالمعنى المستلزم مقاميا ويصف آليّة الانتقال من الأوّل إلى الثّاني بوضع قواعد استلزامية واضحة"[3].

(1) السكاكي: مفتاح العلوم: ص 171.

(2) بدوي طبانة: البيان العربي، دار المنار، جدة ودار الرافعي، الرياض، الطبعة السّابعة، 1988، ص 155.

(3) أحمد المتوكل: دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، دار الثقافة، الرباط، المغرب، 1981، ص 96.

وتظهر هذه الآليّة التّداوليّة وتطفو إلى السّطح، حين قام هذا المنظّر البلاغي؛ بوضع قواعد وشروط المعاني الطلب الأصليّة (الاستفهام والنداء والتمني والأمر والنّهي) تعرفه وتضبط إجراءه على أصله بما يناسب المقام، ممّا يؤدّي إلى تشكل نظام المعاني الطلب الخمسة. ويتضح ذلك من خلال المخطط الذي أورده الباحث المغربي أحمد المتوكل في كتابه دراسات في النحو الوظيفي على الشكل التالي[1]:



يعتبر أحمد المتوكل أن شروط إجراء الاستفهام على أصله عند السّكاكي تكمن فيما يلي: «"طلب حصول" –"في الذهن" لغير حاصل "ممكن الحصول-يهم المستفهم" و"يعنيه" شأنه"»[2] ثمّ يردف ذلك بقوله: "إذا استوفيت هذه الشروط كلها في إنجاز جملة إستفهاميّة ما، أجري الإستفهام على أصله، وكان "استفهاما حقيقيا". أما إذا

---

(1) أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي.ص98

(2) أحمد المتوكل: دراسات في نحو اللّغة العربية الوظيفي، ص 99.

أنجزت الجملة الاستفهاميّة في مقام غير مطابق فإن معناها الأصلي يخرج إلى معنى آخر"[1].

أمام هذا التشكُّل: لا جرم في القول أنّ هناك مجموعة من الشروط الأساسية الّتي تضمن إجراء أسلوب الاستفهام على أصله، فإذا ما اشتملت إحدى الجمل ذات الصيغ الإستفهامية على هذه الشروط، دلّت على الاستفهام الحقيقي، أمّا إذا لم تتوفر هذه الشروط (الانتهاك/ الخوف)، تولدت معانٍ أخرى تخرج الإستفهام من أصله إلى أغراضٍ ومعانٍ بلاغية أخرى نفسها من السّياق العام.

وبهذه الطريقة تتحدّد الأغراض البلاغية للإستفهام. كما يمكننا الخلوص انطلاقا من هذه العتبات التصوريّة المنهجيّة الوجيزة نستطيع القول بأنه لا يمكن الوقوف على هذه الأغراض البلاغية الفرعيّة إلاّ بالوقوف على سياقاتها اللفظية والحالية، أي إنّ المعاني الضمنية المستفادة من الكلام تتولّد بمعونة القرائن والأحوال[2].

ومـــن الأمثلة التي يمكن الاعتداد بها في هذا الصّدد قوله تعالى في سورة الكهف: ﴿ أَكَفَرْتَ بِٱلَّذِى خَلَقَكَ مِن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ سَوَّىٰكَ رَجُلًا ﴿٣٧﴾ ﴾[3]، فالمتمعن في هذه الآية الكريمة بنظرة فاحصة دقيقة يلتمس بوضوح بوادر أفق تماثلي يجمع بين الأسلوب المتّبع في تشكيل هذا الخطاب الوارد في القرآن الكريم وبين نظرية الاستلزام الحواري، ويمكن أن نثبت أحقية هذا الطرح بالمراحل التالية:

1-يمكن القول بما لا يدع مجالاً للشك أنّ الغرض الظاهر على مستوى البنية السّطحية إنّما هو الاستفهام لأنّه "طلب حصول في الدهن"، لأنّ الشخص الأوّل يحاور الثاني بأسلوب إستفهامي يريد من خلاله الحصول على معلومة، بدليل استعمال ألف الإستفهامية في بداية العبارة (الفعل الكلامي) لتشير إلى سؤال محتمل.

(1) المرجع نفسه، ص 99.

(2) ينظر: عبد العزيز عتيق، علم المعاني، دار النهضة العربية، بيروت، 1985، ص 37.

(3) سورة الكهف الآية 37.

2–ولكن إجراء الاستفهام على حقيقته مقرون باستدعاء مطلوباً غير حاصل وقت الطّلب، وهو ما لا نجده ماثلاً في ثنايا هذه الآية الكريمة بحكم أنّ الشخص الأوّل لا يستدعي مطلوباً في الذهن غير حاصل وقت الطلب من الشخص الثاني (الكافر)، لأنّه قد سمع منه سالفاً في عبارات تدلّ على الجحود الواضح لنعم الله والإيمان بقيام السّاعة، وبالتالي الكفر الواضح، وهو المحتوى الّذي اشتملت عليه الآيات القرآنية التّي سبقت هذه الآية، حيث يقول الله تعالى ﴿ وَكَانَ لَهُۥ ثَمَرٌ فَقَالَ لِصَٰحِبِهِۦ وَهُوَ يُحَاوِرُهُۥٓ أَنَا۠ أَكۡثَرُ مِنكَ مَالٗا وَأَعَزُّ نَفَرٗا ﴿٣٤﴾ وَدَخَلَ جَنَّتَهُۥ وَهُوَ ظَالِمٞ لِّنَفۡسِهِۦ قَالَ مَآ أَظُنُّ أَن تَبِيدَ هَٰذِهِۦٓ أَبَدٗا ﴿٣٥﴾ وَمَآ أَظُنُّ ٱلسَّاعَةَ قَآئِمَةٗ وَلَئِن رُّدِدتُّ إِلَىٰ رَبِّي لَأَجِدَنَّ خَيۡرٗا مِّنۡهَا مُنقَلَبٗا ﴿٣٦﴾ ﴾[1]. وعليه يمكن الجزم أن الشخص الأوّل (المؤمن) لا يقصد في عبارته هذه السؤال عن كفر صاحبه أو إيمانه. ومن هذا المنطلق لا ضير في القول أن هذه العبارة الواردة في الآية الكريمة لا تمثّل الاستفهام الحقيقي لأنّها لا تحمل كلّ مقومات إجراء الاستفهام على أصله عند السكاكي.

3–من خلال العتبتين السّابقتين يمكن أن نستنتج أن الاستفهام هاهنا، لم ينجز في مقامه المطابق وخرج إلى معنى آخر، وبقليل من التدبّر والتدقيق يلفي المتمعّن إلى هذه الآية أنّها أفادت معنى وغرض بلاغي آخر وهو الإنكار.

4–بناءًا على المرحلة السّابقة يجوز القول أن الشخص المتلفظ الأوّل (المؤمن) لم يجعل فعله الكلامي مطابقا لمقتضى الحال، فبالرغم من علمه المسبق أن صاحبه قد كفر، إلاّ أنه سأله "أكفرت". وعليه فإن أسلوبه المتبع هاهنا في تشكيل خطابه الموجه له (لصاحبه) كان ذو بعد تداولي إستراتيجي غيْر مباشر، إذ أنه خرق شروط إجراء الاستفهام على حقيقته لأنه بعلم مسبقاً أن صاحبه سوف يقوم بعمليات ذهنية استدلالية تقوده إلى معرفة الغرض الحقيقي القابع وراء البنية الخطابية السّطحية وهو ما يضعنا

(1) سورة الكهف الآية 36/35/34.

مباشرة أمام نظرية الاستلزام الحواري التّي ترى أن المعنى المستلزم إنما ينتج عن أحد الخروقات على مستوى إحدى المسلمات، والخرق في هذه الآية الكريمة في مسلّمة المناسبة Maxime de pertinence والتّي تختصر فكرة جوهريّة مؤدّاها "إجعل كلامك مناسبا لمقتضى الحال"[1].

–ولعلّنا لا نبلغ في القول شططاً؛ أنّ حيثيات هذا الطرح الذي اختص به السّكاكي المتعلق بأسلوب الاستفهام وخروجه إلى أغراض سياقية أخرى، تتقاطع مع نظرية الاستلزام الحواري في أمرين اثنين: الأمر الأوّل: اعتماد كلاهما على قواعد ضابطة ومنظمة للحدث الكلامي بشكل عام، أمّا الأمر الثاني فهو اعتمادهما المشترك على مبدأ واحد يتولد منه أغراض ومقاصد أخرى وهو مبدأ "الخرق" Violation، الذي يشكل المصدر الوثيق الذي ينبثق منه المعنى المستلزم.

–كما يمكن القول: إنّ هذا الطّرح التراثي المرتبط بالمعاني والمقاصد الضمنية، التّي لا يمكن الوصول إليها إلاّ من خلال اعتماد المرسل إليه (المتلقي) على عملية استدلاليّة مرتكزة على تتبع الجو العام (القرائن والأصول) لعمليّة التلفظ؛ يجعلنا في صلب النظريّة التداوليّة، فمن قاعدة المقاربات الاستدلاليّة، وجد "غرايس" (1975 حتى 1979) و"سبربر" و"ولسن" (1986 حتى 1989) ثلاثة أفكار أساسيّة[2]:

أ–المعنى التواصلي الملفوظ عامّة يكون غير صريح.

ب–بتلقي المعنى التواصلي يتم عن طريق عمليّة استدلاليّة.

ج–العمليّة الاستدلاليّة تحقق عن طريق قواعد تداوليّة (مبدأ التعاون، وحكم التخاطب لغرايس، ومبدأ المناسبة "سبربر" و"ولسن".

[1] مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، ص. 34.

[2] Jacque Moescheler, Théorie pragmatique et pragmatique conversationnelle, p 129.

2.5.1–الأبعاد التداولية في أسلوب الأمر وأغراضه السياقية:

الأمر في اللغة يحمل رغبة الآمر في استجابة المأمور لشيء ما سواء أكان فعلاً أو قولاً، فيقول: أمرت فلاناً أمره أي: أمرته بما ينبغي له من الخير، يقول بشر بن سلوة[1].

ولقد أمرت أخاك عمراً أمره فعصى وصيغة بذات العُجرُمِ

أمّا اصطلاحاً فيعرفه العلوي بأنه "صيغة تستدعي الفعل، أو قول ينبني عن استدعاء الفعل من جهة الغير على جهة الاستعلاء؛ فقولنا صيغة تستدعي، أو قول ينبني، و لم نقل (افعل) (ولتفعل) كما يقوله المتكلمون والأصوليون لتدخل جميع الأقوال الدالة على استدعاء الفعل في الفارسية [كذا] والتركية، والرومية، فإنها كلها أداة [كذا] على الاستدعاء من غير صيغة افعل، ولتفعل، ونحو قولنا: نزال، وصه، فإنّما يدلان [كذا] على الاستدعاء من غير صيغة (افعل) وقولنا: من جهة الغير، نحترز به عن أمر الإنسان نفسه"[2] فالعلوي هاهنا لم يحصر الأمر في أدوات معيّنة ممّا جعل تعريفه يتّسم بالعموميّة.

كما يعرفه الباحث فتحي عامر الأمر بأنه ما جاء الطلب الفعل استعلاءًا لتبادر الذهن عند سماعها إلى ذلك وتوقف ما سواه على القرنية، ويعرفه في موضع آخر بأنّه ما تومئ إليه صيغة الأمر باندراجها في تركيب أو نظم[3].

إنّ أوّل شيء يتبادر إلى الذهن ونحن نجري قراءة متفحّصة في هذه التعاريف الموكلة إلى الأمر من طرف هذه الجمهرة من البلاغيين والباحثين هو أنها تتقاطع بل وتنصهر معرفيا باشتمالها على سمات متكررة نلفيها في معظم التعاريف، فبالرغم من الاختلافات التّي واكبت إلقاء التعاريف حول ماهية الأمر ومفهومه من طرف نفر كبير من النقاد والبلاغيين إلاّ أنه لا مجال للتغاضي عن خصوصيات مشتركة نلفيها تفرض

([1]) الزمخشري: أساس البلاغة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثالثة، 1985، باب الهمزة، مادة أمر، ج.1/ص. 19.

([2]) يحي بن حمزة العلوي: كتاب الطراز، مراجعة وضبط وتحقيق محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1415هـــ، ص 530.

([3]) ينظر: مختار عطية، علم المعاني ودلالات الأمر في القرآن الكريم، دراسة بلاغية، دار الوفاء، مصر، 2003، ص. 218.

نفسها في هذا المضمار المُعنى باستنباط ماهية الأمر. ومن بين هذه الخصوصيات: "الحصول، الإستعلاء، التكليف الذي يتضمّنه الطلب، ووقوعه من الأعلى إلى الأدنى"[1].

ولكن المسألة التّي تهمنا هنا هي السِّمة الأخيرة "الوقوع من الأعلى إلى الأدنى"، ذلك أنها تنسج خيوط تعالق معرفي مع الطروحات التداولية المعاصرة المتعلقة بالأمر. على أساس أن المواصفات والخصوصيات التّي التصقت بماهية الأمر في البحث البلاغي العربي لا يمكن أن تُعزل عن علو الآمر وسلطته وهو ما نحسبه عاملاً مهمّا في إعطاء الأمر طابعاً تداوليّا محض.

-وتظهر قيمة هذا التّخريج وتثبت أحقيّته حين ندرك أن السلطة تلعب دوراً رئيساً في إنتاج الخطاب التداولي الناجح والمحافظ على قوته الإنجازية بحكم أنّ السلطة بمعناها العام هي "الحق في الأمر، فهي تستلزم آمراً ومأموراً وأمراً، آمرًا له الحق في إصدار أمر إلى المأمور، ومأموراً عليه واجب الطاعة للآمر بتنفيذ الأمر الموجه إليه"[2] وهذا ما لمسناه بقوة في تلك التعريفات التي وجهت إلى ماهية الأمر من طرف البلاغيين العرب.

ومن هذا المنطلق فالقضية الأساسية الجامعة بين التنظيرين منحصرة في ذلك المجال المعرفي الذي يبنى على فكرة جوهريّة عمادها أن القضيّة ليست متعلقة بخصوصيات لغوية فقط، بل تتعدّى ذلك حيث تعتدّ بأبعاد لغويّة تداولية "إذ ليس الوضع اللّغوي هو المعيار الأوحد، بل لابّد أن تعضده مرتبة المرسل، لأنّها هي التّي تحول دلالة الصياغة من الأمر إلى غير ذلك"[3] وفي هذا دلالة صريحة على عدم كفاية التّركيب النسقي الحامل لخصوصيات وعناصر تمت بالأمر بصلات قويّة، كصيغ الأمر وأدواته النحوية التقليدية، بل إنّ استنباط دلالة الأمر مرهونة بالوقوف على عناصر خارج لغويّة Extra linguistique ومن أهمّها فحص العلاقة السّلطويّة بين الباث والمتلقي، إذ لابد أن تواكب صيغة الأمر

(1) المرجع السابق، ص. 218.

(2) عبد الهادي بن ظافر الشهري، إستراتيجيات الخطاب، ص. 221.

(3) المرجع السابق، ص. 342.

شرط ذو أولوية قصوى وهي علو مرتبة الآمر في الواقع مقارنة مع المأمور، وهذا من أجل إنجاح الفعل الكلامي.

وعليه يغدو الأخذ بالعوامل والظروف المحيطة بأسَاليب الأمر، من القضايا التّي عكف البلاغيون العرب على التنبيه عليها، ولعلّ القضية الجوهرية الباعثة على هذا الاهتمام راجعة إلى سبب احترازي يفض إلى عدم الوقوع في المزالق والمطبات في عملية الكشف عن المعنى الحقيقي والغرض المراد من الصيغ التّي تبدو في بناءها السّطحي أنّها حاملة لمقولات أسلوب الأمر، غير أنّها في الواقع تخرج إلى أغراض بلاغية أخرى، حيث نولّد هذه الأخيرة بحسب قرائن الأحوال ما ناسب المقام[1].

فبالرغم من الصّيغ التي يتحدّد الأمر وفقها مثل: فعل الأمر "افعل"، واسم الأمر مثل: أنتم مأمورون بكذا، والقول المضارع المسبوق باللاّم، واستعمال الفعل مثل صه، والألفاظ المخصوصة الوجوب مثل: يجب، ينبغي، لابدّ من، والمصدر النائب عن فعل الأمر[2] –إلاّ أنّنا نبقى دائما في حاجة إلى معرفة قضايا خارج عن نطاق البناء اللّغوي، كالملابسات المختصة بالزمان والمكان والظروف الحضارية والاجتماعية والعلاقة بين المتلفظ والمتلقي... إلى غير ذلك من عناصر وظروف شكّلت الكنف الجوهري للعملية التواصليّة. ومردّ ذلك راجع إلى فكرة مؤدّاها: أن الأمر ق يخرج من معناه الأصلي إلى أغراض ودلالات بلاغية أخرى.

والجدير بالذكر في هذا المقام؛ أنّ هذه الدلالات والأغراض كثيرة ومختلفة، قد ذكرها البلاغيون العرب في مؤلفاتهم ومدوناتهم التراثية ومن بينها:

([1]) ينظر: السكاكي، المفتاح، ص. 177.

([2]) ينظر: طافر الشهري، إستراتيجيات الخطاب.ص220

1–التهديد: نلفي هذا الغرض الذي يخرج إليه الأمر في حالة سخط الآمر على المأمور[1]، مثل قوله تعالى ﴿ ٱعۡمَلُواْ مَا شِئۡتُمۡ ﴾[2]، فالله تعالى في هذه الآية الكريمة يهدّد عباده بالمآل المخيّب والسيّء والدّليل على ذلك قوله بعدها ﴿ إِنَّهُۥ بِمَا تَعۡمَلُونَ بَصِيرٌ ۝٤٠ ﴾[3]، أي أنّه سوف يعلم بكلّ ما تقومون به ويحاسبكم[4]، ومن هنا تظهر القيمة الهائلة من التهديد الّذي تنطوي عليه هذه الآية إذ "وكأنّه يأمرهم مشاءون من أنواع الشرور وألوان المعاصي ليوقع بهم أفانين العذاب وضروب الإيذاء"[5]، أمّا بمعايير الطروحات التداولية يمكن القول أن هذه الصيغة إنّما تدخل ضمن بوتقة الأفعال الكلامية غير المباشرة، لأنّ قوتها الإنجازية تخالف مراد المتكلم[6] بحكم أنّ الغرض المتضمن للقول هو التهديد وليس الأمر.

2–الإباحة: ويرد هذا الغرض البلاغي حسن يتوهّم السّامع حظر شيء عليه فيحمل له الأمر محتوى تكري مؤدّاة الإذن بالفعل، ومنه قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ ٱلصَّلَوٰةُ فَٱنتَشِرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَٱبۡتَغُواْ مِن فَضۡلِ ٱللَّهِ ﴾[7]، ففي هذه الآية الكريمة يبيح الله تعالى لعباده أن ينتشروا في الأرض ليقضوا حوائجهم الدنيوية من بيع وشراء وبناء علاقات اجتماعيّة، وتمتعٍ بالحلال الذي أقره الشرع بعد الصلاة، وكلّ هذا رغبة منه تعالى لتبيين أن نطاق الحلال في الإسلام واسع بعد أداء الواجبات الشرعيّة، لأنّه يعلم (الله جل شأنه) أن كثيرا من الناس يتوهمون بأنّ هذه الأمور التي ذكرناها آنفاً من

(1) ينظر السكاكي، مفتاح العلوم، ص. 117.

(2) سورة فصّلت، الآية 40.

(3) سورة فصّلت، الآية 40.

(4) حفني ناصف، سلطان محمد، محمد دياب، مصطفى طموم، شرح دروس البلاغة، شرح محمد بن صالح العثيمين، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى 2007، القاهرة، ص. 37.

(5) محمد حسنين أبو موسى، دلالات التراكيب، دراسة تحكيلية لمسائل علم المعاني، ص. 265.

(6) ينظر: محمود أحمد نحلة، آفات جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص. 50.

(7) سورة الجمعة، الآية 10.

المحضورات[1]. فإذا استحضرنا مقاييس الطروحات التداولية هاهنا ألفينا أن الغرض المتضمن للقول في هذه العبارة إنّما هو الإباحة وليس الأمر، حيث يغدو هذا الأخير عنصراً متموضعاً محصوراً في فعل التلفظ Locutionary Act الذي عدّه أوستين J. Austine مجموعة من الألفاظ تنتمي إلى جمل سليمة نحويا وحاملة لدلالة أو غرض معيّن[2]، وبالإضافة إلى هذا المنحى التداولي الذي تحمله الآية الكريمة، يمكن القول بما لا يدع مجالاً للشك أنها تندرج ضمن الأفعال الكلامية غير المباشرة Indirect لأنها تشتمل على قوة إنجازية مخالفة لمراد وعرض الآية، وبصيغة أخرى يمكن القول أنها لا تتوافر على تطابق تام بين معنى الجملة ومعنى القول (الأمر/الإبانة).

3–التعجيز: وهو من الأغراض البلاغية التي يخرج إليها الأمر حين وقوع عدم المطابقة بين المعنى الحرفي للبنية السّطحية وغرض الصّيغة أو العبارة التلفظية. ويعرّف عادة بأنّه "الأمر بما لا يطيقه المأمور"[3]، ومن بين الأمثلة التي يمكن الإستناد عليها في هذا الصدد قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿وإن كنتم في ريب ممّا نزّلنا على عبدنا فأتُو بسورة من مثله﴾[4]، فالملاحظ هنا أن صيغة الأمر جاءت صريحة "فأتو" إلاّ أنها لا تفيد الأمر، بل يخرج هذا الأخير إلى غرض آخر ألا وهو التعجيز لعلمه (الله تعالى) أن الكفار غير مؤهّلين وقادرين على الإتيان بسورة في مثله "فهذا تعجيز تحدٍّ، ومثل قوله تعالى في الصيغة الثانية ﴿ فَلْيَأْتُواْ بِحَدِيثٍ مِّثْلِهِۦٓ إِن كَانُواْ صَٰدِقِينَ ﴿٣٤﴾ ﴾[5]، ومثـــل قوله تعالى تعالى ﴿ أَمْ لَهُمْ سُلَّمٌ يَسْتَمِعُونَ فِيهِ ۖ فَلْيَأْتِ مُسْتَمِعُهُم بِسُلْطَٰنٍ مُّبِينٍ ﴿٣٨﴾ ﴾..."[6]، وعليه جاز القول أنّ الآية التّي بين أيدينا تخرج من غرض الأمر –وهو الظاهر– إلى غرض

---

(1) مختار عطية، علم المعاني ودلالات الأمر في القرآن الكريم، دراسة بلاغية، ص. 231.

(2) ينظر: محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص. 44.

(3) مختار عطية، علم المعاني، ص. 227.

(4) حفني ناصر، سلطان محمد، محمد دياب، مصطفى طموم، دروس البلاغة، ص. 37.

(5) سورة الطور، الآية 34.

(6) حفني ناصف، سلطان محمد، محمد دياب، مصطفى طهوم، دروس البلاغة، ص. 37.

ضمني آخر هو التّعْجِيزْ، حيث يُمثِّل هذا الأخير الفعل الإنجازي الذي عقد الكلام من أجله بحكم أنّه معنى إضافي كامن خلف المعنى الأصلي (السطحي/الظاهر)، أو بصيغة أخرى- بمعايير الدّرس التداولي المعاصر: لا ضير في القول: إن التعجيز هاهنا يمثل هدف على أساس أن التداولية كما ذكرنا سابقا تحتفي بالهدف بدلاً من المعنى المقصود (ينظر الفصل الثاني).

4–الدّعاء: قد يخرج أسلوب الأمر إلى غرض الدعاء، وهو ما نلفيه مطروحاً في عدّة آيات قرآنية اشتمل عليها الذكر الحكيم، ومن الأمثلة قوله تعالى في سورة طـــه: ﴿ رَبِّ ٱشۡرَحۡ لِي صَدۡرِي ﴿٢٥﴾ وَيَسِّرۡ لِيٓ أَمۡرِي ﴿٢٦﴾ وَٱحۡلُلۡ عُقۡدَةٗ مِّن لِّسَانِي ﴿٢٧﴾ يَفۡقَهُواْ قَوۡلِي ﴿٢٨﴾ وَٱجۡعَل لِّي وَزِيرٗا مِّنۡ أَهۡلِي ﴿٢٩﴾ هَٰرُونَ أَخِي ﴿٣٠﴾ ٱشۡدُدۡ بِهِۦٓ أَزۡرِي ﴿٣١﴾ وَأَشۡرِكۡهُ فِيٓ أَمۡرِي ﴿٣٢﴾ ﴾[1]، فالظّاهر هاهنا أن الآية الكريمة قد اشتملت على صيغ صريحة الأمر، إلاّ أنّ الغرض الضمني أو فعل قوّة التلفظ Illocutionary Act مخالف للأفعال التلفظية "اشرح"، "يسِّر"، "احلل"، "إجعل"... لأن استعمال الأمر هاهنا على سبيل التضرّع لله[2] بحكم أن النبي موسى عليه السلام يتهيّأ للذهاب إلى فرعون، يتضرّع إلى الله لكي يساعده في هذه المهمّة التي أوكلها الله له لكي يهديه إلى الاستقامة وجادّة الصّواب. وعليه يمكن الحزم أنّ هذه الصيغ المتتالية إنّما هي أفعال كلاميّة غير مباشرة، وغرضها ضمني لا يتطابق مع قوتها الإنجازية، فمن غير المعقول أن يأمر العبد. مهما كانت مرتبته الاجتماعية أو العلميّة –سيّده أي خالقه في هذه العبارة المستمدّة من آيات الذكر الحكيم.

ومردّ ذلك يعز إلى مقولات بلورتها الرؤى البلاغية العربية، حيث كان نظرها إلى أسلوب الأمر وخروجه إلى معانٍ يأخذ مزاجاً تداوليّا محضاً، إذ كان تناولهم لهذا المبحث

---

(1) سورة طه من الآية 25 إلى 32.

(2) ينظر: مختار عطية، علم المعاني ودلالات الأمر في القرآن الكريم ، ص 225.

تناولاً عميقاً يغترف من المظاهر والعناصر المؤطّرة للعملية التواصليّة وهو في عملية البحث والتنقيب عن القصدية التي عقد من أجلها التلفظ. ويتضح مجرى هذا المقتضى التصوري في ذلك المجال الّذي يبدو فيه الدعاء مختلفاً (تداوليّا) مع الأمر، واختلاف هذين الغرضين عن عرض الإلتماس، ويَأخذ هذا الاختلاف منحاً تداوليّا بامتياز، ذلك أنّه يرى في الإلتماس[1] معادلة قوامها التساوي في الرتبة والمنزلة بين البات والمتلقي، بينما يُحدّ الدعاء بدنو مرتبة البات مقارنة مع المتلقي (الخالق عز وجل)، وعكس ذلك تماماً في الأمر كما ذكرنا سابقاً.

بالإضافة إلى هذه الأغراض التّي يخرج إليها الأمر، يمكن القول أن التّمني، والنصح والإرشاد والتسوية والتخيير، والتسخير والإهانة والتحقير، والسخريّة والتهكّم، والتعجب والتكوين والإثارة والإنذار والاعتبار... بمثابة دلالات بلاغية أخرى يمكن للأمر أن يخرج إليها. ولعلّنا لا نبلغ في القول شططاً أنّ الوصول إلى هذه الأغراض الفرعية أو ما يسمى في الدراسات التداولية لاسيما عند أوستين –بفعل قوة التلفظ" مرهونٌ بالوقوف على سياقاتها اللفظية والحالية، أي إنّ المعاني الضمنية المستفادة من الكلام تتولد بمعونة القرائن والأحوال[2].

إنّ هذا الطرح الذي اختصّت به التنظيرات البلاغية العربية التّي اختصّت بقضية أسلوب الأمر والأغراض التي يخرج إليها إنّما يدعونا بقوّة إلى استحضار تنظيرات بعض العلماء والباحثين التداوليين مثل: "غرايس" و"سبربر" و"ولسن"، حيث اعتبر هؤلاء أن المعنى التواصلي (الغرض) يتمّ عن طريق عملية ذهنية استدلالية تعترف حيويتها المنهجية من مبدأ التعاون، ومبدأ المناسبة[3] وهذا ما وجدناه ماثلاً في الطروحات البلاغية التّي أدلت بدلوها في هذه القضية (الأمر). وتثبت أحقية هذا المقتضى التصوري في تلكم

---

(1) ينظر، المرجع السابق، ص. 226.

(2) ينظر: عبد العزيز عتيق، علم المعاني، دار النهضة العربية، بيروت، 1985، ص. 37.

(3) Jacque Moeschler, Théorie Pragmatique et pragmatique conversationnel, p. 29.

المساحة المعنية بتحديد التقاطعات المعرفية المشتركة بين الدرس التداولي والبلاغة العربية، مثل: العمليات الذهنية الإستدلالية الباحثة عن المعنى التواصلي الخفي، الخرق الواضح لمسلمة المناسبة/ الملائمة وبروز معنى إضافي مستلزم وهو ما يضعنا مباشرة في صلب نظرية الاستلزام الحواري.

بالإضافة إلى هذا التخريج، يمكن القول أن مفهوم الكفاءة التداولية (القدرة التواصليّة) من بين المقولات المفاهيمية التي نلفيها تفرض نفسها بقوة في هذا المضمار المعنى باستعمال أسلوب الأمر، حيث يرتكز البات المستخدم لصيغة الأمر وأسماء الأفعال الخاصّة به على الكفاءة التداولية التّي يمتلكها المرسل إليه والتّي تؤهّله لتأويل الخطاب المنجز تأويلا حقيقيا مناسباً لأنّه على أتمّ دراية بدلالة هذه الأسماء أي "[...] أنها وضعت لتدل على صيغ الأفعال كما تدل الأسماء على مسمياها فقولنا: بُعد، دال على ما تحته من المعنى، وهو خلال العرب، وقولك هيهات اسم للفظ بُعد، دال عليه وكذلك سائرها، والغرض منها الإيجاز والاختصار ونوع من المبالغة، ولوا ذلك لكانت الأفعال التي هذه الألفاظ أسماء لها أولى تموضعها، ووجه الاختصار فيها مجيئها للواحدة والواحدة والتثبيت والجمع بلفظ واحد وصورة واحدة [...] وأمّا المبالغة، فإن قولنا منه أبلغ في المعنى من اسكت [...] وأمّا دلالة [أسماء الأفعال] على ما تدل عليه الأفعال من الأمر والنهي [...] وإنّما تستفيد من مدلولها لا منها نفسها، فإذا قلت: صه دل ذلك على اسكت، والأمر مفهوم منه، أي من المسمّى الذي هو اسكت..."[1].

6.1–أضرب الخبر واعتباراتها التداولية عند المبرّد:

لعلّ أدنى محاولة استنطاقية للمباحث التّي اختصت بها البلاغية العربية بشكل عام، وعلم المعاني بشكل خاص؛ إنّما تفضي إلى رؤية جوهرية مفادها ذلك الاهتمام المركز الذي انتاب التنظيرات والتّصورات البلاغية بالمتلقي وأوضاعه المختلفة، حيث مثّل هذا

([1]) ابن يعيش موفق الدين، شرح المفصل، عالم الكتب، الجزء الرابع، (د.ت)، ص. 29.

الأخير قطب الرحى بالنسبة للبليغ الّذي يريد أن يجنح بكلامه نحو الرقي والاستحسان والقبول.

فمراعاة حال المخاطب تجعل عملية التواصل سهلة وفعّالة وممكنة، على أساس أنّها المحرك المعنوي الذي يفضي إلى الإفهام وتجنب الغموض واللّبس. وعليه يسعى المتكلّم جاهدًا لمعرفة الوضع الحال الذي يكون عليهما المتلقي، ليتسنى له صياغة كلامه على وفق تلك الحال.

وفضلاً عن معرفة حال المخاطب؛ وجب على المتكلم وهو بصدد بناء عباراته اللغويّة مراعاة الظروف والمعطيات المحيطة به ومنها[1].

–**المقام والسّياق**: باعتبار أنّ العملية التواصلية مرهونة وخاضعة لمناسبات القول العلاقة القائمة بين الباث والمتلقي، فلن يكون الكلام ذا إفادة، ولا الخبر ما لم يكن حال المخاطب ملحوظًا.

–**الحالة الاجتماعيّة**: فالتقاليد والعادات من الموضوعات الكبرى التّي تدفع بالبليغ إلى انتقاء منحًا استراتيجيا ملائمًا لا يجانب حدّ الصواب، وعلى وفق هذا التصور ظهرت أساليب واختلفت أساليب أُخر.

وعي المخاطب ومستوى ثقافته.

إنّ هذه التخريجات الأخيرة كانت ماثلة بحدّة في المقولات البلاغية التّي اختصّت بمبحث أضرب الخبر، ومن بين البلاغيين العرب الذين كان لهم دور طلائعي في إثراء هذا المبحث نلفي الشاعر والنقاد الفصيح "أبي العباس المبرّد"، حيث كان من السبّاقين الذين أغنوا هذا المبحث بنظرة مستفيضة غنيّة بالأسس والاعتبارات ذات الطابع الاستعمالي الذي يلتقي مع طروحات الدّرس التداولي المعاصر الكثير من جوانبه ونواحيه.

ويَثْبُت هذا المقتضى التصوري، حين نلفيه يحاول الإجابة على سؤال الكندي المتفلسف حين قال له: "إني لأجد في كلام العرب حشوا: فقال له أبو العبّاس: في أيّ

(1) ينظر: بان الخفاجي، مرعاة المخاطب في النحو العربي، ص: 60.

موضع وجدت ذلك؟ فقال: أجد العرب يقولون: عبد الله قائم، ثمّ يقولون: إنّ عبد الله قائم ثم يقولون: إنّ عبد الله لقائم فالألفاظ متكررة والمعنى واحد. فقال أبو العباس: بل المعاني مختلفة لاختلاف الألفاظ، فقولهم: عبد الله قائم إخبار عن قيامه، وقولهم: إنّ عبد الله قائمٌ، جواب عن سؤال سائل". وقولهم: إنّ عبد الله لقائم، جواب عن إنكار منكر قيامه، فقد تكرّرت الألفاظ لتكرّر المعاني، فما أحار المتفلسف جوابًا"[1].

وينجرّ عن هذا الطرح أن المتلقين الذين يستقبلون الخبر إنّما ينقسمون إلى ثلاثة أصناف:

أ–إذا كان المتلقي خالي الذّهن من الحكم؛ وجب إخلاء العبارة من أداة التوكيد (وهو ما يقابل الحالة الأولى).

ب–إذا كان المتلقي شاك أو متردّد في مصداقية الخبر، يحسن توكيد الخبر بأداة توكيد واحدة (وهو ما يقابل الحالة الثانية).

ج–إذا كان المتلقي منكر الحكم من أساسه؛ وجب توكيد الحكم توكيدًا مبالغاً فيه (وهو ما يقابل الحالة الثالثة).

–فبالنسبة للحالة الأولى: يفرغ المتكلّم كلامه من التوكيد "لأنّ التوكيد، زيادة في المبنى، والزيادة التّي لا فائدة منها تركها فائدة"[2] وبالتالي تتدعم الفعاليّة الاقتصادية في الكلام، ويخلو الكلام من التطويل والإسهاب الذي لا فائدة منه في هذه الوضعية، ومنه قول الشاعر[3]:

أتاني هواها قبل أن أعرف الهوى   فصادف قلبًا خاليا فتمكّنا

(1) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص. 212.

(2) حفني ناصف، سلطان محمد، محمد دياب، مصطفى طموم، شرح دروس البلاغة، شرح: محمد بن صالح العثيمين، ص.31.

(3) ينظر: خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيليّة في الدّرس العربي القديم، ص. 178.

ويسمّى هذا الضرب من الخبر بـــ:"الخبر الابتدائي"، لأن هذا الضرب الذي لا يشتمل على أدوات توكيدية كفيل بأن يتمكن في نفس المتلقي لمصادفته إيّاه خاليًا.

–أمّا بالنسبة للحالة الثانية المتعلقة بالخبر الطلبي؛ وجب على المتكلم توكيد كلامه لأن المتكلّم شاك ومتردِّد لأنّ "النفس حين تتردّد تصير في حاجة إلى قدر من التوثيق، وإن كان الحكم على وفق ظنها؛ لأن ما تظنه وتميل إليه هي أيضا في حاجة إلى توكيده"[1] ومن بين الأمثلة التي يمكن الإستناد عليها في هذا المورد قوله تعالى: ﴿ إِنَّآ أَنزَلۡنَـٰهُ فِى لَيۡلَةِ ٱلۡقَدۡرِ ۝١ ﴾[2]، فبالرغم من إرسال هذه الآية بدون معرفة "المخاطب أَهُو متردد أم لا، ترسل الآية مؤكّدة بـــ"إنّ" لمخاطب يرضيه هذا التوكيد (مؤمن)، ومخاطب يتوقع تردّده"[3].

–وفي حالة الثالثة: فالمخاطب الجاحد المنكر للخبر إنكاراً يحتاج إلى أن يؤكَّد بأكثر من مؤكِّد، فتضاعف عناصر التوكيد هاهنا يجب أن تكون متوافقة مع مقدار تصاعد حالة الإنكار، "بحكم أنّ وظيفة الخبر حينئذ هي تثبيت هذا المعنى في تلك النفس الرافضة له فلا مفر من أن تكون قوة العبارة ووثاقتها ملائمة لحال النفس قادرة على الإقناع"[4] ومن هنا يظهر بقوة ذلك البعد الذي يرتقي بالعبارات والجمل نحو الأفق التداولي، وبالضبط نحو بوتقة الحجاج، بحكم أن الاستعمال الدقيق والأمثل لأدوات التوكيد، إنّما ينحو نحو دائرة الإقناع، فكلمّا تصاعدت حركة الجحود والإنكار، إزداد أدوات التوكيد في الصيغة الكلاميّة.

من هذا المنطلق يغدو والمتلقي والاهتمامات الذّهنية والظروف النفسية التّي تنتابه –عند المبرد– من أقصى الفعاليات التّي توجه العبارات (الأفعال الكلاميّة) من حيث

---

(1) ينظر: محمد حسنين أبو موسى، دلالات التراكيب، دراسة تحليليّة لمسائل علم المعاني، ص 53.

(2) سورة القدر الآية 1.

(3) خليفة بوجاري: في اللسانيات التداولية، ص 179.

(4) محمد حسنين أبو موسى، دلالات التراكيب، ص 53.

تركيبها الداخلي وتدعيمها بأدوات فنية ونحوية الغاية منها إشباع الجوع المعرفي الّذي ينتاب المتلقي في قضيّة معيّنة، وهو ما يدخل ضمن أهم مقولة تحكم التصورات والمباحث البلاغية، ونقصد بها فكرة "مراعاة مقتضى الحال" التّي تعتبر بمثابة العمود الفقري لمن أراد أن يسْمُو بقوله نحو البلاغة الحقيقية الراقية. ولا جرم أن هذه المقولة الأخيرة مطعّمة بمستويات وأسس تداولية واضحة وصريحة وهو ما أثبتناه في الفصل السابق من البحث.

بالإضافة إلى هذا المنحى التداولي الذي اشتملت عليه تنظيرات المبرّد أثناء معالجته أضرب الخبر؛ يمكن الباحث المتفحص أن يلتمس بعض الومضات التداوليّة المنجرّة عن طرحه الأخير، ولكي تثبت هذا التصور بات لزاماً علينا الاعتماد على بعض الآيات القرآنية من سورة يس، التّي نحسبها خير شاهد يصوّر هذا الأصل النفسي الدّقيق المُرْتَبِطْ بالمتلقي في بناء إستراتيجيات وأساليب تداوليّة ذات طابع استعمالي ذو طابع فضفاض يتناسب مع الوضعيات والحالات المختلفة التّي يمكن أن يكون عليها المتلقي. يقول الله تعالى وهو يصف لنا دوار المرسلين مع أصحاب القرية ﴿ وَٱضْرِبْ لَهُم مَّثَلاً أَصْحَٰبَ ٱلْقَرْيَةِ إِذْ جَآءَهَا ٱلْمُرْسَلُونَ ﴿١٣﴾ إِذْ أَرْسَلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ فَقَالُوٓاْ إِنَّآ إِلَيْكُم مُّرْسَلُونَ ﴿١٤﴾ قَالُواْ مَآ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا وَمَآ أَنزَلَ ٱلرَّحْمَٰنُ مِن شَىْءٍ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ ﴿١٥﴾ قَالُواْ رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّآ إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ ﴿١٦﴾ ﴾[1].

إنّ النظر الدقيق والوافي لهذه المتتالية من الآيات القرآنية، يفضي إلى تقديم صورة كاملة وواضحة حول كيفية تكاثر عناصر التوكيد وفقاً لتصاعد أحوال الإنكار، حيث نرى أن خطاب الرسل –عليهم السّلام– لأصحاب القرية كان بواسطة خبر طلبي وهو ما نجده في عبارة "إنّا إليكم مرسلون" لأنّ أهل القرية راودهم الشك في رسالة هؤلاء الرسل، وبالتالي كذّبوهم بالرغم من إرسال رسول ثالث من قبل الله. وبعد إنكارهم الشديد والمتطاول المسف بقولهم ﴿ما أنتم إلاّ بشر مثلنا وكذا﴾، وكذا قولهم ﴿وما أنزل

(1) سورة يس الآية 13، 14، 15، 16.

الرحمن من شيء﴾ و﴿إن أنتم إلاّ تكذبون﴾؛ أُكِّد الخبر بأكثر من مؤكّد، وهو ما نلفيه في عبارة قالوا ﴿ربّنا يعلم إنّا إليكم لَمُرسلون﴾ حيث أضاف الرسل عليهم السّلام إلى الصّياغة الأولى ألوانا جديدة من التوثيق والتوكيد، وهو ما جعلها تصب في مجال الخبر الإنكاري.

وعليه يمكن إستحضار بعض التنظيرات التداولية المعاصرة في عملية تحليل هذا "التكثير" المتعلق بعدد أدوات التوثيق والتوكيد والموافق لتصاعد درجة الإنكار. بمقاييس نظرية الأفعال الكلامية؛ يمكن القول أنّ هذه الاختلافات التّي اعترت هاتين العبارتين هي نتاج ذلك التعدّد الكامن فيما سمّاه الفيلسوف اللغوي سورل J. Searl بدرجة الشدة للغرض المتضمن في القول[1]، فعلى الرغم من أن هذين الفعلين الكلاميين متشابهين في نفس الغرض المتضمن في القول؛ إلاّ أنهما يختلفان في درجة الشدّة[*].

([1]) ينظر: مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، ص. 97/96.

([*]) بالإضافة إلى اعتبار هذه الأدوات (التوكيد) من العوامل التي تملي الشدّة المتضمنة في القول؛ تملك البلاغة العربية بعض الأدوات الإجرائية التّي من شأنها خلق تفاوت في درجات الشدّة المتضمنة في القول، فالأمر مثلاً إذا قرن بنون التوكيد الثقيلة التّي تفيد الفعل، نتج عنه درجة عالية من الشدّة للغرض المتضمن في القول مقارنة مع استعمال نون التوكيد الخفيفة، كما أن هذا الاستعمال الأخير يحتوي على درجة أكبر من الشدّة للغرض المتضمن في القول إذا ما قورن باستعمال الأمر المجرّد، ويمكن بسط هذا التصور عن طريق هذا الشكل التوضيحي التالي:

لنذْهَبَنَّ إلى السّوق (1)
لنذْهبْنْ إلى السّوق (2)
لنذهب إلى السّوق (3)

فنون التوكيد الثقيلة التّي تشتمل عليها العبارة الأولى، تنطوي على درجة عالية وقويّة من الشدّة للغرض المتضمن في القول إذا ما قورنت بالعبارة الثانية، وهذه الأخيرة تنطوي بدورها على درجة قويّة من الشدّة المتضمنة في القول إذا ما قورنت بالعبارة الأخيرة.

2–الأبعاد التداولية في علم البيان:

1.2–الاستعارة والحجاج:

تعتبر الاستعارة من الأساليب والآليات الفنية البلاغية ذات البعد الإستراتيجي الذي يغذيّ الكلام ويطعّمه بمقومات وومضات تداولية حجاجيّة بالدرجة الأولى، ويعتبر هذا المبحث البلاغي من القضايا التي تتموضع تحت لواء علم البيان، وقد نالت حصّة كبيرة لا يستهان بها من حيث الدراسة والتنظير والتطبيق من طرف نفر كبير من البلاغيين العرب وذلك في مستويين اثنين: المستوى الأول: وهو الجانب المعنى بتوظيف (تطبيق) الاستعارة في النصوص والخطابات الإبداعية بمختلف أشكالها وصورها لإعطاء منتوجاتهم الإبداعية طابعاً خاصًّا يتجه بمقوماته نحو زرع ومضات فنية جمالية (تحسيسية) من جهة، وكذلك إمدادها بمقومات إستراتيجية هادفة تخدم الأهداف والأغراض التي عقد الكلام من أجلها كالإقناع والتأثير والإستمالة (وهو ما سوف نبينه من خلال عرض بعض الأمثلة والشواهد)، أما المستوى الثاني: فهو مرتبط بالبلاغيين والنقاد والمنظرين؛ فقد انكبّ هؤلاء على دراسة الاستعارة ووضع مقاربات خاصّة بها من فحص وتحليل واستقرار وتقسيم...الخ. فماهي الاستعارة، وهاهو السرّ الّذي انطوت عليه في بعدها الإستعمالي التّداولي؟

تعرف الإستعارة لغويّا عند ابن منظور في اللّسان بإرجاعها إلى مصدرها الأوّل وهو العارية، والعارية والعارة في اللّسان: ما تداولوه بينهم، وقد أعاره الشيء وأعاره منه وعاوره إيّاه، وتعوّر واستعار طلب العارية، واستعاره الشيء واستعاره منه: طلب منه أن يعيره إيّاه[1].

(1) ابن منظور، اللّسان، مادة عور.

ويعرف أحمد مطلوب الاستعارة بأنها نقل الشيء من شخص إلى آخر حتّى تصبح تلك العارية من خصائص المعار إليه[1].

أمّا في الاصطلاح يقول ابن المعتز: "وإنّما هو استعارة الكلمة لشيء لم يعرف بها من شيء قد عرف بها"[2]، كما يعرفها العسكري (أبو هلال) بأنّها: "نقل العبارة من موضوع استعمالها في أصل اللّغة إلى غيره لغرض"[3] أي أنّ هذا الانتقال من الاستعمال الوضعي الأصلي إلى غيره منوط بالمقاصد والأغراض التّي يتوخاها البليغ من خلال كلامه، وبالتالي يتجاوز توظيف الاستعارة في النصوص والخطابات ذلك الأساس التنميقي (التحسيني) للكلمات إلى حدود أوسع تأخذ نصب أعينها تحقيق المقاصد والأغراض التّي لا يتلفظ إلاّ من أجلها.

أمّا في عهد القاضي الجرجاني أخذت الاستعارة اتجاهاً استثنائيا مختلف عن طروحات النقاد والبلاغيين العرب من حيث العمق ووضوح الدلالة، ففي إطار زرعه لماهيتها يقول: "الاستعارة ما اكتفى فيها بالاسم المستعارة عن الأصلت ونقلت العبارة فجعلت في مكان غيرها، وملاكها تقريب الشبه ومناسبة المستعار له للمستعار منه، وامتزاج اللفظ بالمعنى حتى لا يوجد بينهما منافرة ولا يتبين في أحدهما إغراض عن الآخر"[4] ويظهر في التعريف كلّ الجوانب المرتبطة بالاستعارة سواء التي تعلقت بالمستعار أم بالمستعار منه أم بالعلاقة بينهما.

---

(1) أحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، مطبعة المعجم العلمي العراقي 1403هـ/1983م، ج.1، ص.136.

(2) ابن المعتز، البديع، تحقيق: كراتشونسكي، دار الحكمة، حليوني – دمشق (د.ت)، ص. 20.

(3) أبو هلال العسكري، الصناعتين، ص. 240.

(4) القاضي الجرجاني، الوساطة، (بين المتنبي وخصومه) تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي البخاري، مطبعة عيسى الحلبي، ط.4، 1966، ص. 41.

ولعلّنا لا نبلغ شططًا من القول إذا عتبرنا أن توظيف الاستعارة في العبارات اللغوية ينطوي على أسرار جمالية وفوائد فنية تغذي الأقوال وتطعِّمها بمستويات تداولية من شأنها إستمالة الأنفس والتأثير عليها أكثر من الإطناب في تشكيل الخطابات من المواضعات اللغوية، يقول عبد القاهر الجرجاني في هذا الصّدد: "تعطيك الكثير من المعاني باليسير من اللفظ، حتى تخرج من الصدفة الواحدة عدة من الدّور، وتجني من الغض الواحد أنواع الثمر [...] فإنك لترى بها الجماد حيّا ناطقا، والأعجم فصيحاً، والأجسام الخرس مبينة والمعاني المعاني الخفية بادية جليّا، وإذا نظرت في أمر المقاييس وحدها ولا ناصر لها أعز منها، ولا رونق لها ما لم تزنها، وتجد التشبيهات على الجملة غير معجبة ما لم تكنها، إن شئت أرتك المعاني اللطيفة التّي هي من خبايا العقل، كأنّها قد جُسِّمت حتى رأتها العيون، وإن شئت لطغت الأوصاف الجسمانية حتى تعود روحانية لا تنالها إلاّ الظنون"[1]، بمعنى أن الدور الذي تضطلع به الاستعارة إنّما هو دور فعّال يقوم على تحريك عجلة الانتقال من المعاني التجريدية (التخليليّة) إلى معاني مجسمة (تجريبية) تدرك عن طريق الحواس من جهة، والانتقال من المعاني المحسوسة إلى معاني روحانية ذات طابع تخييلي من جهة أخرى، وكل هذا من أجل استمالة الأنفس والتأثير عليها.

ومن الأمثلة التّي يمكن الاستناد عليها لتتبين مقتضى هذا الطّرح ما نجده مبثوثا في ثنايا تفسير الزمخشري، وبالضبط في مجرى حديثه وتفسير لقوله تعالى: ﴿ كِتَـٰبٌ أَنزَلۡنَـٰهُ إِلَيۡكَ لِتُخۡرِجَ ٱلنَّاسَ مِنَ ٱلظُّلُمَـٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ ﴾[2]، وكلمتا: "الظلمات" و"النور" يمثلان استعارتان لــ"الظلال" و"النور" على التوالي عند الزمخشري[3]، وبصيغة أدق: فإنّ

([1]) عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة في علم البيان، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلميّة، الطبعة الأولى، 2001، بيروت، لبنان، ص. 40.

([2]) سورة إبراهيم، الآية الأولى.

([3]) ينظر، الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل من وجوه التأويل، دار المعرفة للطباعة والنشر، (د.ت)، ج.2، ص. 365.

المستعار هو كلمة الظلمات، أمّا المستعار منه فهو كلمة الظلال، أمّا الجامع بينهما فهو: عدم الإهتداء والتخبط، أمّا بالنسبة للفظة "النور" فقد استعيرت للهدى. والقرينة في كلّ من الاستعارتين قوله: (كتاب أنزلناه إليك) فالقرآن قد نزل لإخراج الناس من الضلال إلى الهدى، و لم يترل لإخراجهما من ليل حقيقي إلى نهار حقيقي[1].

نفهم من هذا الطّرح الّذي اختصّ بتفسير هذه الآية الكريمة أن الظلمات ظلمات الكفر والجهل، والنّور نور الإيمان والعلم. وقد جمعت الظلمات ومفردها ظلم؛ لأن سبل الجهل والكفر كثيرة. وأُفرد النور؛ لأن طريق الإيمان وأخذ أَوْحد (حبل الله المتين)، وعليه تنبع رؤية جليّة واضحة مؤدّاها حصول تجاوز المستوى التخييلي التجريدي والمتمثل في الجهل والكفر إلى مستوى آخر وهو مستوى الإدراك المباشر الذي يتمّ عن طريق الحواس، باعتبار أن الظلمات والنور أسماء جامدة، يمكن رؤيتها ومعانيها بالعين المجرّدة.

إن هذا الانتقال المبني على تقريب الصّورة –ذات البعد المقصدي– للمتلقي خليق بتأسيس تفاعل حقيقي بين ذهنه وبين ما ورد في الخطاب أكثر من استعمال ألفاظ تخييليّة بعيدة عن الواقع المحسوس وتشكيلاته. ومن هنا يظهر فضل استعمال "الاستعارة وما شاكلها على الحقيقة فإنّها تفعل في نفس السّامع ما لا تفعله الحقيقة"[2] وهو ما يؤدّي بنا رأساً للقول أن ما تفعله الاستعارة في المتلقي يصب تحت مجال أوسع هو مجال الإستراتيجية الحجاجيّة وفناياها القائمة على الإثبات بآليات وتراكيب تهزّ النفس وتنحوا نحو الإقناع بمظهرية: الإثباتي (التقريري) أو المظهر الذي يقوم بنفي المعتقدات القبليّة الموجودة مثل عمليّة التخاطب.

([1]) علي البدري، علم البيان في الدراسات البلاغية (دون دار نشر)، الطبعة الثانية (1404/1984)، ص. 185.

([2]) أبي هلال العسكري، الصناعتين، ص. 241.

كما نلفي في الخطاب القرآني عدّة آيات قرآنية تشمل على الاستعارة الحجاجيّة، ومثالها في الآية الثانية عشر من سورة المائدة، يقول الله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ ٱثْنَىْ عَشَرَ نَقِيبًا ۖ وَقَالَ ٱللَّهُ إِنِّى مَعَكُمْ ۖ لَئِنْ أَقَمْتُمُ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَيْتُمُ ٱلزَّكَوٰةَ وَءَامَنتُم بِرُسُلِى وَعَزَّرْتُمُوهُمْ وَأَقْرَضْتُمُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا لَّأُكَفِّرَنَّ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ وَلَأُدْخِلَنَّكُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ۚ فَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ مِنكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ ﴿١٢﴾ ﴾[1]، يعد هاهنا الله سبحانه وتعالى بني إسرائيل بالتّكفير عن سيئاتهم إذ ما انقادوا إلى تعاليم الله ورجعوا إلى العقيدة الصّحيحة.

أمّا الاستعارة في هذه الآية فهي في لفظ "القرض" لما قال سبحانه "وأقرضتم الله قرضاً حسنا" فقد شبه الله تعالى الصدقة بالقرض، ثمّ حذف المشبه، أمّا الجامع السيي بينهما فهو: أنّ كلاهما مأجور. وعليه يمكن أنْ نستشف أنّ مجيء الاستعارة هنا قائم على الرّبط بين متشابهين منتميين إلى جنسين مختلفين متباينين.

يقول الألوسي –وهو صاحب تفسير روح المعاني– في هذا المقام المتعلق بتحليل الاستعارة الواقعة في هذه الآية: "..بالإنفاق في سبيل الخير، وقيل بالتصدّق بالصدقات المنوبة، وأياما كان فهو استعارة، لأنّه سبحانه لما وعد بجزائه والثواب عليه شبههُ بالقرض الذي يقضي بمثله، وفي كلام العرب قديماً الصالحات قروض (قرضاً حسنا) وهو ما كان من طيّب نفس على مقال الأخفش، وقيل: ما لا تبعه منّ ولا أذى"[2] بمعنى أن القرض في هذه الآية الكريمة مرتبط بالصدقة، فبالرغم من أن القرض في معناه الحقيقي منوط بالأشياء والأمور الماديّة، إلا أنّ الله تعالى استعارها، على أساس أن الرابط المعنوي قائم

(1) سورة المائدة الآية 12.

(2) الألوسي: روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثانية، لبنان 1353هـــ، ج6، ص. 88.

على عنصرين اثنين هما الوعد والأجل. وبذا فإن استعمال الاستعارة في هذه الآية الكريم ينطوي على بعدٍ تداولي حجاجي يرمي بطاقاته نحو إقامة واقع جديد يفضي إلى التأثير على الأنفس (بين إسرائيل) ودفعهم نحو إقامة الصلاة والزكاة والإيمان بالرسل، وغيرها من التعاليم الإلهية، التي بعث الله الرّسل من أجل ترسيخها في أذهان وأنفس العباد.

ومهما يكن من أمر فإن عبارة "أقرضتم الله قرضا حسنا" التي استعملها الله سبحانه في هذه الآية تتمفصل حول مجالين مختلفين؛ فالمجال الأوّل مرتبط بالنظرة السّطحية التّي تظهر من خلالها هذه العبارة المشتملة على الاستعارة مجرّد جملة ذات محتوى إخباري محض، أمّا المجال الثاني: فهو المسؤول عن المعاينة الفكرية التحليلية الدقيقة التّي تغوص في العمق الحقيقي (الدلالي/التداولي) المرتبط بمقاصد الاستعمال وفنياته وإستراتيجياته، وفي هذا المجال العميق تأخذ تلك العبارة وجهة حجاجية جليّة، حيث تصبح العبارة أو الجملة المشتملة على هذه الاستعارة فعلاً كلاميّا ينطوي على طاقات حجاجية ويأخذ هذا الأخير على عاتقه مهمّة إقناع الآخرين وجرهم نحو حقيقة معيّنة، وهو ما يذكرنا ويدعونا إلى استحضار رؤى وتنظيرات ديكرو Ducrot في هذا المجال إذ يعتبر هذا الأخير "أنّ الكثير من الأفعال الكلاميّة لها وظيفة حجاجيّة، والتّي توجّه المتلقي إلى نتيجة معيّنة، أو نفيها عن ذهنه، وحين تكون موضوعيين ونجانب العموميّة يمكن الاعتبار أنّ الوظيفة الحجاجيّة تحمل العلامات داخل الجملة نفسها، فالقيمة الحجاجية لملفوظ ما ليست فقط نتيجة المحمولات الخبرية له، ولكن للجملة الواحدة عدّة دلالات وعدّة صيغ أسلوبية، والتي يمكن أن تضيف إلى محتواها الخبري توجيهات حجاجيّة الملفوظ، على أساس أنّها توجه المتلقي إلى وجهة دون أخرى"[1]، وهو ما نراه في الاستعارة قائماً، فبالإضافة إلى المحتوى الخبري الذي يمكن أن تتضمنه، يمكن القول أنها

(1) C.F. Oswald Ducrot ; Les échelle argumentative, Edition de Minuit ; Paris, 1985, p. 15.

تنطوي على ذخر حجاجي أساسه إقناع المتلقين أو قلب قناعاتهم باستعمال اليسير من اللّفظ مقارنة مع الاستعمال الوضعي القائم على الحقيقة.

2.2–الكناية ومبدأ التأدب:

تندرج الكناية ضمن مباحث علم البيان، ولقد حظيت بجهود وفيرة من لدن قسط كبير من البلاغيين العرب. فماهي الكناية وهل تنطوي هذه الأخيرة على جوهر ذو بعدٍ تداولي محكوم بحركية الاستعمال ضمن السياقات والأطر التواصلية المختلفة.

–الكناية لغة هي: أن تتكلم بشيء وتريد غيره، وكنّى عن الأمر بغيره لا يكنّى كناية، وقد تكنّى أي تستر، من كنّى عنه إذا ورّى، أو من الكنيَّة[1].

وفي كتاب التعريفات لمؤلفه الشريف الجرجامي، نُلفي أن الكناية "كلام استتر وإن كان معناه ظاهراً في اللغة"[2] فبالرغم من أن تشكيل الكناية قائم على استخدام ألفاظاً متعارف عليها من قبل جماعة لسانية معيّنة، إلاّ أن المعنى المراد الوصول إليه والمقصود هو خفيّ، مستور قابع في مستوى عميق، نصل إليه من خلال استدلالات ذهنية منطوية على خطوات يمرّ خلالها الفكر ليصل في آخر المطاف إلى القصدية.

أمّا في الاصطلاح؛ فبالرغم من الاختلاف الّذي ساد وجهات النظر في إقامة تعريف نهائي لها[3] إلاّ أننا نستطيع أن نوجز تعريفها من خلال الاعتداد بما أورده قدامة بن جعفر في نقد النثر، وما وجد في ثنايا كتاب أبو عبيدة المسمّى بمجاز القرآن. فبالنسبة للأوّل فقد عنونها بعنوان آخر أسماه الإرداف، وتحديده: "أن يريد الشاعر دلالة على معنى من المعاني فلا يأتي باللفظ الدّال على ذلك المعنى، بل بلفظ يدلّ على معنى هو ردفه وتابع

([1]) ابن منظور، اللّسان، مادة كني.

([2]) الشريف الجرجاني، كتاب التعريفات، معجم فلسفي منطقي: تحقيق عبد المنعم الحنفي، دار الرشاد القاهرة، (د.ت)، ص

([3]) ينظر: سمير أبو حمدان، الإبلاغية في البلاغة العربيّة، ص. 156.

له"[1] أي أن الكناية وفق هذا لأبي عبيدة فهي تعبّر عن الخفية، واستدل في هذا المقام بقول الله تعالى: ﴿ نِسَآؤُكُمۡ حَرۡثٞ لَّكُمۡ ﴾[2]، حيث قال أنها من الكناية والتشبيه[3].

كما تعرّض الزمخشري إلى بعض الآثار الطيّبة التّي تنتج من استعمال الكناية، وإن لم يقف عند كلّ صغيرة أو كبيرة تعلقت بالتعبير الكنائي، إلاّ أننا نجرم أن الأمثلة التّي ساقها في هذا المضمار خليقة بتأسيس منفذٍ معرفي قائم على التقاطع المنهجي مع بعض طروحات البحث التّداولي المعاصر، وهو ما سنثبته في السّطور اللاّحقة.

وقد عرّف الزمخشري الكناية بأنّها ذكر الشيء بغير لفظه الموضوع له، وساق أمثله لتسيير فهمها واستيعابها كـــ: (طويل النجاد والحمائل) لطويل القامة، و(كثير الرماد) للمضاف[4]، وفي قوله تعالى ﴿ نِسَآؤُكُمۡ حَرۡثٞ لَّكُمۡ فَأۡتُواْ حَرۡثَكُمۡ أَنَّىٰ شِئۡتُمۡۖ ﴾[5]، يرى أنّها من الكنايات اللطيفة والتعريضات المستحبّة، وهذه وأشباهها في كلام الله آداب حسنة على المؤمنين أن يتعلموها، ويتأدبوا بها، ويتكلّف مثلها في محاوراتهم وكتاباتهم[6]، فهذه الآية الكريمة تنطوي على إيحاءات لطيفة وملابسات موحية للحياة الزوجيّة وما تشتمل عليه من أمور تلبيةً لحاجات ورغبات (الجماع) أجازها الشرع، ولكن الله تعالى لم يخاطب عباده بواسطة الأسلوب المباشر وتفادي اللفظ الخسيس المُفحش، فسمى بتعبيره نحو بلاغة راقية تأخذ حسبانها اعتبارات أخلاقية، فَهُذِّبَتْ من هذا المنطلق الصّيغ القرآنية التّي عالجت مثل هذه المواضيع واستعمال فيها التلميح مقابل الأسلوب المباشر.

([1]) أبي الفرح قدامة بن جعفر: نقد الشعر، تحقيق: عبد المنعم خفاجي، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ص. 107.

([2]) سورة البقرة، الآية 223.

([3]) ينظر: أبو عبيدة (معمر بن المثنى)، مجاز القرآن، تحقيق محمد فؤاد ركين، مكتبة الخانجي، (د.ت)، ج.1/ص 73.

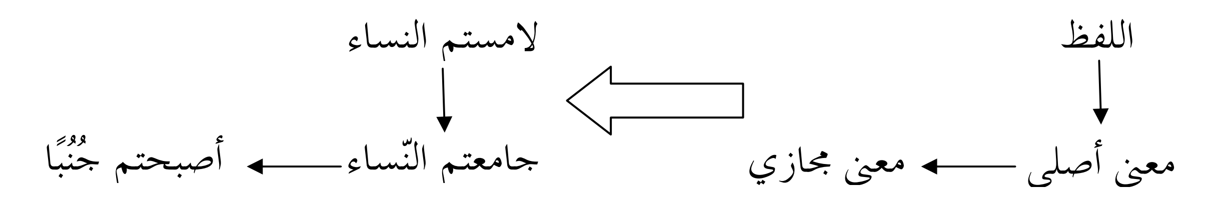
([4]) الزمخشري، الكشاف، ج.1، ص: 372/379.

([5]) سورة البقرة، الآية 223.

([6]) ينظر: الزمخشري، الكشاف، ج.1، ص. 362.

وهذا السّبب أوصى الزمخشري المؤمنين بالتحلّي بهذا الأسلوب التلميحي في الخطابات اليوميّة، رغبةً منه في بناء مجتمعات إسلامية قائمة على الاحترام والتأدّب المتبادل، والرقي بالمؤمنين نحو درجات الكمال، بحكم أن الأسلوب الكنائي يستعمل للتستّر والخفاء من الأمور التّي تشكل بعض الحرج (من الناحية الدلالية) وتجاوز التصريح المباشر الذي قد يضرّ بالعلاقة بين المتكلم والمتلقي.

ومن الأمثلة التّي يمكن الاستدلال بها في هذا المضمار كذلك قوله سبحانه وتعالى ﴿ أَوْ لَـٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَلَمْ تَجِدُواْ مَآءً ﴾[1]، فهذه الآية الكريمة في معناها الحقيقي تتحدث عن الجماع والخلوة، ولكنها استعملت لفظاً آخر بينه وبين المعنى المقصود (الجماع) ارتباط وتلازم، أي أنها اتّخذت إستراتيجية تلميحية غير مباشرة اعتمدت على المتلقي واستدلالاته الذهنية لفك شفرات هذه العبارة القرآنية الكريمة عبر خطوات ومحطات ذهنية إستدلالية منظمة يمكن أن نبسطها على الشكل التالي:



وبذا فإنّ الوصول إلى القصدية L'intentionnalité من قبل المتلقي أمرٌ معقدٌ نوعاً ما، لا يمكن أن يتأتّى إلاّ بتشغيل الذهن وفق تراتبية منتظمة تأخذ اتجاها موازياً للمعنى الحقيقي المستور وراء المعنى المجازي.

عند هذا الحد تنبع إشارات جليّة حول تعالقات معرفية وتقاطعات منهجيّة واقعة بين مفترق طرق مبحث الكناية والدرس التداولي المعاصر في بعض مناحيه، وإذا وقفنا هاهنا وقفة تأمليّة، وجدنا أن أهم هذه المناحي والمبادئ التداوليّة التّي نلفيها مطروحة في

(1) سورة النساء الآية 43.

الأسلوب الكنائي واستعمالاته تُختصر في مبدأين اثنين هما: المبدأ الحجاجي بحكم أنّ هذا الأخير يتأتّى في إطار تلك القيمة الإبلاغية التأثيريّة، التي تنبع من استعمال الكناية (ذات الطابع التلميحي)، فالمتلقي وهو يحاول فك شفرات هذا الأسلوب غير المباشر في التلفظ يسير وفق مسار ذهني استدلالي معقد قائم على محطات تلازميّة ليصل في الأخير إلى المقصديّة الخفية والمستورة، وهو مردّ تأثّره البالغ بهذا الأسلوب أكثر من تأثّره بالاستعمال التصريحي المباشر[1]، ون هنا يثبت أنّ استعمال الأسلوب الكنائي إنّما يتموضع ضمن الإستراتيجيات التداولية غير المباشرة القائمة على الطابع الحجاجي.

وبالإضافة إلى هذا المبدأ التّداولي المُنْغَمِسْ في جوهر الكناية وتشكيلاتها يمكن استخلاص وجه تداولي آخر، وهذا الوجه الأخير متعلق بالمحتوى الأخلاقي الذي تحمله الكناية على أساس أنّ توظيفها في لاخطاب البلاغي الراقي مثل آيات الذكر الحكيم وأحاديث الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله وسلّم والقصائد المبدعة من فحول الشعراء؛ يأخذ بالتراكيب اللّغوية نحو السّمو والإرتقاء التّهذيبي الّذي يضمن الحفاظ على العلاقة الوديّة القائمة بين الباث والمتلقي. وهو ما أثبتناه وبيناه من خلال الأمثلة السّابقة النابعة من الخطاب القرآني، حيث استعملت ألفاظاً "مهذبة" سمت باللفظ المُفحش وذلك في إطار مراعاته الخصوصيات المشكّلة للحياة العامة للمتلقين من عادات وتقاليد أخلاقية كانت شائعة آنذاك والتي لا يجوز الخروج عنها بأيّ حال من الأحوال.

إنّ هذا الوجه الأخير يعقد فصول تشابه وتماهي معرفي ومنهجي بين الخطاب البلاغي العربي وبعض التّصورات والرؤى التّي اختص بها الجهاز المفاهيمي التداولي ولاسيما تلك المبادئ التّي اهتمت بالتنظير للإستراتيجيات الأخلاقية المشكّلة للخطاب الناجح في بعده الاستعمالي، ومن أهمّها مبدأ التّأدّب الذي أخذ قسطاً وافراً من الجهود المعرفية والتنظيرات من طرف عدد لا بأس به من الفلاسفة واللغويين التداوليين أمثال

([1]) ينظر: سمير أبو حمدان: الإبلاغية في البلاغة العربية، ص. 159.

"روبين لاكوف" وتنظيراتها المتعلقة بقواعد الكفاءة التّداوليّة (الوضوح والتأدّب)[1]، والباحث "ليتش" Leetch في إطار ما عرف بالإستراتيجيات التلميحية[2]، وكذا الفيلسوف اللغوي "سورل" Searl وهو بصدد حديثه عن الاستعمال التلميحي غبر المباشر والأفعال الكلامية العرفية التأديبية[3]. وكلّ هذه الجهود إنّما ركزت عن المبادئ الأساسيّة المفضية إلى نجاح التخاطب الفعّال والإيجابي المربوط مع السّياق المؤطّر للعمليات التواصليّة من جهة، ومن جهة أخرى يمكن القول أن عماد هذه التنظيرات هاهنا قائمة على وصف العمليات الذّهنية السليمة التي تصل بفكر المتلقي إلى برّ التأويل السّليم المربوط بوثاق المقام وحيثياته والمعارف المشتركة بين أطراف العملية التواصليّة.

وعليه فإن تجاوز الكفاءة اللغوية compétence linguistique والانتقال إلى الكفاءة التداولية compétence pragmatique في عملية التخمينات والاستدلالات الذهنية الباحثة عن معاني ومقاصد الاستعمال الكنائي هو أمر بالغ الأهمّيّة، حيث أن المعرفة بقواعد اللّغة ونظمها العامّة في مستواها الوضعي الصوري لا يمكن أن يكون آداةً فاعلة تقف في واجهة تأويل الكناية، بل تبقى عاجزة عن الوصول إلى الدلالة الحقيقية، إلاّ إذا تدعمت هذه المعرفة الأخيرة بعناصر معرفية أخرى خارج عن النسق الدّاخلي كالظروف الحضارية والاجتماعية والنّفسية ومعارف قبليّة حول الموضوع المتناول، لاسيما إذا كان الأسلوب المتبع في التشكيل الخطابي أسلوباً تلميحيّا غير مباشر، وهو ما تمثّله الكناية بامتياز.

([1]) ينظر: عبد الهادي بن ظافر الشهري، إستراتيجيات الخطاب، ص. 99.

([2]) ينظر: المرجع نفسه، ص. 377.

([3]) ينظر: المرجع نفسه، ص. 372.

3–الاتجاه التداولي القصدي في علم البديع (الإلتفات أنموذجًا):

يعرف البديع لغة بإرجاعه إلى أصله، فـــ: بدع الشيء يبدعه بدعًا وابتدعه، وابتدعه الشيء: اخترعه لا على مثال.

والبديع: الـــمُبدع، والبديع من أسماء الله تعالى؛ لإبداعه الأشياء وإحداثه إياها، وهو البديع الأوّل قبل كل شيء. والبديع الجديد[1].

أمّا اصطلاحًا: فيذكر أبا الفرج الأصفهاني أن الشاعر العباسي مسلم ابن الوليد كان أول من أطلق هذا المصطلح، قال في ذلك "وهو فيما زعموا أوّل من قال الشعر المعروف بالبديع، وهو لقب هذا الجنس البديع واللّطيف، وتبعه فيه جماعة، وأشهرهم فيه جماعة، وأشهرهم فيه أبو تمام الطائي، فإنّه جعل شعره كله مذهبا واحدًا فيه"[2].

–ويعتبر ابن المعتز (ت) من أهم البلاغيين الذين كان لهم باع لا يستهان به في التنظير للبديع، حيث درسه دراسة مستفيضة لاسيما من حيث تقسيماته، فقد قسّم البديع إلى خمسة فنون هي: الاستعارة، والتجنيس والمطابقة، ورد أعجاز الكلام على ما تقدمها، والمذهب الكلامي. وذكر أيضا ثلاثة عشر فنّا أسماها: محاسن الكلام والشعر وهي: الإلتفات، الإعراض، الرجوع وحسن الخروج، وتأكيد المدح بما يشبه الذم، وتجاهل المعارف، والهزل الذي يراد به الجد، وحسن التضمين والتعريض والكناية، والإفراط في الصفة، وحسن التشبيه، وإعنات الشاعر نفسه في القوافي، وحسن الابتداءات.

بالإضافة إلى هذه التقسيمات المنضوية تحت لواء علم المعاني عند ابن المعتز، أضاف قدامة بن جعفر أنواعًا أخرى كالتقسيم، والترصيع والمقابلات، والتفسير،

---

(1) ابن منظور، لسان العرب، مادة بدع. وينظر: أحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغية، ج1، ص. 379/378.

(2) ينظر: أحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغية، ج/ص 380.

والمساواة والإشارة، وسماها محاسن الكلام ونعوته[1]، ويتضح ممّا سبق أن هذين البلاغيين (ابن المعتز وقدامة) إنّما يحسبون البديع مجالاً خصباً جامعٍ لفنون كثيرة، تمتزج فيه معظم الفنون البلاغية كالكناية والتعريض والاستعارة مع فنون أخرى ذات طابع تجميلي، ولعلّ السرّ القابع وراء هذه النظرة يكمن في فكرة مؤدّاها: استحالة استعمال وتوظيف الآليات البيانية وميكانزمات علم المعاني دون اللّجوء إلى تلكم الجهات البديعية ذات البعد التحسيني الجمالي. إذ لا يمكن لمختلف الفنون البديعية أن تؤتي أُكلها المتمثل في الحسن والقبول والاستحسان إلاّ بانصهارها مع الآليات البديعية الأصيلة ذات الغرض التحسيني داخل الخطاب البليغ. ويثبت هذا المقتضى التصوري حين نلفي السّكاكي –وهو من البلاغيين الذين نظموا المباحث البلاغية تنظيما دقيقا محكمًا– ينصاع إلى نفس المبدأ الأخير، حيث عدّ البديع ذيلاً لعلمي البيان والمعاني. لكن الأمر الذي يهمنا في هذا المضمار يكمن في قضية يمكن صياغتها على شكل سؤال: هل انطوت هذه الآليات البديعيّة على أبعاد وأسس تداولية. هذا ما سنحاول الإجابة عليه في السّطور اللاّحقة.

1.3–الأسس التداولية في علم البديع:

من البديهي القول أن المحسنات البديعيّة من الآليات التّي تأسّس عليها الخطاب البلاغي الّذي كان يصبو إليه البليغ العربي من خلال استمارة لهذه الآليات إلى بعث البعد التحسيني الجمالي لكلامه، ولكن الأمر المهم الذي لا يجب غضّ الطّرف عليه في هذه القضيّة هو: أنّ هذا التوظيف لهذه الميكانزمات البديعيّة لا يكون فعّالاً في مستواه التواصلي بمختلف أشكاله وصوره؛ ما لم يكن مسبوقاً بفعاليات ذات أولوية يجب توافرها في مختلف الأطر التواصليّة وأهمّها مراعاة مقتضى الحال، وهو ما نجده ماثلا بوضوح في التعريف الجديد والعام الذي انبثق من تخريجات البلاغيين العرب لعلم البديع،

---

(1) ينظر: قدامة بن جعفر، نقد الشعر، ص. 48.

حيث يعرّف هذا العلم بأنّه: علم يُعرف به وجوه تحسين الكلام بعد رعاية تطبيقه على مقتضى الحال[1].

إنّ كلمة "بعد" المستخدمة في هذا التعريف المرتبط بعلم البديع؛ توحي بأنّ رعاية مقتضى الحال من الأولويات القصوى التّي يجب عدم التغاضي عنها في أي ممارسة خطابيّة، حيث لا يمكن لأيّ اعتبار آخر (مثل المحسنات البديعية) أن يسبق استثمارها والإغتراف منها إبّان عملية إنتاج الخطابات البلاغية الرّاقية. والمعلوم كما ذكرنا –أنّ هذه المقولة البلاغية تنطوي على زخم تداولي هائل قوامه الانصياع والاعتداد بمسائل ومعطيات خارجية عن النّسق الداخلي الشكلي للعبارات، مثل مراعاة المتلقي والاهتمامات التّي تساوره وزمان ومكان التلقي والعلاقات التّي تربط بين الباث والمتلقي. حيث تغدوا هذه الاعتبارات بمثابة الموجه الذي يملي على صانع الخطاب خلق إستراتيجية خطابية تنسجم وتتلائم مع الظروف والمعطيات المذكورة.

بالإضافة إلى هذا الطّرح، لا ضير في القول أنّ الهدف الذي يتوارى خلف استعمال المحسنات البديعيّة لا يمكن في الزّخرف اللفظي في حدّ ذاته، وإنّما في التأثير على المتلقي[2] وتأخذ هذه الفكرة مصداقيتها حين ندرك تمام الإدراك أنّ كلّ ماهو جميل خليق بأن يستميل النفوس ويستهويها، وبالتالي يمكن الجزم أن توظيف آليات علم البديع هو توظيف فعّال لإجراءات ذات طابع تداولي تؤدّي إلى الاستمالة والتأثير وهو ما يصبّ في خانة الحجاج، أي أن التعبير البديعي يطعّم البنيات اللغويّة بمستويات حجاجية في بعض جوانبها وتمظهراتها.

---

(1) ينظر أحمد مطلوب: معجم المصطلحات البلاغية، ج1، ص/ 383.

(2) ينظر: عبد الهادي بن ظافر الشهري، إستراتيجيات الخطاب، ص. 48.

وبالتالي يمكن أن نبلغ من القول شططا إذا اعتبرنا أنّ الدّور الّذي تقوم به المحسنات البديعيّة في الخطاب هو دور محدود متعلق بإنشاء لغة زخرفية محسنة للكلام كما كان شائعاً في الدراسات البلاغية القديمة[1]، بل على العكس تماماً، حيث يتجاوز دور الميكانزمات والمباحث البديعيّة خلق خطاب مزخرف إلى مستوى أفق آخر قوامه البعد الاستعمالي التداولي الذي يرمي بطاقاته نحو التأثير على المتلقي وقناعاته القبلية.

أمام هذه العتبات المنهجيّة، وفي ظلّ هذا المعطى، يمكن القول إنّ هذه الإستراتيجيات المطعّمة بالمحسنات البديعيّة تتّجه بمقوماتها نحو هدف تأثيري نواته الجوهريّة تحقيق المقاصد والأغراض التّي يُعقد الكلام من أجلها، وهو ما نلفيه مطروحاً في ثنايا الدرس التّداولي المعاصر، وبالضّبط في الشرط الأساسي Essential الذي وضعه سورل J. Searl، واعتبره من بين الشروط الضروريّة التّي تحقّق نجاح الفعل الكلامي على أساس أنّه "يتحقق حين يحاول المتكلّم التأثير في السّامع"[2].

فضلاً عن هذا التخريج الذي يمدّ جسور التّلاقي المعرفي الواقع بين التعبير البديعي وتنظيرات سورل المتعلقة بشروط نجاح الأفعال الكلامية، يمكن استخلاص تلاقي وانصهار مفاهيمي بين العلمين (الدرس التداولي/ البلاغة العربية)، ويقبع هذا التلاقي في ذلك المجال المُعنى باختيار الإستراتيجية الخطابية الأخيرة التي لا تنفك، بل ولا تنفصل عن معرفة حالات المتلقين، أو بافتراض ذلك الحال، وعند هذا الحد يمكن الجزم أن الافتراض السّابق Présupposition مفهوم يفرض نفسه في النظام البلاغي العربي[3] بمعنى أنه لا يجوز فصل الإستراتيجية البديعية على المتلقين، بحكم أن بعض المحسنات البديعية التّي يعتمدها البليغ –مثلا– عصيّة على فهم بعض المتلقين ذوي القدرات المعرفية واللّغوية البسيطة، ممّا

([1]) ينظر: لطفي عبد البديع، التركيب اللّغوي للأدب، بحث في فلسفة اللّغة والإستيطيقا، دار نوبال للطباعة، القاهرة، الطبعة الأولى، ص. 91

([2]) محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص 48.

([3]) ينظر: عبد الهادي بن ظافر الشهري، إستراتيجيات الخطاب، ص. 47.

يفرض على منتج الخطاب البليغ الأخذ في الحسبان كلّ هذه المعطيات لتحقيق التلاؤم والتفاعل الإيجابي بين الخطاب المُنجز وتلك الاعتبارات المقامية.

ومن بين الآليات الفعّالة الواقعة تحت لواء علم البديع والغنية بالومضات التداولية نجد على سبيل المثال لا الحصر الإلتفات، فماهو الإلتفات؟ وكيف يَنْبَنِي؟ وماهي أقسامه؟ وتمظهراته التداولية؟ هذا ما سنحاول الكشف عليه في المبحث اللاّحق معتمدين على علم من أعلام البلاغيين العرب المنتمين إلى الحقبة التّاريخية التي حمل بحثنا على عاتقه الإلمام بدخرها التداولي، وهو الزمخشري.

2.3–أسلوب الإلتفات وقيمة التداولية عند الزمخشري :

على الرغم من قدم أسلوب الألتفات في العربيّة، بشعرها ونثرها إلاّ أنّ التعبير عنه بهذا المصطلح لم يكن معروفا في بداية الأمر، ولعلّه لم يعرف إلاّ في زمان الأصمعي، وقد رجّح أحمد مطلوب أن يكون الأصمعي أوّل من أطلق عليه هذه التّسمية(1).

لقد اتّفق الجمهور في تعريف الإلتفات بأنّه ماهو إلاّ التعبير عن معنى بطريق من الطرق الثلاثة بعد التعبير عنه بطريق آخر(2)، حيث عن الجمهور بهذه الطرق الثلاثة: التكلم والخطاب والغيبة، كأن يعبّر عن المعنى بطريق الخطاب، ثمّ يلتفت عُني الخطاب إلى العينية أو غيرها.

ومن بين الإشارات الدّالة على أن مصطلح الإلتفات لم يستقر في هذه المرحلة، هو كون أنّ المصطلحات التّي استعملت للتعبير عن الالتفات كانت متعدّدة وكثيرة، فقد أطلق عليه بعض العلماء مصطلح "الصّرف" أو "الانصراف" وتنطلق هذه التسمية من

(1) أحمد مطلوب: معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، ج1، ص. 295.

(2) نزيه فراج، أسلوب الإلتفات، دراسة تاريخية فنية (دون دار نشر)، الطبعة الأولى، 1983، ص 11.

المعنى اللّغوي المعجمي وأطلق عليه آخرون مصطلح "الاعتراض" كما سمي "الاستدراك والرجوع"[1].

وإذا كان ابن جنّي قد أطلق مصطلح شجاعة العربيّة على ما نسمّيه الحذف، فإنّ بعض علماء العربيّة قد استعمل هذا المصطلح وأطلقه على الالتفات، ذلك أنّه يشكّل شكلاً من أشكال العدول الحقيقي عن النظام المألوف والمتعارف عليه، حيث ذكر محمد عبد المطلب أنّ الالتفات كخاصيّة تعبيريّة يتميّز بطاقة إيحائية من حيث أن بناءه يعتمد على العدول[2]، وهو بهذا الطرح إنّما يغترف من تعاريف البلاغيين العرب للعدول بوصفه الانتقال من أسلوب في الكلام إلى أسلوب آخر مخالف للأوّل.

ومن أبرز التخريجات البلاغية التّي تكشف بعمق عن مدى اشتمال أسلوب الالتفات على طاقات تداولية؛ ما صدر عن الزمخشري (ت 532)، حيث ربط هذا الأسلوب بالسّامع ربطاً حقيقيا منصاع إلى مبادئ تداولية صريحة وواضحة وهو ما سنحاول توضيحية.

–لقد ذكر الزمخشري أنّ امرئ القيس التفت ثلاث التفات في ثلاثة أبيات:

تطاول لَيُّلُكَ بالأَثْمَدَ ونَـــامَ الخَليُّ و لم تَرْقُـــدِ

وبَاتَ وباتَتْ له ليلةٌ كَليـــلَةٍ ذي الحَائِر الأَرْمَدِ

وذَلِكَ مِنْ نبإٍ جَاءَني وخُبِّرْتُهُ عَنْ أَبِي الأَسْـــوَدِ[3]

(1) ينظر: أحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغية، ج1، ص. 298–298.

(2) ينظر: محمد عبد المطلب: البلاغة والأسلوبية، ص 286.

(3) امرؤ القيس: الديوان، ضبطه وصححه: مصطفى عبد الشافي، دار الكتب العلمية (دون طبعة)، لبنان 2002، ص. 53.

وذلك من عادة افتناهم في الكلام وتصرفهم فيه، ولأنّ الكلام إذا نُقِل من أسلوب إلى أسلوب كان ذلك أحسنُ لنشاط السّامع، إيقاظاً للإصغاء إليه من إجرائه على أسلوب واحد.

أمام هذا الطّرح، يمكن الاستلزام أن قضية استخدام وتوظيف الإلتفات إنّما تنطوي على دخمٍ تداولي هائل مرتبطٍ بالسّامع، ويتمّ ذلك "حين يدرك انتقال الخطاب من أسلوب إلى آخر ومن حال إلى حال"[1] فالإتيان بإستراتيجيّة تنويعية واستثمارها في الخطاب من الأسباب المؤديّة إلى تأثّر السّامع، حيث يختفي الضَّجَرُ والملل عنده يأخذ به من نشاط إلى آخر، ومن وضع إلى وضع، مجدّدًا في أحوال تلقيه له"[2]. فالإتيان بإستراتيجيّة تنويعية واستثمارها في الخطاب من الأسباب المؤديّة إلى تأثّر السّامع، حيث يختفي الضَّجَرَ والملل عنده ويأخذ به من نشاط إلى آخر، ومن وضع إلى وضع، وجدّدًا في أحوال تلقيه"[3].

والجدير بالذكر في هذا الصّدد؛ أنّ الانتقال في الخطاب من أسلوب إلى آخر لا يكون عشوائيا وبدون قصدٍ من طرف المتكلّم بل على العكس من ذلك تمامًا، فالمتكلم وهو في إطار توظيف الالتفات إنّما ينشد فائدة وغَرَضًا ممّا يجعل كلامه مطبوعًا بحمولة تداولية بامتياز، ويمكن أن تثبت هذا الطّرح بالاعتماد على تنظيرات الزمخشري في تفسيره الكشاف وبالضبط في سياق حديثه وتفسيره للآيات المشتملة على الالتفات في الذكر الحكيم، حيث يستنبط عدّة أغراض ومقاصد نفعيّة نابعة من استخدام الالتفات بمختلف أقسامه، ومن بينها:

([1]) خليفة بوجادي، في اللّسانيات التداولية، ص 185.

([2]) المرجع نفسه، ص 185.

([3]) المرجع نفسه، ص 185.

1–الانتقال من أسلوب التكلّم إلى أسلوب الخطــاب: ومن أمثلته قوله تعالى: ﴿ وَمَا لِيَ لَآ أَعۡبُدُ ٱلَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ ﴿٢٢﴾ ﴾[1]، يقول الزمخشري في تعليقه وتفسيره لهذه الآية الكريمة (وإليه ترجعون) ولوا أنّه قصد ذلك لقال: (الّذي فطرني وإليه أرجع)، وقد ساقه ذلك المساق إلى أن قال: ﴿ ءَامَنتُ بِرَبِّكُمۡ فَٱسۡمَعُونِ ﴿٢٥﴾ ﴾[2] يريد فاسمعوا قولي وأطيعوني، فقد نبهتكم على الصحيح الّذي لا معدل عنه: أنّ العبادة لا تصح إلاّ لمن فيه مبتدؤكم وإليه مرجعكم"[3]، أي أنّ أصل هذا التعبير: وإليه أرجع، فالتفت من التكلّم إلى الخطاب ووجه هذا الأسلوب حثّ السّامع على الاستماع، حيث أقبل المتكلم عليه، وأنّه أعطاه فضل عناية وتخصيص بالمواجهة. وهو ما يظهر مساحة معنويّة ذات بعد تداولي قوامها جلب المتلقي إلى دائرة الإصغاء الإيجابي، وهذا من أجل إنجاح فعل أثر التّلفظ Perlocutoire.

2–الانتقال من أسلوب التكلّم إلى أسلوب الغيبة: ومن بين الآيات الحاملة لهذا القسم من الالتفات؛ قوله تعالى: ﴿ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فَيُوَفِّيهِمۡ أُجُورَهُمۡۗ ﴾[4]، لقد ورد هذا الحرف بالياء، أي: (فيوفيهم) في قراءة حفص من عاصم وقراءة رويس، وهو التفات، على أساس أنّه خرج من ضمير المتكلم في الآية السابقة وفي قوله تعالى ﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَأُعَذِّبُهُمۡ عَذَابٗا شَدِيدٗا فِي ٱلدُّنۡيَا وَٱلۡأٓخِرَةِ وَمَا لَهُم مِّن نَّٰصِرِينَ ﴿٥٦﴾ ﴾[5]، إلى ضمير الغائب في هذه القراءة، والغرض من هذه القراءة هو التنوع

---

(1) سورة يس، الآية 22.

(2) سورة يس، الآية 25.

(3) الزمخشري، الكشاف، ج3، ص 319.

(4) سورة آل عمران الآية 57.

(5) سورة آل عمران الآية 56.

في الفصاحة[1]، فلمّا أراد الله تعالى أن يؤكّد على وحدانيته واختصاصه بأمر العذاب ومعاقبة الكافرين، وأنّه ليس هناك من يرفع هذا العذاب عن الكافرين؛ استعمل: (فأعذبهم) بضمير المتكلّم المفرد، وأمّا في قوله (الّذين آمنوا) فقد التفت من ضمير المتكلّم إلى أسلوب الغيبة، لأن من يقوم بوفاء المؤمنين أجورهم معروف، ومن أجل مزيد من الإمعان في إذلال الكافرين الذين جحدوا بوجود الله ووحدانيته. وربّما كانت هذه أهم المقاصد التداولية والأغراض النفعيّة التي جعلت هذا التشكيل الخطابي يأخذ هذا المنحى الإستراتيجي.

3–الانتقال من أسلوب الخطاب إلى أسلوب الغيبة: ومن بين شواهد هذا القسم من الإلتفات قوله تعالى ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمۡ فِي ٱلۡفُلۡكِ وَجَرَيۡنَ بِهِم ﴾ [2]. ففي هذه الآية قد جرى الانتقال من ضمير الخطاب في (كنتم) إلى ضمير الغيبة في (وجرين بهم)، يرى الزمخشري: بأنّ الفائدة المجنية من صرف الكلام عن الخطاب إلى الغيبة هي المبالغة كأنّه يذكر لغيرهم حالهم ليعجبّهم منها ويستدعي منهم الإنكار القبيح[3] فلو استمرّ على خطابهم لما نبعت هذه الفائدة. وهنا يظهر الأثر التداولي بوضوح في الانتقال من أسلوب الخطاب إلى أسلوب الغيبة.

4–الانتقال من ضمير لغائب إلى ضمير المتكلّم: ونلفي هذا الانتقال في قوله تعالى: ﴿ أولئك سوف يؤتيهم أجورهم ﴾[4]، قرأ حفص: (يؤتيهم) بالياء وقرأ عاصم في غير رواية حفص عنه وابن عامر ونافع وابن كثير وحمزة وأبو عمر والكسائي: (نؤتهم) بالنون[5]، وفي قراءتهم التفات من ضمير الغائب إلى ضمير المتكلّم، إذ ورد قبل

---

(1) ينظر الزمخشري، الكشاف، ج1/ ص 433.

(2) سورة يونس الآية 22.

(3) الزمخشري، الكشاف، ج2/ ص231.

(4) سورة النساء الآية 102.

(5) ينظر: الزمخشري، الكشاف، ج1، ص 576.

هذا الموضع (والذين آمنوا بالله ورسله و لم يفرقوا) في الموضع نفسه، فقد جاء هذا الكلام على لفظ الغيبة، ثمّ التفت عنه إلى لفظ المتكلِّم في قراءة الجمهور، أمّا بالنسبة لقراءة حفص فقد وردت بصيغة تناسب السّياق ليعود على اسم الله قبله وهو أسلوب الغائب.

-بالإضافة إلى هذه الأقسام المرتبطة بالالتفات؛ نلفي بعض المظاهر الأخرى المتعلقة بهذا المحسّن البديعي، كالانتقال من لفظ الغائب إلى المخاطب، والرجوع عن فعل المضارع إلى فعل الأمر، والإخبار عن الماضي بالمستقبل أو العكس، وتقوم كلّ هذه الأشكال على أبعاد تداولية قوامها الأثر البالغ الذي تحدثه هذه الانتقالات على المتلقي، الّذي نلفيه يتأثّر وهو يجابه هذا النّوع من التشكيل الخطابي في مستويين اثنين:

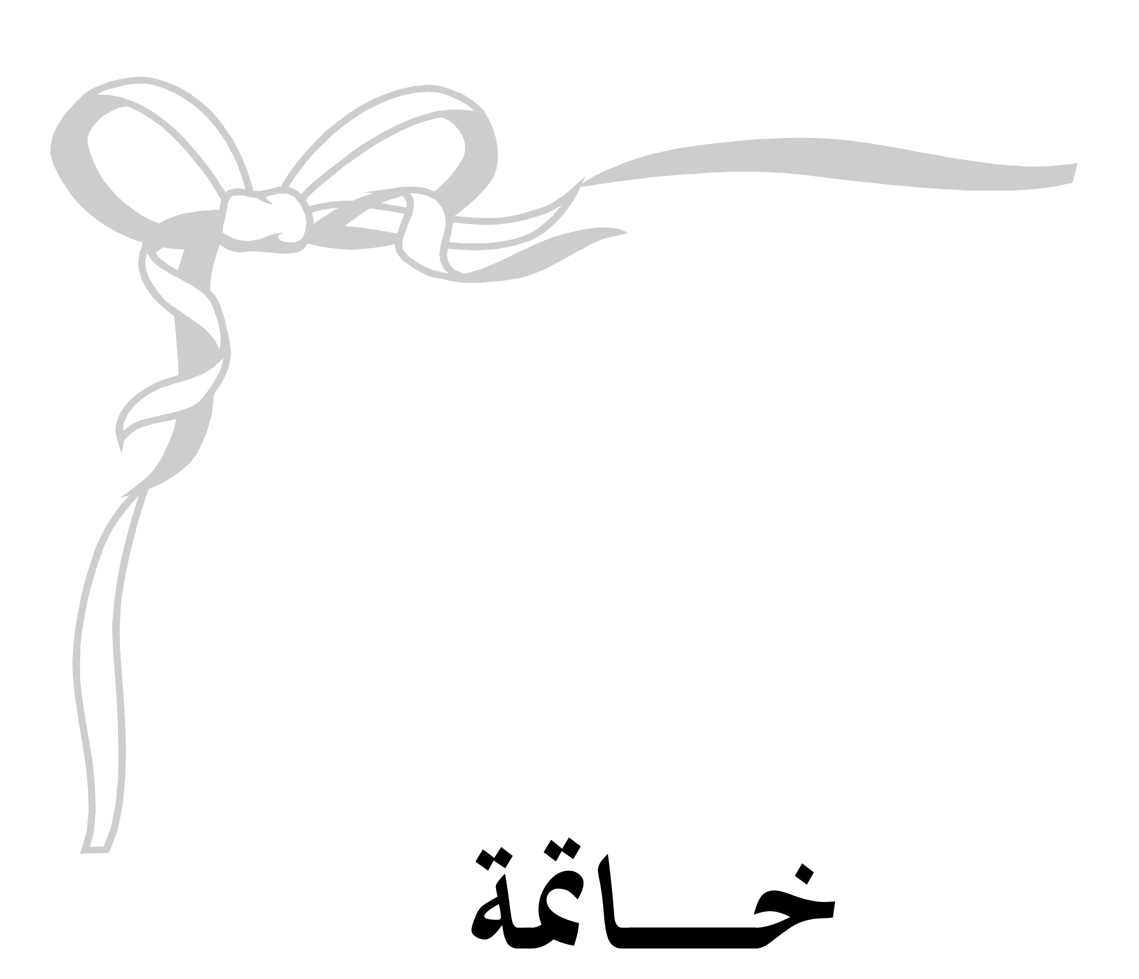
أ–مستوى التأويل: ويَرْتَبِطُ هذا الأخير بكيفية التّلقي لهذه الانتقالات وما تخلقه هذه الأخيرة من ميكانزمات فعّالة تقوم على تحقيق المقاصد والأغراض التي يتوخاها المتّكلم المستخدم لآلية الالتفات.

ب–المستوى النفسي: إذ لا ضير في القول أن توظيف الإستراتيجية "الإنتقائية" خليقة بتأسيس جو نفسي هادئ لدى المتلقي، بحكم أن هذا الانتقال المنبعث من مختلف أقسام الإلتفات ينفي الضجر والملل ويسير بنفسيّة السامع وذهنيته نحو النشاط الفعّال الّذي يؤدّي في أغلب الأحيان إلى التلقي الهادف والتواصل الإيجابي المبني على حسن الإصغاء، وهذا ما يفضي إلى تحقيق المقاصد التّي ينشدها المتكلم.

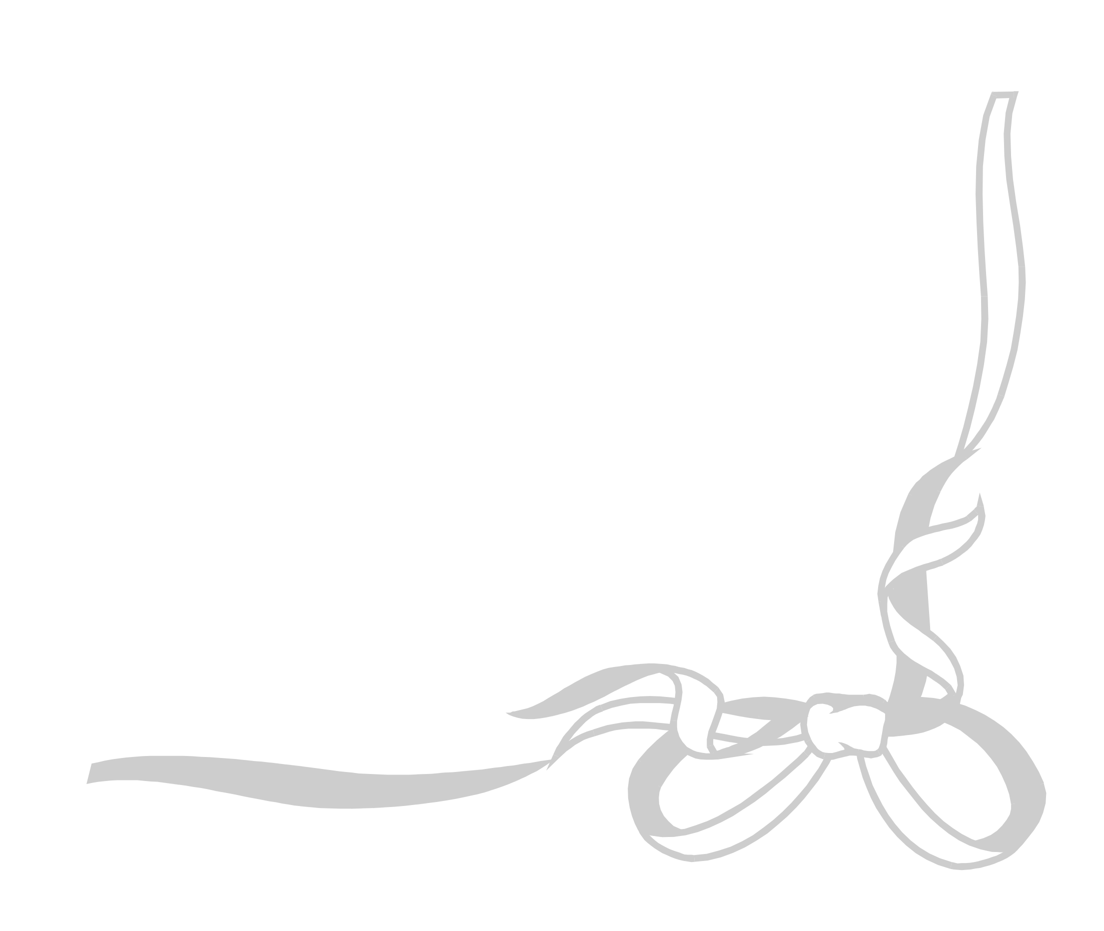
إنّ هذا المجموع المؤدّى؛ هو ما جعلنا نرى في الإلتفات معالم قصديّة واضحة ذات جوهر تداولي بالدّرجة الأولى، وبالتالي فإن اعتبار الإلتفات مجرّد محسن بديعي أو تفنُّن في الكلام هو كلام مجانب لحد الصّواب، لاسيما إذا أدركنا أنّ الآليات البديعية بما فيها الإلتفات في بعض مظاهر تنصاع هي أخرى لإملاءات المقولة الجوهريّة في البلاغة العربي والمتمثلة في "مراعاة مقتضى الحال" أو "لكلّ مقام مقال" بحكم أنّ هناك من المتلقين مثلاً

من يفرضون (بطريقة غير مباشرة) على صناع الخطابات الإتيان بصياغات وعبارات لغويّة خالية من الإلتفات، ونلحظ ذلك جليّا في المقامات والأطر التواصليّة المتمثلة على المتلقين ذوي النفسيات العالية المفعمة بالنشاط والمهتمين بالموضوع الجوهري لعملية التخاطب.

ومردّ ذلك إلى أوجز تعريف أَوْكِل للبلاغة العربيّة وهو مطابقة المقال لمقتضى الحال، إذ لا يمكن الكلام متصفًا بالبلاغة ولا منعوتا بالحسن والفصاحة إلاّ باغترافه من الأسس والضوابط الملقاة على طول هذه المقولة. إن هذا المنحى هو ما أكسب البلاغة العربية مرونة حقيقية أفضت إلى مدّ جسور تلاقي معرفي وتمثال منهجي بينها وبين اهتمامات الدّرس التداولي المعاصر بحكم أن الموضوع الأساسي لهذا الدّرس قائم على دراسة اللغة في الاستعمال بما في ذلك أحوال المتكلمين والظروف المحيطة بالعملية التواصليّة... وهو ما اشتملت عليه تنظيرات وطروحات البلاغيين العرب، وهو ما حاولنا إثباته في السّطور السّالفة.



خـــــاتمة



الخاتمـــة:

بعد الفراغ من الدراسة التّي وسمت موضوعها: بـــ"الخطاب التداولي في الموروث البلاغي العربي من القرن الثالث الهجري إلى القرن السّابع الهجري"؛ يمكن القول إنّ الرسالة قد خرجت ببعض النتائج، من بينها:

لقد أدّت جهود بعض العلماء اللّغويين في العقود الأخيرة أمثال: كريستيفا وبنفست ومانجينو وشارودو وهاريس... إلى تليين بعض المفاهيم والمقولات والمصطلحات الصّارمة الناتجة عن مناخ الدراسات والمقاربات البنيويّة التّي تغذت وتطعّمت بآليات النسق المغلق System clos، وتمّ ذلك بوضع مكانة للذّات المتكلّمة والمتلقية، والسّياق المؤطّر للعملية التلفظية، والحوار، والوظيفة، والخلفيات المختلفة...ممّا سمح بتشييد اللّسانيات الخطابيّة.

إن هذا المنعطف الفكري والمنهجي الواقع في مسيرة الرحلة اللّسانية حمل في طيّاته بواد أفق الفكر التداولي المعاصر، وقد اشتمل هذا الأخير على مبادئ وتنظيرات حملت على عاتقها رفع السِّتار على الخصائص الديناميّة لعملية التلفظ التّي يمكن القول عنها أنّها تحمل بجلاء أسُسًا إستراتيجية تنصاع بقوة لمبدأ الاستعمال.

لا ضير في القول أن هذا المبدأ الأخير مربوط بوثاق غليظ قوامه الاعتداد بقضايا وظروف التداول اللغوي، وهو ما نحسبه من المؤهلات التّي جعلت مفهوم الخطاب يحتلّ مركزًا مهمّا في صلب نظريّة التواصل ومقولاتها الكبرى.

على غرار هذه الإسهامات المعرفية التّي دفعت بعجلة المقاربات اللسانية نحو اتجاه أفق الدرس اللساني التداولي المعاصر؛ يمكن القول إنّ هناك إسهامات تنظيريّة لسانية أخرى عملت على تجاوز مقولات الفكر البنيوي الشكلي والسّير نحو مساحة أخرى

عمادها دراسة المعنى والوظيفة؛ ممّا فرض توجه جديد يلي مقارباته حول الجملة ثمّ إلى الخطاب وظروفه المقامية، ومن بين هؤلاء اللسانيين: "امبيرتو إيكو" في السّيميائيات، وتصورات جاك دريدا للظاهرة اللّغوية، وأبحاث حلقة براغ الوظيفية، وتنظيرات ياكبسون المتعلقة بوظائف اللغة...

كما اغترف الدّرس التداولي معالمه وأصوله المفاهيميّة من بعض المناخات الفلسفية وما انبعث منها من تصورات شكلت الصّميم بالنسبة للتوجه التداولي المعاصر في شكله العام، مثل تنظيرات "شارك ساندرز بيرس" و"شارل موريس" ممّا يضفي إلى جوهرها التنوّع والثّراء، بحكم أنّ لها جذور معرفية متشعبة تستقي منها ماهيتها.

لقد ولد الدرس التداولي وانبثقت نواته من هذه المخاضات المعرفية المختلفة (لسانية/فلسفية/بلاغية)، ممّا أفضى إلى صميمها التنوّع والثّراء والاتساع على مستوى النظريات والمحاور التّي شكّلت جهازها المفاهيمي كنظريّة الأفعال الكلامية والافتراض السابق والاستلزام والحواري، والحجاجية والملائمة والتلفظيّة...

كما تبيّن أن المؤلفات والدّواوين التّي اختصت بالبلاغيين العرب -في الفترة الممتدّة بين القرن الثالث الهجري إلى القرن السّابع الهجري- انطوت على مضامين وطروحات تقترب إلى حدّ بعيد مع ما أقرته الدراسات التداولية المعاصرة وهي تتعامل مع الظاهرة اللغويّة، وإن لم يشيروا إلى المصطلح بعينه ولكن تخريجاتهم ورؤاهم تنطوي على قدر كبير لا يستهان به من الومضات التداوليّة ذات البعد التواصلي/الاستعمالي. ويمكن بسط أهم التّعالقات الفكرية والمنهجيّة الواقعة بين مفترق طرق الدّرس التداولي والفكر البلاغي العربي في بعض النّقاط التوضيحية:

1-لعلّ أدنى محاولة استنطاقية للتراث البلاغي العربي (في الحقبة المذكورة) ترمي بالباحث المتفحّص والحصيف إلى اكتشاف بصمات تداولية مهمّة، وترتبط هذه الأخيرة

بالحدث الكلامي القائم على قضايا داخلية/نسقية وقضايا خارجيّة عن النسق، كالمتلقي والظروف الزمانية والمكانية والعلاقة بين الباث والمتلقي والمعارف المشتركة بينهما... وكلّ عنصر من شأنه الإحاطة بالعملية التخاطبية.

2-من خلال فعل الولوج الدقيق إلى أسوار طروحات البلاغيين العرب من الجاحظ إلى الحازم القرطاجني، ندرك تمام الإدراك أن هناك مساحة معرفية قائمة على أبعاد تداولية صريحة وواضحة، وتقع هذه المساحة في إطار تناول الحدث الكلامي ومنتج الخطاب ومتلقيه، والوظيفة الإنجازية وسياق الإنتاج اللغوي بمختلف أشكاله وصوره.

3-لا يمكن اعتبار الطّروحات والتخريجات النّابعة من الفكر البلاغي العربي، بمثابة جهود تنظيريّة حاملة لفروق ومميزات كثيرة إذا ما قابلناها مع المفاهيم والأسس التّي قامت عليها النظرية التداوليّة، لاسيما من حيث الجوهر والوظيفة، خاصّة إذا أدركنا أن التصور الذي اغترف منه العرب وهم ينظرون للدرس البلاغي العربي إنّما كان مرتبطًا لديهم بتحقيق الغاية الإفهامية (التفسير والتأويل المناسب للعبارات)، والغاية الإقناعية أي خلق تأثيرات على معتقدات المتلقين، وهو ما لمسناه بعمق في تنظيرات الجاحظ مثلاً.

4- لم تتعرّ البلاغة العربية وهي تتعامل مع الظاهرة اللّغوية من بيان الأدوار التي يضطلع بها المتكلِّم في صياغة الخطاب الإستراتيجي ذو الحسن والقبول، كما لم تَخْلُ من التركيز على السّامع في الخطابات، باعتباره الركن الرَّكين الذي يملي على مشكّل الخطاب -بطريقة غير مباشرة- انتقاء الألفاظ والعبارات والإستراتيجيات المناسبة له، إلى جانب الإلمام والاعتداد بمعظم العناصر والمعطيات الفاعلة في الإبلاغ، ومعيار الصدق والكذب في الأساليب...

5-ركزت البلاغة العربية عنايتها في إظهار أطراف العملية التواصليّة والعلاقة القائمة بينهم، الأمر الّذي أفضى إلى سيلان الأفق البلاغي العربي في مجرى الأهداف التّي سطرتها الدراسة التداولية المعاصرة وهي تتعاطى مع اللّغة في إطار عملها التواصلي.

على غرار هذه التّعالقات المشتركة بين الدرسين (البلاغي العربي /التداولي)؛ خلص البحث أنّ البعد المقصدي من الأبعاد الواقعة بين مفترق طرق العِلمين، على أساس أن هذا البعد في البلاغة العربيّة من الفعاليات القصوى والأولويات العظمى التّي يتأسّس عليها الخطاب البلاغي الراقي والمتَّسم بالحسن والقبول، وهو ما نجده ماثلاً في أفكار وتنظيرات أقطاب وعلماء الفكر التداولي المعاصر أمثال "سورل" و"قرايس" الذين كانوا يعتقدون أن الحدث اللّغوي شكلاً من أشكال الأفعال الكلاميّة القائمة على مبدأ القصديّة، بحكم أن الإستراتيجية التداولية تقوم على خدمة الأغراض والأهداف المسطّرة قبل المباشرة في إنتاج الخطاب.

6-إن البلاغة العربية بمختلف علومها (البيان والمعاني والبديع) تتجه بآلياتها وقضاياها نحو أفق تداولي صريح لا غبار فيه، على أساس أنّ علم المعاني يسلّط عنايته حول دراسة طرائق الكلام (الإستراتيجيات) وذلك ليطابق مقتضى الحال، أمّا البيان والبديع فهما قسمان مرتبطان بجوهر التواصل ونواته التداوليّة، وذلك بفضل عنايتهما بالجانب التنميقي والجمالي للألفاظ لغرض التأثير في النفوس وقلب القناعات واستمالة الأنفس، وهو ما يصبّ في عمق الدّرس التداولي المعاصر الذي عكف على رصد المبادئ والأسس المنهجيّة التّي تطعّم الخطاب لتجعله مرنًا وفضفاضًا، ينسجم مع الأطر التواصلية المختلفة، حتى يغدو في تشكيله النهائي واضحٌ لا لبس فيه وفي مستوى قبول واستحسان المتلقين.

7-يبقى علم المعاني من الأقسام البلاغية التّي تحوي في ثناياها زخما تداوليّا مهمّا، وقد يظهر ذلك جليّا عند مقاربة بعض مباحثه (كالفصل والوصل، والخبر والإنشاء والحذف والإطناب...) بالاعتداء والاستشهاد بأمثلة حاملة لمثل هذه الآليات.

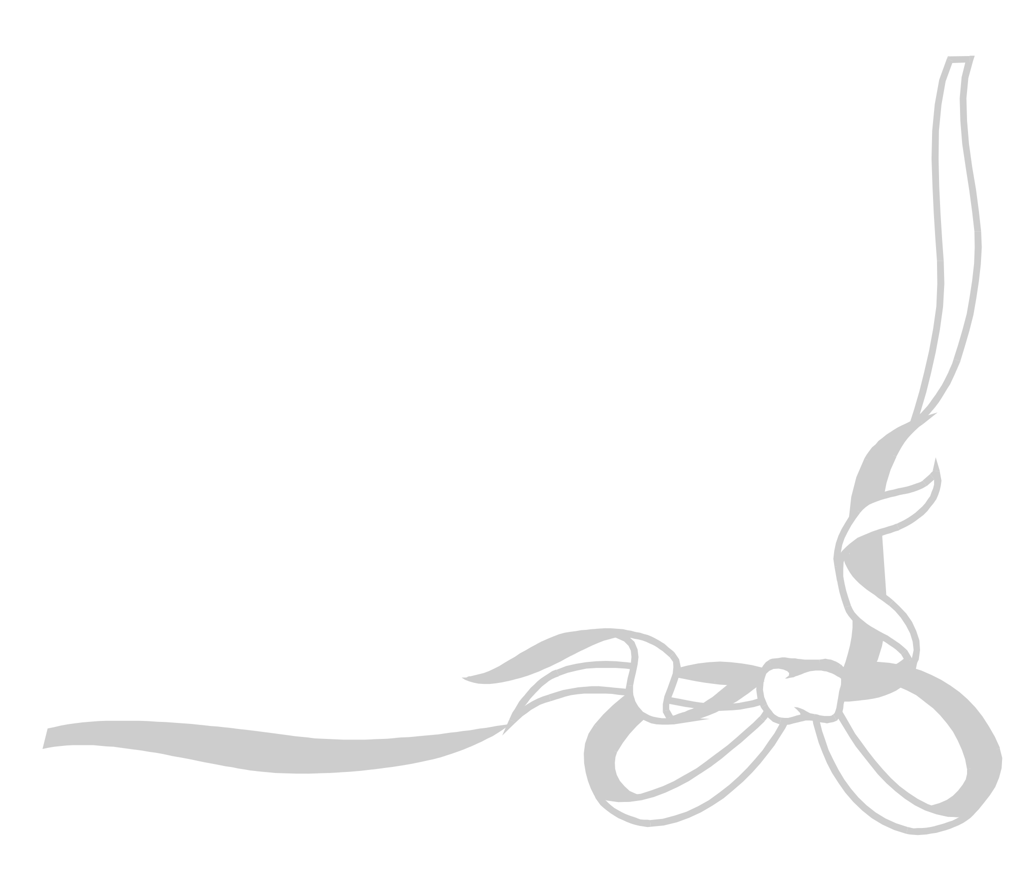
وليست هذه هي النتائج التّي يمكن إدراجها وحسب، بل لقد وصلت الدراسة إلى الكثير من النتائج الفرعية التّي أثبتناها في مكانها من الرسالة، وهي نتائج جزئية، تجنبنا ذكرها رغبة منّا في الابتعاد عن التكرار.

وبعد،

فهذا هو جهدي، وهذا ما قدرّ لي الرحمن عزّ شأنه أن أقوله، وما يسعني في الأخير إلاّ أن أقول: إنّ هذه العصارة المعرفية التّي تمخضت من هذا البحث، خليقة بأن تكون بمثابة منارة فكريّة تدعو الباحثين لاقتحامها قصد الخلوص إلى حقائق علميّة ذات قيمْ معرفية ثمينة.



قائمة المصادر و المراجع



قائمـــة المصـــادر والمراجـــع

المصـــــادر:

القرآن الكريم:

-ابن منظور: لسن العرب،/ دار صادر (د. ت)، بيروت.

-الجاحظ أبو عثمان ابن بحر: البيان والتبيين، تحقيق عبد السّلام هارون، الطبعة الخامسة، سنة 1985.

الرسائل الأدبية، رسالة تفضيل النطق على الصمت، دار مكتبة الهلال، الطبعة الثالثة، سنة 1995.

الحيوان، تحقيق عبد السلام هارون، المجمع العلمي العربي الإسلامي، الطبعة الثالثة، بيروت، 1969.

-ابن قتيبة:

تأويل مشكل القرآن، تحقيق السّيد أحمد صقر، دار التراث، ط2، 1973.

-ابن خلدون:

المقدمة، دار الكتب العلميّة، الطبعة الأولى، 1413–1993.

-قدامة بن جعفر:

نقد الشعر: تحقيق عبد المنعم خفّاجي، دار الكتب العلميّة، بيروت (د. ت).

نقد النثر: دار الكتاب العلمية، بيروت، (د.ت).

-الرماني أبو الحسن علي بن عيسى:

النكت في إعجاز القرآن ضمن ثلاثة رسائل في إعجاز القرآن، تحقيق محمد خلف الله ومحمد زغلول سلام، دار المعارف، ط3 (د.ت).

-الخطابي أبو سليمان أحمد بن محمد إبراهيم:

بيان إعجاز القرآن، ضمن ثلاثة رسائل في إعجاز القرآن، ضمن ثلاثة رسائل في إعجاز القرآن، تحقيق: محمد خلف الله ومحمد زغلول، الطبعة الثالثة، دار المعارف (د.ت).

-القاضي عبد الجبار:
المغني في أبواب التوحيد، حقق باشتراط طه حسين وإبراهيم مذكور، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، مصر (1961-1965).
-أبو هلال العسكري:
الصناعتين، الكتابة والشعر، تحقيق علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل، براهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 2006.
الفروق اللغوية: تعليق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلميّة، الطبعة الأولى، ابنان، 2000.
-بشار بن برد:
الديوان: شرح محمد الطاهر بن عاشور، علق عليه ووافق على طبعه: محمد رفعت فتح الله، طبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1950.
-ابن رشيق القيرواني:
العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، الطبعة 5، دار الجيل، بيروت، 1981.
-أبي العتاهية:
أشعاره وأخباره، تحقيق شكري فيصل، دار الفلاح للطباعة والنشر، دمشق (د.ت).
-المتنبي أحمد بن حسين:
الديوان، شرح أبي البقاء العسكري، تحقيق مصطفى السقاء إبراهيم الأبياري، مطبعة الحلبي، الطبعة الأولى، 1971.
-ابن سنان الخفاجي الحلبي:
سر الفصاحة، تحقيق وتعليق النبوي عبد الواحد شعلان، دار قباء، القاهرة، 2003.
-عبد القاهر الجرجاني:
دلائل الإعجاز: شرح وتعليق محمد التنجي، دار الكتاب العربي، ط1، بيروت، 2005.

أسرار البلاغة في علم البيان، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلميّة، الطبعة 1، بيروت، 2001.
-سيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر:
الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، عالم الكتب، ط3، بيروت، 1983.
-السكاكي أبو يعقوب:
مفتاح العلوم: مطبعة مصطفى بابي الحلبي وأولاده، الطبعة 2، مصر 1990.
-القرطاجني أبو الحسن:
منهاج البلغاء وسراج الأدباء، تقديم وشرح محمد الحبيب ابن خوجة، دار الغرب الإسلامي، ط2، بيروت، 1981.
-السيوطي:
الإتقان في علوم القرآن، تقديم وتعليق: محمد شريف سكر، مراجعة مصطفى القصاص، دار إحياء العلوم، بيروت، 1985.
-الراغب الأصبهاني:
المفردات في غريب القرآن، ت: محمد سيد الكيلاني، دار المعرفة، بيروت (د.ت).
-الجرجاني علي بن علي:
التعريفات، عادل أنور خضر، دار المعرفة، ط1، بيروت، 2007، الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة، تحقيق عبد القادر حسين، مكتبة الآداب، مصر، 1997.
-الزمخشري:
أساس البلاغة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة 3، 1985، الكشاف عن حقائق التنوير وتحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، الطبعة 1، بيروت، 2001.
-العلوي يحي بن حمزة:
كتاب الطراز: مراجعة وضبط وتحقيق محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة الأولى 1415هـــ.

-ابن المعتز:
البديع، تحقيق كراتشوفيكس، دار الحكمة حليوني، دمشق (د.ت).
-الجرجاني القاضي:
الوساطة بين المتنبي وخصومه، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي البخاري، مطبعة عيسى الحلبي، الطبعة 4، 1966.
-الألوسي:
روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسَّبْع المثاني، دار إحياء التراث العربي، الطبعة 2، لبنان، 1353هـ.
-أبو عبيدة (معمر بن المتنبي):
مجاز القرآن، تحقيق محمد فؤاد ركين، مكتبة الخانجي (د.ت).

المراجع باللغة العربية:

-محمد الشاوش:
أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربيّة، تأسيس نحو النص، المؤسّسة العربية للتوزيع، المجلّد الأوّل، تونس، 2001 (د.ت).
-سعيد حسن البحيري:
علم لغة النص، مفاهيم واتجاهات، دار نوبار للطباعة، الطبعة الأولى، القاهرة، 1997.
-محمد عزام:
النص الغائب، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2001.
-أحمد يسوف:
القراءة النسقية ومقولاتها النقديّة، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2000-2001.
-عبد الفتاح كليطو:
المنهجية في الآداب والعلوم الإنسانية، مشترك، دار توبقال للنشر، الطبعة الثالثة، 2004.
-سعيد يقطين:

انفتاح النص الروائي، النص والسياق، المركز الثقافي العربي، الطبعة الثانية، الدار البيضاء، المغرب، 2001.

تحليل الخطاب الروائي "الزمن، السرد، التبشير" المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 1989.

-رابح بحوش:

الخطاب والخطاب الأدبي وثورته العلميّة على ضوء اللّسانيات وعلم النص، جامعة عنابة، الجزائر، 1999.

-طه عبد الرحمن:

اللّسان والميزان أو التكوثر العقلي، المركز الثقافي، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1998.

-عبد الواسع الحميري:

الخطاب والنص "المفهوم، العلاقة" السلطة"، المؤسسة الجامعية للدّراسات والنشر، بيروت، 1998.

-عبد الهادي بن ظافر الشهري:

إستراتيجيات الخطاب، مقاربة لغوية تداوليّة، دار الكُتُبْ الوطنية، الطبعة الأولى، ليبيا، 2004.

-جميل عبد المجيد:

البديع بين البلاغة العربية واللّسانيات النصيّة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1998.

-أنور المرتجي:

سيميائية النص الأدبي، إفريقيا الشرق، المغرب، 1989.

-إبراهيم خليل:

في اللسانيات ونحو النص، دار الميسرة، الطبعة 1، الأردن، 2007.

-أحمد عفيفي:

نحو النص، مكتبة زهراء الشرق، جامعة القاهرة، 2001.

-مندر عياشي:
العلاماتية وعلم النص، المركز الثقافي العربي، الطبعة 1، بيروت، 2004.
-أحمد مداس بن عمار:
تحليل الخطاب الشعري من منظور اللسانيات النصيّة، تحولات الخطاب النقدي المعاصر، كلية الآداب، جامعة اليرموك، عالم الكتب احديث، الأردن، 2006.
-محمد خطابي:
لسانيات النص، مدخل إلى انسجام الخطاب، المركز الثقافي العربي، الطبعة 1، 1991.
-عمر أبو خرمة:
بلاغة الخطاب وعلم النص: الشركة المصرية العالمية لونجمان، القاهرة، الطبعة الأولى، 1996.
-علي آيت أوشان:
السياق والنص الشعري، من البنية إلى القراءة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الدار البيضاء، المغرب.
اللسانيات والبيداغوجيا (نمج النحو الوظيفي) الأسس المعرفية والدايك كتيكية) دار الثقافة، الدار البيضاء، الطبعة 1، 1998.
-نواري سعودي أبو زيد:
في تداولية الخطاب الأدبي، المبادئ والإجراء، بيت الحكمة، ط1، الجزائر، 2009.
-خليفة بوجادي:
في اللسانيات التداولية، مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، بيت الحكمة، الطبعة الأولى، الجزائر، 2009.
-أحمد المتوكل:
الوظائف التداوليّة في اللغة العربيّة، منشورات الجامعة المغربية للتأليف والترجمة والنشر، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1985.

دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، دار الثقافة، الرباط، المغرب، 1981.
قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي)، دار الأمان، الرباط، 1995.
-مصطفى علفان:
اللّسانيات العربية الحديثة، دراسة نقدية في المصطلح والأسس النظرية والمنهجية، لسلة رسائل وأطروحات رقم 4، جامعة الحسن (2)، عين الشق، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مطبعة فضالة، المحمدية، المغرب، 1998.
-مهران رشوان:
دراسات في فلسفة اللغة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1998.
-فهمي زيدان:
في فلسفة اللغة، دار النهظة العربية، بيروت، 1985.
-مسعود صحراوي:
التداولية عند العلماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، دار الطليعة للنشر، الطبعة 1، بيروت 2005.
-محمد يسري عبس:
الاتصال والسلوك الإنساني، رؤية في انتروبولوجيا الاتصال، البيطاش سنتر، الإسكندرية (د.ت).
-ناظم عودة خضر:
الأصول المعرفية لنظرية التلقي، دار الشروق للنشر، 1997.
-عبد العزيز عتيق:
علم المعاني، دار النهضة العربية، بيروت، 1985.
-محمد حسنين أبو موسى:

دلالات التراكيب، دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني، منشورات جامعة قاريونس، الطبعة 1، مصر 1979.
-جان الخفاجي:
مراعاة المخاطب في النحو العربي، دار الكتب العلميّة، ط1، لبنان 2008.
-محمد أبو موسى:
البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري، دار الفكر العربي (د.ت).
-عباس فضل حسن:
قصص القرآن الكريم، البلاغة فنونها وأفنانها، علم المعاني، دار القرحان، الطبعة 1، 1987.
-سليمان علي محمد حسن:
القصة القرآنية، الخصائص والأهداف، مطبعة الحسين الإسلامية، الطبعة 1، 1995.
-أحمد الهاشمي:
جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، ضبط وتدقيق يوسف الصميلي، المكتبة العصرية، الطبعة 1، بيروت 1999.
-مختار عطية:
علم المعاني ودلالات الأمر في القرآن الكريم، دراسة بلاغية، دار الوفاء، مصر، 2003.
حفني ناصف، سلطان محمد، محمد دياب، مصطفى طموم: شرح دروس البلاغة، شرح محمد بن صالح العثيميين، دار ابن الجوزي، الطبعة 1، القاهرة 2007.
-أحمد مطلوب:
معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، مطبعة: المعجم العلمي العراقي، 1983.
-سمير أبو حمدان: الإبلاغية في الخطابة العربية، منشورات عويدات، الطبعة الأولى، 1991.
-محمد زغلول سلام:
تاريخ النقد الأدبي والبلاغة حتى القرن الرابع الهجري، منشأة المعارف، مصر، 1982.

-شفيع السيّد:
البحث البلاغي عند العرب، تأصيل وتقييم، منشورات عويدات، ط2، 1999.
-مختار لزعر:
التصور اللغوي في الفكر الإعتزالي، مقاربة تأويلية في مشكلات المعرف، دار الأديب للنشر والتوزيع، وهران (الجزائر)، 2006.
-محمد عابد الجابري:
بنية العقل العربي، المركز الثقافي العربي، الطبعة الثالثة 1993.
-خالد إبراهيم يوسف:
مداخل كتابة العربية وبلاغتها، مؤسّسة الرحاب الحديثة، لبنان، ط1، 1991.
-خالد إبراهيم يوسف:
مداخل كتابة العربية وبلاغتها، مؤسسة الرحاب الحديثة، لبنان، ط1، 1991.
-بوقرة نعمان:
محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة، منشورات جامعة باجي مختار، عنابة، 2006.
-إبراهيم خليل:
الأسلوبية ونظرية النص، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، بيروت، 1997.
-محمد عبد الرزاق عبد الغفار:
عبد القاهر الجرجاني في النقد العربي الحديث، دراسة في إشكالية التأويل، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، بيروت، 2002.
-أحمد عزوز:
المدارس اللسانية أعلامها، مبادئها ومناهج تحليلها للأداء التواصلي، دار الأديب للنشر، الجزائر، 2005.
-محمد عبد المطلب:
البلاغة والأسلوبية، دار نوبار للطباعة، القاهرة، 1994.

-محمد محمد داود:
العربية وعلم اللغة الحدي، دار غريب، القاهرة، 2001.
الحجاج أطره ومنطلقاته وتقنياته، أهم نظريات الحجاج في التقاليد الغربية من أرسطو إلى اليوم، إشراف حمادي صمود، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، المجلد XXXIX، 1998.
-محمد طروس:
النظرية الحجاجية من خلال الدارسات البلاغية والمنطقية واللِّسانية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2005.
-شكري المبخوت:
نظرية الحجاج في اللغة، تأليف جماعي أهم نظريات الحجاج في التقاليد الغربية من أرسطو إلى اليوم، إشراف حمادي صمود، مجلد XXXIX جامعة الآداب والفنون والعلوم الإنسانية، تونس، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية.
محمد العمري: البلاغة العربية، أصولها وامتداداتها، إفريقيا الشرق، المغرب، 1999.
-جميل عبد المجيد:
البلاغة والإتصال، دار غريب، القاهرة، 2000.
-تمام حسان:
اللغة لاعربية، معناها ومبناها، عالم الكتب، الطبعة الرابعة، القاهرة 2003.
-رمضان النجار:
اللغة وأنظمتها بين القدماء والمحدثين، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2004.
-علي عشري زايد:
البلاغة العربية، تاريخها، مصادرها، مناهجها، مكتبة الآداب، الطبعة السّابعة، القاهرة، مصر، 2009.
-شوقي ضيف:

البلاغة تطور وتاريخ، دار المعارف، المطبعة السادسة، القاهرة (د.ت).
-بدوي طبانّة:
البيان العربي، دار المنار، جدّة ودار الرافعي، الرياض، الطبعة السابعة 1988.
-صلاح إسماعيل:
نظرية المعنى في فلسفة بول جرايس، الدار المصرية السعودية، القاهرة، 2005.
-علي البدري:
علم البيان في الدراسات البلاغية (دون دار نشر) الطبعة (2)، 1984.
-محمد محمد يونس علي:
مقدمة في علمي الدلالة والتخاطب، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت الطبعة (1)، 2004.
وصف اللغة العربية دلاليّا في ضوء مفهوم الدلالة المركزيّة، دراسة حول المعنى وظلال المعنى، منشورات جامعة الفاتح، ليبيا، 1993.
-علي محمود حجي الصراف:
في البراجماتية، الأفعال الإنجازية في العربية المعاصرة، دراسة دلالية ومعجم سياقي، مكتبة الآداب، الطبعة الأولى، القاهرة 2010.
-عبد السّلام عشير:
عندما نتواصل نغير، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2006.
-عمر بلخير:
تحليل الخطاب المسرحي في ضوء النظرية التداولية، منشورات الاختلاف، الطبعة الأولى 2003.
-محمد ولد الأمي:
حجاجية التأويل في البلاغية العربية، المركز العلمي لدراسات أبحاث الكتاب الأخضر، الطبعة الأولى، ليبيا، 2004.

-عبد الله صولة:
الحجاج في القرآن الكريم من أهم خصائصه الأسلوبية، دار الفرابي، ط2، لبنان 2007.
-الزواوي بغورة:
لافلسفة واللغة، نقد المنعطف اللغوي في الفلسفة المعاصرة، دار الطليعة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، بيروت 2005.
-أحمد الورديني:
قضية اللفظ والمعنى ونظرية الشعر عند العرب من الأصول إلى القرن 7هـ/13م، دار الغرب الإسلامي، المجلّد الثاني، الطبعة 1، بيروت 2004.
-محمود أحمد نحلة:
آفاق جديدة في البحث اللّغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2002.
-ميجان الرويلي، سعد البازغي:
دليل الناقد الأدبي، إضاءة لأكثر من خمسين تيارًا ومصطلحًا نقديا معاصرًا، المركز الثقافي العربي، الطبعة (2)، المغرب 2000.
-عادل مصطفى:
مدخل إلى الهرمونيطيقا، نظرية التأويل من آفلاطون إلى غادامير، منشورات دار النهضة، الطبعة 1، بيروت، لبنان، 2003.
-سامية الدريدي:
الحجاج في الشعر العربي القديم من الجاهلية إلى القرن الثاني للهجرة بنيته وأساليبه، عالم الكتاب الحديث، تونس، الطبعة 1، 2008.
-صالح خليل أبو إصبع:
نصوص تراثية في ضوء علم الاتصال، دار آرام عمان، الطبعة الأولى، 1995.
-الصغير بناني:

النظريات اللسانية والبلاغية والأدبية عند الجاحظ من خلال البيان والتبيين، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، (د.ت).
-عبد القادر حسين:
المختصر في تاريخ البلاغة، دار غريب، القاهرة، 2001.
المراجع الأجنبية المترجمة إلى اللغة العربية:
-أوزولد ديكرو وجان ماري سشايفر:
القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللّسان، ترجمة منذر العياشي، طبعة منقحة، المركز الثقافي العربي، الطبعة الثانية، المغرب، 2007.
-جوليا كريستيفا:
علم النص، ترجمة فريد الزاهي، مراجعة عبد الجليل ناظم، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، 1995.
-ج، هيوسلفرمان:
توصيات بين الهرمونيطيقا والتفكيكية، ترجمة حسن ناظم وعلي حاكم صالح، المركز الثقافي العربي، 2000.
-رولان بارت:
لذّة النص، ترجمة فؤاد صفا والحسين سبحان، دار توبقال، الطبعة الأولى، الدار البيضاء، 1998.
هسهسة اللغة، ترجمة منذر عياشي، الأعمال الكاملة، الإنماء الحضاري، الطبعة الأولى، حلب، 1999.
الدرجة الصّفر للكتابة، ترجمة محمد برادة، المغرب، 1998.
نقد وحقيقة، ترجمة: منذر عياشي، دار الإنماء الحضاري، ط1، حلب (د.ت).
-فان ديك:

النص والسِّياق، استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، ترجمة: عبد القادر قنيني، إفريقيا الشرق، الطبعة الثانية، 2000.

-روبرت ديبوجراند:

النص والخطاب والإجراء، ترجمة تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1998.

-ج.ب. براون وجورج يول:

تحليل الخطاب: ترجمة محمد لطفي الزليطي، منير التريكي، دار النشر والمطابع، 1997.

-جيلالي دلاش:

مدخل إلى اللسانيات التداولية: ترجمة محمّد يحياتن، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (د.ت).

-فراسنواز أرمينكو:

المقاربة التداولية: ترجمة سعيد علوش، مركز الإنماء القومي، المغرب، 1986.

-هنرس بليث:

البلاغة والأسلوبية، نحو نموذج سيسيائي لتحليل المعنى، ترجمة محمد العمري، إفريقيا، الشرق، المغرب، 1999.

-جون أوستين:

نظرية الأفعال الكلام العامة، ترجمة عبد القادر قنيني إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 1991.

-جون سورل:

العقل واللغة والمجتمع العالم الواقعي، ترجمة سعيد الغانمي، المركز الثقافي العربي، منشورات الاختلاف، الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى، الجزائر، 2006.

-آن روبول، جاك موشلار:

التداولية اليوم علم جديد في التواصل، ترجمة بين الدين دغفوس، محمد الشيباني، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الأولى، 2003.

-جورج يول:

معرفة اللغة، ترجمة محمد فراج عبد الحافظ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية (د.ت).

المصادر والمراجع باللغة الأجنبية:

-Jean Duboi :

Dictionnaire de linguistique et des sciences du language, Larousse, BORDAS, Paris, 1999.

-John Searl :

Les actes de language, essai de philosophie de language, collection Savoire, Lecture, Harman, Paris, France, 1996 (Nouveau Tirage).

Sens et expression, Traduction : Joelle Proust, édition de Minuit, Paris, 1972.

-Dominique Maingueneau :

Pragmatique pour le discours littéraire, édition NATHAN Université, Paris, 2001.

-Charle Senders Peirs :

Ecrit sur le signe, Ed : Paris, 1978.

-Maxilico :

Dictionnaire encyclopédique de la langue français, édition de la connaissance, 1997.

-Catherine Kerbrat – Orechioni :

Les actes de language dans le discours théorie et fonctionnement, édition NATHAN, Paris, 2001.

Jaque Moeshler – Antoni Auchlin. Introduction à linguistique contemporaine, édition amande Colin Her – Paris.

-François Recanati :

La transparence et l'énonciation, édition du seuil, Paris 1979.

Les énoncés performatifs, édition de Minuit, Paris, 1986.

-J. Laustin :

Quand dire c'est faire, introduction, traduction et commentaire par Gille lane, édition du seuil, 1970.

-Anne Reboul, Jaque Moeschler :

Pragmatique du discours, Ed. Armand Colon, France, 2005.

-George Elia Sarfati :

Précis de pragmatique, édition Nathan, Paris, 2002.

-Jaque Moeschler, Ane Reboul :

Dictionnaire Encyclopédique de pragmatique, Edition du Seuil (1994).

-Oswald Ducrot :

Dire et ne pas dire, principes de sémantique linguistique, Edition Hermann, 2ème édition, Paris, (1980).

Le dire et le dit, édition de minuit, Paris (1984) Les échelles argumentative, édition du minuit, Paris (1985).

Jean Claud Anscombre et Oswald Ducroit : L'argumentation dans la langue, Pierre Margada, Edition Belgique.

-Marie Paneau – George Elia Sarfati :

Les grandes théories de la linguistique, de la grammaire comparée à la pragmatique, Edition Armand Colin, Paris, 2003.

-Diego Marconi :

La philosophie du language au xxième siècle, Traduction Française par : M : Valinsi, Edition du seuil, Paris (1997).

Jean Dubois Dictionnaire de Linguistique, ed Larouse Paris 1973.

-J. Jordon :

Symbolisme interprétation, collection poétique, ed Seuil, Paris, 1979.

-Osward Ducrot. Tzvetan Todoron :

Dictionnaire encyclopédique des sciences du language, 1ière publication, édition Du Seuil, 1972.

Petit Larousse, Librairie Larousse, Paris, 1980.

-Patrick Eharaudeau, Dominique Maingueneau :

Dictionnaire d'analyse de discours ; édition du seuil, Paris, VIième, 2002.

Emile Benveniste, Probème de linguistique générale T_1, ed. Cérés, Tunis, 1995.

-Dominique Mainguenneau :

L'analyse du discours, Ed. Hachette, Paris, 1997.

Gérards Genette, Figures, Ed. Cérés, Tunis, 1994.

-Wolfgang Iser :

L'acte de lecture, théorie de l'effet esthétique, Trad : Evelyne Sznyer, Bruxelle, 1996.

Gadamer Hans Georg, l'art de comprendre, écrits herméneutique et champ de l'expérience humaine, Paris Aubier, 1991.

المجلات:

-رولان بارت: مجلة الكرمل، العدد 11، النقد والحقيقة: ترجمة إبراهيم الخطيب، 1984.
-مجلة العرب والفكر العالمي، رولان بارث، العدد الخامس، نظرية النص ترجمة محمد خير البقاعي، مركز الإنماء القومي، 1998.
- بشير إبرير، مجلة التواصل، العدد 14، من لسانيات الجملة إلى علم النص، جوان 2005.
-فردناند هالين، مجلة الفكر والنقد، العدد 24، التداولية، ترجمة، وبّا محمّد، السنة الثالثة، ديسمبر 1999.
-الحجاج والاستدلال الحجاجي، مجلة عالم الفكر، العدد الأول، المجلة 30 يوليو سبتمبر، مجلة محكمة نصدر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2001.
-محمد سالم ولد محمد الأمين، مجلة عالم الفكر، العدد 3، المجلد 28، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2000.
-راضية خفيف بوبكري، مجلة الموقف الأدبي، التداولية وتحليل الخطاب، دمشق، اتحاد الكتّاب العرب، العدد 399، تموز 2004.
-ريتشاردز، فلسفة البلاغة، ترجمة ناصر حلاوي وسعيد الغالمي، مجلة العرب والفكر العالمي، العدد 13 و14، 1991.
-مصطفى ناصف: اللغة والتفسير والتواصل، سلسلة عالم المعرفة، العدد 193، الكويت.

مقالات في الإنترنت:

-عادل الثامري، التداولية ظهورها وتطورها www.elaph.com.
-عبد السلام إسماعيل علوي، التلفظ والإنجاز www.Fikrawanakd.Eljabiriabes.com.
-محمد محمد يونس علي: المدارس اللّسانية؛ المدرسة التداولية www.Iwanz.com.
-جميل حمداوي المعز: التواصل اللفظي وغير اللفظي: www.pulpit.Alwatane voice.com.

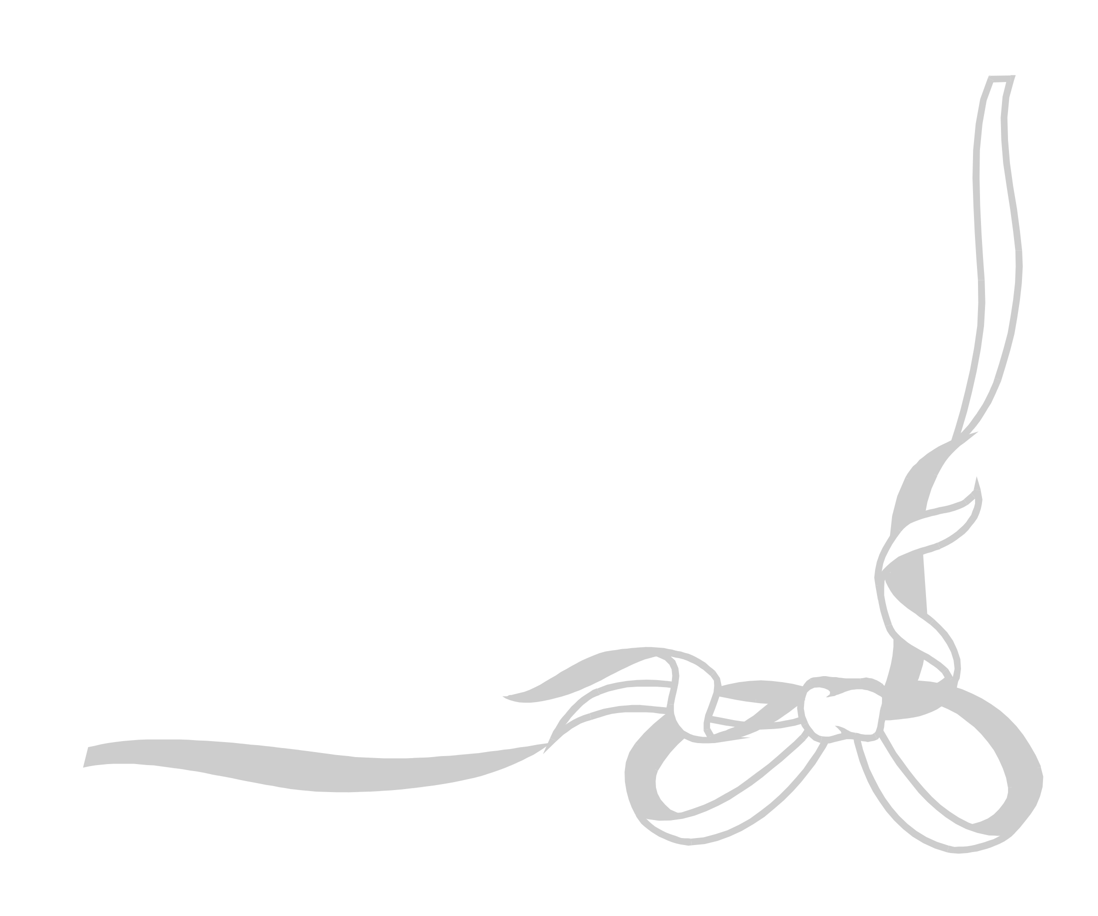
الأطروحات والرسائل الجامعية:

-خيرة مسلم: شعرية النثر عند تودوروف، رسالة ماجسمير في الأدب العربي، جامعة وهران (الجزائر) 2008.

-محمد ملياني، ظاهرة الحذف في الدّراسات اللسانية الحديثة، أطروحة في اللغة العربية، جامعة وهران (الجزائر)، 2004.



فهـــرس



الفهرس

الفصل الثاني: النظرية التداولية: قراءة في الموضوع، المنهج و الإجراء

الفصل الثالث: الأبعاد التداولية في الخطاب من خلال أفق البلاغيين العرب

الفصل الرابع: أهم الآليات البلاغية في ضوء النظرية التداولية

–نحو مقاربة تطبيقية –